إستراتيجية إيران
اتجاه دول الخليج العربي



إستراتيجية إيران
اتجاه دول الخليج العربي

د.تاج الدين جعفر الطائي

اسم الكتاب: **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي.**
تأليف: د. تاج الدين جعفر الطائي.
سنة الطباعة:٢٠١٣ .
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.
الترقيم الدولي: ٠-٢٠٠٢-٢٢-٩٩٣٣-٩٧٨ ISBN .

يطلب الكتاب على العنوان التالي:
دار مؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق – جرمانا – الآس الشرقي
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٥٦٢٧٠٦٠
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٥٦٣٧٠٦٠
فاكس: ٠٠٩٦٣٥٦٣٢٨٦٠
www.darrislan.com
ص .ب : جرمانا ٢٥٩

المقدمة

يعد الخليج العربي جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وكان على مر العصور معبراً لحضارة وادي الرافدين إلى الأمم الأُخرى، ونظراً لأهميته الإستراتيجية والتجارية حاولت قوى أجنبية متعددة السيطرة عليه، إذ بدأ البرتغاليون غزوهم له في مطلع القرن السادس عشر وأعقبهم الهولنديون ثم الفرنسيون والبريطانيون، وأخيراً الأمريكيون بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام ١٩٧١. وقد حاول الإيرانيون بسط هيمنتهم على الخليج العربي ومياهه، لكن التواجد الأجنبي في المنطقة ومصالحه حالت دون ذلك، أضف إلى ذلك مقاومة الشعب العربي لتلك الهيمنة. ورغم ذلك كله فقد سيطرت إيران عام ١٩٧١ على الجزر الإماراتية الثلاث كما إن أطماع إيران في البحرين وفي السيطرة على مياه الخليج العربي ومضيق هرمز وطموحاتها لأن تصبح قوة إقليمية في المنطقة لا زال قائماً من خلال إستراتيجيتها العسكرية التي طورت بها جميع صنوف قواتها المسلحة، أيضاً ملفها النووي الذي تبغي منه الحصول على التقنية النووية لكي تتمكن من صناعة القنبلة النووية. تميزت منطقة الخليج العربي بمميزات حيوية مهمة، جعل منها إحدى أهم المناطق في العالم، كان في مقدمتها الموقع الجيوستراتيجي والأهمية الاقتصادية والتي تمثلت بوجود الثروة النفطية الهائلة فيها، وأصبحت على أثرها أحد أهم مناطق الجذب السكاني في العالم، وتجاذبت عليها الأطماع الإقليمية والدولية.

كانت تداعيات الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ على الخليج العربي كبيرة، فبعد استبشار قصير بسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عاد التوتر بين القاطنين على ضفتي الخليج العربي يغذيه الإرث التاريخي وتفشي الجهل وغياب الثقة، كما أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية، فكان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ بسبب عدم قدرة أنظمتها المحلية على الصمود أمام الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية، وبدعم من الولايات المتحدة التي باركت تشكيل هذا المجلس للمحافظة على مصالحها في الخليج

العربي من خلال عقد الاتفاقيات الدفاعية المشتركة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد قدمت الحرب العدوانية على العراق عام ٢٠٠٣ مثالاً واضحاً للمصالح القومية للقوى الكبرى الفاعلة في منطقة الخليج العربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. استخدمت إيران إستراتيجية خاصة في التعامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتصفت بالمد والجزر، فتارةً تصعد الموقف السياسي تجاهها من خلال عمليات التهديد بضرب المنشآت والقواعد المشيدة فيها، والتدخل في شؤونها الداخلية، وأُخرى تحسن علاقاتها مع تلك الدول وتتبادل معها الزيارات والوفود الدبلوماسية، وتنمي حركة الاقتصاد والاستثمار معها، لكسر الحصار الاقتصادي عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية ولا دول أوروبا الغربية عن مصالحها في منطقة الخليج العربي، لكونها المورّد الرئيس لها في مجال النفط والغاز إضافة إلى أموالها الطائلة من البترودولار التي تستثمر في تلك الدول، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بمثابة المظلة الحامية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي جزء من حالة فرض الأمن والاستقرار في الخليج العربي. أما إيران فإنها لن تقبل بهذه الهيمنة الأمريكية على المنطقة بل تريد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة وتقاسمها السلطة لحماية مصالحها في الخليج العربي والسيطرة على مياه الخليج العربي وحركة الملاحة فيه عبر مضيق هرمز.

إن المستقبل يوحي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقبل بإيران نووية تتقاسم معها السيطرة على خيرات الخليج العربي إرضاءً لمصالحها وتأمين حماية وأمن إسرائيل.

يتحدد النطاق المكاني للدراسة بمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص.

تتناول الدراسة إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، واعتمدت بشكل أساسي على الأحداث والمتغيرات التي طرأت على المنطقة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩

مروراً بالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وانهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ كذلك أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، والحرب العدوانية الأمريكية الأطلسية على العراق وحتى تاريخ الانتهاء من كتابة الدراسة.
اعتمدت الدراسة على مراجع لعدد من الكُتاب العرب والأجانب، من خلال دراسة الكتب العربية، والكتب المترجمة إلى اللغة العربية فضلاً عن كتب ومصادر أجنبية ودوريات مختلفة عربية وأجنبية وصحف محلية وعربية وعالمية، إضافة إلى التقارير والبحوث والرسائل والأطروحات المنشورة وغير المنشورة، واللقاءات التلفزيونية. أضف إلى ذلك الاستفادة من شبكة المعلومات الإلكترونية "الإنترنت".
وشكلت إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية من الكتب والمجلات الرافد الأساس للدراسة من خلال دراسة أعداد كبيرة من مجلة المستقبل العربي إضافة إلى أعداد من الكتب القيمة مثل كتاب "أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته" للكاتب ظافر محمد العجمي، وتناول الكتاب تفاصيل مهمة تخص أمن الخليج العربي والمراحل المهمة التي مرت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبل العلاقات الخليجية بإيران، أيضاً كتاب " الثروة النفطية ودورها العربي" للكاتب عاطف سليمان الذي يبين بدايات النفط العربي وسبل توظيفه لمقاومة الأطماع الأجنبية، كذلك كتاب "مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن وأسئلة المستقبل" للكاتب يوسف خليفة اليوسف الذي وضح النظام السياسي والاجتماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويبين مكانة الخليج العربي في المحيطين الإقليمي والدولي، أما الكاتبة نيفين عبد المنعم مسعد فقد بينت في كتابها "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية -الإيرانية" بيئة صنع القرار في إيران والقوى والمؤسسات التي تلعب دوراً بارزاً في صناعة القرار الإيراني ومدى تأثير ذلك على العلاقات العربية الإيرانية، وفي إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية أيضاً "النظام الإقليمي للخليج العربي" لـ محمد السعيد إدريس وهو من الكتب المهمة اشتمل على تسعة فصول تناول فيها هيكلية النظام الإقليمي الخليجي وتفاعلاته مع البيئة الإقليمية والدولية. أما كتب حال الأمة

العربية والتي تصدر من المركز نفسه فهي تتناول كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أن لمركز الخليج للأبحاث في دبي الفضل الكبير على الدراسة من خلال المجلدات السنوية التي تصدر عن واقع الخليج العربي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت عنوان "الخليج في عام" ويعتبرها الباحث موسوعة تشمل وتغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تحدث في دول المجلس خلال العام. ومن المنشورات المهمة لمركز دراسات الخليج العربي لجامعة البصرة أيضاً كتاب "الخليج العربي ومضيق هرمز" للكاتب روح الله رمضاني الذي يتناول أهمية مضيق هرمز والصراع الدولي على منطقة الخليج العربي، كذلك كتاب محمد جاسم النداوي الموسوم "السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات من القرن الماضي"، ومن الكتب المهمة الأخرى كتاب "دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء" لـ فنسان الغريب تناول فيه طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية، والخيارات الإستراتيجية الأميركية تجاه إيران واحتمالات الصراع المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران وتأثيراتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهناك كتب عديدة تخص الجانب الإيراني منها "البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية" للكاتب ستار جبار علاي تناول فيه العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والملف النووي الإيراني بكل تفاصيله، أما عادل الجوجري فقد درس شخصية أحمدي نجاد وتأثيره على السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي والمنطقة في كتابه "رجل في قلب العاصفة" ومن الكتب المترجمة التي اعتمدتها الدراسة "حلف المصالح المشتركة" لـ تريتا بارزي وقد تناول هذا الكتاب التعاملات السرية بين "إسرائيل" وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل هذه التعاملات التي تخص في مجملها منطقة الخليج العربي والمصالح المشتركة للأطراف الثلاثة. أما تييّري كوفيل فقد بين في كتابه "إيران الثورة الخفية" فشل إيران في إقامة نظام إسلامي وإرادة التزعم على العالم الإسلامي مستعرضاً تهديدات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ضد "إسرائيل" والملف

النووي الإيراني وكتب قيمة أخرى لكتّاب معروفين منها "نفط إيران" لروجر هاورد وطموحات إيران النووية لـــ شهرام تشوبين، أيضاً "استهداف إيران" لـ سكوت ريتر، وأخرى لا تقل في فائدتها عما ذكر.

تأتي أهمية الدراسة من خلال دراسة مجموعة من الأحداث والمرتكزات وهي:

١. الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى-طنب الصغرى-أبو موسى".
٢. الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها.
٣. الخلاف الإيراني -السعودي الكويتي حول الجرف القاري.
٤. الثروة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٥. إستراتيجية إيران السياسية-الاقتصادية-والعسكرية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٦. مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اعتمد الباحث أثناء البحث على مناهج عديدة منها "المنهج التاريخي" إذ تم من خلاله سرد الأحداث التاريخية منذ الانسحاب البريطاني من شرق السويس، واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١، وقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وسقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي، كذلك تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، وحربي الخليج الأولى والثانية حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لمعرفة العلاقات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال تلك الفترات الزمنية ومعرفة الأسباب الرئيسة المسؤولة عن جميع الأحداث والتطورات التي حصلت، إذ إن المنهج التاريخي يهتم بدراسة الحاضر من خلال تفسير أحداثه وظواهره بالرجوع للماضي لمعرفة أصول الأحداث والظواهر ومسبباتها، كما أن التطور التاريخي للسياسة الخارجية الإيرانية أدت إلى تطور إستراتيجيتها، التي تستند في جذورها وامتداداتها إلى الماضي مما يسهل علينا تفهم المؤثرات التاريخية لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالإستراتيجية

الجديدة في الوقت الحاضـــر. كذلك تم اعتماد "المنهج التحليلي" الذي يقوم على تحليل ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واســـتخلاص النتائج لتعميمها، وبرز دور هذا المنهج واضـــحاً عند تحليل إستراتيجية إيران السياسـية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أيضـاً الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية، أما المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعتبر من العوامل الأســاســية لدراســة مســتقبل إســتراتيجية إيران تجاه تلك الدول، فقد اعتمدت بشكل أساس على المنهج نفسه لمعرفة تفاصيل الأحداث والمتغيرات ذات التأثير المباشر على إستراتيجية إيران المستقبلية.

أما "المنهج الاستقرائي-الواقعي" الذي يقوم بدراسة الأحداث دراسة واقعية وعلى ضوئها يتم استشراف المستقبل وما ستؤول إليه الأحداث، والخيارات التي سيتم إتباعها، فقد اعتمد الباحث هذا المنهج أثناء دراســـة الخيارات المحتملة من قبل الولايات المتحدة و"إســـرائيل" للقيام بضـــربة عســـكرية ضـــد المفاعل النووي الإيراني.

أيضـــاً "المنهج الوصـفي" الذي يسـتخدم لوصـف الظواهر لمعرفة خصـائص كل ظاهرة من الظواهر ويصـــف العلاقة المتداخلة بين الظواهر محاولاً اســـتقراء المســتقبل. لقد اســتخدم الباحث هذا المنهج عند دراســة الفكر الأيديولوجي للثورة الإسـلامية، ودراسـة المتغيرات التي طرأت على النظام السـياسـي في إيران أثناء فترات الحكم المختلفة منذ مرحلة هاشـمي رفسـنجاني ومحمد خاتمي كذلك أحمدي نجاد، إذ تم استعراض السلوك السياسي الخارجي للنظام السياسي خلال الفترات الثلاث تجاه الأحداث الرئيسة التي أثرت تأثيراً مباشراً على إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يبدأ الفصـل الأول من الكتاب بدراسـة الأهمية الإسـتراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجاء بثلاثة مباحث الأول: وضـــح الموقع الجيوســـتراتيجي لتلك الدول، والثاني: بين الثروة النفطية وأهميتها والأطماع الأجنبية التي تدور حول تلك الثروة ودور النفط في ســياســات إيران والدول الأجنبية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. أما المبحث الثالث: فتناول الأهمية الاقتصـــادية والتجارية لدول المجلس

مبيناً دور العائدات النفطية الطائلة التي تلعب دوراً كبيراً في دعم الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من خلال استثمار تلك العائدات.

أما الفصل الثاني فقد بين متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ جاء الفصل بثلاثة مباحث الأول: تضمن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بعد الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١م من الخليج العربي مباشرةً، أيضاً استعرض النوايا الإيرانية في السيطرة على مياه الخليج العربي والتحكم بمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب والمحيط الهندي للتحكم بحرية الملاحة خلال المضيق. وتضمن المبحث الثاني الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها، وقيام مسؤوليها بين فترة وأخرى بالإعلان عن المطالبة بإعادتها إلى إيران. أما المبحث الثالث فقد بحث الخلاف الإيراني الكويتي السعودي حول الجرف القاري والحدود البحرية والأساليب التي تتبعها إيران في المماطلة والتسويف بخصوص إنهاء ترسيم الحدود البحرية بينها وبين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وتناول الفصل الثالث متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وجاء بثلاثة مباحث الأول: يبحث إستراتيجية إيران السياسية التي توضح سياستها الخارجية تجاه تلك الدول والمبحث الثاني: ناقش إستراتيجية إيران الاقتصادية أما المبحث الثالث: فاهتم بدراسة إستراتيجية إيران العسكرية موضحاً الإنفاق العسكري الإيراني الذي أنفقته إيران لرفع قدرة قواتها العسكرية كذلك ملفها النووي والمراحل التي وصلت إليها في هذا المجال.

لقد بحث الفصل الرابع المحددات التي تقف حائلاً أمام تنفيذ إيران إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء بمبحثين الأول: يوضح الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق،

والثاني: يناقش دور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين كمحددات تجاه تنفيذ إيران إستراتيجيتها تجاه دول المجلس الست، بالذات ما يخص الملف النووي الإيراني.
أما الفصل الخامس والأخير فقد درس مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء بمبحثين الأول: يبين المتغيرات الخارجية والداخلية التي تؤثر على ذلك المستقبل والثاني يبين المشاهد المستقبلية المحتملة في منطقة الخليج العربي على ضوء الوجود الأمريكي والصراع القائم مع إيران بخصوص ملفها النووي.
وأخيراً جاءت الخاتمة التي تبين النتائج التي ظهرت خلال البحث، وأبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

توطئة:

يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء إستراتيجي على أهله باستقطابه القوى العظمى للسيطرة عليه، ومع تزايد اعتماد العالم الصناعي على الواردات النفطية من دول المشرق العربي والجوار الجغرافي برز مضيق هرمز كأحد الممرات المائية الإستراتيجية في العالم، وأخذ يحظى باهتمام مفكري الإستراتيجية والمخططين العسكريين من جميع أنحاء العالم، وبذلك فإن الخلل الذي سيصيب تدفق النفط عبر المضيق سوف يلحق الدمار باقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لأسابيع.

إن أهمية النفط العربي بصورة عامة أمر معروف ومتداول، سواء على مستوى الوطن العربي أو العالم، وذلك من حيث احتياطياته وإنتاجه وصادراته وعائداته وموقعه على المسرح النفطي العالمي، وفيما يتعلق بنفط الخليج العربي على وجه الخصوص، فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه، تبين أن احتياطاته المكتشفة كانت لها خصائص بارزة جعلته يبدو فريداً وأول هذه الخصائص، أن كميات الاحتياطي كانت ضخمة، وقد بدأت هذه الميزة تتضح بشكل متزايد بعد عام ١٩٤٥، عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية[١].

(١) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩) ص٤١.

كما أن جهود دول مجلس التعاون في الإصـــلاح الاقتصـــادي (تحرير الاقتصـــاد الداخلي) وفي التنمية الاقتصـــادية تتعزز من خلال تحرير التجارة وتشـــجيع المنافسة، وأن تبني قوانين واضحة وشفافة لتحرير التجارة، من خلال المشاركة الفاعلة في منظمة التجارة العالمية، وفي عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع شـــركائها التجاريين الرئيســيين، يســهم في تحقيقها لأهداف الإصــلاح الاقتصــادي والتنمية الاقتصادية[١].

على ضوء ما تقدم سيدرس الموضوع من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي.
المبحث الثاني: الثروة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) حمد بن سليمان البازعي، اتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: جمال ســـند الســـويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨) ص٢٩١.

المبحث الأول

الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي(*)

يؤكد المختصــون بالشــؤون الإســتراتيجية على الأهمية الجيوســتراتيجية لمنطقة الخليج العربي فعبر التـاريخ الإنســـاني نجد أن لهذه المنطقـة أهميتهـا منذ بـدايـة استخدام المسـالك المائية لتنمية الحياة الاقتصـادية كنقطة التقاء لطرق المواصـلات البرية والبحرية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا حتى مرحلة اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية هائلة لتصــبح هذه المادة الإســتراتيجية أســاســاً ومرتكزاً مهماً من أســس ومرتكزات إسـتراتيجيات الدول العظمى والكبرى في منطقة الشـرق الأوسط وفي خضــم الصــراع السـياســي ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية وإسرائيل حول تقاطع الأهداف الإستراتيجية بين الطرفين حيث أن هدف إيران هو أن تصـــبح دولـة نوويـة وذلك لتقســـيم مناطق النفوذ في منطقة المشـــرق العربي والجوار الجغرافي بينهـا وبين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبا. وتظهر أهمية منطقة الخليج العربي كســاحة عمليات محتملة إذا فشــلت المســاعي الســياســية في كبح جماح الطموحات الإيرانية للحصــول على الســلاح النووي.

الموقع الجغرافي للخليج العربي:

يقع الخليج العربي جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، والعراق شمالاً. والخليج العربي حوض ضحل نسبياً يمتد بمسافة تقرب من (١٣٠٠) كم من شط العرب شمالاً حتى رأس مسندم في

(*) الخارطة رقم (١) تبين منطقة الدراسة.

الجنوب، يتراوح عرضه بين (٤٧) كم عند مضيق هرمز و(٢٨٠) كم في أوسع نقطة فيه، يبلغ أعمق قسم فيه قرابة (١٠٠) متر قرب جزيرة هرمز.
ينحصر الخليج العربي بين خطي عرض (٢٤° – ٣٠°) شمالاً وخطي طول (٤٨°- ٥٧°) شرقاً ويبلغ طول سواحله حوالي (٣٧٦٠) كم يشغل الساحل الغربي من هذا الطول حوالي (٢٦٠٨)كم (الساحل العربي)، أما الساحل الشرقي للخليج العربي فيبلغ طوله (١١٥٢)كم (الساحل الإيراني)[١].
إن النظرة الإستراتيجية المقارنة بين ضفتي الخليج العربي بشكل مجرد توحي إلى وحدة التكوين السياسي والجغرافي للساحل الشرقي للخليج العربي (دولة واحدة) هي جمهورية إيران الإسلامية على عكس الساحل الغربي (عدد من الدول العربية). ورغم هذا الاختلاف بين الجانبين إلا أنهما يعتبران أهدافاً حيوية ترتبط فيها المصالح الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير جداً.

تسمية الخليج العربي:

سمي الخليج العربي بـ: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى والبحر المر، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان، ولم يوافق الفُرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام (١٥٠٧)م، واستعمل عرب الخليج العربي الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى[٢]. إن تسمية (الخليج الفارسي Mare Persian) قد وردت خطأً عن طريق اليونانيين الذين يعتبرون أول من أطلق هذه

(١) مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة، جامعة البصرة، ط١، ١٩٨٤) ص ٧.
(٢) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته في منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراة "٥٦" (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، آذار، ٢٠٠٦)، ص٤٦.

التســـمية على الخليج العربي، كما جاء في جغرافية بطليموس، ثم قلدهم الرومان، وترجم السريانيون جغرافية بطليموس إلى اللغة العربية فأصبحت مرجعاً جغرافياً في العالمين العربي والإسـلامي، وبقيت التسـمية اليونانية في الترجمة العربية كما كانت في اللغة اليونانية (الخليج الفارسـي)[1]. ومنذ بداية سـتينات القرن الماضـي بدأت الأقطار العربية تطلق اسم (الخليج العربي) بدلاً عن (الخليج الفارسـي) على الخليج. إلا أن هذه التسـمية غير شـائعة باللغة الإنكليزية وغالباً ما تسـتعمل كلمة (خليج) فقط عند مخاطبة العرب للإيرانيين[2]. لقد أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى "الخليج الفارسي" من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة (UNAD.٣١١/Qen) المؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٧١م، والوثيقة الثانية وهي ((٢)UNLA ٤٥,٨,٢) المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤م، بالإضـافة إلى ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للأسـماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسـم الخليج الفارسـي بوجود مندوبين من دول الخليج العربية[3]. ويبدو أن سبب تسمية الخليج (بالفارسي) هم حكام الخليج العربي أنفسهم لأنهم قبلوا بهذه التسـمية لفترات طويلة رغم أن الحقائق التاريخية تشـير إلى هيمنة القبائل العربية على جانبي الخليج العربي، واسـتقرارهم في موانئه وتكوينهم لأغلبية سـكان تلك السواحل وكونهم بحارة ماهرين على مر العصور.

البعد التاريخي للخليج العربي:

أثبتت التنقيبات أن حضـارة وادي الرافدين أثرت بشـكل واضـح في منطقة الخليج العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، لأن الآثار التي وجدت في كل من

---

(١) الهيتي، المصدر السابق، ص٩.

(٢) روح الله رمضـاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة: عبد الصـاحب الشيخ (البصـرة، جامعة البصـرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة "٧٥" ، ١٩٨٤) ص١٥.

(٣) Atefeh Maziyar, "Atefeh Maziyar's Article on persian Gulf", Morning Daily Tehran, ٢٦/٦/٢٠٠٠, p.٢٠.

الكويت وقطر والبحرين والشـــارقة وأبو ظبي أشـــارت إلى صـــلة هذه المنطقة بحضارة وادي الرافدين العريقة، ورغم ضعف تجارة المنطقة بعد سقوط بابل عام ٥٣٩ق.م، إلا أن الخليج العربي شـــهد تطوراً كبيراً في التجارة الدولية وفي الفنون البحرية وبناء الأســاطيل خاصــة عندما توالت هجرات القبائل العربية من الحجاز واليمن خلال الفترة الأخمينيــة والســـلوقيــة وغـدت البحرين من أبرز المراكز الحضارية العربية في الخليج العربي[١].

منذ ظهور الإسلام تحددت الشخصية العربية الإسلامية لمنطقة الخليج العربي في القرن الســابع الميلادي وأصــبح الخليج العربي واحداً من أهم المعابر التجارية في آسيا وعن طريقه تمر منتجات الهند والصـين إلى الأسـواق في بلاد فارس والشـام وبالعكس تمر السلع الواردة من بلاد فارس والشام إلى الهند والصين[٢].

وبقي الساحل الشرقي للجزيرة العربية الذي عرف لاحقاً باسم (البحرين) خاضعاً للحكم الإسـلامي واسـتمر كذلك منذ عصـر خلافة الراشـدين حتى أواخر العصـر العباســي[٣]، وسـقوط الخلافة العباسـية عام ١٢٥٨ بأيدي المغول، وتدهور تجارة منطقة الخليج العربي لاســيما عند اكتشـــاف البرتغاليين للطريق البحري إلى الهند في نهاية القرن الخامس عشـــر (١٤٩٨) ومنذ ذلك الحين تحولت جميع الطرق التجارية الرئيســـة التي تربط آســـيا بأوروبا إلى الجنوب بعيداً عن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر أي عبر المحيطات الجنوبية ورأس الرجاء الصالح[٤].

أولاً: الغزو البرتغالي للخليج العربي

سبق البرتغاليون غيرهم من الأوروبيين في المجال الاستعماري فبعد اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح سنة (١٤٩٨م) تمكنوا من الوصول إلى الخليج العربي، ولم تأت سنة (١٥١٥م) حتى بسط البرتغاليون نفوذهم على أغلب موانئ

(١) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص١٥.
(٢) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (الكويت، مكتبة دار العروبة، ١٩٨٩) ص٤.
(٣)ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، (طهران، ١٩٦٥) ص ص٢-٥.
(٤) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص١٦.

الخليج العربي وجزره وبنوا قلاعاً دفاعية حصينة في هرمز، ومسقط وعمان والقطيف، وصحار، والبحرين وقد جاؤوا إلى منطقة الخليج العربي بأساطيل قوية تضم سفناً كبيرة ذات أسلحة نارية فتاكة، كما تميزت سياستهم بالقوة والعنف والتعصب الديني والعنصري(١).

أما بالنسبة إلى موقف القوى المحلية من نظام الأمن البرتغالي يمكن الإشارة إلى مقاومة مسقط وهرمز لحكامهم البرتغاليين، كما تصدى الجبور للبرتغاليين ببسالة وصدوهم عن البحرين والقطيف فترة طويلة كما نستطيع أن نشير إلى عام (١٥٥٢م) عندما اندلعت ثورة عارمة عرفت بـ "ثورة الأهالي" أو "ثورة الجمارك" عمت مدن الخليج كافة في ليلة واحدة(٢). أما يعاربة عُمان فقد ظهرت مقاومتهم للبرتغاليين بعد مائة عام من وصولهم، إذ تمكن الإمام ناصر بن مرشد عام (١٦٢٤م)(٣) من إلحاق الهزائم المتكررة بهم وبالفُرس كذلك خلّص جلفار(*) من الفُرس والبرتغاليين وهاجم صحار وقريات وانتزعهما من البرتغاليين.

ثانياً: الوجود الهولندي في الخليج العربي

يرجع الوجود الهولندي في الخليج العربي إلى عام (١٦٢٣م)(٤)، عندما حصل الهولنديون على سماح من الدولة الصفوية لتأسيس وكالة لهم في جزيرة هرمز تابعة

---

(١) ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي، دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم، (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة شؤون إقليمية رقم ١، ط١، ٢٠٠٧) ص ص٨-١٠.

(٢) عدنان السيد محمد العوامي، الحركات الوطنية في القطيف والإحساء والبحرين في العصر البرتغالي، مجلة الواحة، العدد/٩، الرياض، ١٩٩٨، ص٢٣.

(٣) John Gordon Lorimer, Gazetteer of Persian Gulf, Oman and central Arabia, Vols. (fransborough: Gregg, ١٩٧٠), Vol.١: Historical (Calcutta, India: [n.pb.], ١٩١٥), part١, p.٢٢.

(*) جلفار هي مدينة قديمة معروفة للرحالة والجغرافيين المسلمين مثل المقدسي في القرن العاشر والإدريسي في القرن الثاني عشر، كانت جلفار ميناءاً مهماً ومسقط رأس أسد البحار أحمد بن ماجد أعظم بحار في القرن الخامس عشر. اندثرت جلفار وقامت رأس الخيمة بالقرب منها. قام البرتغاليون بهدمها، ثم أعاد الإنكليز هدمها في أواخر القرن الثامن عشر بعد أن أصبحت معقلاً للقواسم. للتفاصيل ينظر: العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، ص٦٥.

(٤) طارق نافع الحمداني، "النزاع العثماني البرتغالي: رؤية جديدة"، مجلة الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٥، ص ص١٨٧-١٨٨.

إلى شركة الهند الشرقية الهولندية وتغلب الهولنديون على البرتغاليين في استخدامهم وسائل جديدة للتغلغل في الخليج العربي وتمكنوا من تأسيس وكالات تجارية في كل من جزيرة قشم ومسقط والبحرين والبصرة، كما استخدموا القوات العسكرية لحماية مصالحهم التجارية بالتعاون مع الإنكليز ضد الشاه عباس الصفوي (١٥٧١-١٦٢٩م)، عندما هدد الأخير بإنهاء الامتيازات الممنوحة لهم في تجارة الحرير[١].

ولم يأت منتصف القرن السابع عشر إلا وحصل الهولنديون على مركز الأسبقية الثابتة في تجارة الخليج، بل توسعوا أيضاً بالقوة للضغط على الشاه، إذ بعثوا في أيار/مايو ١٦٤٥م بسبع سفن حاصرت بندر عباس، وهاجموا قلعة قشم، لكنهم فشلوا في احتلالها وأثار ذلك خوف الشاه عباس الثاني (١٦٣٢-١٦٦٦م) الذي أعطاهم حق شراء الحرير من فارس وحق تصديره من دون دفع أية رسوم[٢].

خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تضاءل نفوذ الهولنديين في الخليج، ليس بسبب الخصوم الأوروبيين فحسب، بل أيضاً بسبب الأفغان الذين احتلوا بلاد فارس (١٧٢٢-١٧٣٠) وقتلوا الوكيل التجاري الهولندي فيها مما دفع الهولنديين لتقديم الدعم لنادر شاه في عام ١٧٣٠ لشن الغارات البحرية على مسقط وعلى عرب الحولة في الجهة الشرقية من الخليج العربي لطرد الأفغان من بلاد فارس آنذاك[٣].

ولم يكن الهولنديون شـــريكاً نزيهاً لأهل المنطقة، فقد ارتكبوا عدة أعمال كان من شـــأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم لهم، مثل منافســـتهم في الغوص على اللؤلؤ سراً، وجلب المستوطنين. وهذا ما حدا الشيخ مهنا بن نصر على أن يوجه ضرباته إليهم في خرج التي كان قد تنازل عنها لهم مقابل أتاوة سنوية[٤].

---

(١) محمود علي الداؤود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، (بغداد، دار الطليعة، ١٩٨٠) ص٨.

(٢) Wilson, The Persian Gulf; an Historical sketch from the Earliest Times to the Begining of the Twentieth century, p.١٦٤.

(٣) العجمي، المصدر السابق، ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٣.

واســتمرت ضـــربات مهنا للهولنديين لمدة عامين ونصـــف، مما أحرج مركز الهولنـديين هنـاك، لـذا اســتقر رأيهم على إخلائهـا في كـانون الأول/ديســمبر (١٧٦٥م)، وبخروجهم من خرج انتهى النفوذ الهولندي وصـــفا الجو للإنكليز[١].
ويبدو أن مركز الهولنديين في منطقة الخليج العربي أصبح منذ ذلك الحين ضعيفاً لدرجة مكنت القبائل العربية في الســاحل العُماني من اســتعادة موانئها، ومع ذلك احتفظ الهولنديون بدار قنصلية لهم في ميناء بوشـهر حتى القرن التاسع عشر، إلا أن علاقتهم التجارية بالخليج العربي لم تكن بالصــيغة التي شــهدتها القرون السابقة[٢].

ثالثاً: الوجود الفرنسي في الخليج العربي

يمكن اعتبار عام (١٦٦١م) التاريخ الحقيقي لتأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية لأن روادها الأوائل وصــلوا إلى الســواحل الهولندية في نفس العام، وفي عام (١٦٦٩م) استدعوا لأول مرة ثلاث سفن إلى الخليج العربي[٣]، وعلى الرغم من أن فرنسا وألمانيا لم تشكلا تهديداً مباشراً للمنطقة إلا أن مقاومة بريطانيا لنشاط هاتين الدولتين كانت ذات أثر فعال[٤].
لقد برزت مقاومة الإنكليز للفرنسيين في ثلاث مناطق أساسية في الخليج العربي هي العراق، وعُمان، وفارس إذ لم تكن للأنحاء الأخرى من المنطقة أهمية مماثلة[٥]. وأن حرب السنوات السبع (١٧٥٦م-١٧٦٣م) بين بريطانيا وفرنسا أنهت النفوذ الفرنسي في الهند لحساب بريطانيا وانسحبت فرنسا إلى الهند الصينية[٦]. وبصورة عامة فإن آخر مركز تجاري فرنسي قد تلاشى تقريباً عام (١٧٧٠م) وهو تاريخ حل شركة الهند الشرقية الفرنسية، وتعد الفترة الواقعة بين عامي (١٧٩٣م-١٨٠٩م) من فترات الصراع الفرنسي البريطاني فترة مهمة في

---

(١) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطيل، (بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٩٢) ص٤٠.
(٢) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢١.
(٤) محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت، ١٩٨١) ص٣٥.
(٥) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠م) (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٩) ص٧١.
(٦) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢١.

تاريخ الخليج العربي إذ في نهايتها كسبت بريطانيا امتيازات سياسية وحصلت على امتيازات مهمة، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج العربي[1]. على الرغم من انتهاء دور فرنسا السياسي في الخليج العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلا أنها استطاعت أن تحصل في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠م)[2] على حصص امتيازات استثمار النفط في المنطقة مثل شركة النفط التركية التي أبدل اسمها إلى شركة نفط العراق، وفي شركة بترول قطر.

وترتبط اليوم فرنسا بعلاقات وثيقة مع معظم دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب مواقفها الطيبة إلى حدٍ ما مع القضايا العربية وخاصةً القضية الفلسطينية التي تعد قضية العرب المركزية.

رابعاً: النفوذ البريطاني في الخليج العربي

ظل الاستعمار البريطاني نحو مائة وخمسين عاماً يحكم منطقة الخليج العربي، وخاصةً إمارات ساحل عُمان، وكانت بريطانيا تستند في حكم هذه المناطق إلى اتفاقيات فرضتها السلطات البريطانية على هذه المناطق بعد احتلالها، والقضاء على قوتها البحرية والبرية، وتولت فيها الإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وحق التصرف في ثرواتها، والتحكم في أي اتصال يتم بينها وبين البلاد الأخرى، كما ساعدت على تنمية مشكلات الحدود والنزاعات القبلية وإثارة الخلاف بين المشيخات واتخاذ ذلك وسيلة للسيطرة الاستعمارية في المنطقة[3].

وكانت الذريعة التي تذرعت بها بريطانيا في احتلال منطقة الخليج العربي هي تأمين مصالحها في الهند درة التاج البريطاني في ذلك الوقت، ومارست استعمارها عن طريق شركة الهند الشرقية إذ صدر قرار ملكي في ٣١ ديسمبر ١٦٠٠م من

---

(١) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة الأنكلو المصرية، ط٢، ١٩٧٤) ص ص٦٣-٩٥.

(٢) الهيتي، المصدر السابق، ص٣٩. للتفاصيل ينظر: "الامتيازات البترولية الممنوحة في الخليج العربي والشركات التي تملكها" مجلة البترول والغاز العربي، العدد/٣، الكويت، ١٩٦٧، ص٣٩.

(٣) رجب، المصدر السابق، ص٧.

ملكة بريطانيا إليزابيث بتأسيس هذه الشركة ومنحتها امتياز التجارة في الهند والشرق[١].
استمرت الشركة تمارس أعمالها التجارية في الخليج حتى عام (١٨٥٨م)، ومنذ هذا التاريخ تحملت مسؤولية إدارة منطقة الخليج حكومة بومباي البريطانية، وفي عام (١٨٧٣م) انتقلت الإدارة إلى حكومة الهند البريطانية، وبعد استقلال الهند وباكستان في عام (١٩٤٧م) انتقلت إدارتها إلى وزارة الخارجية البريطانية[٢].
في أواخر القرن السابع عشر غيرت شركة الهند الشرقية من سياستها وتبنت أهدافاً سياسية بجانب الأهداف التجارية، وتمكنت من التغلب على القوتين الأوروبيتين: الهولندية والفرنسية وأصبحت بريطانيا القوة الأوروبية الوحيدة في منطقة الخليج العربي بعد أن وضعت حرب السنوات السبع أوزارها، وتنازلت فرنسا عن مستعمراتها في الهند لصالح شركة الهند الشرقية بموجب معاهدة باريس (١٧٦٣م)[٣].
وكانت أول خطوة اتخذتها حكومة بومباي تمهيداً لاستخدام الخليج العربي طريقاً للمواصلات، هي إنشاء قنصلية في البصرة الواقعة في نهاية خط الملاحة في الخليج وصدر بذلك مرسوم عثماني لسنة (١٧٦٤م)[٤]. ويرتبط النفوذ البريطاني في المنطقة بالنشاط البحري الذي كان يديره القواسم ضد السفن الأوروبية وقد قامت بريطانيا بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاط القواسم وكانت أهمها عام ١٨١٩م، وأدت إلى توقيع معاهدة رأس الخيمة في ٢١ يناير ١٨٢٠م[٥]، وأصبحت هذه المعاهدة الدعامة القوية للنفوذ البريطاني في المنطقة، وليس مسموحاً لهم بأن يتولوا مسؤوليات الحكم قبل توقيع هذه الاتفاقية، وقد وقع ثمانية رؤساء من

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، "شركة الهند الشرقية- ملامحها وأبرز سماتها في الخليج"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١٥، الكويت، تموز ١٩٧٨، ص١٠١.
(٢) محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣-١٨١٨م) (القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨) ص١٥٣.
(٣) رجب، المصدر السابق، ص٨.
(٤) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص٣٦.
(٥) رجب، المصدر السابق، ص٩.

شيوخ السواحل هذه الاتفاقية، وهم: شيوخ الشارقة، رأس الخيمة، دبي، أبو ظبي، جزيرة الحمراء، عجمان، أم القيوين.
ساد المنطقة عدم استقرار في الفترة (١٨٢٠-١٨٣٥م) ما جعل بريطانيا تجبر شيوخ الساحل على توقيع معاهدة السلم البحري في ٢١ أيار/مايو ١٨٣٥م لضمان وقف الاعتداءات البحرية خلال موسم الغوص[١]. لقد تبع ذلك عدة معاهدات بين الجانب البريطاني وشيوخ منطقة الخليج العربي منها اتفاقية عام ١٨٤٢ مع الكويت، واتفاقية بريطانيا عام ١٨٨٠م مع عيسى بن علي آل خليفة، ومع مبارك الصباح في عام ١٨٩٩م ومع قطر عام ١٩١٦م وهي آخر معاهدة في سلسلة معاهداتها الخليجية[٢].
في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧م ألغيت حكومة الهند، وأصبحت شؤون الخليج تدار في ذلك الوقت عن طريق وزارة الخارجية البريطانية حتى عام ١٩٦٨م إذ أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي بعد صدور بيان الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨م[٣].

يبدو أنه تم فرض السلم البريطاني في الخليج العربي من خلال تبني إستراتيجية تمثلت في القيام بحملات عسكرية مدمرة لإضعاف القوى المحلية على سواحل الخليج العربي. أما الجانب الآخر في تلك الإستراتيجية، فكانت النظم الأمنية البريطانية التي تعمل للحفاظ على التجارة البحرية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، كما شملت النظم الأمنية إعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك الترابط بين كياناتها.

---

(١) العجمي، المصدر السابق، ص٨٦.
(٢) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص٨٥-٨٧.
(٣) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٢٧.

خامساً: المصالح الأميركية في الخليج العربي

تعود بداية العلاقات الأميركية مع الخليج العربي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكان النشاط التجاري أبرز ما تتسم به هذه العلاقة خلال القرن المذكور، وكانت تتطلب رعاية ودعماً سياسياً من الحكومة الأميركية وبكلمة أخرى نفوذاً أميركياً في الخليج العربي[١].

أما بالنسبة للنشاط التبشيري الأميركي في الخليج العربي فتعود بداياته إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ظهر في غرب إيران وتحرك شرقاً باتجاه طهران عام ١٨٧٢م ثم تبريز في العام التالي ثم همدان في عام ١٨٨٠م[٢]. فقد أولت الجهات الأميركية المختصة اهتمامها الكبير بالموجودات الأثرية في منطقة الخليج العربي وبدأت أعمالها التنقيبية منذ عام ١٨٨٥م حتى عام ١٩٠٩م، كما قام المختصون الأميركيون بالاشتراك مع نظرائهم الإنكليز بالتنقيب المشترك في منطقة أور للفترة من ١٩٢٤م-١٩٣٤م وفي منطقة كيش للفترة ١٩٢٣م-١٩٣٣م[٣]. وأبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية نفط الخليج العربي بشكل حاد، فلم تنته الحرب إلا والخليج العربي يشارك في سد حاجة القوات المتحاربة مباشرةً بالمنتجات النفطية المكررة للشاحنات والدبابات والسفن والطائرات من محطة التصفية في عبادان، وفي البحرين، ورأس تنورة[٤]. لقد نجح الأمريكيون بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا نفطه بسبب سخاء عروضهم، وفشل البريطانيون لأن عروضهم لم تكن سخية. كما أثر تعاطف البريطانيين مع الهاشميين في موقف ابن سعود[٥]. وتطورت العلاقات السعودية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً. ولما زار الأمير فيصل بن عبد العزيز الولايات المتحدة الأمريكية، ركز

---

(١) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩ سلسلة دراسات (٣٢١)، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص٣٠.

(٢) John A.Denovo, American Interest and policies in the middle East, ١٩٠٠-١٩٣٩, The university of Minnesote press, Minneapolis, ١٩٦٣, p.٨.

(٣) وهيم، المصدر السابق، ص٣٨.

(٤) العجمي، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٥) وهيم، المصدر السابق، ص٢٨.

على ضـــرورة تعامل الأمريكيين مباشـــرة مع المملكة العربية الســـعودية كدولة مســـتقلـة، وفي ١٢ شـــباط/فبراير ١٩٤٥م تم لقاء الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت (١٩٣٣-١٩٤٥) في مصـــر[١]، وقد طلب الرئيس الأمريكي إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران، وتوسيع المساحة الممنوحة للشركات الأمريكيـة النفطيـة إلى مليون ونصـــف المليون كيلومتر مربع. في عـام ١٩٤٧م وصلت بعثة عسكرية أمريكية لترتيب شراء المعدات العسكرية للجيش الإيراني، ولتكون أول خطوة في تنظيم المســـرح لعلاقات أمريكية-إيرانية قوية[٢]. وهكذا أصـــبح للأمريكيين وجود عســـكري بحري في الخليج العربي. وقد أولت إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) منذ توليه السلطة في كانون الثاني ١٩٦٩م، اهتماماً كبيراً لموضـوع الانسحاب البريطاني، والمسـائل المتعلقة بالخليج العربي بالذات، فقد أمر[٣] الرئيس نيكســون مســتشــار الأمن القومي آنذاك الدكتور هنري كيسنجر، بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة الأميركية، فتبنت الإدارة الأميركية الخيار الذي يجنبها التورط العسكري المباشـر في المنطقـة اســـتنـاداً لـذلـك أعلن الرئيس الأميركي عن مبـدأه المعروف (مبـدأ نيكسون) في جزيرة غوام[*] في المحيط الهادي عام (١٩٧٠م)[٤] كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة، وكانت الترجمة العملية لهذه الســـياســـة هي الاعتماد على دول المنطقة المؤيدة للغرب وخاصـــةً المملكة العربية الســـعودية وإيران. لقد تم في تشرين أول/أكتوبر ١٩٧١م الاتفاق بين بريطانيا

---

(١) العجمي، المصدر السابق، ص٢٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦١.
(٣) Douglas Little, American Orientation. The united states and the Middle East since ١٩٩٥, The University of north Carolina press, (London, ٢٠٠٢) p.١٤٥.
(*) غوام جزيرة اســـتوائية نائية في المحيط الهندي تخلت عنها إســـبانيا لأمريكا عام ١٨٩٨ وتعتبر الآن أرضـــاً أمريكية وسكانها أمريكيون، يبلغ عدد سكانها ١٨٠ ألف نسمة وهم مخلصـون في ولائهم للجيش الأمريكي، توجد في الجزيرة قواعد جوية ومخازن للترسانة العسكرية الأمريكية إضافةً إلى منظومة صاروخية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١١٤٣٨، في ٢٣/آذار/٢٠١٠.
(٤) سـلمى حداد، "السـياسـة الأمريكية تبحث عن إسـتراتيجية جديدة"، مجلة شـؤون فلسـطينية، العدد/٥٠-٥١، بيروت، ت١-ت٢ ١٩٧٥م، ص١٠٠.

والولايات المتحدة وإيران أن يتم دفع إيران لتكون أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط خلال فترة أربع سنوات[١]، حيث تم التوقيع في أيار/مايو ١٩٧٢م على اتفاقية تقضي بتقديم كافة أنواع الأسلحة التي تريدها إيران.

كما اهتمت واشنطن أيضاً بدعم المملكة العربية السعودية وإن كان بدرجة أقل من الدعم الأمريكي لإيران[٢]. إن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد تخلت نهائياً عن الوجود العسكري المباشر، فهي لم تخفض وجودها العسكري في الخليج العربي، بل طورت إدارة الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤-١٩٧٦) الحضور العسكري الأمريكي في المحيط الهادي بتطوير قاعدة "ديغوغارسيا" ثم عقدت اتفاقية عام ١٩٧٥م مع عُمان لوضع قاعدة مصيره تحت تصرف البحرية الأميركية[٣].

في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩م غادر الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) إيران تاركاً بلاده بيد مجلس وصاية، تحت قيادة رئيس الجبهة الوطنية شاهبور باختيار كرئيس للوزراء، ثم عاد الإمام الخميني يوم ١ شباط/فبراير ١٩٧٩[٤] ليعلن الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان/أبريل ١٩٧٩م. بتاريخ ٤ تشرين الثاني احتجز ٥٠٠ طالب إيراني، رهائن أمريكيين بلغ عددهم ٦٦ رهينة من السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية في طهران، بدعوى إعادة الشاه وممتلكاته من الولايات المتحدة الأمريكية وقدتم احتجازهم مدة ٤٤٤ يوماً انتهت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١وأدت إلى عواقب وخيمة[٥]، بدأت منذ حوالي أكثر من ربع قرن ومازالت قائمة، تخللها قطع جميع أنواع العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها وجرت تداعيات على منطقة الخليج العربي. إن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠م، وكذلك مجمل التحولات

---

(١) محمد السعيد أدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٣١٥.

(٢) Gause III, "Gulf Regional Politics; Revolution, war and Rivalry" pp.٤٤-٤٢.

(٣) إدريس، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٤) العجمي، المصدر السابق، ص٣٨٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٨٦.

الإستراتيجية السابقة في المنطقة أدت إلى انقلاب كلي في مفاهيم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١) وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم[١]. وهذا ما عبر عنه الرئيس الأميركي جيمي كارتر في خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ فيما عرف لاحقاً "مبدأ كارتر"[٢] والذي أعلن فيه "أن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج "الفارسي" ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسوف نستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية". على ضوء ذلك تم إنشاء قوات التدخل السريع مشكلة من قوات البحرية، ومشاة البحرية، وسلاح الطيران، والقوة البرية بعدد إجمالي وصل إلى ٣٠٠ ألف عسكري[٣]، كانت القوات البرية عماد هذه القوة بعدد وصل إلى ١٣٥ ألف رجل، يليها مشاة البحرية بعدد يبلغ ٧٠ ألف رجل، والبحرية يبلغ ٥٣ ألف رجل و٣٣ ألف رجل لسلاح الطيران. ومن قضية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتضح أن نقطة ارتكاز إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) وبؤرة اهتمامها كانت الكويت[٤]، ولم تكن الولايات المتحدة تخاطر في أثناء حرب الناقلات عام ١٩٨٧ لأجل بغداد، بل كانت واشنطن مستعدة للمخاطرة بحرب أوسع نطاقاً للدفاع عن الخليج عامة.
بعد إخفاق مؤتمر جدة[٥] (٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠م) الذي عقد لتسوية الخلافات المتفجرة بين العراق والكويت، دخلت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م.

---

(١) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧) ص٣٥٦.
(٢) جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة: عبد الهادي ناصف، (القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٣) ص١٣.
(٣) زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي، (مبدأ كارتر)، (بيروت، معهد الإنماء العربي، تكنوبرس الحديثة، ط١، ١٩٨٢) ص١١٧.
(٤) العجمي، المصدر السابق، ص٤١٨.
(٥) إدريس، المصدر السابق، ص٥١٣.

إن الصراع بين العراق والولايات المتحدة إضافة إلى بريطانيا بعد إعدام الجاسوس بازوفت وتهديد الرئيس العراقي صدام حسين بتدمير نصف "إسرائيل" إذا أقدمت على ضـــرب العراق قد وصــــل إلى درجة الاحتقان[١]. والحقيقة أنه كانت هناك إشــارات أمريكية مبهمة على لســان جون كيلي مســاعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط (الأسبق) وعلى لسان أبريل غلاسبي، السفيرة الأمريكية في بغداد (حينئذٍ) مرة ثانية بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق والكويت[٢].

وفضلاً عن الخسائر أحدث هذا الصراع انهياراً في التوازن الإستراتيجي في المنطقة امتدت آثاره إلى النظام العربي بأكمله أيضاً نتيجة لتدمير القدرات الإستراتيجية العراقية، إذ أصبحت الولايات المتحدة هي الحامي الرئيسي للأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٣].

مما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أرادت دخول القوات العراقية إلى الكويت على ضوء مواقف كل من جون كيلي والسفيرة غلاسبي حيث أنهما يمثلان وجهاً من أوجه صنع القرار الأمريكي وهما جزء من النظام السياسي الأمريكي، وكان الهدف من ذلك هو تدمير الآلة الحربية العراقية وتدمير الجيش العراقي لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز.

---

(١) المصـــدر نفســـه، ص٥١٣. للتفاصـــيل ينظر: رولان جاكار، الأوراق الســرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول، شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١)، ص١٨.

(٢) إدريس، المصدر السابق، ص٥١٨.

(٣) جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضـغوطات الخارج، المسـتقبل العربي، السـنة/١٩، العدد٢١١، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، أيلول، ١٩٩٦، ص٤١.

الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة تأتي من إستراتيجية الموقع الجغرافي حيث تقع بين القارات القديمة الثلاث (آسيا-أوروبا-إفريقيا) وكذلك لكونها تضم أكبر نسبة من احتياط النفط العالمي، وتمون الدول الصناعية والنامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة[١].

ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية أيضاً من كونه يمثل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي إذ يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عُمان والخليج العربي حيث يربط بينهما مضيق هرمز الذي يمثل عنق الزجاجة الإستراتيجي الذي يتدفق منه ٤٠% من نفط العالم أي (٢٠) مليون برميل بمعدل (٨٠٠) ألف برميل كل ساعة إلى الغرب[٢]. إن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ترتكز على العديد من الأبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية، وبناءً عليه فإن صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج العربي ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى أقطاب النظام العالمي كافة[٣].

إن الموقع الجيوسياسي الذي يشغله الخليج العربي والذي جعل منه ممراً عسكرياً وتجارياً، حافظت بريطانيا على الإمساك به منذ القرن التاسع عشر ولأكثر من ١٥٠ عاماً (١٨٢٠-١٩٧١م) ليس بسبب حكمها للهند فقط حيث أنها استمرت في منطقة الخليج العربي حتى بعد انتهاء حكمها لشبه القارة الهندية[٤]. وقد وصف نيوسوم نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الأهمية الجيوبولتيكية للخليج

---

(١) الهيتي، المصدر السابق ، ص٢٢.

(٢) عبد القادر حمود القحطاني، "مضـيق هرمز وأمن الخليج العربي"، مجلة الوثيقة، العدد/٣٨ السـنة/١٩، ، البحرين، تموز ٢٠٠٠، ص٥٢.

(٣) إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسـات الشـرق الأوسط، ط١، ١٩٩٧) ص٣٥.

(٤) مارتن أندك، "سياسة كلنتون حيال الشرق الأوسط"، مجلة دراسات فلسطينية، العدد/١٥، صيف ١٩٩٣، ص١٩٧.

بقوله "لو كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج فما من مكان في الكون تتلاقى فيه اليوم المصالح الكونية مثل الخليج العربي"(١). لقد اعترف كتّاب وساسة المعسكر الغربي بأهمية منطقة الخليج العربي واستجابتها لمصالحهم فعلى سبيل المثال عبر ريموند أوشة (Raymond Oshea) في كتابه (ملوك الرمال في عُمان) قائلاً: "سوف يبقى الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا في الشرق العربي لوجود الموانئ والمراكز البحرية والجوية الرئيسية فيه وكذلك يحتوي على محطات الوقود اللازمة لأساطيلنا والدولة التي تسيطر عليه تستطيع أن تمد من خلاله نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وإفريقيا وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات في الهند"(٢).

إن الخليج العربي غني بالموارد الطبيعية الاقتصادية سواء أكان ذلك في مجال ما تحتويه مياهه من ثروات سمكية أو مصائد اللؤلؤ أو ما تتضمنه أرضيته من معادن والتي يكون البترول أهم مادة فيها، ليس فقط لاقتصاديات الدول المطلة عليه بل كذلك لدخوله كمادة إستراتيجية مهمة في الاقتصاد والتطور الدولي(٣).

تحظى حقول النفط المنتشرة في العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت وإمارات الخليج العربي، بأهمية كبيرة إذ تشكل أكبر مورد لمادة الوقود التي تسيّر الصناعة في الشرق وفي الغرب، فإنتاج المنطقة أكثر من ٤٠% من إنتاج العالم الكلي ونسبة كبيرة من هذا الإنتاج تصدر للخارج نفطاً خاماً ويرجع ذلك إلى ضعف طاقة التكرير لدى دول المنطقة(٤).

---

(١) إيماميرفي، المصدر السابق، ص ص٣٥-٣٦.

(٢) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (١٩٧١-١٩٨٨)، رسالة ماجستير (جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦) ص١٢.

(٣) عبد المنعم عبد الوهاب، الاستثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغيير المفاهيم للمياه الإقليمية، إمكانات دول الخليج العربي في التنمية وفي دعم الاقتصاد العربي، مجموعة البحوث المقدمة للندوة العلمية العالمية الأولى لمركز الإرشاد، ١٩٧٥)، ص١٢١.

(٤) شريف، المصدر السابق، ص١٣.

وهكذا فإن منطقة الخليج العربي تتمتع باحتياطي نفطي كبير فحوالي ٥٥% من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها مقارنة بحوالي ٧% في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ١٤% في الاتحاد السوفييتي، أما نسبة الاحتياطي النفطي للخليج العربي بالنسبة للاحتياط العربي فتبلغ ٨٩,٩%[١]. إن القيمة الاقتصادية لنفط الخليج العربي لا تكمن فيما تحصل عليه الدول الصناعية ولاسيما أمريكا من أرباح بل يضاف إليها أن أكثر المدخولات النقدية للبلدان المنتجة الغنية تودع في المصارف الأمريكية وتقدر هذه المدخولات بمليارات الدولارات وتوظف داخل الغرب الرأسمالي حيث توفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي هناك على حساب الدول المنتجة الخليجية[٢].

وبذلك فإن للخليج العربي أهمية كبيرة من حيث كونه ملتقى القارات الثلاث (آسيا-إفريقيا-أوروبا)، كذلك احتواؤه على أعلى نسبة من احتياط النفط في العالم، ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية من كونه يربط العالم العربي بالعالم الخارجي من خلال مضيق هرمز، الذي تمر عبره يومياً المئات من ناقلات النفط العملاقة التي تنقل النفط العربي إلى أوروبا وآسيا واليابان والصين وغيرها.

لذلك فإن أمن منطقة الخليج العربي أصبحت تشكل مهمة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل الهيمنة على مصادر النفط ومنع قيام أي قوة إقليمية تكون عائقاً بوجه المصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

---

(١) إنتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣) ص٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠.

المبحث الثاني

الثروة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يشكل النفط الخام بموارده المالية أهمية كبيرة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تعتمد هذه الدول على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة هي النفط، لذلك اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية[١].

إن أسعار النفط وإنتاجه معبراً عنها بالعوائد المالية النفطية تعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فحصيلة الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة لهذه الدول، وتعتبر العمود الفقري لاقتصاداتها[٢].

فضلاً عن أن النفط يكتسب أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها: أنه المصدر الأساسي للطاقة في العالم، والمصدر الأول للآلة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها؛ ويرجع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي ٩٦% من حصص

---

(١) بختيار صابر محمد، تقلبات الأسواق النفطية والاستثمار في الأسواق المالية: دراسة تحليلية في مجموعة دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٨) ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.

السوق وكذلك يشكل النفط ٢٧% من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و٩% منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية[١].

ويعتبر النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون، وأن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ إنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة وتمتاز بميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية[٢].

تسهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إسهاماً كبيراً في سوق الطاقة العالمية فالدول الأعضاء في المجلس (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة) تمتلك حوالي ٤٦% من احتياطيات النفط الخام، و١٤% من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم[٣].

وتعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اعتماداً كبيراً على عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي، لدفع عجلة اقتصاداتها الوطنية قدماً، رغم جهود التنويع الاقتصادي الرامية إلى زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي[٤].

---

(١) حســـن لطيف وعبد الوهاب محمد، "مســـتقبل النفط الخليجي" مجلة الاقتصـــادي الخليجي، العدد/١٥، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ٢٠٠٨، ص١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٣) جمال الســـويدي، في: الطاقة في الخليج تحديات وتهديدات، ترجمة: خليل حماد (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٧٧) ص٤. كذلك ينظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، دراسات إستراتيجية، العدد/٤٣، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠، ص١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٤.

١. مراحل اكتشاف النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بـدأ اهتمـام العـالم الغربي بنفط المشـــرق العربي والجوار الجغرافي، من خلال الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والأوروبية، منذ بداية القرن العشرين، ذلك أن الطلب المتنامي على النفط في الدول الصـــناعية، إلى جانب افتقار معظم الدول الأوروبية إلى المنابع النفطية، وخشـــية الولايات المتحدة الأمريكية من نضـــوب منابعها، كل ذلك حفز السعي إلى استكشاف النفط في عدد من المناطق البعيدة. وقد جرت العديد من المحـاولات حتى قبل الحرب العـالميـة الأولى للحصـــول على اســتغلال المصـــادر النفطية بواســطة اتفاقيات امتياز مع الحكومات المحلية لدول الخليج العربي، وقد حصـل رجل الأعمال البريطـاني وليم دارسـي على امتيـاز مهم لاستكشاف النفط في إيران في ٢٨ أيار ١٩٠١[١].

وخلال الحرب العـالميـة الأولى، تجلـت الأهميـة الكبرى للنفط عنـدمـا تحولـت الأساطيل البحرية للدول العظمى إلى النفط كوقود، وزاد استخدامه بشكل كبير في الأسلحة الجوية وأجهزة الحرب البرية. إن المقولة الشهيرة لونستون تشرشل، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين قال: "إن الحلفاء قد عبروا إلى النصـــر على بحر من النفط" وحين ذاك بدأ الصـــراع على النفط في منطقة المشـــرق العربي والجوار الجغرافي (التي تشمل الخليج العربي)، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى اشـتد الصـراع بين المصـالح الأمريكية والأوروبية للسـيطرة على بلدان المشـرق العربي والجوار الجغرافي ومصادرها النفطية[٢].

بدأت المصالح النفطية في أقطار الخليج العربية تاريخياً عندما عقدت اتفاقية (الخط الأحمر) في ٣١ تموز ١٩٢٨ والتي كانت تنص على مساهمة الرأسمال الأمريكي في شــركة النفط التركية (التي أبدل اســمها فيما بعد لتعرف باســم (شــركة النفط العراقية IPC)، على قدم المســاواة مع الأطراف الأخرى المســاهمة في الشــركة، وهي شركة شل الهولندية –البريطانية وشركة النفط البريطانية BPC

(١) سليمان، المصدر السابق، ص٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.

وشركة النفط الفرنسيةCFP، وفي العام نفسه حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين، وفي عام ١٩٣٤ اشتركت شركة أمريكية مع الشركة الأنكلو إيرانية في تأسيس شركة نفط الكويت[١].

وفي المملكة العربية السعودية منحت الحكومة عام ١٩٣٣ امتيازاً ضخماً يغطي جميع الأجزاء الشرقية من البلاد تبلغ مساحتها (٩٠٠٠٠٠) كيلومتر مربع تقريباً إلى الشركة الأمريكية "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" وقد أشركت هذه الشركة معها فيما بعد ثلاثاً من الشركات الأمريكية (هي تكساكو، وستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وموبيل أويل) وكونت هذه الشركات جميعاً فيما بينها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو). في عام ١٩٣٨ تم اكتشاف احتياطيات النفط في المملكة العربية السعودية في الدمام أولاً، ثم في حقل أبقيق[٢].

إن الاكتشاف الكبير للنفط في المملكة العربية السعودية كان في عام ١٩٤٨عندما أمكن اكتشاف أكبر مخزون إستراتيجي نفطي على مساحة تصل إلى خمسة آلاف كيلومتر مربع، وهو ما يتمثل حالياً بحقل الغوار الذي تبلغ كميات خزينه من النفط أكثر من ١٠٠ مليار برميل وبطاقة إنتاج سنوية تصل إلى ١,٦ مليار برميل، وهو يعد من أكبر حقول النفط في العالم[٣].

وفي الكويت، فقد تم اكتشاف النفط عام ١٩٣٨ في حقل برقان وهو ثاني أكبر حقل في العالم بعد حقل الغوار في المملكة العربية السعودية، إ ذ يحتوي على مخزون نفطي تصل كمياته إلى ٦٥ مليار برميل، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد اكتشف النفط عام ١٩٥٤ في حقل الباب الذي يصل مخزونه إلى ٨ مليارات برميل، وفي عام ١٩٦٤ تحقق أكبر اكتشاف نفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تم اكتشاف حقل الزاكوم الذي يحتوي على ٢٢ مليار برميل، وتطورت

---

(١) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم (٢) (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧) ص٤٦.

(٢) سليمان، المصدر السابق، ص ص٤٤-٤٥.

(٣) جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية (القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٤) ص ص٧٤-٧٥.

عمليات الاكتشاف بعد ذلك إلى أن وصل عدد الحقول المكتشفة إلى أكثر من عشرة حقول كبيرة إضافةً إلى الحقول الصغيرة[١].

أما مملكة البحرين فهي من البلدان الخليجية الأولى التي اكتشف فيها النفط، ولكن مستوى الإنتاج فيها لم يصل إلى مستويات الإنتاج في الدول المجاورة لها، وقد اكتشف النفط فيها عام ١٩٣٤ في حقل العوالي وتبعه محاولات اكتشاف حقول جديدة ولكن لم تنجح بسبب عدم جدواها الاقتصادية[٢].

أما دولة قطر فقد تمكنت الشركة الأنكلو-فارسية من توقيع اتفاقية الامتياز في ١٧ مايو ١٩٣٥ ومنح شيخ قطر الشركة امتيازاً أمده (٧٥) عاماً يغطي قطر بكاملها، وعلى أثر منح الامتياز تألفت شـــركة اســـتثمار نفط قطر المحدودة، وقد أجريت عمليات الحفر في منطقة جبل دخان حتى عام ١٩٤٢ ثم توقفت بســـبب ظروف الحرب العالمية الثانية، إلى أن اســـتؤنفت من جديد عام ١٩٤٧ وبدأ التصـــدير التجاري في كانون الأول ١٩٤٩[٣]. ويقدر المخزون النفطي في قطر ١٥,٢ مليار برميل[٤].

وفي سلطنة عُمان، فقد كان الاهتمام الذي أولته الحكومة البريطانية لساحل عُمان أثره أيضاً، وقد لاحت بوادر هذا الاهتمام في أواخر كانون الأول ١٩٣٥، وتمكنت المصـالح البريطانية من أن تكسب الامتياز لصـالحها حيث وقع السلطان العُماني في ٢٤ تموز ١٩٣٧ على امتياز للتنقيب في مسقط وعُمان[٥].

وتم اكتشاف النفط عام ١٩٦٠ في حقول ناطح والفهود وتطورت فيها كميات النفط المكتشفة إلى أن وصلت إلى أكثر من ملياري برميل عام ١٩٦٩[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٧٠-٧١.

(٢) مانع ســعيد العتيبة، أوبك والصــناعة البترولية (بيروت، مطابع التجارة والصــناعة، ١٩٧٤) ص ص١٢٨-١٣٠.

(٣) وهيم، المصدر السابق، ص ص٢٩٧ -٢٩٩.

(٤) سليمان، المصدر السابق، ص٥٢.

(٥) وهيم، المصدر السابق، ص ص٣٣٣-٣٣٧.

(٦) شـبيب أحمد علي العزاوي، توطن صـناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الظواهر والاتجاهات، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠)، ص١٥.

إن النمط الرئيسي لاستثمار المصادر النفطية الذي جرى تطبيقه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والذي كان يعتمد على نظام الامتيازات النفطية قد استمر تطبيقه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتميز هذا النمط ببروز عدد من شركات النفط العالمية الكبرى التي بسطت هيمنتها على المسرح النفطي العالمي وعلى المصادر النفطية الرئيسية من خلال إقامة تنظيم احتكاري دولي فيما بينها، هذه الشركات النفطية عرفت باسم "الشقيقات السبع" وانضمت إليها شركة النفط الفرنسية وكانت تعرف أيضاً بالشركات الكبرى[١].

ويبين الجدول الرقم (١) هذه الشركات الثمانية:

الجدول(*) الرقم (١)

الشركات النفطية العالمية/الشركات الكبرى العاملة في دول الخليج العربية وإيران

الشركة	الجنسية
ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	أمريكية
مجموعة رويال دتش-شل	بريطانية/هولندية
غلف أويل	أمريكية
تكساكو	أمريكية
موبايل أويل	أمريكية
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	أمريكية
شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم)	بريطانية
شركة البترول الفرنسية	فرنسية

(*) المصدر: عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص١٢٣.

(١) سليمان، المصدر السابق، ص١٢٣.

وبحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)(*) فإن إجمالي الاحتياطي النفطي في البلدان العربية في نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ ٦٦٩,٦ مليار برميل، وحيث أن الاحتياطي العالمي من النفط في نهاية عام ٢٠٠٦ بحسب إحصاءات منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)(**)بلغ ١٢٠٨,٢ مليار برميل فإن نسبة الاحتياطي النفطي العربي إلى الاحتياطي العالمي تقدر بحوالي ٥٥,٥ بالمائة(١).
إن الجدول الرقم (٢) يبين احتياطات النفط الخام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من ١٩٦٩ لغاية ٢٠٠٧، كما تبين الخريطة رقم (٢) التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط بدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠٧.

(*) تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) في ٩ كانون الثاني ١٩٦٨، ومقرها الرئيسي في الكويت تتكون من عشرة أعضاء وهم (الكويت-المملكة العربية السعودية-ليبيا-الجزائر-البحرين- قطر- الإمارات العربية المتحدة-العراق-سوريا-مصر) للتفاصيل ينظر: سمير سعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩١) الملاحق، ص ص٣-٦.
(**) تم إنشاء منظمة (أوبك) عام ١٩٦٠، وكان من أبرز مؤسسيها عبدالله الطريقي، أول وزير للبترول في المملكة العربية السعودية، وكذلك بيريز ألفونسو، وزير النفط الفنزويلي، هدفها الدفاع عن المصالح المشروعة للبلدان المنتجة للنفط وتنسيق سياساتها. للتفاصيل، ينظر: سليمان، المصدر السابق، ص ص٣٤-٣٥.
(١) المصدر نفسه، ص٥٢.

الجدول(*) رقم (٢)
تطور احتياطيات النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدول / السنوات	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	دولة الكويت	قطر	عُمان	مجموع دول مجلس التعاون	مجموع دول العالم	نسبة دول المجلس إلى دول العالم %
١٩٦٩	١٩	٠,٢	٧٧	٦٩	٣,٩	٢,٥	١٧١,٦	٥٥٨,٢	٣٠,٧
١٩٧١	١٢,٧	٠,٣	١٢٨,٥	٦٧,١	٥,٥	٥	٢١٩,١	٥٩٦,٣	٣٦,٧
١٩٧٤	٣٢,٤	٠,٣	١٧٣,٣	٨١,٥	٦	٦	٢٩٩,٥	٦٤٠,٤	٤٦,٨
١٩٧٧	٢٧,٤	٠,٣	١٥٣,١	٧٠,١	٥,٦	٥,٧	٢٦٢,٢	٦٤٥,٨	٤٠,٦
١٩٨٠	٢٩,٤	٠,٢	١٦٣,٣	٦٥,٤	٣,٧	٥,٩	٢٦٧,٩	٦٥١,٥	٤١,١
١٩٨٣	٣٢,٤	٠,٢	١٧١,٧	٩٢,٧	٣,٤	٣,٥	٣٠٣,٩	٦٨٩,٦	٤٤
١٩٨٦	٣٣,١	٠,١٤	١٦٩,٢	٩٤,٥	٣,٩	٤,١	٣٠٤,٩	٧٥١,٥	٤٠,٦
١٩٨٩	٩٨,١	٠,١٣	٢٥٥,١	٩٤,٥	٣,١	٤,١	٤٥٥	١٠٢٠,٤	٤٤,٦
١٩٩٢	٩٨,١	٠,١١	٢٦١,٢	٩٦,٥	٣,١	٤,٧	٤٦٣,٧	١٠١٧,٤	٤٥,٦
١٩٩٥	٩٨,١	٠,٢١	٢٦١,٤	٩٦,٥	٤,١	٤,١	٤٦٤,٤	١٠٤٥,٨	٤٤,٤
١٩٩٨	٩٨,١	٠,١٥	٢٦٣,٥	٩٦,٥	٤,٥	٥,٤	٤٦٨,٢	١٠٥١,٤	٤٤,٥
٢٠٠٠	٩٧,٨	٠,١٥	٢٦١,٥	١١٢,٥	٤,٥	٥,٥	٢٨١,٩	١٠٣٥,٣	٤٦,٦
٢٠٠٣	٩٧,٨	٠,١٣	٢٦٢,٧	١٠١,٥	١٥,٢	٥,٥	٤٨٢,٨	١١٣٨,٥	٤٢,٤
٢٠٠٧	٩٧,٨	٠,١٣	٢٦٤,٢	١٠١,٥	١٥,٢	٥,٧	٤٨٤,٥	١٣٣١,٧	٣٦,٤

للفترة من ١٩٦٩ لغاية ٢٠٠٧ (مليار برميل)

(*) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص ص٥٢-٥٣.
٢. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٧، ص ص٢٧٧-٢٨١.
٣. شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠)، ص١٦.
٤. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي للمسيرة، ٢٠٠٦، ص ص١٥-١٦.

٢. خصائص النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يتميز النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدة مميزات؛ أهمها سهولة العثور عليه وغزارته وسهولة استخراجه وقلة عمق آباره وقلة تكاليف إنتاجه حيث كانت أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى في العالم، كما أن الموقع المتوسط للخليج العربي بين أسواق الغرب والشرق هيأ لنفطه فرص تسويق كبيرة[١]. وهنالك مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز النفط في دول الخليج العربي منها ارتفاع البئر الخليجي وهو ما يسمى بالبئر الفوار الذي يتدفق دائماً فمثلاً إنتاجية البئر الأمريكية (١٥) برميل يومياً، أما إنتاجية الآبار العربية تتراوح بين (٥٧١ و ٥٧٤) برميل يومياً[٢].

إن تكاليف إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر (بثمانية دولارات) في حين لا تتجاوز (٢٠) سنتاً في الآبار العربية وذلك لقرب النفط من سطح الأرض ومراكز الاستهلاك العالمية مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الطلب عليه[٣].

إن القيمة الاقتصادية لنفط الخليج العربي لا تكمن فيما تحصل عليه الدول الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من أرباح بل يضاف إليها أن أكثر المدخلات النقدية للبلدان المنتجة الغنية تودع في المصارف الأمريكية وتقدر هذه المدخلات بمليارات الدولارات (البترودولارات) وتوظف داخل الغرب الرأسمالي إذ توفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي هناك على حساب الدول المنتجة الخليجية[٤].

---

(١) سليمان، المصدر السابق، ص ص٤١-٤٢.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، النفط العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية العدد (٥) السنة (١٧) (بغداد، ١٩٨٢) ص٥٧-٥٨. كذلك ينظر: سليمان، المصدر السابق، ص٤٢.

(٣) خالد العزي، الخليج العربي من ماضيه وحاضره، دراسة شاملة للخليج العربي والدول البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة (بغداد، مطبعة الجاحظ، ١٩٧٢) ص٥٤.

(٤) جبر، المصدر السابق، ص٣٠.

ويقلل من كلفة إنتاج البترول العربي قلة كلفة اليد العاملة العربية العادية أو الفنية بالنسبة إلى كلفة اليد العاملة في البلاد الأخرى المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو النامية كفنزويلا وكولومبيا، يضاف إلى ذلك أن النفط العربي رغم وجود اختلافات في توعيته فإن الصفة العامة التي يتسم بها هي الجودة أي انخفاض نسبة الكبريت فيه[١].

٣. مراحل إنتاج النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لقد أدت الجهود المتواصلة للبلدان النامية ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخلص من الشركات الاحتكارية إلى قيام الأمم المتحدة بإصدار مجموعة من القرارات بشأن السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية وأدت إلى تأسيس شركات النفط الوطنية مثل شركة النفط الوطنية الكويتية عام ١٩٦٠، وتأسيس المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) عام ١٩٧١ لتكون الأداة الرئيسة لتأسيس إمارة أبو ظبي لتنفيذ سياساتها النفطية، ومن هذه القرارات القرار رقم (٢١٥٨) الصادر من المنظمة الدولية عام ١٩٦٦ والذي أكد حقوق البلدان المضيفة في ممارسة سيادتها الدائمة[٢].

إن الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ من شرق قناة السويس الذي كشف الغطاء عن إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية، كان لابد أن يؤدي إلى رد فعل من الدول الكبرى التي تمتلك مصالح إستراتيجية مهمة في هذه المنطقة، فلقد أصبح الخليج مركزاً للتنافس بين القوتين العظميين آنذاك وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (السابق) لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الحكومة البريطانية بتأجيل الانسحاب، وطلب دين راسك (Dean Rusk) وزير الخارجية الأمريكي في لقائه مع جورج براون (George Brown) وزير

---

(١) محمد المجذوب، النفط في الحياة العربية، بحث ألقي في ندوة ناصر الفكرية الثالثة، القاهرة، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، ص ص١٥-١٦.

(٢) سليمان، المصدر السابق، ص١٢٧.

الخارجية البريطاني تأجيل انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي إلا أن الأخير أخبره بأن قرار حكومته نهائي ولا رجعة فيه(١).

إن هذه المتغيرات وغيرها مثل حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣(*) أدت إلى ظاهرة يمكن تسميتها بظاهرة "تآكل التنظيم الاحتكاري النفطي" أو ظاهرة "تخلخل التنظيم الاحتكاري" بحسب تعبير بعض الخبراء النفطيين، ويقول خبير آخر إن نظام الشركات الكبرى "بدت عليها بعض علامات الإنهاك والتمزق" تحت وقع هذه التغييرات المتتالية(٢).

بناءاً على ما تقدم سيتم تتبع مراحل إنتاج النفط بثلاث فترات متعاقبة من العام ١٩٦٩ وحتى العام ٢٠٠٧ متجاوزاً المراحل الأولية التي سبقت إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (آوبك) حيث كانت فيها كميات الإنتاج على شكل نسب بسيطة مقارنة بالمراحل اللاحقة وكما يلي:

أ. الفترة الأولى (١٩٦٩-١٩٨٠):

تعد هذه الفترة نقطة الانطلاق لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما بعد حصولها على الاستقلال(*)، وبداية حالة التطور والنهوض فيها مستغلة عائداتها المالية الناتجة من إنتاج وتصدير النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد بلغت واردات أوروبا الغربية من النفط الخام عام ١٩٧١ (٦٦٧) مليون طن سنوياً منها (٣٧٨) مليون طن من منطقة الخليج العربي أي حوالي (٥٧%) من

---

(١) Douglas Little, American orientation, op.cit, p.١٤٤.

(*) في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ شن المصريون والسوريون هجوماً منسقاً وناجحاً من جبهتين في الوقت نفسه ضد (إسرائيل) بمعاونة الجيش العراقي الذي خاض الحرب على الجبهتين السورية والمصرية، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب (إسرائيل) من خلال إقامة جسر جوي لنقل السلاح والذخيرة، للتفاصيل ينظر: العجمي، المصدر السابق، ص ص٣٧١-٣٧٣.

(٢) سليمان، المصدر السابق، ص١٢٧.

(*) نالت المملكة العربية السعودية استقلالها عام ١٩٣٢ والكويت عام ١٩٦١ وسلطنة عمان عام ١٩٧٠ أما الإمارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين فقد نالت استقلالها عام ١٩٧١. ينظر: صحيفة سبتمبر، اليمن، العدد/١٥٥٢ في ٢٦ أيلول ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني:

http://٢٦spt.nfo/start/index.php/u-main menue-٤٥.

مجموع وارداتها ثم ازدادت عام ١٩٧٤ حيث وصلت إلى (٧١%) من مجموع وارداتها. وفي عام ١٩٨٠ بلغت هذه النسبة (٨٠%) من مجموع وارداتها للنفط، ولا تشذ اليابان عن ذلك، بل أنها أكثر اعتماداً من غيرها على النفط العربي الخليجي في سد حاجاتها منه، فقد وصلت وارداتها من النفط العربي الخليجي عام ١٩٧٥ إلى (٧,٥) مليون برميل يومياً[١].

يبين الجدول الرقم (٣) كميات إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ بلغت عام ١٩٦٩ (٧٩٩٣) ألف ب/ي[**] وظلت كميات الإنتاج متقاربة حتى عام ١٩٧٤ إذ وصل إجمالي الإنتاج إلى (١٤٢٧٠) ألف ب/ي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الطلب المتزايد على النفط بعد أزمة حرب تشرين الأول ١٩٧٣، الأمر الذي دفع بالكثير من دول العالم النفطية للعمل على زيادة وتطوير استكشافاتها النفطية، واستمر إنتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالارتفاع بعد عام ١٩٧٤ حتى أصبحت منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم من حيث الإنتاج والاحتياطي النفطي[٢].

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها إذ بلغت نسبتها ٤٦% من حجم الاحتياطيات النفطية العالمية، فضلاً عن ذلك فهي كانت تنتج من النفط الخام في تلك الفترة ما نسبته ٤٥,٤ ، ٢٥ ، ٢٥,١% من الإنتاج العالمي للسنوات ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٨٠ على التوالي وكانت قادرة على إنتاج أكثر ما تنتجه أي منطقة نفطية في العالم، واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة العظمى في جانبي الاحتياطي والإنتاج، ويرجع السبب في ذلك إلى سعة مساحتها التي تشكل ٨٤% من مساحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البالغة ٢,٦٧٣ مليون كم^{2}، كما تأتي الكويت بالدرجة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الأهمية في جانبي الاحتياطي والإنتاج[٣].

---

(١) الهيتي، المصدر السابق، ص ص٢٩٨-٢٩٩.

(**) ب/ي تعني برميل/يومياً.

(٢) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣.

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الكويت من حيث الاحتياطي والإنتاج، أما بقية دول المجلس وهي (قطر، البحرين-عُمان) فإن الاحتياطي والإنتاج فيها خلال تلك الفترة كان متواضعاً قياساً إلى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، لقد تميزت تلك الفترة باستمرار عمليات الاستكشاف وإضافة حقول جديدة للإنتاج وخاصةً في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة كذلك بناء السفن العملاقة التي توازي حجم الإنتاج الكبير، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الإنتاج لتصل إلى (١٠٢٧٠) ألف ب/ي في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠، وفي دولة الكويت (١٧٥٧) ألف ب/ي ودولة الإمارات العربية المتحدة (١٧٤٥) ألف ب/ي في حين حافظت كل من (قطر-البحرين-وعُمان) على معدلات الإنتاج خلال تلك الفترة كل حسب إمكانياتها[١].

الجدول(*) الرقم (٣)
تطور إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من ١٩٦٩ لغاية ٢٠٠٧ لسنوات مختارة (مليون برميل)

الدول / السنوات	الإمارات العربي المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	عُمان	مجموع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموع الدول العربية	مجموع دول العالم	نسبة دول المجلس إلى دول العالم%
١٩٦٩	٥٩٩	٦٣٠	٣٢٦٢	٢٨١٩	٣٥٦	٣٢٧	٧٩٩٣	١٤٤٤٠	٤٥٧١٩,٥	١٧,٥
١٩٧١	١١٠٦	٦٣٠	٤٨٢١	٣٢٥٣	٤٣٠	٤٩٤	١٠٧٣٤	١٧٠٧٩	٥٠٨٥٠,١	٢١,١
١٩٧٤	١٦٣١	٦١٠	٨٦١٨	٢٦٠٣	٥١٨	٢٩٠	١٤٢٧٠	١٨٣٩٩	٥٦٠٨٨,٤	٢٥,٤
١٩٧٧	١٩٩٨	٥٨٠	٩٤٩١	٢٠٢٤	٤٣٥	٣٤٠	١٤٨٦٨	١٩٦٣١	٥٩٩٩٣,١	٢٥
١٩٨٠	١٧٤٥	٤٨٠	١٠٢٧٠	١٧٥٧	٤٧٦	٢٨٥	١٥٠١٣	٢٠٣٩٤	٥٩٧٤٠	٢٥,١
١٩٨٣	١٢٩٦	٤٢٠	٤٩٥١	١١١٧	٣١٦	٣٩١	٨٤٩١	١١١٧١	٥٥٧٥٨	١٥,٢
١٩٨٦	١٥٩٤	٤٣٠	٥٢٠٨	١٢١٠	٣٥٥	٥٦٤	٩٣٦١	١٣٢١٥	٥٩٨٢٧	١٥,٦
١٩٨٩	٢٠٢٤	٣٩٠	٥٦٣٥	١٤٠٨	٤٠٣	٦٥١	١٠٥١١	١٦٦٥٩	٦١٦٧٠	١٧
١٩٩٢	٢٥١٠	٣١٠	٩٠٩٨	١٠٧٧	٤٩٥	٧٤٨	١٤٢٣٨	١٧٢٦٥	٦٥٠٠٥	٢٢
١٩٩٥	٢٤١٠	٢٦٠	٩١٢٧	٢١٣٠	٤٦١	٨٦٨	١٥٢٥٦	١٨٣٣٦	٦٦٥٣٣	٢٣
١٩٩٨	٢٥٥٨	٢٩٠	٩٥٤٤	٢١٧٦	٧٤٧	٩٠٥	١٦٢٢٠	٢٠٥٧٣	٦٥٥٩٤	٢٥
٢٠٠٠	٢٤٩٩	١٨٣	٩٥١١	٢١٠٤	٨٥٥	٩٥٩	١٦١١١	٢١١١٣	٦٦٨٦٣	٢٤
٢٠٠٣	٢٦٠١	١٨٨,٦	٨٤١٠	٢١٠٧,٦	٧٢٠,٧	٨١٩	١٤٨٤٦,٩	٢٠٦١٧,٢	٦٨٥١٢	٢٢
٢٠٠٧	٢٥٥٧	٢٦١,٥	٨٧٥٤	٢٥٧٤	٨٠٢,٨	٧١٠	١٥٦٥٩,٣	٢٢٤١٧	٨٦٠٥٠	١٨,٢

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:
١. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩)، ص٥٤.

(١) المصدر نفسه، ص ص٢٤-٢٥.

٢. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٠، ص ص٢٧٧-٢٨١.
٣. شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠)، ص١٧.
٤. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي للمسيرة، ٢٠٠٧، ص٢١.

وتوضح الخريطة رقم (٣) نمو إنتاج النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من ١٩٦٩ لغاية ٢٠٠٧.

يتضح مما تقدم أن تلك الفترة تميزت بتذبذب الإنتاج النفطي في جميع دول مجلس التعاون وذلك لوجود الحدثين البارزين وهما الأول: حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وعلى أثره (حيث قرر وزراء النفط العرب المجتمعين في الكويت بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ تخفيض إنتاج النفط في كل دولة عربية بنسبة لا تقل عن ٥% من إنتاج شهر أيلول ١٩٧٣ ثم يستمر التخفيض كل شهر بنفس النسبة عن إنتاج الشهر الذي سبقه حتى جلاء القوات الإسرائيلية عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧)[١].

أما الحدث الثاني: الحرب العراقية الإيرانية[*]. إن هذين الحدثين الهامين أديا إلى إحداث التأثير المباشر على إمدادات النفط العربي وخاصةً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأدت بالنتيجة إلى قلة الإنتاج وتذبذبه وارتفاع أسعاره خلال تلك الفترة الزمنية.

ب. الفترة الثانية (١٩٨١-١٩٩٢):

بدأت هذه الفترة عام ١٩٨١ إذ كانت منطقة الخليج العربي في حالة احتقان، وكانت الحرب العراقية الإيرانية قد اشتدت وتفاقمت، وتميزت في بداياتها

---

(١) سليمان، المصدر السابق، ص ص١٦٢-١٦٤.

(*) صراع بين دولتي العراق وإيران بسبب اغتصاب نظام الشاه محمد رضا بهلوي أراضي ومياه عراقية وجزر عربية في الخليج العربي، حيث بدأ الصراع من ٤ أيلول ١٩٨٠ واستمر لثماني سنوات حتى ٨ آب ١٩٨٨. لمزيد من التفاصيل ينظر: فيصل شرهان العرس، الحرب العراقية الإيرانية، يوميات ووقائع وأحداث، الجزء الأول (بغداد-مطبعة دار الجاحظ، ١٩٨٥) ص٩.

بـانخفـاض إنتـاج النفط في دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة نتيجـة لتلـك الاضطرابات التي شهدتها منطقة الخليج العربي.

إن إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الثمانينات من القرن الماضي قد أصابه الانحدار على الرغم من الزيادة في أسعار النفط الخام في بدايتها إذ وصل سعر البرميل الواحد ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٠، ثم وصل إلى ٣٢ دولاراً عام ١٩٨٣ والسبب في ذلك يرجع إلى عدم التزام الدول غير الأعضاء في أوبك بالحصة المقررة وزيادة إنتاجها بنحو ٨ ملايين ب/ي بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو ٦ ملايين ب/ي، وترتب على ذلك تراكم طاقة إنتاجية غير مستغلة في دول الأوبك بلغت ١٤ مليون ب/ي مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى أقل من النصف حيث بلغ ١٣ دولاراً في عام ١٩٨٦[١]. أخذت معدلات الإنتاج بالنمو البطيء خلال الفترة بين عام ١٩٨٧-١٩٨٩، إذ بلغت ٩,٣، ١٠,٥% على التوالي واستمرت عمليات الاستكشاف وإضافة كميات جديدة للاحتياط المؤكد، وارتفعت كميات الاحتياطي من ٣٠٣ مليار برميل في عام ١٩٨٣ إلى أن وصلت ٤٥٥ مليار برميل عام ١٩٨٩، بسبب التطور التكنولوجي في دول مجلس التعاون والمتمثل في شراكتها مع الشركات متعددة الجنسية التي أخذت بالسيطرة على إنتاج النفط في دول المجلس بسبب احتكارها للتكنولوجيا المتطورة، وكان الغرض من ذلك إخضاع عمليات الاستكشاف والإنتاج والسوق المحلي وتدعيم مركز الشركات الأجنبية[٢]. ومن حيث كميات الإنتاج تأتي المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة في مقدمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الرغم من حالة الانخفاض الواضح في كميات النفط التي كانت تنتجها المملكة العربية السعودية، فبعد أن كان إنتاجها يزيد عن عشرة ملايين ب/ي في عام ١٩٨٠

---

(١) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) ص٣٩.

(٢) العزاوي، المصدر السابق، ص٢٧.

، وصل الإنتاج إلى نحو ٤,٩ ملايين ب/ي عام ١٩٨٣ وبقي هذا الإنتاج قريباً من ذلك حتى عام ١٩٩٠ حيث بلغ نحو ٨ ملايين ب/ي[١].
وتأتي الكويت بعد المملكة العربية الســـعودية في كميات الإنتاج والاحتياطي في بداية الثمانينات إلا أنها ســرعان ما انخفض الإنتاج فيها حيث وصــل عام ١٩٨١ إلى ١,٤ مليون ب/ي ثم انخفض إلى ١,١ مليون ب/ي عـام ١٩٨٣ وفي دولـة الإمارات العربية المتحدة فقد وصـلت كميات الإنتاج نحو ١,٢، ١,٥، ٢,٣ مليون ب/ي للسنوات ١٩٨٣، ١٩٨٦، ١٩٩٠ على التوالي، أما بقية دول المجلس (قطر، البحرين، عمان) فلم يحصـــل فيها تطور في جانبي الإنتاج والاحتياطي باســتثناء ســـلطنة عُمان، حيث ازدادت كميات الإنتاج فيها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ من نحو ٥,٦ ألف ب/ي إلى نحو ٧,١ ألف ب/ي[٢].

ج. الفترة الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٧):
تشـــمل هذه الفترة ما بعد أحداث حرب الخليج الثانية؛ حيث صـــاحبها حالة من الاســتقرار في إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على الرغم من الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عـام (دخول العراق للكويـت عـام ١٩٩٠ ونـهـايـة الحرب البـاردة بين الولايـات المتحدة الأمريكية والاتحاد الســوفييتي الســابق عام ١٩٩١ وكذلك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣) إلا أن التغيرات التي حصـلت في كميات الإنتاج مرت بحـالـة اســـتقرار تقريبي حيث نجد أن إجمـالي إنتـاج دول المجلس في عـام ١٩٩٢ بلغ نحو ١٤,٢ مليون ب/ي، في حين بلغ الإنتـاج عـام ٢٠٠٧ نحو ١٥,٦ مليون ب/ي (لاحظ الجدول رقم/٤). إن الفرق بين الحـالتين هو ١,٤ مليون ب/ي تقريباً وهو اختلاف بسيط رغم طول الفترة بين الحالتين.

(١) المصدر نفسه، ص٢٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.

إن السبب في ذلك هو نشاط حركة ترشيد الطاقة التي أدت إلى ارتفاع كفاءتها وانخفاض كثافتها ومعدل نمو استهلاكها في الدول الصناعية، مع التركيز على صناعة الخدمات التي تقل فيها كثافة الطاقة، وهذا ناتج من التقدم التقني وترشيد الاستهلاك وتحجيم الهدر حتى وصل معدل انخفاض كثافة الطاقة إلى ١% سنوياً[١].

وتعد المملكة العربية السعودية المنتج الأول خلال تلك الفترة حيث كانت تسد أي نقص يحصل في إنتاج باقي أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما حدث إبان أحداث عام ١٩٩١ حيث قامت المملكة العربية السعودية بسد نقص إمدادات النفط من العراق والكويت[٢].

بناءاً على ما تقدم يتضح أنه سوف يستمر إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويستمر الطلب عليه من دول العالم الغربي والشرقي، وفي محاضرة للأمين العام لمنظمة أوبك بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠٠٨، قدم الخطوط العريضة لمستقبل النفط كمصدر من مصادر الطاقة حيث بين أنه سوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة وبنسبة معدلها ١,٧% سنوياً وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك والنمو الاقتصادي المتواصل، وسوف يتزايد الطلب العالمي على النفط بمعدل ١,٤% سنوياً بحيث يصل إلى (١١٨) مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠[٣].

والجدول رقم (٤) يبين قيمة صادرات دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، عمان).

(١) حسين عبد الله، المصدر السابق، ص٣٥.
(٢) العزاوي، المصدر السابق، ص٣٠.
(٣) سليمان، المصدر السابق، ص٧٩.

الجدول(*) الرقم (٤)
قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسيّل لدول مجلس التعاون ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (مليار دولار أمريكي)

البلد / العام	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
السعودية	٦٣,٧٠	٨٢,١٠	١١٠,٩٠	١٦١,٨٠	١٨٨,٥٠	٢٠٦,٤٠
الإمارات العربية	٢٣,٢٠	٢٩,٦٠	٣٨,٤٠	٥٥,١٠	٧٠,١٠	٨٤,٤٠
الكويت	١٤,١٠	١٩,٦٠	٢٧,٨٠	٤٤,١٠	٥٥,٧٠	٦٠,١٠
قطر	٩,٩٠	١٢,١٠	١٦,٣٠	٢٢,٩٠	٣١,٢٠	٤٠,٧٠
عُمان	٨,٦٠	٩,٣٠	١٠,٨٠	١٥,٧٠	١٧,٥٠	١٨,٧٠
البحرين**	٣,٩٠	٤,٧٠	٥,٦٠	٧,٨٠	٩,٠	١٠,٨٠
المجموع	١٢٣,٤٠	١٥٧,٤٠	٢٠٩,٨٠	٣٠٧,٤٠	٣٧٢,٠	٤٢١,١٠

(*) المصدر: علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، السنة الحادية والثلاثون، العدد/٣٦٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٩، ص٣٣.
(**) صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات ٣,٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤، و٤,٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ و٤,٩٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ و ٥,٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ، المصدر نفسه، ص٣٣.
إن قيمة صادرات دول مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسيّل ارتفعت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في عام ٢٠٠٧ عن مستواها عام ٢٠٠٢ وللعلم والمقارنة فإن قيمة صادرات دول مجلس التعاون لم تتراجع في عام ٢٠٠٨ عن المستوى الذي وصلته في عام ٢٠٠٧ بل زادت بشكل معتبر ويمكن تقديرها في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١٤ مليار دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ ٤١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧[1].

نستنتج مما تقدم أن آخر برميل نفطي احتياطي هو موجود في منطقة الخليج العربي، وأن إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد مر بفترات مختلفة تخللتها متغيرات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية ومحلية مما كان لها

(١) الكواري، المصدر السابق ، ص ص٣٣-٣٤.

الأثر الكبير في تذبذب الإنتاج وتفاوته، ولقد لعب النفط العربي ومازال يلعب دوراً مهماً في بناء إستراتيجيات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.
وقد ساهم النفط في بناء الاقتصاد العربي وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الإيرادات المالية التي تحققت من تصدير النفط، وكذلك في إقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة وحالة التطور العمراني الكبيرة التي شهدتها دول المجلس، وسوف يبقى النفط أكبر مصدر للطاقة في السلة العالمية للطاقة بسبب حجم استهلاكه العالمي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أن النفط العربي ما يزال له الدور السياسي في الحاضر والمستقبل لحل القضايا القومية، وعلى رأسها قضية فلسطين؟

أثر النفط في اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن معرفة أثر النفط في اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال بعض المؤشرات أهمها:

أولاً: الأثر في الناتج المحلي الإجمالي

أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع عائدات النفط ونتيجة لارتفاع الأسعار، ومن المفترض أن يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر إلى زيادة في الاستثمار والاستهلاك، وستستمر بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً – السعودية والكويت- في تكوين مدخرات ضخمة على شكل فوائض مالية بحيث يكون أثر ارتفاع أسعار النفط أكبر على الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أن النفط يكون نسبة كبيرة من الناتج، وبالتالي ستعمد هذه البلدان إلى زيادة استثماراتها الخارجية والحصول على تمويل إضافي للاستيراد والاستثمار والاستهلاك[١].

ثانياً: تعزيز التعاون بين دول الخليج

على الرغم من أن النفط كان وما يزال أحد مجالات التعاون الرئيسة بين الدول النفطية الخليجية، إلا أنه لم تبرز سياسة خليجية نفطية موحدة، ولكن مجالات التعاون النفطي تلك ظلت صدى لعلاقات الدول الخليجية داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك بصفة أساسية وداخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك بصفة جزئية[٢].

---

(١) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص١١١.
(٢) إدريس، المصدر السابق، ص٤٣٦.

وأن العلاقات النفطية لم تسلم من الآثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية الخليجية لكنها وجدت نفسها في علاقات نفطية مصلحية فرضت إرساء قاعدة التعاون كقاعدة أساسية للعلاقات بين هذه الدول[١].

إن العوامل التي تؤثر في مستقبل النفط في الخليج العربي هي:

أ. المنطقة في الاهتمام الأمريكي:

أصبح التواجد الأمريكي مرغوباً فيه في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ وذلك لإخراج العراق من الكويت وإدامة الاستقرار في المنطقة، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلو من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات، وهو دور فرضته قطبية النظام الدولي المتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك نظرة الأخيرة لإقليم الخليج العربي وحجم المصالح الأمريكية فيه، وأيضاً الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد[٢].

ب. التحولات الحاضرة في سوق النفط العالمي:

مع بداية عام ٢٠٠٠ شهد سوق النفط العالمي تحولاً مهماً ليس بسبب زيادة الأسعار المتحققة فحسب، ولكن أيضاً لأن سوق النفط قد اعتراه تغيير أساسي نتيجة عودة منظمة الأوبك بوصفها لاعباً رئيساً في هذا السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها، علاوةً على ذلك تزايد استهلاك بلدان تمت فيها عملية النمو الاقتصادي بشكل سريع للغاية وخاصةً بلدان مثل الصين والهند، وقد عملت هذه التحولات

(١) المصدر نفسه، ص٤٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٢-٦٣.

على تزايد معدل الطلب على النفط، وتقدر الولايات المتحدة أن دولة مثل الصين سوف تستورد ما بين ٥-٨ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو مليون برميل فقط يومياً في عام ٢٠٠٠. وتتكرر الظاهرة نفسها في بعض البلدان الكبيرة مثل الهند وغيرها، وإن كان في حدود أقل من الصين، وتعتمد معظم هذه البلدان على منطقة الخليج العربي بالتحديد لتزويدها بما تحتاجه من النفط[١].

ج. إدماج الخليج العربي في العولمة:

في نيسان ٢٠٠٢ اقترحت الإدارة الأمريكية مبدءاً إستراتيجياً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية بدل المبادئ التقليدية كالردع والاحتواء، هو مبدأ (الإدماج) وشدد على ضرورة أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحالي هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا يمكن دعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن، لأن إدماج شركاء جدد في الجهود الأمريكية سيساعد على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للأخطار، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنه سيساعد على أن يجلب للعالم المعولم أولئك الذين استبعدوا في السابق[٢].

نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على (إن التجارة والاستثمار هما المحركان الحقيقيان للنمو الاقتصادي. إن الأسواق الحرة والتجارة الحرة هما الأولويتان الرئيسيتان في إستراتيجيتنا الخاصة بالأمن القومي)، ويدخل ضمن هذه الفرضية مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح والديمقراطية في أقطار المشرق العربي والجوار الجغرافي (الشرق الأوسط الكبير) والتي أعلن عنها بصراحة (بما يسمى بمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط) وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول وخصص لها مبلغ ٢٩ مليون دولار[٣].

---

(١) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص ص ١٢٠-١٢٩.

(٢) مايكل هدسون، مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٤) ص ص١١٤-١١٥.

(٣) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص١٣١.

بذلك ومع زيادة التوقع باستمرار أزمات النفط المستقبلية تتزايد أهمية منطقة الخليج العربي كلاعب أساسي في سوق النفط الدولية، وهذا يتطلب مزيداً من التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بالسيطرة على هذه السوق والقيام بدور اللاعب الرئيس وليس التابع لأهواء ومقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، إذ من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل العنصر المهيمن والفاعل في سوق النفط العالمية طالما هي تنفرد بالسيطرة على العالم بوصفها القطب الأوحد، وستبقى التحولات في سوق النفط العالمي مرهونة بذلك.

المبحث الثالث

الأهمية الاقتصادية والتجارية
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعد منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، وخصوصاً بعد اكتشاف النفط الذي تختزنه المنطقة بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي، إن هذه المنطقة كانت وماتزال مسرحاً للتنافس والصراع الدولي والإقليمي بين الإمبراطوريات الكبرى عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولاً على هذه المنطقة(١).

إن السمة الرئيسية لسياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية هو المحافظة على مستوى رفاهية أبنائها، ويعد الإنفاق الحكومي المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي، كما يلعب النفط دوراً هاماً في العلاقات الدولية بوصفه المصدر الرئيس للأسواق النفطية العالمية، ومن هنا جاءت الأهمية الاقتصادية لهذه الدول(٢).

إن منطقة الخليج العربي تعيش حالة من التناقض لا تتناسب مع أهميتها كمنطقة غنية بثرواتها الطبيعية وموقعها الإستراتيجي المميز، ورغم مكامن القوة في هذه المناطق الحيوية من العالم إلا أن مؤشرات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني لا تشجع على الكثير من التفاؤل بالدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الإقليم في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين(٣).

---

(١) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ، ص١٠٣.

(٢) سعود، المصدر السابق، ص١٤.

(٣) حسن عبد الله جوهر، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٤٤، السنة/٣٧، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠١، ص١٧.

بدأت منطقة الخليج العربي عهد التحول الاقتصادي منذ بداية الخمسينات من القرن الماضـــي أي بعد اكتشـــاف النفط، الذي يُعد العامل الأســـاس لجميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وقد بدأت تلك المتغيرات تتضح بعد منتصف الســبعينات من ذلك القرن نتيجة للسـياســات النفطية وتغيير العلاقة مع الشــركات الأجنبية. وبعد ارتفاع العوائد النفطية في أواخر الســبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن نفســـه قـامـت دول الخليج العربي بـالتركيز على الصـــنـاعـات النفطيـة والصناعات البتروكيمياوية[١].

إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي برزت أساساً مع اكتشاف النفط وقد اقترنت منذ القدم جيوستراتيجياً بهذا الممر المائي (الخليج العربي) الذي يربط أوروبا بالشرق الأقصى[٢].

وهناك من يرى أن النظام الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتمد مبدأ الاقتصاد الحر المفتوح لحركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، إلا أن هذه الأسس الاقتصادية القائمة على آلية السوق قد تقلصت مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية المملوكة بالكامل للدولة[٣].

ونظراً لأن النفط يُعد المصدر الوحيد للدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن ارتفاع أو انخفاض دخلها يتوقف على العلاقة بين تقلبات أسعار النفط، وقيمة الدولار الأمريكي، كما تتأثر القيمة الحقيقية لاستثماراتها الخارجية، بارتفاع أو انخفاض أسعار العملة فإذا ارتفع أو انخفض سعر الدولار الأمريكي، وسعر النفط فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى المبالغة في ارتفاع الدخل القومي[٤].

---

(١) حمد آل ثاني، دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية، في: محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، الكتاب الثلاثون (الكويت، مجلة العربي، ط١، ١٩٩٧) ص١٤١.

(٢) شكر، المصدر السابق، ص ص٨-٩.

(٣) همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية، أيار ٢٠٠٨) ص١٩٥.

(٤) سعود، المصدر السابق، ص٧١.

فقطاع النفط يعد بمثابة القطاع القائد والمحرك لباقي القطاعات للاقتصاد الخليجي حيث تبلغ مساهمته نحو (٣٠-٤٠)%، من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس ونحو ٧٥% من إيرادات الموازنة العامة، ويتراوح بين (٨٠-٩٠)% من قيمة الصادرات الخليجية الإجمالية وإيراداتها من النقد الأجنبي[1].

وفي هذا الإطار فقد تحركت دول مجلس التعاون على مستويين متوازيين:

الأول: قطاع الصناعة

أدركت دول مجلس التعاون منذ وقت مبكر أن النفط الخام –عماد اقتصادها- ثروة ناضبة، وما لم تستخدم عوائده في تحقيق تنمية شاملة وفي مقدمتها التنمية الصناعية، فإن الأجيال القادمة تصبح أمام تهديد حقيقي هو الفقر، ولهذا شرعت هذه الدول منذ حصولها على الاستقلال السياسي في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحتلت الصناعة ركناً أساسياً فيها، وقد تبنت دول مجلس التعاون إستراتيجية موحدة للتنمية الصناعية تستهدف تسريع التنمية الصناعية والعمل على زيادة النمو في القطاع الصناعي بهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل عشر سنوات[2].

وتتضمن الصناعات التحويلية:

١. صناعة تكرير النفط:

يمكن القول إن النفط كمادة خام وكمنتجات بترولية، قد أسس له موقعاً خاصاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قبل زهاء نصف قرن من الزمان تقريباً، وكان هذا التأسيس في البداية يقتصر على نشاط إنتاجي واحد هو الاستخراج ومن ثم التسويق في الأسواق العالمية، مما جعل النشاط النفطي مقصوراً على الصناعة الاستخراجية، ولكن سرعان ما تطور الأمر ليتفرع عن هذا النشاط نشاط آخر لصناعة أكثر تقدماً وأكثر أفقاً من

---

(١) وحدة البحوث، "الاقتصاد الخليجي عام ٢٠٠٣: التحديات والفرص" مجلة شؤون خليجية، العدد/٣٣، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٣٥.

(٢) الشاوي، المصدر السابق، ص١٩٨.

الناحية التصــنيعية التحويلية هي صــناعة تكرير النفط واســتخلاص منتجات ذات استخدامات مختلفة[١].
وتعد صـــناعة تكرير النفط بعد تأســيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ من الصــناعات المتطورة وذلك لإنشــاء مصــافي حديثة متطورة أنشــأت بمواصفات تكنولوجية واستخدمت فيها وحدات إنتاجية بمواصفات عالية، ساهمت بزيادة الطاقة التكريرية الإجمالية لدول مجلس التعاون التي بلغت خلال تلك المرحلة ١,١٨٧ مليون ب/ي أي ما نســبته ٣٣,٧% من إجمالي ما يكرر من البترول الخام في دول مجلس التعاون، وأهم ما يميز مصـــافي هذه المرحلة هو إنشاؤها بعد
تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أصبحت فيما بعد تكتلاً سياسياً واقتصادياً ذا أهمية في منطقة الخليج العربي[٢].
والجدول الرقم (٥) يبين إجمالي طاقات تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧).

الجدول[*] الرقم (٥)

إجمالي طاقات تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧) (ألف ب/ي)

السنوات / الدول	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	عدد المصافي القائمة
مجموع الدول العربية	٦٨٦٣	٧١٣٣	٧٣٣٣	٧١٩٨	٧٥٠١	٦٦
السعودية	١٧٩٥	١٧٩٥	١٩٩٥	٢٠٩٥	٢٣٢٥	٩

(١) حمدان، المصدر السابق، ص ص١٩٤-١٩٦.
(٢) الهيئة الوطنية للنفط والغاز في مملكة البحرين، بحث في صـــناعة التكرير والبتروكيمياويات في دول مجلس التعاون (المنامة، ٢٠٠٦) ص٢.

الكويت	٦٥٥	٧١٥	٨٣٢	٨٨٩	٩٠٥	٣
الإمارات	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٧٧٨	٥
قطر	١٢٠	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١
البحرين	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	١
عُمان	٨٠	٨٠	٨٠	٨٤	٨٤	١
إجمالي دول مجلس التعاون	٣٧٠٨	٣٧٨٥	٤١٠٢	٤٢٦٣	٤٥٠٩	٢٠

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

(١) مدحت أيوب، "الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون-من التنافس إلى التكامل" مجلة شؤون خليجية، العدد/٤٣، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥، ص١٣٩.

(٢) شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية،٢٠١٠)، ص٥٠.

(٣) همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٢٠١.

ومن الجدول الرقم (٥) يتضـــح أن عدد المصـــافي في دول مجلس التعاون هي (٢٠ مصـفاة) بنسـبة ٣٣% من إجمالي المصـافي في الدول العربية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصـــافي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٤٥٠٩ ألف ب/ي) أي بنســبة ما يقارب ٤٩% من إجمالي طاقات التكرير في الوطن العربي، ونلاحظ من الجدول أيضـاً أن أعلى طاقة تكرير هي في المملكة العربية السـعودية وتليها الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وأخيراً سلطنة عُمان.
لقد سـعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمضـي قدماً نحو تطوير هذه الصناعة ففي الإمارات العربية المتحدة قامت شركة أبو ظبي لتكرير النفط بالعمل على برامج للتوسع في كل من مصفاتي أم الريس وأم النار، وذلك لإنتاج

وحدات من الكازولين الخالي من الرصـــاص، والتوســع في الطاقة الإنتاجية للمكثفات، وبناء مجمع لإنتاج الزيوت ضــمن مصـــفاة أم الريس. وفي البحرين، وضـع برنامج توسـعة شـامل في مجال التكرير يتضـمن تحديث مصـفاة البحرين (سـترة) ببناء وحدة للتكسـير بالهيدروجين وبناء محطة لإنتاج الهيدروجين، وفي السعودية: قامت شركة (أرامكو) بزيادة طاقة مصفاة (رأس تنورة) وذلك بتشغيل وحدة لتغطية المكثفات، وكذلك العمل على تنفيذ مشــروعين بهدف إزالة الكبريت من وقود الديزل يشـملان إنشـاء وحدتين لإزالة الكبريت في مصـفاة ينبع، وإنشـاء وحدة لإنتاج الكبريت، كما تخطط (أرامكو) لتنفيذ برنامج طويل الأمد لتحديث مصفاتي الرياض ورابغ بطاقة إنتاجية تبلغ (٢,٥ مليون ب/ي)[١].
ومن المحتمل أن يكون لتدهور الأوضـــاع الاقتصـــادية العالمية أكبر الأثر في مشـاريع التكرير في المملكة العربية السعودية، فقد وافقت (شركتا كونوكو فيليبس وأرامكو السـعودية) على وقف عملية تقديم العطاءات لمصـفاة يُزمع إنشـاؤها في مدينة ينبع الصـناعية بطاقة تكريرية تصـل إلى ٤٠٠ ألف ب/ي، وبالمثل أرجأت شـركة (أرامكو) السـعودية الموعد النهائي لتقديم عطاءات إنشـاء مصـفاة الجبيل وهي مصــفاة أخرى يُزمع إنشــاؤها بالشـراكة مع شـركة توتال الفرنسـية بطاقة تكريرية تصل إلى (٤٠٠) ألف ب/ي، وربما يكون المصير نفسه بانتظار مصفاة (جازان) المزمع إنشـاؤها على سـاحل البحر الأحمر بطاقة تكريرية تصــل إلى (٤٠٠) ألف ب/ي أيضـــاً، والتي يتوقع لها أن تواجه على الأقل مدة عامين من التأخير عن موعدها الأصلي[٢].
وفي الكويت، فقد وقعت شـــركة (أكســون موبيل) الأمريكية اتفاقاً مبدئياً في عام ٢٠٠٧ لإنشـــاء مشـــروع متكامل للنفط الثقيل شـــمال البلاد، ومن المرجح أن يتم تأجيل أو حتى إلغاء خطط الكويت لبناء مصـفاة بطاقة تكريرية تصـل إلى (٦١٥) ألف ب/ي كان يُتوقع لها أن تُستكمل عام ٢٠١٢، وتخطط قطر لزيادة إنتاجها

---

(١) أيوب، المصدر السابق، ص١٤٠.
(٢) بسام فتوح، أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاعي النفط والغاز في دول مجلس التعاون في: الخليج في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٩) ص٣٠٨.

من النفط من حقولها البرية والبحرية إلى أكثر من مليون ب/ي بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٦ خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى أكثر من (٣,٥) مليون ب/ي بحلول عام ٢٠١٢[١].

وتعرضت خطط سلطنة عُمان الرامية إلى زيادة إنتاجها من النفط لانتكاسة كبيرة في عام ٢٠٠٨ فقد تخلت شركة تنمية نفط عُمان (PDO) وهي أكبر منتج للنفط في السلطنة عن هدفها المتمثل بزيادة إنتاجها من النفط في السنوات الخمس المقبلة، واصل إنتاج الشركة انخفاضه من (٥٨٩) ألف ب/ي في عام ٢٠٠٦ إلى (٥٦١) ألف ب/ي عام ٢٠٠٧ ثم ليصل في عام ٢٠٠٨ إلى ما بين ٥٤٠ و٥٦٠ ألف ب/ي[٢].

كما بدأت البحرين تطبيق برنامج طموح جداً يُعرف باسم برنامج الاستثمارات الإستراتيجية (SIP) ويضم هذا البرنامج عدداً من المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ وتستهدف هذه المشاريع تحديث مصفاة البحرين وتطويرها لزيادة طاقتها الإنتاجية وكذلك لتصنيع منتجات ذات قيمة عالية، وخلافاً لغيرها من دول الخليج تفوق طاقة التكرير في البحرين إنتاجها من النفط الخام لهذا تصدر البحرين منتجات نفطية مكررة بدلاً من النفط الخام، وكانت البحرين قد وسعت خلال السنوات القليلة الماضية طاقتها التكريرية من نحو (٢٥٠) ألف ب/ي في عام ٢٠٠٢ إلى نحو (٢٦٤) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٦، وسجلت بابكو في عام ٢٠٠٨ رقماً قياسياً جديداً على صعيد القدرة التكريرية الشهرية إذ وصل المتوسط الشهري في مصفاتها إلى (٢٧٠٨٠٠) ألف ب/ي وتخطط البحرين لزيادة طاقتها التكريرية إلى نحو (٣٦٠) ألف ب/ي بعد عام ٢٠١٦ من خلال زيادة وارداتها من النفط الخام من المملكة العربية السعودية[٣].

---

(١) فتوح، المصدر السابق، ص ص ٣٠٨-٣١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٣١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٣١١-٣١٢.

لقد بلغت حصـــة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الاســتثمار الصناعي ١١٨١ مليار دولار للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٧، إذ بلغ حجم الاستثمار في مجال صـــناعة المنتجات النفطية ٤٥ مليار دولار، أي ما يقارب ٤% من حجم الاســتثمار في الصـــناعات التحويلية، لذا فإن دول مجلس التعاون أتيحت أمامها الفرص الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي أسهمت في تطور الصناعات التحويلية وخاصـــة قطاع الصــناعات النفطية، نظراً لتوفر المناخات الاســتثمارية في ظل الوفورات والتسهيلات والبيئة الاقتصادية[1].

نســتنتج مما تقدم أن عملية صـــناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد من الصـناعات المتميزة في ضـخامة الاسـتثمارات الرأسـمالية فضـــلاً عن الإنتاج الكبير، حيث يؤدي هذا إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصـــادية لأجل مواكبة التطورات العالمية المتسارعة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسعي لخلق بيئـة اســتثمـاريـة متطورة تســتقطـب رؤوس الأموال وتســـاهم في نقـل التكنولوجيا، وإيجـاد فرص عمـل كثيرة وكذلك توفير عوائد مـاليـة كبيرة ويعتبر وجود النفط المـادة الخـام بكميـات كبيرة في دول مجلس التعـاون من أهم العوامـل التي لعبت دوراً كبيراً في قيام صـناعة تكرير النفط وكذلك الموقع الجيوسـتراتيجي لدول المجلس وقربها من موانئ التصـدير وجودة نفط الخليج العربي وكذلك توفر مصـافي تكرير النفط كل هذه العوامل سـاعدت على نجاح هذه الصـناعة ومكنت القائمين عليها من تنفيذ برامج التوســع الحالي والمســتقبلي على وفق متطلبات الطلب المتنامي على المنتجات النفطية.

٢. صناعة البتروكيمياويات:

تعد صـناعة الأسمدة من أهم صـناعات البتروكيمياويات في منطقة الخليج العربي، وتحتاج هذه الصـــناعة إلى تكنولوجيا عالية وبنية أســاســية متطورة وتكاليف استثمارية عالية، ولهذا فقد أولتها دول مجلس التعاون اهتماماً كبيراً بعد زيادة

(١) العزاوي، المصدر السابق، ص٧٦.

أسعار النفط والغاز الطبيعي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، ورغبة منها في تنويع مصـــادر الدخل وزيادة القيمة المضـــافة لثرواتها الطبيعية وتوســـيع القاعدة الإنتاجية واسـتغلال الميزة النسـبية في وفرة المواد الخام والطاقة ورأس المال فقد اتجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه الصـــناعة التي تســـاهم في إنتاج مجموعة كبيرة من السـلع كالمواد البلاسـتيكية والألياف والمطاط الصـناعي والمنظفات الصناعية وغيرها[1].

وتعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صناعة البتروكيمياويات على مواد خام متوافرة ورخيصـــة نســبياً ومحافظة على البيئة، متمثلة بالغاز الطبيعي، كما تتميز صــناعة البتروكيمياويات في دول المجلس بقربها من الأســواق الكبيرة المستهلكة لمنتجاتها حيث يزيد الطلب السنوي عليها بمعدل (١٢%) في الصـين، ويزيد الطلب الهندي عليها بمقدار يتراوح (١٠-١٣%)[2].

يعتبر الأثيلين حجر الأســاس في الصــناعة البتروكيمياوية حيث يمكن أن ينتج منه مختلف أنواع البلاســـتيك وخاصـــةً البولي أثيلين بأنواعه المختلفة والبولي فنيل كلورايد، والبولي سـتيرين، كما يمكن أن ينتج من الأثيلين حامض الخليك، والفنيل أسيتات والبولي فينيل أسيتات- والمادة الأخيرة هي من أهم مواد الدهان- بالإضافة إلى إنتاج الكحوليات ورابع أثيل الرصاص وغيرها[3].

وتتصـدر المملكة العربية السعودية أقطار دول مجلس التعاون في الطاقة الإنتاجية القائمة في مصـــانع البتروكيمياويات الحالية وقيد التنفيذ والمخططة حيث تبلغ حصـتها من إنتاج الأثيلين فقط (١٦٠٦) ألف طن إذ تشـكل نسـبة (٦٧,٧٤%) من الطاقات الإنتاجية المخصـصــة للأثيلين فقط في أقطار دول مجلس التعاون، ويبلغ عدد المشاريع البتروكيمياوية في المملكة العربية السعودية ثمانية تتمثل في

(١) الشاوي، المصدر السابق، ص٢٠٣.
(٢) أيوب، المصدر السابق، ص١٤١.
(٣) عبد السـتار محمد العلي، الطاقة وصـناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي-الحاضـر والمسـتقبل (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥) ص٢٦٤.

الشـركات الصـناعية العامة مقامة بين شـركة سـابك وبعض الشـركات العالمية وهي[1]:
أولاً: الشركة السعودية للبتروكيمياويات (ينبت).
ثانياً: مشروع سابك/أكسون.
ثالثاً: مشروع سابك/موبيل أويل.
رابعاً: مشروع سابك/مجموعة شركات يابانية.
خامساً: مشروع سابك/سيلانيز تكساس إسترن.
سادساً: مشروع سابك/تايوان لصناعة الأسمدة.
سابعاً: مشروع سابك/داو.
ثامناً: مشروع سابك/مجموعة شركات أوروبية.
كانت الخطوة التي اتخذتها الشـركة السـعودية للصـناعات الأسـاسـية (سـابك) في أبريـل/٢٠٠٢ والمتمثلـة في شـــراء قطـاع الإنتـاج البتروكيميـاوي في شـــركـة (دي.إس.إم) الهولندية بمثابة نقطة تحول كبيرة في مجال الاستثمارات الخليجية في الأســواق الأوروبية والتي أســفرت عن مولد شــركة (ســابك) للبتروكيمياويات الأوروبية حيث اكتسبت سـابك هوية أوروبية واخترقت كل الحواجز الاقتصـادية، وقد أعلنت ســـابك في تموز ٢٠٠٣ أنها ســـتنقل مقرها الأوروبي من لندن إلى سيتارد بهولندا، وفي خطوة أخرى أعلنت سابك في أيلول ٢٠٠٣ عن عزمها على تنفيذ خطط توسـعية كبيرة في مصـانعها الأوروبية، لقد جاءت هذه التطورات بعد أكثر من عشــر ســنوات مثلت فيها البتروكيمياويات حجر العثرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].
أما في دولة الكويت فقد تم إنشـــاء مجمعين الأول للأوليفينات الذي ينتج الأثيلين والأســتيرين والبولي أثيلين ومجمع العطريات الذي ينتج البنزول والأرثوزيلين والبارازيلين، وفي دولة قطر فقد أنشئ مجمع البتروكيمياويات في أم سعيد الذي

(١) المصدر نفسه، ص٢٧٤.
(٢) جاكو مو لوتشياني، العلاقات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي: في: التقرير السنوي الأول-الخليج في عام ٢٠٠٣، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤) ص ص٣٤٢-٣٤٣.

أنتج في السنة الأولى من تشغيله نحو (١٠٠) ألف طن من البولي أثيلين منخفض الكثافة، وتقوم شركة الأسمدة القطرية بتشغيل مجمع الأمونيا/اليوريا في أم سعيد بطاقة إنتاجية تبلغ (٩٠٠) طن من الأمونيا يومياً و(١٠٠) طن من اليوريا[١].
وفي البحرين بلغ إجمالي إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات (١,٣) مليون طن لجميع المنتجات عام ٢٠٠٣ وقد تم تصدير ما يزيد عن مليون طن، وفي المملكة العربية السعودية من المتوقع أن يبلغ إنتاجها من البتروكيمياويات (١٥) مليون طن في عام ٢٠١٠، وتقوم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بتنفيذ المرحلة الثالثة لتطوير أنشطتها الداخلية والتي تهدف إلى التوسع في إجمالي طاقات إنتاجها من أنواع البتروكيمياويات كافة بطاقة إنتاجية تبلغ (٤٨) مليون طن سنوياً، كما تقوم شركة (ينبت) بتنفيذ مشروع إزالة الاختناقات في وحدتيها لتكسير الأثيلين بطاقة إنتاجية تبلغ (٥٠٠) ألف طن سنوياً[٢].

٣. صناعة الحديد والصلب:

تعد الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب من أهم مقاييس الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ويعد الحديد واحداً من أهم مقومات حياة البشر أفراداً وجماعات فقد أولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً بالغاً بهذه الصناعة لكونها إحدى الصناعات التي تعتمد في قيامها على الطاقة المتوفرة والرخيصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتمتد آثار صناعة الحديد والصلب لتشمل تنمية جميع القطاعات الاقتصادية والإنشائية على حدٍ سواء.
تتصدر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صناعة الحديد والصلب، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع للمشاركة في إعداد خطة تنموية شاملة تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتشغيل المدن الصناعية للقيام بالصناعات الأساسية ومن ضمنها

---

(١) العلي، المصدر السابق، ص ص٢٧٦-٢٧٧.
(٢) أيوب، المصدر السابق، ص١٤٢.

صــناعة الحديد والصــلب، وتتمتع صــناعة الحديد والصــلب في المملكة العربية الســعودية بمزايا عدة تســاعد على تطورها أهمها وفرة النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة والذي يعد أهم مصــادر الطاقة، إضــافةً إلى ذلك وفرة المواد الخام الأولية والمُســاعدة مثل خامات الحديد والحجر الجيري- حيث تعد المملكة العربية السعودية من أهم المناطق العربية احتواءً على رواسب الحديد غير المستثمرة[١].

تأسست الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) عام ١٩٧٩ في مدينة الجبيل الصــناعية الواقعة في شــرقي شــبه الجزيرة العربية، وعلى بعد ٨٠ كيلومتراً إلى الشــمال من مدينة الدمام الســعودية، ويبلغ رأس مال الشــركة ٩٠٠٠ مليون ريال وبدأت فيها مرحلة الإنتاج عام ١٩٨٣، تلبي الشــركة كامل احتياجات الســوق المحلي من منتجات الحديد وبطاقة إنتاجية تزيد عن ٤,٣ مليون طن سنوياً، وكذلك إنتاج مسطحات الصلب بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٥٠ ألف طن سنوياً[٢].

وعند تحديد مكانة المملكة العربية الســعودية بين دول العالم العربي نجد أنها تتصــدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث صــناعة القضــبان الحديدية إذ تصل نسبتها إلى أكثر من نصف الإنتاج (٥٠,٠٣%) يليها في الأهمية دولـة قطر (٢٢,٧١%) ثم الإمـارات العربيـة المتحـدة فـالكويـت وعُمـان بواقع (١٦,٣٥%-٩,٠٩%-١,٨٢%) على التوالي، وتتراجع المملكة العربية السعودية إلى المركز الثاني بالنسبة إلى الوطن العربي إذ تصل نسبتها إلى (٢٩,١٢%) من الإجمالي بعد دولة مصر (٤١,٧٩%)[٣].

أما في دولة الكويت فتوجد المنطقة الصناعية في مدينة الأحمدي التي تضم مجمعاً للحديد والصــلب إضــافةً إلى مجمع البتروكيمياويات ومصــفاة التكرير كذلك ميناء الأحمدي الذي يعتبر منفذاً لتصدير هذه المنتجات، أما دولة الإمارات العربية

---

(١) فريال بنت محمد الهاجري، "صــناعة الحديد والصــلب في المملكة العربية الســعودية-دراســة في الجغرافيا الاقتصــادية"، مجلة دراســات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١٠٦، الســنة الثامنة والعشــرون، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢، ص٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٤٨-٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٨.

المتحدة فهناك مجمعا الرويس وخليفة الصـــناعيين اللذين يوجد فيهما مجمع الحديد والصلب إضافةً إلى مجمعات البتروكيمياويات ومصانع البلاستك[1].
أما في دولة قطر فهنالك مجمع صــناعي في منطقة أم سـعيد يشـمل مجمع الحديد والصلب إضـافة إلى مجمع البتروكيمياويات ومصـفاة التكرير، وفي سلطنة عُمان هناك مجمع صـناعي في منطقة صـحار يضـم صـناعة البتروكيمياويات والأسـمدة والمواد البلاســتيكية، أما في مملكة البحرين، فالمنطقة الصـــناعية تتركز حول مصـفاة التكرير حيث المجمع الصـناعي في مدينة سـترة ويضـم مصـنع الأسـمدة والبلاستك ومزج الزيت[2].
وبالنسبة إلى صناعة الفولاذ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتوقع أن يرتفع الطلب على إعادة توجيه حبيبات خام الحديد من خمسـة ملايين طن إلى ٢٤ مليون طن بحلول عام ٢٠١٢، وقد حصـــلت كل من الشـــركة السـعودية للحديد والصـــلب والشـــركة القطرية للحديد والصـــلب (قاســكو) على حصـــة ٨% من استثمارات شركة أستراليان سفيرز التي تمتلك رواسب خام الحديد في موريتانيا، وحصـلت (قاسـكو) أيضــاً على ٥٠% من رأس مال أســهم منجم لخام الحديد في موريتانيا من الشركة نفسها[3].
نستنتج مما تقدم أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحرص على مواصلة جهودها للعمل على تنويع مصـــادر الدخل القومي، وتقليص هيمنة القطاع النفطي على مختلف الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن تهيئة البيئة الاستثمارية الداخلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشـجيع الاسـتثمارات الوطنية وتطوير البنية الأسـاسـية والخدمات الاجتماعية وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى المزيد من خطوات الإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) العزاوي، المصدر السابق، ص٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٤.
(٣) ماري بوس، "مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا: نحو إحياء علاقات تاريخية" في: الخليج عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص١٩٢.

الثاني: قطاع التجارة

اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي ومنذ إنشاء المجلس بالمجال التجاري وعملت على تعزيزه وتطويره بما يعود بالنفع على دول ومواطني دول المجلس فقد قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السابعة والتي عقدت في أبو ظبي عام ١٩٨٦ بالسماح لمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس ١٩٨٧، وكذلك بالسماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس ١٩٩٠، كما قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته التاسعة والتي عقدت بمملكة البحرين السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة بالدول الأعضاء[١].

وفي دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في الدوحة ٢٠٠٢ قرر المجلس الأعلى بأن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك، كما أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين في أبو ظبي ديسمبر ٢٠٠٥ السياسة التجارية الخارجية والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية كوحدة اقتصادية واحدة وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، إضافةً إلى تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة وتسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل[٢].

وقد قرر المجلس الأعلى في نفس الدورة أعلاه بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣ والعمل بمتطلبات نقطة الدخول الواحدة، بحيث يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء بالمجلس، بحيث تنتقل السلعة فيما بعد بين الدول الأعضاء بحرية، وتم تحديد

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، التعاون في المجال التجاري، التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٦ (الرياض، ٢٠٠٦) ص١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥.

تعرفة جمركية موحدة بواقع ٥% على جميع السلع الأجنبية والمستوردة من خارج الاتحاد الجمركي مع إعفاء (٤١٧) سلعة أجنبية من الرسوم الجمركية كالسلع الضرورية الغذائية وبعض المنتجات الصحية ومستلزمات المستشفيات والمدارس(١).

كما كلف المجلس الأعلى لمجلس التعاون في الدورة الرابعة والعشرين في كانون الثاني ٢٠٠٣ لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة تطبيق السوق المشتركة لضمان استكمال متطلباتها وتنفيذاً لذلك تقوم لجنة السوق الخليجية المشتركة بمتابعة خطوات تطبيق السوق والعمل على إنجازها وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات بين ابريل ٢٠٠٦ وسبتمبر ٢٠٠٧، وفي اللقاء التشاوري التاسع في الرياض في مايو ٢٠٠٧ وجه قادة دول المجلس اللجان الوزارية المعنية لاستكمال المتطلبات اللازمة للإعلان عن السوق المشتركة في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى(٢).

وقد عقدت لجنة السوق الخليجية المشتركة التي تقوم بمتابعة تطبيق السوق والعمل على إنجازها في الوقت المحدد وصدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨(٣).

وتؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتصف بأنها بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية ويجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجياً يجري باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساس، وتتصف اقتصادات دول المجلس أيضاً بأنها هي بلدان مصدرة لرأس المال باتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية-أوروبا الغربية) وتربط هذه الحقائق اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة

---

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون في مجال الاتحاد الجمركي، التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٧ (الرياض، ٢٠٠٧) ص٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

(٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إنجازات إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي، التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٨ (الرياض، ٢٠٠٨) ص١٤.

ربطاً وثيقاً يجعل من الصـــعب عليها تفكيك عراه انفرادياً وقطرياً دون عمل جماعي[١].

أولاً: أهمية دول مجلس التعاون كمصدر لرأس المال

ترتبط اقتصـــادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأقطار الصـــناعية الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ارتباطاً وثيقاً يعكســـه نوعان من التدفقات المتقابلة: أحدهما تدفق (ســـلعي-نفطي) من الاقتصـــادات الأولى إلى مجموعة الأقطار الصـــناعية المذكورة، يقابله تدفق (نقدي-مالي) معاكس من المجموعة الأخيرة المستوردة للنفط إلى الاقتصـادات الخليجية المصـدرة له إليها، ويتطور هذا الترابط: السلعي-النقدي في النهاية إلى ترابط (سلعي-سلعي) في جزء مهم منه، بشـكل اسـتيرادات سـلعية مقابل إنفاق خليجي واسـع على سـلع إنتاجية واســتهلاكية ووســيطة تســتحوذ أقيامها على جزء كبير من الإيرادات النفطية الخليجية، مما ينتج عنه تدفق نقدي سلعي جديد باتجاه البلدان الصناعية وينتهي في الأخير إلى تدفقات نقدية صــرفة بشــكل اســتثمارات مالية وإيداعات مصــرفية، بالإضافة إلى استثمارات حقيقية، صناعية وعقارية وغيرها[٢].

ومن الواضح أن التدفق النقدي الخليجي باتجاه البلدان الصناعية الغربية يبقى أكبر بكثير من قيمة السلع والخدمات المستوردة مما يخلق على المدى القصير فوائض مالية هي باختصــار عبارة عن تدفق نقدي نحو البلدان الصــناعية بسـبب ضـعف القدرة الاسـتيعابية لدى أقطار دول مجلس التعاون، وتوافر فرص اسـتثمار أوسـع لدى البلدان الصــناعية المتقدمة، وأن هدف دول مجلس التعاون الأســاس بالنسـبة لفوائضها المالية هذه في أنها تريد[٣]:

١. ضـماناً لقيمة إيراداتها من الصـرف الأجنبي ضـد أي تغيرات غير ملائمة في أسعار الصرف.

---

(١) السيد علي، المصدر السابق، ص٦٣.
(٢) السيد علي، المصدر السابق، ص٩٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٩٨-٩٩.

٢. استعمالاً غير مقيد لاحتياطاتها الأجنبية من حيث مكان ونوع الوسائل التي يتم استثمار هذه الاحتياطات فيها.
٣. ريعاً عالياً من استثماراتها تلك.

إن كشف حساب الأرباح والخسائر المعد عن عمليات النفط تؤكد أن ما كسبته الدول العربية المصدرة للنفط محدود ولا يقارن بالمكاسب التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة ممثلاً في التطور السريع لاقتصادها، وعلى ذلك تعتبر خسائر الدول المصدرة للنفط مكاسب للدول المستوردة على الرغم من المتغيرات التي طرأت على ملكية وإدارة عمليات النفط، إلا أنها لم تغير من سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على العمليات النفطية، ومازالت مسيطرة على جميع مكاسب الدول العربية النفطية على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه منظمة الأوبك في المحافظة على النفط والطاقة لصالح الدول المصدرة نظراً للتشابك بين الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط، وبين إعادة تدوير الأموال النفطية التي تستثمر في اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للنفط وبشروط مناسبة للمقترضين مما يخفض الإيرادات الحقيقية للنفط ويزيد من معدل استنزاف احتياطي النفط الثابت المقدر في ظل معدلات الإنتاج الحالية[١].

إن غياب السوق النقدية والمالية المتطورة والمنظمة في الدول الخليجية بالشكل الذي تعمل فيه في البلدان الصناعية المتقدمة مما يدفع المستثمرين إلى توجيه مدخراتهم إلى الأسواق النقدية والمالية الدولية، نظراً لكفاءة تلك الأسواق على الرغم من المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال العربية، كما أن تركيز الاستثمارات النفطية الاستثمارية في الأسواق العالمية بوضعه الحالي يمكن وصفه بأنه أشبه بتوظيف الأموال عنه بالاستثمار الأمر الذي لا يحقق الإستراتيجية الاستثمارية التي تسعى الدول الخليجية إلى تحقيقها ألا وهي إيجاد مصدر للدخل بديل عن النفط[٢].

---

(١) سعود، المصدر السابق، ص٧٤.
(٢) سعود، المصدر السابق، ص ص٧٦-٧٧.

إن دول المجلس لها استثمارات تتفاوت تقديراتها بين ١٠٥٨ و١٤٧٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ بحســـب تقديرات عديد من الجهات الغربية، وهناك توقعات محافظة، تتوقع أن تزداد هذه الاستثمارات خلال الخمس سنوات القادمة إلى مابين ٣-٥ ترليونات من الدولارات[١]. إن أغلب هذه الأرصـــدة مســـتثمرة في الدول الغربية في أدوات مالية عائدها منخفض ومخاطرها متزايدة خاصـــةً في ظل عجز الميزان التجاري الأمريكي، وتمثل هذه الاستثمارات المصدر الثاني بعد النفط في كثير من هذه الدول وهذا يعني أن تنميتها أصـــبحت مرتبطة بما يحصـــل لهذه الاســتثمارات في الدول الغربية، وبالتالي لما يحصــل للاقتصــاديات الغربية، وإن كان هذا أمراً من الممكن معالجته بتصــحيح تدريجي للكيفية التي تســتثمر بها هذه الأرصدة، سواء من حيث توزيعها الجغرافي أو تنويع المجالات المستثمرة فيها أو حتى العملة التي تســتثمر بها هذه الأصــول بشــرط توفر رؤية تنموية جادة وإرادة سياسية صادقة[٢].

ثانياً: أهمية دول مجلس التعاون كسوق تجاري

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصـــادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صــادرات النفط الخام بشــكل رئيســي، والواردات من مختلف السلع بشكل عام في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية (تجارة النقل-الترانزيت أو إعادة تصدير بشكل عام) تابعاً معتمداً على تلك التغيرات وبشكل عام[٣].

---

(١) يوســـف خليفة اليوســـف، الإمارات العربية المتحدة-منظمة التجارة العالمية- وتحرير القطاع الزراعي، مجلة بحوث اقتصــادية عربية العدد/٤٥، الســنة الســادســة عشــرة (بيروت، الجمعية العربية للبحوث الاقتصــادية، شــتاء ٢٠٠٩) ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٣) أحمد صــدام عبد الصــاحب الشــبيبي، العلاقة بين الانكشــاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي: في: أحمد صــدام عبد الصــاحب الشــبيبي وآخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية-قضــايا الراهن وأسئلة المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٩) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أيلول ٢٠٠٨) ص٦١.

لقد حققت دول المجلس بعد عام ٢٠٠٣ معدلات نمو عالية بسـبب ارتفاع أسـعار النفط عالياً وزيادة إيراداتها نتيجة لذلك، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٦% لعام ٢٠٠٥ وكما هو معروف تتأثر جميع الأنشـطة الاقتصـادية بشكل كبير بتغيرات عوائد الصادرات النفطية، وبما أن هذه الدول باستثناء عُمان- أعضـاء في منظمة أوبك، فإن نسـبة كبيرة من الإنتاج النفطي تتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها، الأمر الذي ينعكس على قوة دول المجلس في التحكم بنشـاطاتها الاقتصـادية في مجالات الإنتاج والاسـتثمار والتشـغيل في الاقتصـاد الوطني ككل[١].

لم ينجح مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشـأته في أيار ١٩٨١ في خلق ركائز إنتاجية إقليمية تقوم على التكامل الاقتصـادي بين الدول الأعضـاء المكونة له، أما الإشكالية الإنتاجية التي تطبع الاقتصـاد الخليجي بالتواكلية فتعود إلى توفر سـياسـات اقتصـادية تعمل على توظيف رأس المال المتراكم الناجم عن الفوائض النفطية في التأسـيس لقواعد إنتاج وطني، لاسـيما قطاعي الصـناعة التحويلية والزراعة، لذلك ظلت السياسات الاقتصادية لدول المجلس محدودة التنسيق على الصعيد الإقليمي الخليجي والقومي العربي، وهذا ما تدل عليه حركة التجارة البينية لدول المجلس[٢].

وفي العام ٢٠٠٣ كان واقع التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بحجم التجارة الخارجية هو كما مبين في الجدول الرقم (٦).

تظهر من أرقام الجدول محدودية التجارة البينية لدول المجلس مقارنة مع الحجم الإجمالي لتجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، وذلك يعود لأسـباب تتعلق بالاختلالات الهيكلية وتشابه نمط الإنتاج الخليجي الذي يعتمد على أحادية العنصر التصديري أي النفط[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٣١٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٣١٧.

وخلال الطفرة النفطية الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) كثر الحديث عن حجم الاحتياطات المالية التي استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي مراكمتها وعن ظاهرة الصناديق السيادية وما إذا كانت تستطيع إيجاد منافذ استثمارية آمنة في الدول الصناعية أو الناشئة، إن الارتفاع الهائل في أسعار النفط قد صاحبه انخفاض حاد في أسعار صرف الدولار مما أحدث توازناً في أنماط التجارة العالمية، مما أدى إلى أن تكون مكاسب دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط محدودة لأن الأسعار بالقيم الحقيقية لم ترتفع إلا قليلاً، كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى تحسن الوضع التجاري للدول المنتجة والمصدرة له دون شك، حيث أن الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري وفي موازين المدفوعات(١).

جدول(*) الرقم (٦)

نسبة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي تجارتها لعام ٢٠٠٣ (مليون دولار)

الدولة	إجمالي التجارة البينية	أجمالي التجارة الخارجية	التجارة البينية % من التجارة الخارجية
المملكة العربية السعودية	٩٨٤٤,٩	١٠٣٦٥٧,٦	٩,٤%
الإمارات العربية المتحدة	٤٩٠٥,٧	٨٨٧٣٢,٠	٥,٥
عُمان	٣٣١٠,٣	١٦٩٦٩,١	١٩,٥
الكويت	١٩٠٥,١	٢٤٢٨٣,٤	٧,٨
البحرين	١٢٢٦,٠	١٠٠٧٤,٦	١٢,١
المجموع	٢١١٩٢	٢٤٣٧١٦,٧	٨,٧%

(*) المصدر: محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي-بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠٠٩) ص٣١٧.

(١) عبد الرزاق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٦٣، بيروت-أيار ٢٠٠٩، ص ص٤١-٤٤.

لو نظرنا إلى مؤشر اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي وهو يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاتضح لنا أن هذه النسبة قد زادت على ١١٣ % عام ٢٠٠٧، وهذه تعتبر نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية، حيث إن هذه النسبة كانت لا تزيد على ٤٠ % في أغلب الدول الصناعية، وتزيد على ذلك قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى، ومما يفسر هذا الارتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي هو أن مصدر دخلها الرئيسي هو النفط الذي تصدر أغلبه إلى الدول الأخرى، وتستخدم إيراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والعمالة، وتستثمر فوائضه في أسواق المال العالمية[١].

وتعد السوق الخليجية المشتركة والتي بدأ العمل بها في مطلع عام ٢٠٠٨ من أهم المنجزات التي تحققت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام ١٩٨١، حيث جاء قرار إنشاء السوق ليعبر عن رغبة قادة دول المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، وتساعد هذه السوق على رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل لأبناء الخليج العربي كذلك تحسين المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن السوق ستنعكس بصورة إيجابية على تعزيز النشاط التجاري ورفع حجمه، وستخلق بيئة من التنافس بين دول المجلس في ظل وجود سوق واحدة، فضلاً عن أنها ستؤدي إلى تسهيل الحركة التجارية وانتقال رأس المال وتسهيل حركة عناصر الإنتاج ومنحها المعاملة الوطنية[٢].

نستنتج مما تقدم أن العائدات النفطية الضخمة، التي تحققت نتيجة معدلات الإنتاج المرتفعة الزائدة عن الحاجة أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك بنوعيه الخاص والعام بفضل المداخيل المرتفعة بحيث تحول المجتمع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مجتمع استهلاكي في معظمه بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر.

---

(١) اليوسف، المصدر السابق، ص٧٥.

(٢) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قمة الدوحة ٢٠٠٧، مجلة آراء حول الخليج، العدد/٤٠، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨، ص ص٦٣-٦٤.

وعلى الرغم من توفر الأموال الطائلة لديها إلا أنها أهملت التنمية الاقتصـــادية واكتفت بزيادة الإنفاق الحكومي الاسـتهلاكي أو الإنتاجي بهدف تحسـين مسـتوى الأفراد، بدلاً من الاهتمام بالاتجاه نحو إحداث تغييرات هيكلية، بتطوير القطاع غير النفطي للاعتماد عليه كمصــدر بديل للدخل القومي في عصــر ما بعد النفط. وأن على الاقتصـــاديين في دول مجلس التعاون أن يعملوا بشــكل جماعي وذلك بوضــع إســتراتيجية جديدة لاســتثمار الأموال الناتجة عن العائدات النفطية داخل الوطن العربي بدلاً من استثمارها في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية حتى لا تتحول الأموال العربية إلى أموال أوروبية وأمريكية يعاد توظيفها بإقراضها للعرب مرة أخرى.

الفصل الثاني

متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

توطئة:

تقرر إنشاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية دول الخليج العربية في ٤ شباط ١٩٨١ في الرياض، وضم هذا المؤتمر وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان، وتقرر أن تكون الرياض مقراً للمجلس، وحددت الوثيقة التأسيسية الصادرة عن المؤتمر الهدف من المجلس وهو: رغبة الدول الأعضاء في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار[(١)]. أما الهيكل التنظيمي للمجلس فيتكون من المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية بين الأعضاء ويجتمع مرتين في السنة ومهمته وضع السياسة العليا للمجلس، ثم مجلس الوزراء ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ممثليهم ومهمة مجلس الوزراء التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى وتقديم التوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، وأخيراً الأمانة العامة للمجلس ومهمتها إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وبجانب هذه الهيئات الرئيسية الثلاث توجد هيئة لفض المنازعات تابعة للمجلس الأعلى[(٢)].

---

(١) عبدالله فهد النفيسي، "مجلس التعاون الخليجي الإطار السياسي والإستراتيجي" مجلة الخليج العربي، المجلد/١٥، العدد/١، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣، ص١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٧-١٨.

تحظى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية بمكانة مهمة بين الدول المنتجة والمصــدرة للنفط، وتأتي هذه الأهمية من ضــخامة احتياطيات النفط الكامنة فيها، فهي تعتبر المصدر الرئيسي لإمداد الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان بالنفط، وهي بذلك مصــــدر مهم للطـاقـة، كمـا يعد الخليج العربي من الممرات المـائيـة المهمـة التي تســتخدم في الملاحة الدولية من خلال مضــيق هرمز إلى العالم الخارجي، إذ تعبر من خلاله صـــادرات دول الخليج العربي النفطية إلى العالم. إن مرور الســفن في هذه الممرات المائية يخضع لأحكام القانون الدولي، ولقد بينت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام ١٩٨٢، الأحكام الخاصـــة بتنظيم الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز[١].

مرت دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة خلال الفترة من ١٩٧١-٢٠٠٣ بلحظات تاريخية فاصـلة ومهمة ومنها انسـحاب الاسـتعمار البريطاني عام ١٩٧١ من الخليج العربي والذي خلق قضـــية الأمن الخليجي، ثم جاءت حرب تشـــرين الأول ١٩٧٣[٢*]، التي تجسـد فيها شـكل الارتفاع المثير في أسـعار النفط، أيضـاً انهيار نظام الشـــاه محمد رضـــا بهلوي في إيران عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. إن هذه اللحظات التاريخية الفاصـلة وغيرها كانت لها الأثر الكبير في إسـتراتيجية إيران "التي تقع على الضفة الأخرى للخليج العربي" تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وســيتم تتبع هذا الفصـــل من خلال ثلاثة مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول: الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث والتحكم بمضيق هرمز.

المبحث الثاني: الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها.

المبحث الثالث: الخلاف بين إيران والكويت والمملكة العربية الســعودية حول الجرف القاري (البحري).

---

(١) عصام العطية، القانون الدولي العام، (بغداد، جامعة بغداد، ط٤، ١٩٨٧) ص ص٢٢٢-٢٢٦.

(*) للتفاصيل ينظر: العجمي، المصدر السابق ، ص ص٣٧١-٣٧٧.

المبحث الأول

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث
والتحكم بمضيق هرمز

يؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) قد خضعت لسيطرة القراصنة منذ عام ١٧٥٠، وأن سكان هذه الجزر هم عرب والأغلبية الساحقة منهم من القبائل ذات الأصل العربي، وعندما فرضت بريطانيا حمايتها على إمارات الخليج العربي اعتبرت هذه الجزر تابعة لإمارة الشارقة، ورفعت إمارة الشارقة علمها على هذه الجزر بصورة مستمرة[١].

وعندما شعرت بريطانيا بأهمية الخليج العربي عملت على أن تجعل وجودها فيه موثقاً بمعاهدات فوقعت أول معاهدة عامة مع ستة من الأمراء عام ١٨٢٠ تناولت مسألة القرصنة، كما فرضت معاهدات رئيسية أخرى على ستة أمراء آخرين "رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الشارقة، دبي، أبو ظبي"، في عام ١٨٥٣، تم توقيع المعاهدة المسماة معاهدة السلام بين بريطانيا والأمراء، وقد تعهد الأمراء بموجب تلك المعاهدات بعدم إيواء القراصنة ولا تهريب الأسلحة ولا تجارة العبيد بالإضافة إلى الاعتراف بالممثل البريطاني في الخليج العربي كحاكم[٢].

ولا يقبل الأمراء أي ممثل سياسي ماعدا الممثل البريطاني، ولا يتخلى عن أي جزء من أرضه إلى حكومة أجنبية ولا يمنح امتيازاً لاستخراج النفط دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية[٣]. إن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسيطر على

---

(١) طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبي موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى (بغداد، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٣) ص٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٢-٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥. للاطلاع على تفاصيل المعاهدات المبرمة بين أمراء الخليج العربي والبريطانيين. ينظر: المصدر نفسه، ص ص٣٥-٣٧.

ســاحل عُمان، وتعتبر المنطقة التي تقع فيها الجزر الثلاث ذات أهمية إســتراتيجية بالنســبة إلى موقعها في مياه الخليج العربي، إذ تقع عند بداية مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز[١].

وقد رأت إيران أن هذه الجزر مهمة لسلامة الصادرات النفطية الإيرانية المتزايدة عبر مضـــيق هرمز، إضـــافةً إلى احتمال اســـتيلاء قوة معادية على هذه الجزر واستخدامها كقواعد لتهديد ومهاجمة المدن والمؤسسات الإيرانية في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية منها[٢]. في نيســـان ١٩٠٤ قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية بزيارة جزر الطنب وأبي موســـى وأمر بإنزال أعلام الشـــارقة العربية من على الجزر ورفع العلم الإيراني بدلاً عنها، تدخل الممثل البريطاني في طهران وطلب من الحكومة الإيرانية أن تكف عن هذا الاعتداء، فأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث، وأصدرت أمرها بإنزال العلم الإيراني، في ١٤ حزيران ١٩٠٤، ومنذ ذلك التاريخ اســـتمر العلم العربي يرفع على الجزر الثلاث لحين احتلالها عام ١٩٧١ من قبل إيران[٣].

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي:

في ١٦ كانون الثاني من عام ١٩٦٨، أعلن هارولد ويلســـون رئيس الحكومة البريطانية (حكومة حزب العمال) قراراً في مجلس العموم البريطاني يقضـــي بسحب القوات البريطانية من شرقي قناة السويس مع نهاية عام ١٩٧١[٤]. إذ يتم ســـحب هذه القوات من المنطقة الواقعة بين عدن وســـنغافورة بما في ذلك الخليج العربي، وقد وجدت الحكومة الإيرانية في بيان الانســـحاب هذا فرصـــة لتحقيق أطماعها التوسعية

(١) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٠١.

(٢) R.K.Ramazani, The Persian Gulf and the strait of Hormuz, (The Netherlands, ١٩٧٩) p.٧٣.

(٣) عبد الحســين القطيفي، "أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث في الخليج العربي" ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين، ١٥ كانون الأول ١٩٧١، بغداد، مديرية الإعلام العامة، الســلســلة الإعلامية (٢٩)، ١٩٧٢، ص ص٣٣-٣٥.

(٤) أدريس، المصدر السابق، ص٤٥.

في الخليج العربية وممارسة دور الوصاية الذي مارسته بريطانيا في المنطقة لحوالي قرن ونصف، فقد أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) بوضوح بأن الأمن والاستقرار في المنطقة سيحافظ عليهما من خلال القوة الإيرانية بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي[١]. كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران بشأن بعض المبادئ التي تتعلق بالدبلوماسية البعيدة المدى في الخليج العربي ومن بين هذه المبادئ المهمة أن" النفوذ الإيراني الدبلوماسي والعسكري سيبقى الضمان الرئيس للاستقرار في منطقة الخليج العربي" وأن أي نمط من أنماط الحركات المتطرفة (الراديكالية) سواءً كانت متأتية من دولة أم من حركة سياسية لا يمكن الترحيب بها أو احتمالها[٢]. كان أمر إعلان الانسحاب البريطاني، بمثابة مفاجأة لإمارات الخليج العربي وللقوى الإقليمية الأخرى، لذلك تباينت المواقف حيال الانسحاب فبعد أن كانت المملكة العربية السعودية والكويت قد بدأتا بتنسيق مواقفهما مع إيران فقد عبرتا عن مساندتهما للانسحاب البريطاني لاسيما وأن ذلك سيرفع الحرج عن حكومات هذه البلدان أمام الحركات الوطنية المتنامية في ذلك الوقت،[٣]. وكانت الأسر الحاكمة في مشيخات الخليج العربي سعيدة بالبقاء تحت الحماية البريطانية وعندما فوجئت بقرار الانسحاب البريطاني حاولت التشبث بالوجود البريطاني، وعرضت دفع التكاليف المالية لهذا الوجود التي لم تكن تتجاوز ٢٥مليون جنيه إسترليني اعتقاداً منها بأن السبب الاقتصادي وحده هو الدافع لقرار الانسحاب[٤]. لقد قامت بريطانيا بإجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة وإيران أسفرت عن حل مشكلة الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني، وكانت الولايات المتحدة ترغب في توزيع

---

(١) أميل نخلة، العلاقات العربية-الأمريكية في الخليج العربي، ترجمة: فاروق عمر فوزي، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (٣)، ١٩٧٨) ص٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى، (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة شؤون إقليمية، (٢٠)، ط١، ٢٠٠٩، ص٨٢.

(٤)إدريس، المصدر السابق، ص٥٩.

الأدوار على كل من " المملكة العربية السعودية وإيران" لحفظ المصالح الرأسمالية، ونظرا لأن إيران كانت مهيأة أكثر من المملكة العربية السعودية من جميع الجوانب فضلاً عن التحالف الأمريكي الإيراني، فإن اختيار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) وقع على إيران بسبب مبدئه الذي عُرف بمبدأ نيكسون(*).

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث وردود الفعل:

في صبيحة الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١ قامت القوات المسلحة الإيرانية بغزو الجزر الثلاث، وأعلنت الحكومة الإيرانية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، وقد نجم عن الغزو سقوط عدد من القتلى من بعض رجال الشرطة العرب في جزيرة طنب الكبرى الذين حاولوا المقاومة الأمر الذي أدى إلى إجلاء السكان العرب جميعاً عن جزيرتهم، كما أثار الغزو رد فعل عنيف لدى الشعب العربي في كل مكان، وظهر ذلك واضحاً في المظاهرات التي اجتاحت الوطن العربي، وقد هاجم المتظاهرون في بعض أقطار الخليج العربي المؤسسات الإيرانية(١).

وقد أمر رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا برفع العلم الإيراني على الجزر، وأوضح بأن الاحتلال استند إلى الاتفاق بين إيران وبين حاكم الشارقة الذي نص "على أن حكومة الشارقة تسمح لقوة إيرانية بالمرابطة في جزيرة أبو موسى وفي أماكن متفق عليها وتحصل الشارقة بموجب هذا الاتفاق على مليون ونصف المليون

(*) مبدأ نيكسون: إن مبدأ نيكسون يقول "بأن يتولى أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الدفاع عن أنفسهم وأن إيران قادرة على توفير هذه الحماية لجميع إمارات الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية"، الطائي، المصدر السابق، ص٨٤. أيضاً: فإن جوهر هذه الإستراتيجية هو تقليص الالتزاماتوالنفقات العسكرية الأمريكية في الخارج عن طريق تقوية حلفاء الولايات المتحدة بتسهيل عملية حصولهم على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، سواء على شكل مساعدات أو مبيعات أفضل وسيلة لحماية المصالح الأمريكية في الخارج وأقلها تكلفة من الناحية المادية والبشرية، النجار وآخرون، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(١) العلاف، المصدر السابق، ص١٥٢.

جنيه استرليني ولمدة تسع سنوات، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني[١].
كان لهذا الاتفاق آثار سلبية داخل الشارقة إذ قُتل شيخ الشارقة خالد بن محمد القاسمي بعد هذا الاتفاق بانقلاب قام به ابن عمه صقر بن سلطان القاسمي الرافض للاتفاقية[٢]. أرسل حاكم رأس الخيمة في اليوم الذي وقع فيه الغزو الإيراني ببرقيات إلى رؤساء الدول العربية يستنجد بهم لرد العدوان عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من إمارة رأس الخيمة، كما قدم إلى جامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق التي تؤيد عروبة الجزيرتين، وقد أعدت حكومة الشارقة وثيقة مماثلة عن جزيرة أبو موسى[٣].
وقد وقفت أطراف عربية مساندة لموقف الإمارات كان في مقدمتها العراق، إذ أدان الاحتلال وقام بإرسال الإمدادات لإمارة رأس الخيمة لمواجهة أي اعتداء إيراني عليها، كذلك الكويت ومصر وليبيا منددة بالغزو الإيراني رافضة لكل اتفاق يمس عروبة الجزر، وترتب على ذلك إجراءات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، كما أكدت الجامعة العربية عبر رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن موقعة من قبل عشرين دولة عربية باستثناء المملكة العربية السعودية والأردن، على التنديد بالموقف الإيراني والمطالبة بضرورة التدخل الدولي لإعادة إيران للجزر وإخراج قواتها منها[٤].
وعلى الصعيد الدولي أُثيرت مشكلة الجزر العربية الثلاث لدى الأمم المتحدة بناءً على طلب المندوب العراقي طالب شبيب خلال الجلسة رقم (١٦١٠) التي عقدت في ٩

---

(١) عبد المالك خلف التميمي، "الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ١٨٧٨-١٩٧١" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/٥٥، السنة/١٤، الكويت، جامعة الكويت، تموز ١٩٨٨، ص١٤٣.
(٢) رمضاني، المصدر السابق، ص١٢٤.
(٣) العلاف، المصدر السابق، ص ص١٥٢-١٥٣.
(٤) ظافر ناظم سلمان وأنيس محمد حسن الكليدار، "النزاع الإماراتي-الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسارات والتطورات"، مجلة دراسات دولية/١٧، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص٤٩.

كانون الأول ١٩٧١ لمناقشة الشكوى العراقية، وجرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والإيراني حيث قدم كل طرف حجته وأسانيده القانونية والتاريخية[١].
يتضـــح مما تقدم أن هناك اتفاق مســـبق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية الســـعودية، حول قيام إيران باحتلال الجزر الثلاث، على اعتبار أن الولايات المتحدة قد أوكلت حماية الأمن والاســـتقرار في منطقة الخليج العربي إلى كـل من إيران والمملكـة العربيـة الســـعوديـة لأن كلاهمـا حليفين إسـتراتيجيين للولايات المتحدة وتربطهما مصـالح مشـتركة ولاسـيما النفط، إذ إن اعتماد الولايات المتحدة بالدرجة الأساس على وارداتها النفطية من المملكة العربية السعودية. كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث هي خطوة باتجاه التحكم في الملاحة داخل الخليج العربي ومضـــيق هرمز، والســـيطرة على اقتصـــاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يعتبر النفط موردها الأســـاســـي، كذلك ضـــمان الأمن والاسـتقرار في المنطقة، وتحقيق التوسـع الإيراني على حسـاب هذه الدول، والاستفادة من الجزر باعتبارها موانئ تجارية خاصة جزيرة أبو موسى.

جغرافية الجزر الثلاث وأهميتها الإستراتيجية:

إن أهمية الجزر الثلاث "أبو موســـى وطنب الكبرى وطنب الصـــغرى" تكمن في أهميـة مضـــيق هرمز في الخليج العربي ذلـك أن هـذه الجزر تحتـل مـدخـل هـذا المضـيق، ويعتبر مضـيق هرمز حلقة الاتصـال البحرية الوحيدة في الخليج العربي بين مياه الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أية قوة تســـيطر عليها يمكنها التحكم بمصـــير منطقة الخليج كلها لا بل التحكم في اقتصـــاديات العالم الصـناعي أيضـاً، لأن ناقلة نفطية واحدة تمر عبر المضـيق كل عشـر دقائق ويعتبر المنفذ الأسـاسـي لدول الخليج العربي كالعراق والكويت والمملكة العربية السـعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويعتبر لبعض هذه الأقطار

(١) الطائي، المصدر السابق، ص١٢٢.

المنفذ البحري الوحيد كالعراق والكويت والبحرين وقطر، لذلك فموقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التي لها مصالح في الخليج العربي[1].

أولاً: جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي ٧٥ كم عن الساحل الإيراني و٤٨ كم عن إمارة الشارقة، تبلغ مساحتها ٢٠ كم٢، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالي ألف نسمة من العرب وفيها مدرسة وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة[2]. وتتمتع الجزيرة بأهمية كبيرة بالإضافة إلى موقعها وهو احتواؤها على أوكسيد الحديد الذي بدأت شركة ألوان الوادي الذهبي باستثماره منذ أكثر من ٧٠ عاماً، كما أشارت التقارير إلى وجود النفط فيها وبكميات غزيرة[3].

ثانياً: جزيرة طنب الكبرى

تقع في النهاية الجنوبية الشرقية من جزيرة قشم وتبعد عنها حوالي ٢٧ كم وهي عبارة عن قبة صخرية، ترتفع عن سطح البحر ٦١٥ قدماً، كما أنها تقع شمال شرقي جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي ٥٠ كم، وهي غنية بالمعادن ولاسيما التراب الأحمر "أوكسيد الحديد"، يبلغ تعداد سكانها قرابة خمسمائة نسمة عند احتلالها، يشتغل سكانها بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ[4].

---

(١) التميمي، المصدر السابق، ص ص١٣٠-١٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٣١.
(٣) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص٤١٥.
(٤) سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي: دراسة في الجغرافية الإقليمية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١) ص١٧٦.

ثالثاً: جزيرة طنب الصغرى

عبارة عن نتوء صـخري على هيئة دائرة لا يتجاوز قطرها الكيلومتر الواحد وتقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة طنب الكبرى بمسـافة ١٤ كم، وتبعد عن سـاحل رأس الخيمة بمسافة ٩٢كم، وعن مضيق هرمز بمسافة ١٠٦كم[١].

إن المسـافات بين هذه الجزر وبين السـاحلين العربي والإيراني تختلف باختلاف المصادر وحتى في عدد السكان، وتوفر المياه العذبة والزراعة فيها، وما يهمنا هو قربها إلى السـاحل العربي و هذا دليل قاطع على أنها تعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد إمارتي رأس الخيمة والشـارقة وليس إلى الجانب الإيراني البعيد عن هذه الجزر.

متغيرات النزاع منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩-٢٠١١:

بعد الإطاحة بنظام الشـاه محمد رضـا بهلوي عام ١٩٧٩ ومجيء النظام الإيراني الجديد "نظام خميني"، حاول زايد بن سـلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة اسـتعادة الجزر الثلاث من إيران بالطرق السـلمية، وعن طريق الأمم المتحدة من خلال شـكوى سـجلت في مكاتبها عام ١٩٧٩ قدمها ممثل دولة الإمارات الدائم في الأمم المتحدة، إلا أن إيران رفضـت مناقشـة هذا الأمر بتاتاً، ودولة الإمارات من جهتها فضلت السكوت والتريث بسبب الأحداث التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)[٢].

في ٢٥ أيار ١٩٨٠ أعلن الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر "أن إيران ترفض إعادة هذه الجزر إلى الإمارات العربية المتحدة وأنه غير مسـتعد لمناقشـة أصـل السيادة على هذه الجزر إلا في حالة قيام نظام سياسـي في دولة الإمارات العربية المتحدة يتفق والنظام الإيراني" وقد بدأت إيران تنتهك الاتفاقية الخاصـة بجزيرة أبو موسى بإقامة

---

(١) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص٤١٦.

(٢) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (٨٤)، ١٩٩٠) ص١٥١.

قواعد صـــواريخ أرض جو عام ١٩٨٣ كقاعدة لهجمات زوارقهم على ناقلات النفط والمنشـآت النفطية في الخليج العربي، وخلال أزمة ناقلات النفط في الأعوام ١٩٨٧-١٩٨٨، ولم يكن الوقت مناســباً لإعادة فتح الملف من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة لتحديد مطالبها بالوسائل غير الدبلوماسية(١).

بعد تطورات عام ١٩٩٠ في منطقة الخليج العربي، كانت مسـؤولية قضـية الجزر الثلاث على الصـــعيد الداخلي قد تحولت من إمارتي الشـــارقة ورأس الخيمة إلى وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة مما جعل هذه القضـــية تأخذ أهمية أكبر في قائمة اهتمامات العلاقات الثنائية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تأكيد دولة الإمارات على الصـــلة بين اتفاقية أبو موســـى والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وضرورة التوصل إلى حل شامل للقضية برمتها(٢).

وفي آذار عام ١٩٩٢ قام رئيس جمهورية إيران هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة أبو موسـى، وتعتبر هذه أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها هي وشـــقيقتيها طنب الكبرى وطنب الصـــغرى من قبل إيران عام ١٩٧١، عقب هذه الزيارة بادرت إيران إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية لتأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضـها(٣). وبعد هذه الزيارة أجريت اتصـالات عدة ومحاولات حثيثة لإعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، منها محاولات كل من سوريا وسلطنة عُمان ومســاعيها في حمل الجانبين الإيراني والإماراتي على إجراء المفاوضـــات بين الجانبين للفترة من ٢٧-٢٨ أيلول ١٩٩٢(٤). إلا أن المفاوضات فشلت بعد عقد عدة جلسات

---

(١) سلمان والكليدار، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٨.

(٣) شـــملان العيســـى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المســتقبل، بحوث ومناقشـــات الندوة الفكرية في قطر، (بيروت، مركز دراســـات الوحدة العربية، ط١، تموز ١٩٩٦) ص ص٤٤١-٤٤٢.

(٤) صحيفة الاتحاد، الإمارات، ٢٨ أيلول ١٩٩٢.

وأصـــدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً أكدت فيه "أن ليس أمامها ســوى اللجوء إلى الوســائل والســبل الســلمية المتاحة كافة لتأكيد ســيادتها على الجزر الثلاث[1]. أيضـاً محاولات وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، راشـد عبدالله النعيمي، وزيارته لإيران خلال شهر تشرين الأول ١٩٩٢ لغرض التباحث حول التجاوزات الإيرانية وأحكام الســيطرة على كامل جزيرة أبو موســى، إلا أن المسؤولين الإيرانيين رفضوا التفاوض معه حول هذه القضية وزعموا أن نزاعهم هو مع إمارة الشــارقة فقط[2]. في مطلع عام ١٩٩٤ عمدت إيران لبناء محطة لتحلية المياه في جزيرة أبو موســى وبدء رحلات طيران منتظمة بينها وبين بندر عباس كمقدمة لإقامة مستوطنة للإيرانيين في أبو موسى، وقامت إيران بزيادة عدد الجنود في الجزيرة بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠، وتنفيذ أعمال إنشــائية واســعة النطاق تتضــمن بناء ثكنات عســكرية ومرابض للدبابات وقطع المدفعية يشــرف عليها الحرس الثوري، وفي أيار ١٩٩٧ صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي في مؤتمر صــحفي "بأن الجزر المتنازع عليها جزر إيرانية، ودعا إلى ضــرورة اعتماد الحوار دون تدخل أطراف دولية، وذلك محاولة من إيران لإحباط أي تدخل دولي[3]. وفي أواخر عام ١٩٩٨ رفض وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي تحرك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتكليف ممثله الأخضــر الإبراهيمي للاتصــال بإيران ودولة الإمارات لعقد مباحثات على مســتوى وزاري لمناقشــة قضية الجزر برعاية الأمم المتحدة[4].

لقد أعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة أبو ظبي ١٩٩٨ عن تشكيل لجنة ثلاثية لحل هذه المشكلة مع إيران، إلا أن الموقف الإيراني جاء على

---

(١) صحيفة الخليج، الإمارات، ٢٩ أيلول ١٩٩٢.

(٢) صحيفة السياسة، الكويت، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢.

(٣) سلمان والكليدار، المصدر السابق، ص ص٦٢-٦٣.

(٤) مؤيد نجيب عبدالله العبيدي، التوجهات الإستراتيجية لإيران بعد خميني وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة دبلوم عالي (بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، أيار ١٩٩٩) ص٨٩.

عكس ذلك إذ أصرت إيران على موقفها بصدد هذه الجزر ورفضت استقبال اللجنة الثلاثية الأمر الذي أدى إلى فشـــل هذه اللجنة في تحقيق أية نتائج(١). على أثر ذلك حدث تحول في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ظهر هذا واضحاً في بيانات قمتي المنامة عام ٢٠٠٠ ومسقط عام ٢٠٠١ إذ جاء البيان أكثر تشدداً تجاه إيران، وأكد بيان قمة مسقط على تأييد ودعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث ورفض اســـتمرار الاحتلال الإيراني لها، والتأكيد على سيادة دولة الإمارات الكاملة على هذه الجزر، إذ يقوم الموقف الإيراني على أسس معينة أهمها(٢):

أولاً: العمل على تغيير هوية الجزر وإضفاء الطابع الإيراني عليه

ثانياً: التأكيد على الحل الثنائي ورفض اللجوء إلى التحكيم الدولي، ولهذا كان الرفض الإيراني في التعاون مع اللجنة الثلاثية.

ثالثاً: التأكيد على أن المشـكلة تأتي في سـياق سـوء الفهم الذي يمكن حله عبر المفاوضات الثنائية ولا يمكن اعتبارها قضية نزاع الحدود.

وفي رســالة(*) موجهة من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأُمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن في ١٣ آذار ٢٠٠٦، تضـــمن القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٤ آذار ٢٠٠٦ في اجتماعه المعقود على مســتوى وزراء الخارجية أثناء دورته العادية الخامســة والعشــرين بعد المئة بالقاهرة، أكد القرار على التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، واســتنكر اســتمرار الحكومة الإيرانية بتكريس احتلالها للجزر، وأدان الحكومة الإيرانية لقيامها ببناء منشآت سكنية، والقيام بالمناورات العسكرية، ودعا الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث(٣). وجاء في نص

---

(١) محمد ســعد أبو عامود، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق" مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٥ آب ٢٠٠٩، ص٥. على الموقع الإلكتروني http://albainah.net

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

(*) للإطلاع على تفاصيل الرسالة: ينظر: الملحق الرقم (١).

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القرار: ٦٦١٦-١٢٥، ٤/آذار/٢٠٠٦.
على الموقع الإلكتروني: www.un.int/uae/a-١٣-٣-٠٦-htm

التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٧ كانون الأول ٢٠٠٦: الدعم المطلق لحق دولة الإمارات العربية في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات، والتعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل لحل قضية الجزر الثلاث، مع تأكيد الاستمرار في النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات في جزرها الثلاث، ودعوة إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[1]. إلا أن الملاحظ أن الجانب الإيراني لم يستجيب لا إلى المفاوضات المباشرة ولا إلى خيار محكمة العدل الدولية.

وقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٧ أيلول ٢٠٠٨ على لسان وزير خارجيتها عبدالله بن زايد آل نهيان في كلمة بلاده أمام الدورة "٦٣" لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر العربية الثلاث هي جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ عام ١٩٧١ باطلة وغير قانونية ويجب ألا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال احتلالها، وجدد موقف دولة الإمارات العربية المطالب باستعادة السيادة الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها[2]. كما عقد البرلمان العربي الانتقالي اجتماعه في دمشق في ١٨ آذار ٢٠١٠، وأدان الاحتلال الإيراني

---

(١) سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، "نص التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول ما تم إنجازه خلال مسيرة المجلس بمناسبة الذكرى الـ (٢٥) لتأسيسه" العدد/٤٠، السنة/العاشرة، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، تشرين الأول – تشرين الثاني- كانون الأول ٢٠٠٦، ص٤١.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٨ أيلول ٢٠٠٨، على الموقع الالكتروني:
arabic.people.com.cn/٣١٦٦٢/٦٥٠٨/٤٢.html.

للجزر العربية الثلاث، وطالب إيران بالانسحاب الفوري من الجزر الثلاث "طنب الكبرى. طنب الصغرى. أبو موسى"[1].
وبذلك يتضح أن الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية هي التي كانت ومازالت تحدد السلوك الإيراني تجاه قضية الجزر، فلم تكن القضية بالنسبة لإيران في أي وقت قضية قانونية أو تاريخية أو مبدئية، فالواضح أن إيران لا تملك أي حق في هذه الجزر، ولو كان لديها أي حق قانوني مقنع لما ترددت لحظة واحدة في القبول بمبدأ التحكيم الدولي الذي تطرحه دولة الإمارات كمخرج معقول لأزمة الجزر.

التحكم الإيراني بمضيق هرمز[*]:

بعد إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٦٨ أصبحت المنطقة تعيش في دوامة التغيير السريع ومحاولة إيجاد البدائل الممكنة لضمان المصالح الغربية، وتأمين الدور القيادي لإيران، لاسيما أن دول الخليج العربي لم تكن مهيأة عسكرياً وسياسياً للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ورأت الولايات المتحدة ضرورة ملء الفراغ الحاصل من جراء الانسحاب والحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكان من الصعب عليها التواجد العسكري في المنطقة فدأبت إلى حل يعتمد على القوى المحلية الموالية لها وكانت هاتان الدولتان هما المملكة العربية السعودية وإيران[2].
وفي ظل اعتراف وتشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا للدور الإيراني الجديد في الخليج العربي بدأت إيران بوضع إستراتيجيتها إزاء المنطقة لاتخاذ دور قيادي في منطقة الخليج العربي، وكانت إيران تعتقد بأنها لا يليق بها

---

(١) فضائية أبو ظبي، الإمارات، ١٨ آذار ٢٠١٠.
(*) يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي "الخارطة رقم ٤" ويفصل بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه بحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، وتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان، يبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط حوالي ١٠٤ ميلاً ويبلغ أقصى عرض له من جزئه الجنوبي ٢٠٠ ميل، ويضيق المضيق عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لارك على الجانب الإيراني وقوين على الجانب العماني ليصبح عرضه ٢٠,٧٥ ميلاً بحرياً يتراوح عمقه بين ٢٤٠-٣٠٠ قدم عدا الجزء القريب من جزيرة مسندم إذ يبلغ عمقه ٤٨٠ قدما، للتفاصيل، ينظر: رمضاني ، المصدر السابق، ص ص ١٥-٢٠.
(٢) النداوي، المصدر السابق، ص٧١.

غير دور الزعامة والهيمنة، وقد أعلن وزير الدولة البريطاني للشـؤون الخارجية غورنوي روبرتس أثناء زيارته لطهران في شهر تشرين الثاني ١٩٦٧، بأن على إيران أن تتصـرف إزاء المنطقة من منطلق حجمها ووزنها السـياسـي وموقعها الجغرافي وأن لاتدع الأُمور تسـير في الخليج العربي دون أن تكون هي في القلب[١]. على ضـوء ذلك قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث كما أسـلفنا للقيام بهذا الدور الذي أُنيط بها من قبل الغرب للسـيطرة على مضـيق هرمز، وأخذت إيران تتوسـع في بنائها العسـكري ليس لأمنها وحسـب بل للأمن القومي الأمريكي أيضا، لذلك توازت إستراتيجية إيران في الخليج العربي مع إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية في خلق خط دفاعي وهجومي في المنطقة وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز:

يعتبر مضـيق هرمز جزءاً من الخليج العربي، ويطل على المحيط الهندي عبر بحر العرب، وكان عبر التاريخ محط أنظار القوى الدولية الساعية لفرض هيمنتها على آسيا مع تطور أسباب الهيمنة وأشكالها، ومن هنا جاء البرتغاليون والفرنسيون واستقر على جوانبه البريطانيون، وحاول الاقتراب منه السوفييت وأخيراً سيطر عليه الأمريكيون، ومنه اسـتمدت بعض الدول أدوارها الإسـتراتيجية كإيران وعُمان[٣]. ويعتبر مضـيق هرمز أكثر الممرات في العالم كثافة في حركة البواخر والناقلات التي تحمل النفط، وهو بذلك يعتبر عنق الزجاجة لمصـدر الطاقة الصـناعية في العالم ولم تكن كل صـيغ التعامل الأمني مع المنطقة تكفي لدرء الأخطار المحتملة التأثير على جريان النفط عبر المضـيق، ولهذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتواجد بشكل مباشر على شكل قوات حماية، وهي في الواقع قوات احتلال، بالقرب من المضيق وأحكمت سيطرتها ليس عليه فحسب

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٢) روح الله رمضـاني، " سـياسـة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣" ترجمة: علي حسـين فياض، مجلة الخليج العربي، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤، ص٤٣.

(٣) Jill crystal, oil and politics in the Gulfi Rulers and Merchants in kuwait and Qatar, Cambridge Cambrityey University press, ١٩٩٤, p.p.٢٠-٣٠.

وإنما على النفط ذاته[1]. يشهد مضيق هرمز مرور نحو ١٧,٥ مليون برميل يومياً أو ما يعادل نحو ٤٠% من تجارة النفط العالمية أو ما يقترب من ٩٠% من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج العربي، إذ تصدر المملكة العربية السعودية عن طريقه ستة ملايين برميل يومياً، وإيران ٢,٥ مليون برميل يومياً والإمارات العربية ٢,٣ مليون برميل والكويت ١,٧ مليون والعراق ١,٦ مليون وقطر ٧٠٠ ألف برميل يومياً، كما يمثل المضيق أيضاً الممر الرئيسي لمرور مستوردات دول الخليج العربي لاسيما الواردات القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتمر منه حمولات شحن تبلغ ٢,٩ مليار طن سنوياً وكذلك شحنات السلع الأولية كالحبوب وخام الحديد والاسمنت ٢٢% من الشحنات المارة عبر المضيق وتمثل تجارة الحاويات التي تنقل السلع الصناعية إلى دول الخليج العربي نحو ٢٠% من هذه الشحنات[2]. ونظراً لهذه الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز فإن دول العالم تطلق عليه اسم "المضيق الإستراتيجي" فهو إضافة إلى كونه ممراً اقتصادياً دولياً للنفط، إلا أنه يعتبر صمام أمان دولي يتحكم إلى حد بعيد بأمن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان إذ إن للولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في حرية مرور غواصاتها النووية عبر المضيق إلى المحيط الهندي وآسيا[3].

حماية مضيق هرمز:

من الواضح أن إيران وعُمان هما الدولتان المعنيتان أكثر من غيرهما بأمن وحماية مضيق هرمز أو السيطرة عليه، وبهذا الصدد فقد عملت سلطنة عُمان على التنسيق مع إيران من جهة ومع الولايات المتحدة من جهة ثانية لدعم سلاح البحرية الأمريكية وإعطاء امتياز للولايات المتحدة في رأس مسندم للمحافظة على الأمن في مضيق هرمز ولاستثمار ذلك سياسياً، أما إيران فقد تبنت سياسة واضحة وطموحة خاصة في العهد السابق للثورة الإسلامية، إذ عملت على تقوية موقعها الإستراتيجي

---

(١) عبدالله نقرش، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في ظل النظام الدولي الجديد، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٧) ص٨٨.

(٢) الجزيرة.نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، مضيق هرمز.. إغلاق شريان النفط، ٧ آب ٢٠٠٨.

(٣) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص٥٣.

الإقليمي من خلال احتلالها الجزر الثلاث، وعملت على إرساء قواعد التعاون مع عُمان، من جهة ثالثة بدأت السعي نحو فرض هيمنة عامة على الخليج العربي تُنافس بها الولايات المتحدة الأمر الذي تسبب في إطلاق وصف شرطي الخليج على إيران الشاه[١]. وبعد سقوط الشاه ومجيء نظام الثورة الإسلامية استمرت إيران في احتلالها للجزر الثلاث بهدف إبقاء السيطرة على هذا الممر الحيوي والإستراتيجي لأنه أحد الركائز الأساسية لتحقيق إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يعتبر مضيق هرمز في نظر القانون الدولي جزءاً من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه مادام هذا المرور لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، وتخضع الملاحة فيه لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ولا يشكل تهديداً للدول الواقعة عليه[٢].

إن عرض الممر المائي في مضيق هرمز لا يتجاوز ستة أميال بحرية وعليه فإن إغلاقه لن يكون صعباً ويكفي إيران أن تعمد إلى إغراق سفينة أو أكثر في الممر المائي ليغلق في دقائق، إلا أن إغلاقه سيؤدي إلى ردود أفعال دولية خصوصاً من الولايات المتحدة التي ستسبب لها خسارة سياسية ومعنوية، كما أن الطبيعة الدولية لهذا الممر المائي ستؤدي إلى إعاقة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز بوجه الشحن التجاري والمدني، وهذا يعتبر انتهاكاً قانونياً ربما تتحمل إيران نتائجه مستقبلاً[٣]. هذا وقد أبرزت أجهزة الإعلام في الغرب إمكانيات إيران بالمحاولة في تلغيم مضيق هرمز كوسيلة لمنع مرور الناقلات، ومن الناحية الفنية فإن المضائق ليست ملائمة لزراعة الألغام لأن الثبات لمداخل المضيق قد يؤدي إلى كسح الألغام الطافية بعيداً عن المنطقة، وهناك وسائل أخرى لمنع الملاحة في المضيق وذلك عن طريق العمليات البحرية والمدفعية أو إطلاق الصواريخ من أراضي المناطق القريبة من المضيق، إلا أن

---

(١) نقرش، المصدر السابق، ص٩٢.
(٢) الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، ٢٩ حزيران ٢٠٠٨، ص١.
(٣) معمر عطوي، "مضيق هرمز-الشريان الذي يؤلم العالم"، صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص١. على الموقع الإلكتروني: http://www.alakbar.com

ذلك قد لا يستمر طويلاً إزاء الإجراءات الدفاعية التي اتخذتها وحدات البحرية الأمريكية المتواجدة بصفة دائمة في الخليج العربي[١].
لقد أصبح الآن مضيق هرمز جزءاً محورياً من الحرب النفسية الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران على هامش الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني، كما أكدت إيران عبر أكثر من مسؤول عسكري أنها ستغلق مضيق هرمز إذا واجهت تهديداً لأمنها، ومن أبرز هذه التصريحات هي لقائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، والجنرال يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري للمرشد الأعلى علي خامنئي، وكذلك قائد القوة البحرية الأميرال حبيب الله سياري حيث أن وجود السفن الحربية الإيرانية في مضيق هرمز بمثابة اليد التي تؤلم ليس فقط لدول المنطقة بل للعالم كله حال نشوب حرب بين إيران والغرب[٢]. ولا يوجد في الخليج العربي أو حتى الجوار الإيراني من دول تستطيع منع أي تصرف تفرضه أمريكا إذا كانت تتصرف بمنطق مصالحها، يؤكد على ذلك غزوها للعراق وأفغانستان وقبلهما فيتنام، والمنطق يفترض الحلول الدبلوماسية وإيران تدرك أن اللعبة تجاوزت حدودها الدنيا والإجماع العالمي، إذا ما حدث أن اتخذت قرارات موجعة لها، وعملية أن تهدد دول المنطقة أنها تملك الأسلحة والقدرات التقنية ليس منطقاً دبلوماسياً، والقدرة على استفزاز إيران وجعلها تتصرف بتلقائية ثم جرها إلى حرب ما قد لا تستطيع مواجهة قوى تفوقها بالسلاح والإمكانات المادية والتقنية، وحتى الحصول على سلاح نووي لا يؤهلها لأن تجعله منطق تهديد لغيرها وحتى لو كان رادعاً فهي ليست في حالة تهديد أو حرب مع أحد، لكن أن تقدم على غلق مضيق هرمز،

---

(١) مارشال وايلي، احتمالات إغلاق مضيق هرمز وإبعاد ذلك اقتصادياً وإستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، في: الخليج العربي والعالم الخارجي، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، لندن، ٤/٢٩-١٩٨٤/٥/١ (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧) ص ص١٧٣-١٧٤.
(٢) عطوي، المصدر السابق، ص ص١-٣.

فإنها تحشد قوى العالم ضدها وهي خطوة إلى تصعيد وقد تكون النتائج خطيرة إذا ما سارت الأمور على دفع الظروف إلى الحرب[١].
وبذلك يتضح أن إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١، بهدف فرض السيطرة على مضيق هرمز، وبالتالي هيمنتها على مصادر النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسيطرة على الملاحة في مياه الخليج العربي، إذ تعتبر إيران أن الخليج هو فارسيّاً وليس عربياً ولا تقبل أي مشاركة دولية في موضوع حمايته، وإن إيران تهدد باستمرار في غلق مضيق هرمز عند قيام الولايات المتحدة أو حلفائها بالتعرض إلى إيران أو مصالحها، لكن الواضح أن معظم دول العالم سوف لن تدعم هذا الخيار في حال أقدمت إيران عليه، لأن مصالح تلك الدول قائمة أيضاً في منطقة الخليج العربي من خلال المضيق الإستراتيجي مضيق هرمز.

---

(١) يوسف الكويليت، "قفل مضيق هرمز..خط أحمر" صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد/١٥٢١٣، ١٧/شباط ٢٠١٠، ص١. على الموقع الإلكتروني: http://www.Alriyadh.com .

المبحث الثاني

الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين(*) لها

احتل البرتغاليون البحرين سنة ١٥٢٢ وحكموها حتى سنة ١٦٠٢ حيث زحزحوا عنها من قبل أمير شيراز وبعد انتصاره عليهم ضم البحرين إلى إيران، واستمرت إيران تحكم البحرين بصورة غير مباشرة بواسطة عدد من الولاة أو الحكام العرب وغير العرب، لكن الإيرانيين فقدوا سيطرتهم على البحرين نهائياً في سنة ١٧٨٣ حينما استولى آل خليفة وهم من شيوخ العتوب الذين نزحوا من الكويت، حيث قام حاكم الزبارة الشيخ أحمد آل خليفة الملقب بالفاتح بالاستيلاء على البحرين وطرد الوالي الإيراني من الجزيرة وهو الشيخ ناصر العماني الأصل(١).

وقد استمر حكم آل خليفة في البحرين حتى يومنا هذا، وظلت البحرين طيلة قرن ونصف من الزمن أي منذ سيطرة آل خليفة عليها وحتى قيام الحرب العالمية الأولى تعيش صراعاً عنيفاً من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة بسبب غزوات الدول المجاورة والتخلف والمرض، بعدها هيمن الإنكليز على إدارة البحرين طيلة قرن و نصف من الزمن ابتداءً من عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٧٠ حيث فرضوا نفوذهم السياسي والعسكري والتجاري عليها كما حاولوا جاهدين التبشير بمبادئ ديانتهم المسيحية، وبث بذور الفرقة المذهبية والطائفية والقبلية من

(*) تقع مملكة البحرين من الناحية الجغرافية وسط الخليج العربي على بعد ١٥ ميلاً عن ساحل المملكة العربية السعودية الشرقي وعلى بعد ١٥٠ ميلاً من الساحل الإيراني و١٨ ميلاً من شبه جزيرة قطر، وتتألف البحرين من أرخبيل من الجزر الصغيرة التي يبلغ تعدادها ٣٣ جزيرة تبلغ مساحتها الكلية ٦٦٩ كم٢ أو ما يقارب من ٢٥٨ميل مربع، وفي الوقت الذي تبلغ مساحة أكبر جزرها وهي جزيرة البحرين ٥٧١كم٢ فإن الجزر الأخرى تتضاءل مساحتها حيث تبلغ مساحة جزيرة المحرق أقل من ١٨كم٢ كما هو الحال في جزيرة بوسداد، إن مساحة البحرين تعتبر أصغر من مساحة الكويت بحوالي ٢٧ مرة وأصغر من مساحة قطر بحوالي ٣٥ مرة وهي أقل من ١% من مساحة الإمارات العربية المتحدة، لمزيد من التفاصيل، ينظر: عامر الكبيسي، "الإدارة العامة والتنمية في دولة البحرين" مجلة الخليج العربي، العدد (٣-٤)، المجلد/١٤، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢، ص٤.

(١) محمد متولي، حوض الخليج العربي الأوضاع السياسية والاقتصادية، الجزء الثاني، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٧٧) ص٦٥٩.

جهة أخرى، كما استعانوا بأعداد كبيرة من الهندوس والبوذيين والفرس كموظفين ومدنيين وعسكريين وعمال، وليس غريباً أن تورث البحرين بسبب هذا الخليط غير المتجانس مشاكل حضارية وسياسية كادت تؤثر على استقلالها[١].

إن من أخطر المسائل في العلاقات الخليجية-الإيرانية منذ القرن التاسع عشر على نحو خاص هو مسألة الادعاءات الإيرانية في السيادة على بعض مناطق الخليج العربي، ويقف الادعاء الإيراني بالسيادة على البحرين في مقدمة تلك الادعاءات[٢]

لقد استندت الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين إلى أنها كانت من ضمن المناطق التي ظلت تحت السيطرة الفارسية لقرون طويلة وخلال فترات الحكم الفارسية المختلفة، إلا أن المصادر التاريخية تؤكد أن العرب من القبائل اليمنية قد سكنت البحرين وساحل الخليج العربي منذ العام ١٩٠٠ ق.م، وبعد انتشار الإسلام ظلت البحرين تتبع الدول العربية الإسلامية، حتى الاحتلال الإيراني لها عام ١٦٠٢ مع اعتراف ضمني بحكم القبائل العربية في البحرين، وبعد الانسحاب الإيراني منها عام ١٧٨٣ سيطر آل خليفة عليها كما ذكر في بداية هذا المبحث[٣].

أما الحجة الثانية التي استندت إليها إيران فهي الاتفاقية التي عقدت بين أمير منطقة شيراز عاصمة مقاطعة فارس الجنوبية الذي احتل البحرين، والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن وليم بروس في ٣٠ آب ١٨٢٢ التي أشار فيها الأخير إلى البحرين كمقاطعة فارسية وهذه الحجة أضعف من الأولى على اعتبار أن المقيم البريطاني ليس له حق تحديد مناطق السيادة في الخليج العربي، حتى إن الحكومة البريطانية عاقبت هذا المقيم لتجاوزه صلاحياته وقامت بنقله من الخليج العربي كذلك فإن شاه إيران فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤) عبر عن استيائه من

---

(١) الكبيسي، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢) خليل علي مراد، "الأطماع الإيرانية في الخليج العربي"، مجلة الخليج العربي، العدد/١ السنة/٦، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢، ص١٤.

(٣) أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، (د.م، ط٢، ١٩٧٧) ص١٣٣.

أمير شيراز لعقده اتفاقية منفردة مع المقيم البريطاني دون علمه[1]. وقد شهد عهد خلفه محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨) عودة الادعاء الإيراني بالسيادة على البحرين وقيامه على أثر هذا الادعاء بعدة محاولات لمد النفوذ الإيراني إلى البحرين منذ العام ١٨٤٠، إلا أن الوجود البريطاني في الخليج العربي وفي البحرين أفشل هذه المحاولات[2].

استمرت الادعاءات الإيرانية بالبحرين بين فترة وأُخرى خلال فترات الحكم المتعاقبة على إيران بالرغم من الحجج الضعيفة منذ القرن التاسع عشر، إذ حاولت إيران الاتصال بالحكومة البريطانية التي كانت مسؤولة عن علاقات البحرين الخارجية وفقاً للمعاهدات الموقعة مع شيوخ البحرين من آل خليفة وخصوصاً معاهدة الحماية عام ١٨٨٠[3]. كذلك المعاهدة المانعة في ١٣ آذار ١٨٩٢ التي شملت الحماية البريطانية لجزر البحرين، أيضاً في عام ١٩١٤ تعهد آل خليفة للبريطانيين بألا يُعطوا أي امتياز لاستغلال اللؤلؤ أوالتنقيب عن النفط إلا بمعرفتهم وبعد استشارة حكومة لندن[4]. رفضت الحكومة البريطانية الاستماع إلى المطالب الإيرانية التي هدأت لبعض الوقت ثم عادت إلى الظهور في عام ١٩٢٢ عندما أثار الإيرانيون موضوع جوازات السفر وحماية بريطانيا لرعايا البحرين الذين يزورون موانئ الخليج العربي، عندما طلبت إيران من البحارنة حمل جوازسفر إيراني، وردّت بريطانيا بإلزام الإيرانيين الحصول على جواز سفر لدخول سواحل الخليج العربية[5].

بعد قيام الحكم البهلوي في إيران ومجيء رضا شاه إلى الحكم، اتبع سياسة خاصة تجاه الخليج العربي تستند على ركيزتين أساسيتين الأولى: تقوية القوة

---

(١) جمال زكريا قاسم، "الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي" المجلة التاريخية المصرية، العدد/٦، المجلد/٢٠، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص١٩٦-١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٩٦-١٩٧.

(٣) جلال الدين المدني، تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم شكور، (طهران،١٩٩٣) ص٢٢١.

(٤) جان جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط١، ١٩٥٩) ص١٧٠.

(٥) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص٣٤٣.

البحرية الإيرانية لتضطلع بدور أكبر في الخليج العربي، والثانية: المطالبة بالبحرين والجزر العربية الثلاث، وحتى يحقق رضا شاه هذه الأهداف فقد بدأ بتقوية حكمه في الداخل والسيطرة المركزية على جميع أقاليم إيران بما فيها الإقليم العربي "الأحواز" الذي أصبح محافظة إيرانية عام ١٩٢٥[١].

في عام ١٩٢٧ اعترضت إيران على معاهدة جدة التي وقعت بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، والتي ورد فيها نص عن امتناع ابن سعود عن المداخلة في شؤون إمارات الخليج العربي ومن بينها البحرين، المرتبطة ببريطانيا وقد ذهبت إيران إلى أن النص الأخير بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين[٢]. وقدمت الحكومة الإيرانية مذكرة احتجاج في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧، إلى الحكومة البريطانية، وأخرى إلى عصبة الأمم في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٧، بشأن البحرين، إلا أن وزير الخارجية البريطاني رد على المذكرة الإيرانية بمذكرة ورد فيها "إن تاريخ البحرين كان غامضاً في مختلف عصور التاريخ وإن الغزو الفارسي للبحرين بدأ في عام ١٦٢٢ وانتهى عام ١٧٨٣ بنجاح آل خليفة في السيطرة على البحرين، وإن على الحكومة الإيرانية أن تثبت بأنها كانت المالكة الشرعية للبحرين، ومن ناحية أخرى فإن خلال قرن ونصف من حكم آل خليفة (١٧٨٣-١٩٢٧ تاريخ تقديم المذكرة) لم تمارس إيران سيادتها على البحرين بطريقة فعلية، وإنما كان الشيوخ يمارسون الحكم في وضع مستقل تماماً عن إيران"[٣].

توالت الاحتجاجات الإيرانية بعد ذلك، فقد احتجت إيران عام ١٩٣٠ على منح حق التنقيب عن النفط إلى شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا، وفي عام ١٩٣٢ احتجت على إصدار طوابع بريدية هندية واستخدامها في البحرين، وفي سنة ١٩٣٤ قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً حول حصة شركات النفط في البحرين، كما رفعت مذكرة إلى عصبة الأمم تنكر على بريطانيا فيها شرعية وجودها في

---

(١) R.K.Ramazani, the foreigen policy of Iran ١٥٠٠-١٩٤٠, (charalottes ville, ١٩٦٦), P.٢١٠.

(٢) صلاح العقاد، معالم التغيير في الخليج العربي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢) ص٥٤.

(٣) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص٤١٢.

البحرين، وفي عام ١٩٣٧ بادرت إيران إلى الاحتجاج على صدور قوانين الجنسية والملكية من قبل حكومة البحرين، وفي عام ١٩٣٨ احتجت على معاملة رعاياها في البحرين[١].
يبدو واضحاً أن إيران كانت تطالب بعائدية البحرين لها طوال تلك الفترة إلا أن لا سند قانوني تستند عليه لكي تصل إلى ما تريد، من جهة ثانية فإن بريطانيا لم تكن لديها الرغبة في أن تسلم البحرين إلى إيران لأن ذلك سيؤدي إلى ضرب مصالحها في الخليج العربي، وهي آبار النفط، إذ بتسليم البحرين إلى إيران، ستكون الأخيرة بالقرب من منابع النفط في دول الخليج العربي وستتحكم بتلك المنابع، ومن جهة ثالثة فإن إيران ليست لديها القدرة لكي تقف بوجه القوة البريطانية أو تتمكن من فرض الشروط عليها، لذلك ظلت تكرر الاحتجاجات عسى أن تنال شيئاً من هذا السلطان البريطاني.

مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩):

بعد استلام محمد رضا بهلوي السلطة من والده عام ١٩٤١، وقعَتْ إيران تحت الاحتلال البريطاني والروسي بين الأعوام ١٩٤١-١٩٤٦، وانشغلت الحكومة الإيرانية بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الداخلية بوجود الاحتلال، ثم انسحاب الاحتلال وترتيب الأوضاع الداخلية لإيران التي بدأت تشهد حركات انفصالية في أذربيجان وكردستان الإيرانية، ثم انشغال الحكومة الإيرانية بمشكلة انسحاب القوات الروسية من إيران عام ١٩٤٦، وبعدها بسنوات قليلة انشغلت إيران بأزمتها مع البريطانيين بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣ على أثر تأميم النفط من قبل حكومة مصدق، وهو ما أدى إلى هروب محمد رضا شاه إلى خارج إيران وتدخل الولايات المتحدة وتدبيرها انقلاباً أدى إلى إسقاط مصدق وإعادة الشاه للحكم عام ١٩٥٣[٢].

---

(١) قاسم، المصدر السابق، ص ص٢٥٠-٢٥١.
(٢) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، (بيروت، ط٣، ١٩٨٥) ص٣١٩.

أصـــدرت الحكومة الإيرانية قراراً من المجلس النيابي يقضـــي بتخويل الســـلطة للحكومة الإيرانية في عام ١٩٤٦، وذلك لممارســة سـيادتها على البحرين وتطبيق القوانين الإيرانية عليها، ثم احتجت إيران في نفس العام على اشـتراك البحرين في بعض المنظمات الدولية، ولم يدع الوفد الإيراني في الأمم المتحدة أية فرصـــة يرد فيها ذكر البحرين ببعض اللجان الفنية بوصــفها إمارة مســتقلة إلا واحتج على هذا الوصف[١].

عادت قضـــية البحرين إلى الواجهة مرة أخرى أثناء فترة غياب الشـــاه عن الحكم وذلك عندما أدرجت الحكومة الإيرانية البحرين ضـــمن المناطق الانتخابية في الانتخابات الإيرانية عام ١٩٥٢، وبعد عودة الشـاه بدأ سـياسـة مبنية على الاهتمام الأكثر بالشـــؤون الخارجية وفي مقدمتها شـــؤون الخليج العربي، وقد أبدت إيران تخوفها الكبير من زيادة المد القومي في الدول العربية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي لاسيما بعد انهيار الأنظمة الملكية في مصر والعراق، وضرب الأحلاف الإقليمية التي ســـعت إيران إلى إقامتها بدعم من بريطانيا والولايات المتحدة ومنها حلف بغداد الذي انســـحب منه العراق عام ١٩٥٩، وفي مواجهة ما أعده الشاه تهديداً لمصالح إيران في الأقطار العربية وأخذ الشاه يتقرب من إسرائيل وأعلن اعترافه بها في العام ١٩٦٠[٢].

في عام ١٩٥٥ بادرت حكومة البحرين إلى تعديل قانون الجنســـية الذي ســـبق أن أصـــدرته في عام ١٩٣٨، وكان من شـــأن هذه التعديلات إدخال شـــروط خاصـــة لاكتســـاب الجنســـية البحرينية، وقد احتجت عليه إيران بســـبب كونه يمس بوضـــع الإيرانيين في البحرين[٣]. لقد أصـــر الشـــاه محمد رضـــا على اســـتمرار المطالبة بالبحرين وإدخالها ضـمن المنطقة الإدارية الجديدة التي شـكلها عام ١٩٥٧، وأعاد في العام التالي المطالبة بها رافضـــاً معاهدة الحدود البحرية التي عقدت بين السعودية

(١) ســـيد نوفل، الأوضـــاع الســـياســـية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط٢، ١٩٧٢) ص١١٩.

(٢) Saad Albazzaz, Gulf war the Israeli Connection (Baghdad, ١٩٨٩) P.٦٢.

(٣) العقاد، معالم التغيير في الخليج العربي، ص٦٥.

والبحرين[١]. ثم أصــــدر مجلس وزراء إيران عام ١٩٥٧ قراراً يقضـــي بضـــم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية، باسم الإقليم الرابع عشر، بالنسبة للتقسيم الإداري الجديد، كما احتجت إيران على اتفاقية الرياض في شـــباط ١٩٥٨ التي وقعت بين المملكة العربية السـعودية والبحرين، الخاصـــة بتحديد الحدود والقبائل بين البلدين وأسس التعاون الاقتصادي[٢]. إن الظروف والأحداث الإقليمية والدولية التي بدأت تظهر على الســاحة في ســتينات القرن الماضـــي أجبرت إيران على التوقف عن الإعلان المستمر بالمطالبة بالبحرين، فالأصوات البحرينية بدأت تزداد رفضاً لهذا الادعاء وتطالب الحكومات العربية والدولية بإسناد قضية البحرين واستقلالها[٣]. وقد بدأت أغلب الدول العربية اهتماماً لهذا المطلب، ولعبت الكويت أواخر ستينات القرن الماضـــي دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر الإيرانية البحرينية، حينما ســـاهمت بعقد اجتماعات ســـرية طويلة لمرات عدة في جنيف وباريس بين محمد مبارك آل خليفة وأفشـــار خان وزير خارجية إيران آنذاك وبحضـــور الكويتي بدر الخالد نائب رئيس هيئة الخليج العربي[٤]. أما بريطانيا فإنها كانت ترى أن البحرين دولة مستقلة تربطها ببريطانيا معاهدة خاصة بموجب الاتفاقات التي عقدت بينهما، فضلاً عن ذلك فإن البحرين قد قبلت عضواً مراقباً في منظمة اليونسكو في تشرين الأول ١٩٦٠ ومنظمة الغذاء العالمي في تشـرين الثاني ١٩٦٧، ومنظمة الصـحة العالمية في حزيران ١٩٦٨، الأمر الذي منحها وجوداً عالمياً[٥]. كذلك اقتضـــت التطورات الدولية في الخليج العربي وتزايد النفوذ الأمريكي وبدأ انحسار السيطرة البريطانية الذي نتج عن الإعلان البريطاني بالانسحاب من شرق السويس، وهو ما أدى إلى محاولة الولايات المتحدة بالإسراع لمسك ما أسمته (الفراغ السياسي

(١) مراد، الأطماع الإيرانية في الخليج ، ص٢١٠.
(٢) العقاد، معالم التغيير في الخليج، ص ص١٣٩-١٤٣.
(٣) مراد، الأطماع الإيرانية في الخليج، ص٢١٠.
(٤) عبد الله يعقوب البشـارة، "دور الأمم المتحدة في اسـتقلال البحرين"، مجلة دراسـات الخليج العربي والجزيرة العربية، السلسلة/٢، العدد/٢٧، الكويت، تموز ١٩٧٦، ص٢٣٥.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

والعسكري) الذي سببه الانسحاب البريطاني، وبرزت فكرة إنشاء تحالف أمني إقليمي يضم إيران ودول الخليج العربي[١]. كانت قضية البحرين تشكل عقبة أساسية في طريق أية معاهدة إيرانية خليجية، لذلك فإن الشاه وبعد وعودٍ أمريكية بإعطائه الدور القيادي في الخليج العربي بدأ يغير من سياسته تجاه البحرين[٢].
كذلك بدأت بوادر تحسن العلاقات الإيرانية المصرية، انتهت بعودة هذه العلاقات عام ١٩٧٠[٣]. أيضاً الاتفاق الإيراني السعودي بخصوص تحديد الحدود البحرية الذي كان قد أبرم في تشرين الأول ١٩٦٨، كلها ساعدت في حل المشاكل العالقة بين إيران ودول الخليج العربي، على أثر ذلك قام شاه إيران محمد رضا بزيارة المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني من العام نفسه ومنها توجه إلى الكويت[٤].
بعد ما يقرب من المائة والخمسين عاماً من المطالبة الإيرانية بالبحرين، تغير موقف إيران بشكل مفاجئ منذ بداية عام ١٩٦٩ حين أعلن محمد رضا بهلوي بأن الحكومة الإيرانية تحترم رغبة سكان البحرين إذا كانوا لا يرغبون الانضمام إلى إيران، ولعل ذلك الموقف جاء بالتنسيق الذي تم بينه وبين الملك فيصل أثناء زيارة الشاه للرياض، والتي تم الاتفاق فيها على عدم السماح للعناصر اليسارية بالظهور في الخليج العربي والمحافظة على الأنظمة القائمة فيه[٥].
وفي هذا السياق أعلن شاه إيران قبوله بحق تقرير المصير في البحرين الأمر الذي ترتب عليه قيام كل من إيران وبريطانيا بموافقة البحرين في أواخر آذار ١٩٧٠ بتقديم طلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (يوثانت) لإرسال لجنة أو مبعوث

---

(١) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، (بيروت، ١٩٧٣)، ص٢٠٤.

(٢) Chubin and Sepehr Zabih, The foreign Relation of Iran, A developing stat in a zone of Great power conflict (Berkeley, ١٩٧٥) P.١٧٣.

(٣) جمال زكريا قاسم وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، منشورات جامعة الدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربي، ١٩٧٣) ص ص١٥١-١٧٤.

(٤) عبد الله، دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص٣٨١.

(٥) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص٤١٤.

لتقصي الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبات سكانها وما إذا كانوا يفضلون أن تكون بلادهم دولة عربية مستقلة أم تنضـم إلى إيران، وقد أعدت حكومة البحرين في حينه لجان توعية قوامها كبار المسـؤولين في البلاد قامت بالاتصـال بجميع الهيئات والمنظمات الشعبية والاقتصادية، تشرح لهم خطورة الموقف وتطلب منهم دعم قضـية البحرين أمام المجتمع الدولي وقد لقيت الحركة البحرينية تجاوباً من الحكومات العربية[١].

لقد اعترف وزير خارجية إيران في حينه أمام البرلمان الإيراني في ٢٨ آذار ١٩٧٠، بفشل السياسة الإيرانية السابقة بضم البحرين وطالب بحل هذه المشكلة حفاظاً على علاقات إيران الخارجية[٢]. ونتيجةً للمفاوضـات الإيرانية–البريطانية مع السكرتير العام للأمم المتحدة زارت البحرين بعثة الأُمم المتحدة برئاسة الممثل الشخصي للسكرتير العام للفترة من ٢٩ آذار الى ١٨ نيسان ١٩٧٠، وقد وجدت البعثة بأن سكان البحرين ثمنوا الطلب الايراني البريطاني لقيام دوائر الأمم المتحدة بهذه الممارسـة، وكانت إيران قد إشـترطت بأنها تقبل بنتائج جهود البعثة بشـرط مصادقة مجلس الأمن الدولي، فقد صادق مجلس الأمن الدولي في ١١ أيار ١٩٧٠ مع الإشارة إلى " أن الغالبية العظمى من سكان البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بكيانهم كدولة مستقلة ذات سيادة تامة لها الحرية في تقرير علاقاتها مع الدول الأُخرى " [٣]. واتخذ مجلس النواب الإيراني قراراً مشـابهاً لقرار مجلس الأمن الدولي في ١٤ أيار ١٩٧٠ ثم تبعه مجلس الأعيان في ١٨ أيار ١٩٧٠، إذ أشار ذلك إلى تسوية سلمية لأقدم النزاعات وأكثرها تشابكاً في الخليج العربي[٤].

وقد عبر البحرينيون عن آرائهم وعواطفهم من خلال المسيرات الشعبية والترحيب الكبير بمندوب الأمين العام للأمم المتحدة فيتوريو جوشياردي وإظهار

---

(١) Mordeckhai Abir, Oil power and politics, (London, ١٩٧٤) P.P ١٨-٢٠.

(٢) البشارة، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٣) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ص١٦٥-١٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

ثقافة وعادات شـعب البحرين أمامه للدلالة على اسـتقلالية البحرين عن إيران[1]. وأكد المندوب الخاص للأمم المتحدة أن رغبة شـعب البحرين بالاسـتقلال ليسـت بسـبب العداء لإيران بل الرغبة في توفير الاسـتقرار في المنطقة وإقامة علاقات خاصة مع إيران للحفاظ على الاستقلال، وأن البحرينيين من زعماء الشيعة والسنة رفضـوا أن يقابلهم بصـورة منفردة في دلالة واضـحة على قوة التماسـك الشـعبي لأبناء البحرين[2].

في ١٥ آب ١٩٧١ بعث عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها انضـمام البحرين إلى عضـوية الأمم المتحدة، وفي ١٨ آب أوصى مجلس الأمن، الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول الطلب البحريني، وفي ٢١ أيلول صـوتت الجمعية العامة بالإجماع على ذلك، باستثناء صـوت واحد هو مندوب اليمن الجنوبي الذي أكد معارضـته حكام البحرين الذي وصـفهم بأنهم ألعوبة بيد بريطانيا، وقد كان لسـوريا دور كبير في تسـريع عملية القبول بسـبب وجودها في تلك الفترة في عضـوية مجلس الأمن، وعلى الفور أعلن أردشـير زاهدي وزير خارجية إيران اعتراف دولته باستقلال البحرين وترحيبها بانضمامها إلى الأمم المتحدة[3].

يتضـح من ذلك أن اتفاقاً حصـل بين بريطانيا والمملكة العربية السـعودية وإيران على أثر انسحاب بريطانيا من شرق السويس، تخلت بموجبه إيران عن البحرين لتعلن اسـتقلالها في ١١ أيار ١٩٧٠، بالمقابل فإن إيران سـيطرت على الجزر الإماراتية الثلاث، وكان هذا ثمن تنازل إيران عن البحرين، والنزاع لازال مستمراً بين الإمارات العربية، بل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران على هذه الجزر ولن تكف إيران عن البحرين كما سنرى لاحقاً.

---

(١) البشارة، المصدر السابق، ص ص٢٣٥-٢٣٨.
(٢) المدني، المصدر السابق، ص٢٢١.
(٣) البشارة، المصدر السابق، ص ص٢٣٩-٢٤١.

مرحلة قيام الثورة الإسلامية (١٩٧٩-٢٠١١):

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، رفعت شعارات تصدير الثورة الإسلامية، والتي تزامنت مع تراجع المد القومي وانهيار المعسكر الاشتراكي والذي ألقى بظلاله على التجمعات القومية والماركسية في البحرين، فبدأت تتشكل في البحرين تنظيمات طائفية تلقى الدعم والرعاية من النظام الإسلامي في إيران ونجحت هذه التنظيمات الدينية في استقطاب قطاع واسع من الشيعة في البحرين من المنتمين إلى الطبقات الكادحة التي أحست بأنها بحاجة إلى من يدافع عن حقوقها ومطالبها وخاصةً وأن أبناء الطائفة الشيعية والذين يمثلون الأغلبية السكانية يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة ويعانون كذلك من الاضطهاد السياسي[١]. لقد انقسم أبناء الطائفة الشيعية في البحرين إلى تيارين، الأول: تيار محافظ لا يريد إلا بعض الإصلاحات لتحسين وضعه في السلطة، الثاني: تيار ثوري وهو الذي يضم الأغلبية الساحقة من شيعة البحرين يرغب في الإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري إسلامي على غرار ما جرى في إيران، خاصةً بعد التصريحات التي أدلى بها بعض قيادات الثورة الإسلامية على أرضية إحياء المطالب الإيرانية في ضم البحرين إلى إيران، وتمثل ذلك في تصريحات آية الله صديق روحاني الذي ادعى تبعية البحرين إلى إيران وأطلق عليها المحافظة الرابعة عشرة، وأن البحرين هي جزء من الجمهورية الإسلامية في إيران وطالب حكومة البحرين بإقامة نظام إسلامي مثلما هو قائم في إيران[٢]. بعدها جدد آية الله الخميني مطالبة الإيرانيين بالبحرين أيضاً[٣].

في ظل هذا المناخ شابت العلاقات البحرينية – الإيرانية حالة من سوء الفهم وتجددت المطالبات الإيرانية بتبعية البحرين والاتهامات البحرينية لإيران بقلب نظام الحكم، فقد أعلنت الحكومة البحرينية في بداية الثمانينات من القرن الماضي أنها ألقت

---

(١) فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط١، ٢٠٠٤) ص ص١١١-١١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٠.

(٣) جون بولوك، الخليج، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (د.م، ١٩٨٨) ص٤٨.

القبض على مجموعة من المخربين تلقوا تدريباتهم في إيران في محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين، وقد صرح خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بأنه "لا يوجد خطر في البحرين داخلي، وأن الخطر الخارجي هو إيران، مؤكداً أن النظام في إيران يثير الشيعة في البحرين والخليج، ويقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة لإثارة الفوضى في أقطارهم وزعزعة الاستقرار"[١].

مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهدت البحرين حالة من الفوضى والاضطرابات وتجدد أعمال العنف التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٤ واستمرت حتى أوائل عام ١٩٩٦، فقد وجهت البحرين اتهاماً رسمياً إلى إيران بالتورط في تمويل تنظيمات تهدف إلى قلب نظام الحكم، وأقدمت البحرين في شهر شباط ١٩٩٦ على إبعاد السكرتير الثالث في السفارة الإيرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه، وردّت إيران بالمثل فطردت دبلوماسياً بحرينياً بعد يوم واحد من الإجراء البحريني[٢].

ورغم عودة التوتر وبلوغه الذروة في عام ١٩٩٦ إلا أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية قد قام بعبور الجسر الذي يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين والتقى بأميرها آنذاك عيسى بن سلمان في زيارة قصيرة، وقد بدأت العلاقات البحرينية – الإيرانية في التحسن عام ١٩٩٧ وذلك لعاملين أولهما: وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في إيران وتوجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العامل الثاني: فهو التقارب السعودي الإيراني الذي لعب دوراً كبيراً في تطور العلاقات بين البحرين و إيران وعجل بإعادة العلاقات بين البلدين في كانون الثاني ١٩٩٩[٣]. لقد قام عاهل البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة إلى إيران في ١٧

---

(١) البينة.نت، "علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة"، ملفات إيرانية، العلاقات الإيرانية الخليجية، بيان الأربعاء، العدد/١٥٠، ١٨ أيلول ٢٠٠٢، ص٤ على الموقع الإلكتروني: http://www.albainah.net/index.aspx?function=item=١٤٨١

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٥.

آب ٢٠٠٢ في خطوة من الطرفين إلى تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتقى خلالها بالمرشد الأعلى علي خامنئي لإرساء أُسس علاقات راسخة ومستقرة بين الطرفين[١]. استمرت العلاقات بين الطرفين آخذة بالتحسن إذ قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ بزيارة خاطفة إلى البحرين قبل أن يتوجه إلى الرياض لحضور مؤتمر القمة الخاص بالدول المصدرة للنفط أُوبك، إذ عقد حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين اجتماعاً مع الرئيس الإيراني لبحث العلاقات الثنائية والوضع الإقليمي، وتم خلال الزيارة توقيع بروتوكولات اتفاقات ينص أحدها على تزويد إيران للبحرين بالغاز، وتعتبر هذه الزيارة هي ثاني زيارة رسمية يقوم بها رئيس إيران للبحرين منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩[٢]. ورغم الزيارات المتكررة بين البلدين إلا أنه لازالت هناك تصريحات تصدر بين فترة وأُخرى من جهات رسمية داخل النظام الإيراني تؤكد على عائدية البحرين إلى إيران ومنها، في مقال ورد في صحيفة كيهان الإيرانية في ٢٩ حزيران ٢٠٠٨ أعتبر فيه كاتبه حسين شريعت مداري المستشار الإعلامي لمرشد الثورة علي خامنئي ومدير الاستخبارات الإيرانية السابق " أن للبحرين حساباً منفصلاً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأنها جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً، هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأُم" [٣]. ثم تصريحات علي أكبر ناطق نوري، العضو المهم في مجلس تشخيص مصلحة النظام والمسؤول في مكتب مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في مدينة مشهد في ١٢ شباط ٢٠٠٩ قال فيها" إن البحرين كانت جزءاً

---

(١) رياض زين الدين، " ملك البحرين يقوم بزيارة تاريخية لإيران" إسلام أُون لاين.نت، ١٧ آب ٢٠٠٢، ص١، على الموقع الإلكتروني: http:/www. Islam online. Net /Arabic /news /٢٠٠٢-٠٨/ ١٨ / article.

(٢)جوجل.نت، المنامة أ ف ب، " أحمدي نجاد يزور البحرين حليفة الولايات المتحدة الإقليمية" ، ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧، ص١ على الموقع الالكتروني: http:// afp. Google. Com/ article/ al e٢m٥igmyl٥h٩pyIyix

(٣) عصام زيدان،" إيران والبحرين.. هل هي مجرد أطماع جغرافية " ، مفكرة الإسلام ، آذار ٢٠٠٩، ص١، على الموقع الإلكتروني: http://www.islammemo. cc/ Tkarer/ Tkarer/ ٢٠٠٩/ ٠٣/ ٠١/ ٧٨٠١٦.htm.

من إيران" وحاولت إيران حل الأزمة بتأكيدها احترام سـيادة البحرين، وأسـتغل وزير الداخلية الإيراني صـادق محصـولي مشـاركته في منتدى الأمن الداخلي والعالمي في المشرق العربي والجوار الجغرافي الذي انعقد في المنامة للتأكيد على أن الأزمة قد انتهت[١]. والملاحظ أنه لم تكن هذه المرة الأولى التي تعبر فيها إيران عن أطماعها الجغرافية في دولة البحرين المجاورة بزعم أنها المحافظة الرابعة عشرة والتي اقتطعت منها في حقبة تاريخية ماضية، فقد سبقتها من قبل تصريحات مماثلة، وأن هذه التصـريحات لم تخرج إلا من شـخصـيات محسـوبة على النظام الإيراني ومقربة من القيادة الدينية العليا في الدولة، كما أن تكرارها من قبل شـخصـيات بهذا المسـتوى ينفي كونها زلات لسـان عابرة أو تعبيراً عن توجهات خاصـة لبعض الشـخصـيات في السلطة. وعلى أثر تصـريحات علي أكبر ناطق نوري، قامت البحرين في ٢١ شباط ٢٠٠٩ بمنع السفن الإيرانية من دخول مياهها الإقليمية، مع استمرار تصاعد الخلاف الدبلوماسي بين كل من إيران والبحرين[٢].
إلا أن إيران حاولت تدارك الأمر فقد انتقد علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني محاولات بعض دول المنطقة التي تحاول الإيقاع وبث الفرقة بين بلاده والبحرين قائلاً أن إيران تعتبر البحرين "بلداً صـديقاً وجارة محترمة للجمهورية الإسـلامية وتكن احتراماً كبيراً لهذا البلد" وأعتقد لاريجاني أن هذه التحركات جاءت لتحريف الرأي العام عن القضـية الفلسطينية باعتبارها القضـية الجوهرية والمحورية للأمة الإسـلامية[٣]. على أثر هذه المعالجات عادت الزيارات واللقاءات لتتكرر بين الجانبين الإيراني والبحريني، ففي ٢٦ آب ٢٠٠٩ وقع رئيسـاً لجنتي الصـداقة البرلمانية لكلا الطرفين في المنامة على مذكرة تفاهم للتعاون البرلماني بين البلدين ودعت المذكرة

---

(١) العربية.نت، طهران-أ ف ب في ٢٧ شباط ٢٠٠٩، ص١ على الموقع الإلكتروني:
http://www. Alarabiya. Net/ articles/٢٠٠٩/ ٠٢/ ٢١/ ٦٦٩٣٧-ktml.

(٢) العربية.نت، المنامة- د ب أ "البحرين تطلب من السـفن التجارية الإيرانية مغادرة مياهها الإقليمية" في ٢١ شباط ٢٠٠٩، ص١ على الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabiya.net/articles/٢٠٠٩/٠٢/٢١١٦٦٩٣٧.html.

(٣) صحيفة القبس، الكويت، ٢٤ شباط ٢٠٠٩، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?id=٤٧٦٢٨٣.

إلى اتخاذ مواقف برلمانية مشـــتركة لاســيما فيما يتعلق بالتعاون والتنســيق على صـعيد اتحادي برلمانات الدول الإسـلامية بشـأن دعم قضـايا العالم الإسـلامي، وقد وقعها عن الجانب الإيراني أميدوار رضــائي وعن الجانب البحريني صــلاح علي عبد الرحمن[1].

كما عقد صلاح علي عبد الرحمن لقاءاً آخر مع وفد برلماني إيراني برئاسة رئيس المجلس التنفيذي لمجموعة البرلمانات الإسـلامية حشـمت الله فلاحت بيشـة للتأكيد على حســن الجوار بين البلدين وخدمة المشــاريع المشــتركة مشــددين على أن العلاقات البحرينية الإيرانية قديمة وعريقة ولا يمكن زعزعتها وهي محل ثقة الطرفين وقد عقد هذا اللقاء في ٤ نيســان ٢٠١٠[2]. إن الواقع القائم في البحرين يشـير إلى أن العلاقات بين كل من إيران والبحرين تتدخل فيه الأحزاب الإسـلامية البحرينية والجمعيات المختلفة ذات الثقل داخل المجتمع البحريني والتي تدعم من قبل إيران، ومنذ أن احتل البريطانيون البحرين استخدموا سياسة فرق تسد فزرعوا النعرة الطائفية داخل هذا الشــعب العربي ليبقى يقتتل فيما بينه، أثناء كتابة هذه الســطور هنالك ظروف تناحر واقتتال داخل البحرين بتغذية أجنبية، فمنذ شـــهر شـباط ٢٠١١ التظاهرات مسـتمرة داخل البحرين تطالب بالتغيير لكل من السـلطة والدسـتور، وتطالب بنظام ملكي دسـتوري يسـتطيع فيه أبناء الشـعب من المشـاركة في الســلطة، وقد أدت هذه التظاهرات إلى تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لفض هذه التظاهرات لشــدتها وســقوط أعداد كبيرة من الضـحايا، وقد اعترضــت إيران على إرســال المملكة العربية السـعودية قوات عســكرية إلى البحرين للمســاعدة في حفظ الأمن، وقامت البحرين بســحب سفيرها من إيران، والبلدان يتبادلان طرد الدبلوماسيين[3].

---

(١) قناة المنار الفضائية، المجموعة الإعلامية في ٢٦ آب ٢٠٠٩، ص١. على الموقع الإلكتروني:
http://www.almanar.com.ib/news sit/Article print page.aspx?id=٦١٠٨٦.

(٢) صحيفة الوسط، البحرين، العدد/٢٧٦٧ في ٤ نيسان ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني:
http://www.alwasatnews.com/٢٧٦٧/news/read/٣٩٣٦٥٥/١.html.

(٣) الجزيرة.نت، "التســلســل الزمني لأهم الأحداث في تاريخ العلاقات البحرينية الإيرانية" في ٥ آذار ٢٠١١، ص٢. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/mritems/images/٢٠١١/٠٣/١٥.

وبذلك يتضح إن إستراتيجية إيران هي ثابتة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ترغب دائماً في السيطرة على الخليج العربي ومضيق هرمز لأهميتهما الإستراتيجية، وسوف لن تكف عن المطالبة بالبحرين كورقة ضغط تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بسبب مطالبات الأخيرة المتكررة بإعادة الجزر الثلاث، ولن يستقر وضع البحرين إلا بتكاتف أبنائه وتوحدهم والكف عن التشظي والسير في ركاب الأجنبي.

المبحث الثالث
الخلاف بين إيران والكويت والسعودية
حول الجرف القاري (البحري)

تعد دراســـة الجرف القاري من الأمور المهمة التي توليها الدول والمنظمات الدولية، جل اهتمامها، لأهمية هذه المنطقة بما تحويه من ثروات طبيعية هائلة، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي وتوســـع المطامح الاقتصـــادية الدولية، أثيرت مشـاكل عديدة تتعلق بسـيادة الدول على مسـاحات من البحر، أبعد من نطاق البحر الإقليمي، إذ ادعى عدد من الدول السيادة على قاع البحر وباطن الأرض، تحته في منطقة تقع فيما وراء البحر الإقليمي جرى الاصـــطلاح على تســـميتها "بالجرف القاري" والمعنى الجيولوجي لهذا الاصـطلاح يشـمل الأرض الواقعة تحت البحر والتي تتدرج بالانحدار من الســـاحل وإلى أن يصـــبح عمق المياه ١٠٠ قامة أو ما يعادل ٢٠٠ متر تقريبـاً، قبـل أن ينحـدر القـاع بشـــدة إلى أعمـاق البحـار أو المحيطات[١]. وفي تعريف آخر للجرف القاري: فإنه يشـــمل قاع وباطن وأرض المساحات المغمورة لأية دولة ساحلية التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة الخارجية، أو إلى مســـافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأســـاس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. وتمارس الدولة الســـاحلية على الجرف القاري حقوقاً سيادية لأغراض استكشافية واستغلال موارده الطبيعية، وإذا لم تقم الدولة بممارســـة حقها في هذا الاســـتغلال فلا يجوز لأحد أن يقوم بذلك من دون موافقة صـــريحة منها، ولا تمس حقوق الدولة الســـاحلية على الجرف القاري النظام القانوني للمياه العالية، أو بالحيز الجوي فوق تلك المياه[٢].

---

(١) محمد أحمد عبد العزيز الســـويدي، الصـــراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣) ص١١٥.
(٢) رجب، المصدر السابق، ص ص٢٧-٢٨.

ونظراً لتزايد ادعاءات الدول وإعلاناتها في السـيادة أو الولاية على هذه المناطق، أرادت الأمم المتحدة أن تضـع قواعد قانونية لضـبط هذا الجماح وتنظيمه، فكلفت لجنة القانون الدولي التابعة لها بدراسة موضوع الجرف القاري ووضع النصوص القانونية اللازمة لتنظيمه، وذلك قبل اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨، فعرفته اللجنة المذكورة بأنه يشمل "قاع البحر وباطن الأرض تحته للمناطق المغمورة المجاورة للساحل والتي تقع فيما وراء البحر الإقليمي إلى عمق ٢٠٠ متر"[١].

وعند مناقشة الجرف القاري في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ رأى المؤتمرون توسيع تعريف لجنة القانون الدولي له ونصـت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الجرف القاري تعبير يشير إلى[٢]:

١. قاع البحر وباطن الأرض تحته في المناطق المغمورة والقريبة من الساحل والتي تقع فيما وراء البحر الإقليمي إلى عمق ٢٠٠ متر أو وراء ذلك حيث يسـمح عمق المياه التي تعلو القاع باسـتغلال الموارد الطبيعية للمناطق المذكورة.
٢. قاع البحر وباطن الأرض تحته في المناطق المغمورة، المماثلة والقريبة لسواحل الجزر.

وقد أثار تعريف الجرف القاري الصـادر عن مؤتمر جنيف، كثيراً من الجدل بين فقهاء القانون الدولي، لأنه لا يتطابق مع التعريف العلمي لفكرة الجرف القاري من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معيار القدرة على الاسـتثمار كما ورد في التعريف، معيار غير عملي لأن الإمكانات الحالية للاسـتثمار عند بعض الدول المتقدمة صناعياً قد تصل إلى أعماق المحيط وبالتالي فإن هذا المعيار يفتح المجال للتنافس والصراع بين الدول المتقدمة صناعياً وبين الدول النامية[٣].

---

(١) عادل أمين خاكي، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي، رسـالة ماجسـتير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٠) ص٢٨.
(٢) السويدي، المصدر السابق، ص١١٦.
(٣) بدرية عبد الله العوضـي، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي، (الكويت، مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧) ص٢٠.

إن الأخذ بمعيار العمق لتحديد الحد الخارجي للجرف القاري قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح بعض الدول بسبب ظروفها الجغرافية التي قد يكون عمق المياه المحدد بمائتي متر من السطح لا يؤمن لها استغلال الثروات الطبيعية الكامنة في باطنها بشكل صحيح، ومن ناحية أخرى فإن تحديد الحد الخارجي للجرف القاري يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار حاجات الدول في الحصـــول على أكبر كمية من الثروات في تلك المناطق.
إن المعيار الذي يعمل على تحديد الجرف القاري بمسافة معينة من شاطئ الدولة دون الاستناد إلى تبريرات جيولوجية أو جغرافية، قد يكون من الأفضل لمعظم دول العالم، شرط عدم المغالاة في اتساع تلك المنطقة، خاصةً وأن هناك مجموعة كبيرة من الدول التي لا يسمح لها موقعها الجغرافي بمد جرفها القاري إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري، وتعرف بالدول ذات الجرف القاري المغلق ومن هذه الدول دول الخليج العربي، التي يمكن أن يطلق عليها بالدول المتضررة جغرافياً، أو الدول المغلقة أي التي ليس لها ساحل على البحر[1].
لقد راعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم اعتمادها في ٣٠ نيسان ١٩٨٢ ممارسة حرية الملاحة للسفن في الممرات المائية المستخدمة للملاحة الدولية، وحقوق الدولة الساحلية المطلة على الخليج أو المضيق، وتتعرض الدولة التي تخالف هذه الأحكام للمسؤولية الدولية وخاصةً إذا ترتب على تصرف الدولة المطلة على الخليج أو المضيق إعاقة الملاحة في هذه الممرات المائية الدولية، وقد يؤدي ذلك إلى تدخل مجلس الأمن الدولي المنوط به الحفاظ على الأمن الجماعي الدولي[3].
ويلاحظ من نصوص المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تحديدها للجرف القاري بمائتي ميل، لكن إذا امتد الحد الخارجي للجرف القاري وراء هذا الحد فإن أقصى مدى يمكن للدولة أن تطالب به هو ٣٥٠ ميلاً بحرياً مقاساً من خط الأساس للبحر الإقليمي أو ١٠٠ ميل بحري من خط التساوي

(١) العوضي، المصدر السابق، ص٢١.
(٣) رجب، المصدر السابق، ص ص٣٠-٣١.

العمقي عند ٢٥٠٠ متر، وهنا يتوجب على الدولة الســـاحلية مدفوعات مالية لقاء اســـتغلال الموارد غير الحية للجرف القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري، تقدم هذه المدفوعات سنوياً وبنسب محددة على وفق المادة ٨٢ من نفس القانون لتوزع على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية(١).

الجرف القاري في الخليج العربي:

يعتبر الجرف القاري في الخليج العربي من المواضـــيع المهمة لما يحويه قاع الخليج العربي من ثروات طبيعية هائلة وعلى رأسها الموارد النفطية والغازية، لقد عملت هذه الموارد على دفع الدول الإقليمية وخاصـــة إيران إلى الاهتمام بالجرف القاري لكونها تقع على الضفة الأخرى للخليج العربي المقابلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن تلك الدول الست قد توصلت فيما بينها إلى اتفاقيات حول نقاط الحدود الواجب إتباعها داخل المياه الإقليمية في الخليج العربي بخصـــوص الجرف القاري لكل منها، لتتمكن من اســـتثمار الموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحر ضمن حدود مياهها الإقليمية وجرفها القاري.

لكن المشـــكلة الرئيســـية التي بقيت عالقة ولم تحل لحد الآن هي مشـــكلة الجرف القاري بين إيران والمملكة العربية الســـعودية والكويت، وليس بخاف على أحد أن إيران ترغب دائماً بقاء نقاط الخلاف قائمة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي تســـتخدم كأوراق ضـــغط تجاه تلك الدول، وتعتبر جزءاً من إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يعد الخليج العربي بكامله جرفاً قارياً اســـتناداً إلى ما جاء في المادة الأولى من اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ لكن جميع دول الخليج العربي ليست طرفاً فيها، والفقرة الأولى من المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ حددت

---

(١) السويدي، المصدر السابق، ص١٢٠.

اتساع الجرف القاري بمائتي ميل بحري، بينما أقصى عرض للخليج العربي يصل إلى حوالي ١٦٠ ميلاً بحرياً[١].
إن الملاحظ أن اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجرف القاري سبق اتفاقيات الأمم المتحدة، إذ أصدرت كل دولة على حدة سلسلة من الإعلانات المنفردة في عام ١٩٤٩، أكدت فيها حقوقها في المناطق المجاورة لسواحلها والتابعة لها من الجرف القاري، مثبتة في هذه الإعلانات سياستها في تلك المناطق المغمورة في الخليج العربي، وتعد المملكة العربية السعودية أول دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أظهرت اهتمامها بمنطقة الجرف القاري، إذ أصدرت تصريحاً ملكياً في ٢٨ أيار ١٩٤٩ أكدت فيه حقها في الثروات الموجودة في قاع البحر وأسفل القاع في الخليج العربي، وتبعتها باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعلانات تضمنت التأكيد على حقها في الجرف القاري التابع لها[٢].
لقد ضمنت إعلانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ١٩٤٩، عدم الإخلال بصفة المياه التي فوق المناطق المشمولة بها من كونها بحار عالية، وأكدت حرية الملاحة والطيران وحقوق الصيد فيها، كما تضمنت مبادئ العدالة، كأساس ومعيار وحيد لرسم حدود الجرف القاري مع الدول الأخرى[٣].
والجدول رقم (٧) يبين التواريخ الخاصة بالإعلانات الصادرة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تبين اهتمامها بالجرف القاري لكل منها على انفراد.
أما بالنسبة لإيران فإن مسودة التشريع الإيراني صدرت في ١٩ أيار ١٩٤٩، وقد شرّعت كقانون في ١٩ حزيران عام ١٩٥٥، وقد اعتمدت أيضاً تلك المبادئ في حالة نشوء خلافات بين حدود الجرف القاري بين إيران والدول المجاورة، إلا أن إيران لم تحترم هذا المبدأ فأجبرت دول المنطقة بالتسليم لمطالبها اعتماداً على القوة

---

(١) السويدي، المصدر السابق، ص١٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٢٢-١٢٣.
(٣) Baharna, H.M; The Arabian Gulf states, their legal and political status, and their international problems, second revised Edition librairie duliban, (Beirut, ١٩٧٥, reprinted ١٩٧٨) P.٢٨٠.

العســكرية والتهديد باســتخدام الســلاح بل واســتعماله في كثير من الأحيان تلبية لأهدافها التوسعية[1].

جدول[*] رقم (٧)

الإعلانات التي أصدرتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران حول اهتمامها بالجرف القاري في عام ١٩٤٩

التسلسل		الدولة	تاريخ الإعلان
١.		المملكة العربية السعودية	١٩٤٩/٥/٢٨
٢.		مملكة البحرين	١٩٤٩/٦/٥
٣.		قطر	١٩٤٩/٦/٨
٤.		الكويت	١٩٤٩/٦/١٢
٥.		سلطنة عُمان	١٩٧٢/٧/١٧
٦.		الإمارات العربية المتحدة	
	أ	أبو ظبي	١٩٤٩/٦/١٠
	ب	دبي	١٩٤٩/٦/١٤
	ج	الشارقة	١٩٤٩/٦/١٦
	د	رأس الخيمة	١٩٤٩/٦/١٧
	هـ	أم القيوين	١٩٤٩/٦/٢٠
	و	عجمان	١٩٤٩/٦/٢٠
٧.		إيران	١٩٥٥/٦/١٩

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

(١) محمد أحمد عبد العزيز السويدي، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣)، ص ص١٢٣-١٢٩.

(٢) بدرية عبدالله العوضـــي، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي، (الكويت، مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧)، ص ص٧٥-٧٦.

(٣) جنان جميل ســكر، تحديد المجالات البحرية للدول الســـاحلية في الخليج العربي، (بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٨٠) ص ص٢٩٥-٢٩٨.

(١) السويدي، المصدر السابق، ص١٢٦.

لقد عالجت اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ موضـــوع تثبيت الحدود الدولية على الجرف القاري في المادة السادسة منها والتي نصت على ما يلي[١]:

١. عندما يكون هناك جرف قاري واحد واقع على امتداد أقاليم دولتين أو أكثر تكون ســـواحلها متقابلة، ترســـم الحدود الفاصـــلة بينها على الجرف القاري، بمقتضـــى اتفاق بين هذه الدول، وفي حالة عدم الاتفاق، وما لم تكن هناك ظروف خاصة تبرز تحديداً آخر، فإن خط الحدود يكون هو الخط الوسط الذي تكون كل نقطة فيه على مســافة متســاوية من أقرب النقاط على خط الأســاس الذي يبدأ منه حساب عرض البحر الإقليمي.
٢. عندما يكون جرفاً قارياً واحداً واقعاً على امتداد أقاليم دول متجاورة يحدد الجرف القاري باتفاق هذه الدول، وفي حالة عدم الاتفاق، وإذا لم تكن هناك ظروف خاصـــة تبرز تحديداً آخر، فإن خط الحدود يتقرر حســـب مبدأ تعادل المســـافات من أقرب النقاط على خط الأســـاس الذي يبدأ منه عرض البحر الإقليمي لهذه الدول.

إن المادة السـادسـة أعلاه تقدم لنا أربع طرق أو أساليب لتثبيت الحدود الدولية على الجرف القاري هي: الاتفاق-والظروف الخاصـــة-خط الوسـط-وتعادل المســافات، ويلاحظ أن أسلوب الاتفاق والظروف الخاصة ينطبقان على حالتي الدول الساحلية المتجاورة، وخط الوســـط يطبق في تحديد الجرف القاري بين الدول الســـاحلية المتقابلة[٢]. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لم تحدد معياراً معيناً من المعايير التي ســبق وأن أقرتها المادة الســـادســـة من اتفاقية جنيف أعلاه، بل تركت المادة ٢٨٧ منها لكل دولة حرية اختيار أحد الأساليب المناسبة

(١) خاكي، المصدر السابق، ص٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.

التالية لفض المنازعات بين الدول لتسوية النزاعات بينها لتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وهي[1]:

أ. المحكمة الدولية لقانون البحار المشكلة وفقاً للمرفق السادس من الاتفاقية.
ب. محكمة العدل الدولية.
ج. محكمة تحكيم خاصة، تشكل وفقاً للمرفق الثامن لهذه الاتفاقية.

مما تقدم يتضح أن تطبيق نصوص المادة السادسة من اتفاقية جنيف ١٩٥٨ على منطقة الخليج العربي هي أسهل من تطبيق الاتفاقية الخاصة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٢، وذلك لأن إيران تقابل من الناحية الجغرافية جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإن أسهل الطرق لتحديد الجرف القاري بين الطرفين هو الاتفاق أو خط الوسط، إلا أن الخلافات السياسية القائمة دائماً بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الجزر العربية الثلاث، وموقف إيران من أمن الخليج العربي تشكل حجر زاوية أمام تنفيذ تطبيق الاتفاقيات بخصوص الجرف القاري، كما أن قدرات إيران العسكرية تلعب دوراً أساسياً في تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.

تسوية الخلاف بين المملكة العربية السعودية والكويت حول الجرف القاري:

قبل دراسة المشاكل العالقة بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، لابد من الإشارة إلى الاتفاق الذي تم بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت بخصوص الجرف القاري والحدود البحرية بينهما.

فقد أعلنت إيران في حزيران عام ٢٠٠٠ أنها بصدد الاتفاق مع شركات النفط لاستخراج الغاز الطبيعي من حقل الدرة "يقع هذا الحقل في منطقة تلاقي الحدود البحرية للدول الثلاث المملكة العربية السعودية والكويت وإيران"[2]. وقد ناشدت الكويت حكومة إيران التريث في هذا الأمر حفاظاً على حقوق دول الجوار في هذه

(١) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، النسخة العربية، نيويورك، ٧ تشرين الأول ١٩٨٢، ص ص١٩٩-٢١٦.

(٢) صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٠/٦/١٩.

الثروات[١]. إن هذا الإعلان من جانب إيران حرك موضوع إقرار ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وقد قام عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية (حالياً الملك) بزيارة رسمية إلى الكويت في ٢ تموز ٢٠٠٠، وتم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين تأسيساً على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بينها الموقعة في ٧ تموز ١٩٦٥، واتفاقية تعيين الحد المنصف للمنطقة المحايدة بين البلدين الموقعة في ١٨ كانون الأول ١٩٦٩[٢].

اعتبرت هذه الاتفاقية مجموعة جزر فيلكا (فيلكا-عوهة-مسكان) خط القاعدة الذي يقاس منه بداية المياه الإقليمية للكويت، وأعطت الجزر الأثر الكامل لتعيين خط الحدود، إن هذا الاتفاق هو في صالح الكويت عند تحديد خط الوسط بينها وبين إيران حفاظاً على ثرواتها الطبيعية التي تكتشف في قاع البحر، وقد أوصت المادة السابعة من الاتفاقية أن يشكل البلدانطرفاً تفاوضياً واحداً عند تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بينهما، بمعنى آخر عند التفاوض مع إيران على تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت[٣].

الخلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران حول الجرف القاري:

استناداً إلى المادة السادسة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٥، اتفق كل من إيران والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٥ على تقسيم الجرف القاري بينهما اعتماداً على خط الوسط، إلا أن تعنت الجانب الإيراني ومطالبته بإعطاء جزيرة خرج[*] الإيرانية الأثر الكامل[**]، كان حجر الزاوية في المباحثات العسيرة التي

---

(١) المصدر نفسه، ٢٠٠٠/٦/٢٣.

(٢) جاسم محمد يوسف كرم، "تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١١١، السنة/٢٩، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣، ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠.

(*) جزيرة خرج الإيرانية: تقع في مياه الخليج العربي وتبعد حوالي ١٧ ميلاً بحرياً عن الأراضي الإيرانية، وتبلغ مساحتها حوالي ٢١ كيلومتر مربع، وهي أهم مصب نفطي في العالم من حيث طاقة التحميل والشحن والتكرير، زادت أهميتها منذ العام ١٩٦٠ عندما أصبحت مركزاً للمنشآت النفطية الإيرانية. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد وصفي أبو مغلي، جزيرة خرج من جزر الخليج العربي، الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسة الخليج العربي والجزيرة العربية، (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٣) ص١٥.

(**) الأثر الكامل: كانت إيران تطالب باعتبار جزيرة خارج جزءاً من الساحل الإيراني بعد ربطها بأنابيب نفطية واعتبارها بداية لخط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لإيران، بالرغم من أنها تبعد حوالي ١٧ ميلاً بحرياً عن الساحل الإيراني، السويدي، المصدر السابق، ص ص١٣١-١٣٢.

سبقت هذه الاتفاقية[١]. بعد مباحثات اتفق الطرفان في ١٣ كانون الأول عام ١٩٦٥ على تعيين خط لحدود الجرف القاري بينهما، لكن الأطماع الإيرانية حالت دون تصديقها على هذا الاتفاق، بعد أن اكتشفت وجود موارد نفطية جديدة في المنطقة الشمالية لخط الحدود المتفق عليه، واستعملت القوة العسكرية لمنع شركة أرامكو الأمريكية الممنوحة حق التنقيب عن النفط في الجرف القاري السعودي المحدد بموجب اتفاقية عام ١٩٦٥ بين السعودية وإيران من حفر آبار نفطية بالقرب من حدود الجرف القاري بين البلدين[٢]. على أثر هذه الحادثة ثارت أزمة عنيفة بين إيران والمملكة العربية السعودية وفي ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٦٨ وقع الطرفان على اتفاقية تخص السيادة على جزيرتي العربي والفارسي[*] وتقسيم الجرف القاري في الخليج العربي بين الدولتين وأصبحت سارية المفعول بعد تبادل الوثائق في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٦٩[٣].

---

(١) خاكي، المصدر السابق، ص٧٠.
(٢) السويدي، المصدر السابق، ص١٤٨.
(*)جزيرتي العربي والفارسي: تقع جزيرة العربي داخل الخليج العربي على بعد ستين ميلاً شمال شرقي خليج المسلمية وعلى بعد ١٥ ميلاً من جزيرة الفارسي ترتفع عن سطح البحر بثلاثة أقدام، وتتكون الجزيرة من شواطئ صخرية تعلوها الرمال يرتادها صيادو الأسماك والسلحفاة، كذلك السياح. أما جزيرة الفارسي، فتقع شمال شرقي رأس المسلمية داخل الخليج العربي على شاطئ الإحساء وعلى مسافة متساوية إلى جنوب غربي قرى فاراكي على شاطئ نانجستان الولاية الإيرانية، وتقع إلى الجنوب من جزيرة عرب وعلى بعد ١٥ ميلاً منها يقدر عرضها بميل واحد وعلى ارتفاع عشرة أقدام فوق سطح البحر، تنمو فيها الأعشاب والغابات الصغيرة، يرتادُها الصيادون لاصطياد سلحفاة البحر، غنية بثرواتها الطبيعية لاسيما النفط، المبادر، المصدر السابق، ص١٨٢.
(٣) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص٢٣٠.

لقد أرست هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية المبادئ التالية[١]:

أولاً: الرغبة في حل الخلاف بشأن السيادة على جزر العربي والفارسي، وزيادة في الرغبة لاتخاذ القرار العادل والدقيق بشأن خط الحدود الفاصل بين منطقتي الغواصات لكل منهما.

ثانياً: تبادل الفريقان الاعتراف بسيادة المملكة العربية السعودية على جزر العربية وسيادة إيران على جزيرة الفارسي، وتكون لكل جزيرة حزام من المياه الإقليمية يبلغ عرضه ١٢ ميلاً بحرياً مقاساً من خط أخفض مستوى للمياه حول كل من الجزر المذكورة.

ثالثاً: يوافق الطرفان على عدم القيام بعمليات حفر نفطية من قبله أو تحت إمرته في منطقة تمتد خمسمائة متر عرضاً على جانب الحدود لكل منهما.

ورغم هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية، إلا أن الخلافات تجددت بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٠، عندما نشطت منصة حفر إيرانية لمدة ثلاثة أشهر في منطقة حقل الدرة[*]أو كما يسميه الإيرانيون حقل أراش، واحتجت الكويت والمملكة العربية السعودية رسمياً على ذلك، وأوقفت أعمال الحفر بعد ظهور الخلافات، وقد اتفق الجميع "إيران-المملكة العربية السعودية-الكويت" على بدء المفاوضات السياسية بهذا الخصوص للفصل في مسألة حدود الجرف القاري[٢].

وبذلك يتضح أن من الصعب على إيران أن تلتزم بأية اتفاقية تتعارض مع خدمة مصالحها، كذلك فإن الجزر المنتشرة داخل الخليج العربي تعتبر هي الأخرى عقبة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٢٣٠-٢٣١.

(*) حقل الدرة: هو المثلث المائي الواقع شمال الخليج العربي، يقع على الحدود المشتركة بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، ويقع جزء مشترك من الحقل مع الجانب الإيراني. ومما يزيد من أهمية الحقل ما أفادت به الدراسات والمسوحات التي أُجريت على الحقل وأشارت إلى بوادر تؤكد على وجود كميات كبيرة من الغاز، ففي العام ١٩٩٧ قدرت شركة الزيت العربية اليابانية احتياطات الغاز القابلة للاستخراج من حقل الدرة بواقع ٥,٥ تريليون قدم مكعب أي إنها تعادل ١٦٥ مليار متر مكعب. ظافر محمد العجمي، " إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري" أمن الخليج العربي، ٢٢ شباط ٢٠٠٨، ص٢، على الموقع الإلكتروني: http://gulf security.blogspot.com/٢٠٠٨/٠٢/blog-post ٢٢.html

(٢) المصدر نفسه، ص٢.

أساسية بوجه ترسيم الحدود البحرية، لأن إيران لديها أطماع في الثروات الموجودة في قاع الخليج وتطمح في السيطرة على الخليج العربي، بالمقابل تصر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص الحدود البحرية والجرف القاري، لذلك سـوف تبقى المشـاكل عالقة ما لم تحل سياسياً بين الطرفين.

الخلاف بين الكويت وإيران حول الجرف القاري

من الملاحظ أن الجزر المنتشـرة في الخليج العربي الواقعة بين كل من إيران والكويت، تعد عقبة أمام التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين البلدين، وتظهر الأطماع الإيرانية بشـكل واضـح في هذا الخلاف، إذ تطالب إيران بإعطاء جزيرة خرج الأثر الكامل، أي قياس امتداد الجرف القاري لها ابتداءً من سـاحل هذه الجزيرة التي تبعد حوالي ١٧ ميلاً بحرياً عن السـاحل الإيراني الرئيسـي، بالمقابل فإن الكويت تطالب بدورها بوجوب أخذ جزيرة فيلكا(**) بنظر الاعتبار وإعطائها الأثر الكامل خاصـة وإنها لا تبعد عن الساحل الكويتي سوى تسعة أميال بحرية(١). وبذلك فإنها تقع ضمن البحر الإقليمي الكويتي الذي يمتد لمسافة (١٢) ميلاً بحرياً، ولهذا يجب أن تعتبر جزءاً من الإقليم الكويتي لغرض قياس الجرف القاري، بينما نلاحظ أن جزيرة خارج لا تقع ضـمن البحر الإقليمي الإيراني، وبالرغم من هذا ترى الكويت أن كثيراً من الاتفاقيات التي وُقعت بين إيران ودول المنطقة حول تحديد الجرف القاري بينها أهملت الجزر البعيدة عن التحديد، وعليه فإن الكويت تطالب بعدم إدخال الجزر

(**) فيلكا: فيلكا تعني سـعيد أو سـعيدة باللغة اليونانية، وهذا يعني إن لها تأريخاً قديماً ، وقد مرت بها حملة الإسـكندر المقدوني وعثر على آثار الحملة اليونانية فيها، وهي جزيرة تقع في الجانب الشـمالي من مدخل خليج الكويت ويبعد طرفها القريب من مدينة الكويت ٢٥ كيلومتراً، وتبعد حوالي سـبعة كيلومترات جنوب شرق مدخل خور الصبية، يبلغ طولها سبعة أميال وأقصى عرض لها ثلاثة أميال، وتبلغ مساحتها ٢٦ ميلاً مربعاً، المبادر، المصدر السابق، ص ص١٦٥-١٦٦.

(١) السويدي، المصدر السابق، ص ص١٧٤-١٧٥.

في الاعتبار عند تحديد الجرف القاري[1]. وتدعي إيران أن وجود هذه الجزيرة أو تلك بين البلدين يشكل ظرفاً خاصاً، ومن أجل هذا ترى الكويت في مبدأ خط الوسط قاعدة واجبة التطبيق على عكس التصـــور الإيراني الذي يعطي جزيرة خارج أهمية اقتصـادية وتاريخية كبيرة وتطالب بتحديد قد ينفصل عن قاعدة خط الوسط كما جرت عليه ممارسـات إيران في كافة الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول المقابلة لها وأدخلت فيها تعديلات على خط تســاوي البعد أو أهملته تماماً في بعض الحالات[2]. مع ما يتفق وأطماعها التوســعية معتمدة بذلك على امتلاكها القوة العسكرية الرادعة في المنطقة.

ومن العقبات التي تحول أيضـاً دون التوصــل إلى اتفاقيات تحديد الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين إيران والكويت، هو التداخل الحاصـــل بين الجرف القاري لكل من العراق والكويت وإيران، إذ يقع العراق في الجزء الشـمالي للخليج العربي وهذا يجعل الدول الثلاث تقع على ســاحل مقعر في رأس الخليج العربي، تلتقي حدودها على الجرف القاري بنقطة واحدة في عرض الخليج العربي، إذ يعطي الجرف القاري لها شكلاً مثلثاً[3]. لقد أضافت الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج العربي خصـوصـاً الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ عائقاً جديداً أمام الحلول المطروحة للتوصــل إلى حل يرضـــي جميع الأطراف بخصـــوص تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت وحتى العراق.

ولم تكف الكويت عن مساعيها الدبلوماسية الحثيثة مع إيران، بعد التجاوزات التي قامت بها إيران في عام ٢٠٠٠ في حقل الدرة النفطي، من أجل التوصـــل إلى حل يرضي الطرفين الكويتي والإيراني، فقد قام وفد من البرلمان الكويتي بزيارة إيران في ٤ تموز ٢٠٠٢ إذ التقى فيها رئيس مجلس الأمن الكويتي جاســم الخرافي والوفد المرافق له بالرئيس الإيراني محمد خامنئي، الذي وعد الوفد الكويتي بأنه كلف الطاقم الإداري في مكتبه بإعداد مذكرة تتعلق بالجرف القاري بين

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٥.
(٢) العوضي، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٣) خاكي، المصدر السابق، ص١١٧.

الدولتين وسيحيل المذكرة على مجلس الوزراء الإيراني، وطمأن النواب الكويتيين إلى أن هذه القضية ستعالج في القريب العاجل لتعزيز الثقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[١].كما أجرى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد زيارة لإيران في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٣، أسفرت عن التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم في شأن التعاون الاقتصادي والفني واستيراد الغاز من إيران، إلا أن المباحثات لم تؤدِ إلى حسم قضية الجرف القاري التي بدأت في العام ٢٠٠٠، إذ اتفق الطرفان على زيادة ودعم جهودهما السياسية تجاه هذه القضية، وتم تكليف اللجنة المشتركة لتحديد حدود الجرف القاري بين البلدين بشكل يرضي الطرفين[٢]. أما وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي فقد أكد في الكويت أثناء لقائه بنظيره الكويتي محمد صباح السالم في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧، أن موضوع الجرف القاري قد وضع على أجندة وزيري خارجية البلدين ويعمل عليه خبراء ومستشارون قانونيون كويتيون وإيرانيون لغرض حسم الموضوع[٣].

وكانت المملكة العربية السعودية والكويت قد وحدتا موقفيهما فيما يتعلق بقضية الجرف القاري الذي يجمع حدود الكويت والمملكة العربية السعودية مع إيران بحرياً، وقد أجريت عدة مباحثات ثنائية بين الكويت والمملكة العربية السعودية بين وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح ووكيل وزارة الخارجية السعودي تركي بن محمد بن سعود بهدف توحيد الرؤى بين الجانبين بخصوص حل ملف الجرف القاري بين الكويت والمملكة العربية السعودية مع إيران[٤]. وبعد حضور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٧ ودعوته إلى التعاون بين

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/٨٥٩، في ٥ حزيران ٢٠٠٢ على الموقع الالكتروني:
www.alawsat.com/details.asp?section=٤ article = ١٠٦٨٢٩.

(٢) أشرف محمد كشك، "العلاقات الكويتية الإيرانية رؤية تحليلية"، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كانون الثاني ٢٠١٠، ص٤.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١٠٥٩٠، في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

(٤) صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

ضـفتي الخليج، زار وزير الخارجية الكويتي محمد صـباح السـالم إيران في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ لبحث موضــوع الجرف القاري الواقع في المنطقة الحدودية البحرية بين الجانبين[١]. تبعه بعدها رئيس الوزراء الكويتي ناصر محمد الذي زار إيران في ٢١ تشـرين الثاني ٢٠٠٩ والتقى بالنائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي، وقد تركزت المباحثات حول الجرف القاري وحقل الدرة ومشروع إقامة خط أنابيب نقل المياه العذبة إلى الكويت ومشروع تصدير الغاز الإيراني إلى الكويت، وركزت المباحثات بين الجانبين حول ضـرورة إنهاء ملف الحدود البحرية، لاسـيما الجرف القاري، إلا أنه كانت هناك مماطلة من الجانب الإيراني لترحيل ملف الجرف القاري إلى اجتماعات اللجنة المشـتركة بين البلدين بحجة إسناده إلى لجان فنية مختصة[٢].

وفي حوار لصـحيفة القبس الكويتية في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠ مع وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح في موضوع الجرف القاري قال: "هذه شوكة في خاصـرة العلاقات الكويتية الإيرانية وهذه الشـوكة بحاجة للنزع كي تتوج زيارة أمير البلاد صباح الأحمد الجابر إلى طهران بإنهاء هذا الملف" وأضاف "نحن في منطقة مثلثة تجمع كلا من الكويت والسعودية وإيران، وقد اقترحنا على الأخوة في إيران عقد مفاوضـات ثلاثية لتحديد الجرف القاري، لأنه لا يمكن لدولتين تحديده، خصـوصـاً إذا كانت العلاقات متداخلة بين الدول الثلاث، ونتمنى على إيران أن توافق على عقد مفاوضـات ثلاثية في أقرب فرصـة" وأكد أنه في حال أغلقت الأبواب "سنذهب إلى المحكمة الدولية وسنقبل بنتائجها"[٣].

وقد رد عليه السـفير الإيراني في الكويت علي جنتي في ٩ شـباط ٢٠١٠ خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده جنتي بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لانتصار

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١٠٦٤٠، في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨.

(٢) صـحيفة القبس، الكويت، العدد/١٣١٠٦، ٢٢ تشـرين الثاني ٢٠٠٩. أيضـاً: صـحيفة الجريدة، الكويت، العدد/٧٨٨، في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

(٣) الأهالي.نت، "إيران تحتل حقل الدرة الغازي للكويت والصباح يعتبرها شوكة في خاصرتها" في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٠، ص١ على الموقع الإلكتروني:
www.alahale.net/details.asp?id=٤٨٠٠ catid=٢٣.

الثورة الإسلامية في إيران قائلاً "إن أزمة الجرف القاري مع الكويت ليست شوكة في خاصـرة العلاقات بين البلدين" مشـدداً على ضـرورة تعزيز التعاون في جميع المجالات ومتابعة المحادثات لحل تلك القضـية قائلاً "إن المحادثات الثنائية بشـأن ترسـيم الحدود البحرية تحتاج إلى وقت طويل مؤكداً التوصـل إلى حل نهائي في أقرب وقت"(١). ويعزي السـفير علي جنتي تأخير ترسـيم إيران لحدودها البحرية مع الكويت إلى المشـاكل التي حدثت بين إيران والعراق والمشـاكل التي وقعت بين الكويت والعراق(٢). وهناك أنباء إيرانية عن أن إيران قد عرضـت على الكويت الاشـتراك في تطوير حقل الدرة والاسـتفادة منه، لكن الحكومة الكويتية صـمتت وهي تفحص الأنباء التي نشـرتها وسـائل الإعلام الإيرانية، وقد اسـتغربت شـركة النفط الكويتية لأنباء تطوير الحقل المتنازع عليه واستغلاله فيما لم يتم الاتفاق على حل مسـألة الجرف القاري، عبر رسـم الحدود البحرية الكويتية والسـعودية والإيرانية، كما أن حقل الدرة هو في الأسـاس حقل كويتي-سـعودي ولذلك لابد من رسم الحدود ليتم معرفة حق إيران في مد خطوطها وحق الكويت والسعودية(٣).

وبذلك يتضـح أن جميع المسـاعي الدبلوماسـية التي قامت بها الكويت من أجل التوصـل إلى حل للخلاف القائم بينها وبين إيران حول ترسـيم الحدود البحرية والجرف القاري لم تجدِ نفعاً، وقد تعاقبت عليها لجان فنية ووزراء ورؤسـاء دول، وأنها مجرد دوران في حلقة مفرغة. إن إيران في مماطلتها تتصرف كما تصرفت مع قضـية الجزر الإماراتية الثلاث، ولا يخفى على أحد أن إيران والكويت والمملكة العربية السعودية لن تتخلى عن مصـالحها الوطنية في حقل الدرة النفطي الذي يقع في منطقة مشـتركة من الجرف القاري للدول الثلاث، لذلك فإن قضـية الخلاف حول الجرف القاري بين إيران والكويت والمملكة العربية السـعودية ستبقى عالقة

---

(١) صحيفة الوسط، الكويت، في ٩ شباط ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني:
www.alwasat.com.kw Dynamic.asp?Layout-ID=٤٥.

(٢) العجمي، "إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري"، ص٢.

(٣) صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، في ١٢ آذار ٢٠١٠. على الموقع الإلكتروني:
http://www.elaph.com/web/news/٢٠١٠/٣/٥٤١٩٣٥.html.

ما لم يتم اتخاذ قرار حاســم من قبل الحكومة الإيرانية لإنهاء الموضــوع ورســم الحدود البحرية الفاصـــلة والجرف القاري بينها جميعاً، في خطوة من إيران لحل جميع المشاكل العالقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفصل الثالث

متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

توطئة:

إن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي، قد أضفت على العامل الإستراتيجي أهمية كبيرة، كونها قاعدة لنتاج جيولوجي حيوي هو النفط، جعل منها منطقة متميزة عن كل مناطق العالم بالميزة الإستراتيجية والاقتصادية والجيوبولتيكية، إذ تحولت خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري لبناء العلاقات الدولية، خاصةً عندما ترتبط مسائل الحرب والسلم بحقائق فرضتها الجغرافية وتشكلت على ضوئها السياسة الدولية.

إن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية حولت منطقة الخليج العربي إلى بقعة حيوية من منظور إيراني وأمريكي وكذلك أوروبي على حد سواء، وقد ترجمتها الحقائق التاريخية السياسية والاقتصادية للميراث الاستعماري الذي ارتبط بهذا الإقليم الإستراتيجي مع أول نفوذ استعماري في المنطقة العربية ضمن نمط من العلاقات التجارية والنفطية.

إن الاكتشافات المستمرة والمتعاقبة للنفط مع بداية القرن الماضي أعطت منطقة الخليج العربي أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية، كما أن اعتماد الاقتصاد الغربي والأمريكي خاصةً على الطاقة الواردة من منطقة الخليج العربي قد ولد هو الآخر صراعاً محموماً إقليمياً ودولياً وسيستمر هذا الصراع إلى آخر قطرة من النفط أو الغاز الطبيعي التي تنبثق من هذه الأرض المعطاة.

لقد شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وإقامة الدولة الإسلامية فيها نقطة انطلاق وصعود للتيار الإسلامي الأصولي، إذ دعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إسلام عالمي مشحون بشحنة سياسية عالية للتأثير في شيعة الخليج العربي وتحريضهم على الثورة، وإسقاط الأنظمة القائمة بهدف الوصول إلى مستوى سياسي واجتماعي أفضل لكونها السند الذي يساعدهم على مقاومة حالة التهميش التي يعيشونها. وسيتم تتبع هذا الفصل بثلاث مباحث يتناول الأول إستراتيجية إيران السياسية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حين يتطرق الثاني إلى الإستراتيجية الاقتصادية أما المبحث الثالث فيتناول الإستراتيجية العسكرية.

المبحث الأول

إستراتيجية إيران السياسية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: موقع إيران وأهميتها الإستراتيجية

تقع إيران(*) في شرق الوطن العربي على طريق الحرير وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها وبين شمال المشرق العربي والجوار الجغرافي ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، وتزيد مساحتها عن مليون ونصـف المليون كيلومتر مربع (١,٦٤٨,٠٠٠ كلم٢) وعدد سـكانها يصـل نحو سـبعين مليوناً غالبيتهم العظمى من العناصـر الشـابة وتعد من الدول الكبرى المصدرة للنفط واحتياط الغاز فيها هو الثاني في العالم بعد روسيا الاتحادية(١).

تطل إيران من الجنوب على الخليج العربي الذي يتم من خلاله تصـدير النفط وعبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمسـتقبل هذا النفط ومن الشـمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز، وبسـبب هذا الموقع وتلك الثروات والقدرات البشـرية والعسكرية لا يمكن تجاوز إيران في أي مشـروع إقليمي أمني وسـياسـي أو اقتصـادي، لأن بمقدورها أن تعرقل على الأقل ما لا تشـعر معه بالاطمئنان أو ما ينذرها بالتهميش والاسـتبعاد، فالاضـطراب الذي شـهدته على سـبيل المثال منطقة الخليج العربي ودولها في الثمانينات من القرن الماضـي كان من أهم أسـبابه المحاولات الأمريكية لتطويق الدور الإقليمي الإيراني في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ورد الفعل الإيراني السياسي والأمني عليه(٢).

(*) خارطة رقم (٥) موقع إيران بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(١) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩.

إن أهمية إيران الإستراتيجية ترتبط بتاريخها الحديث، فعلى أثر ثورة شباط ١٩٧٩ أصبحت إيران جمهورية إسلامية، هذا الحدث أثار قلقاً شديداً في العالم لاسيما في البلدان الغربية، نظراً لتصميم الجمهورية الإسلامية المعلن على تصدير الثورة إلى منطقة الخليج العربي مما كان يهدد باضطراب منطقة أساسية بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد العالمي النفطية، فضلاً عن هذا البعد الإستراتيجي جرى النظر إلى الثورة الإسلامية في العالم برمته كأنها حدث مؤثر على عودة الدين والظلامية في العالم الإسلامي[١].

وإيران إلى جانب موقعها وثرواتها هي الدولة الوحيدة في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي التي تبدّل نظامها تبدلاً جذرياً عام ١٩٧٩، وانتقل من نظام شاهنشاهي (ملك الملوك) إلى نظام إسلامي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسات إيران الداخلية والخارجية موضع ترقب واهتمام الشعبين العربي والإسلامي والحكومات في دول العالم كافة بسبب ثلاثة متغيرات إستراتيجية لم يعرضها النظام الإيراني السابق وربما لم تجتمع في أي نظام آخر في المنطقة نفسها وهي[٢]:

أولاً: تأسيس نظام إسلامي جاءت به ثورة شعبية، وقدم نفسه كنموذج خاص يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية أو الشرقية والغربية.

ثانياً: موقف النظام الجديد من الكيان الصهيوني "الغدة السرطانية" التي يجب إزالتها والتي لا يجوز الاعتراف بوجودها.

ثالثاً: موقف النظام من الولايات المتحدة والقطيعة معها والتحريض المباشر ضد سياستها وفي الوقت الذي يعد فيه النفط المصدر الأساسي للطاقة والمادة الخام الأولية الأكثر أهمية للصناعة والتقدم الحضاري الأمريكي، فإن الولايات المتحدة

---

(١) تييرّي كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت، دار الفارابي للنشر، ط١، ٢٠٠٨)، ص ص١٢-١٣.

(٢) عتريس، الجمهورية الصعبة، ص ص١٩-٢٠.

تنظر بحذر شــديد للخطر الذي تشــكله كل من إيران والعراق على مصـــالحها في دول الخليج الأخرى وعلى الممرات البحريــة من رأس الخليج حتى مضـــيق هرمز[١].

وبرغم الأهمية الكبرى التي يحظى بها النفط باعتباره مصـــلحة أمنية قومية عليا للولايات المتحدة الأمريكية تحافظ عليه بالتدخل أو الرد العســـكري، فإنها كانت تولي مواجهـة الخطر الإيراني واحتوائـه اهتمـامـاً موازيـاً، حيـث تبنـت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بل كلنتون(١٩٩٤-٢٠٠١) ما أصــطلح على تسميته بسياسة الاحتواء المزدوج، التي تعرف بأنها: العمل على إضعاف قدرات كل من إيران والعراق ودفعهما لتغيير سياساتهما التي تعتقد الولايات المتحدة بأنها تهدد مصالحها الحيوية، واتبعت الولايات المتحدة في ذلك سياسة العزل والتشويه والإضعاف في وقت واحد مع كلا الدولتين[٢].

ويعتقد الأميركيون أن أمن الخليج العربي واستقراره ينعكس سلباً على الاستقرار الدولي. ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب عزل الخصمين الرئيسيين للنظام الإقليمي الذي ترعاه في الخليج العربي عبر سياسة الاحتواء المزدوج[٣].

يمكن القول إن التوترات الأمريكية الإيرانية قد جرى تضــخيمها بســبب وصــف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لإيران إبان خطابه حول حال الأمة في كانون الثاني (٢٠٠٢) بأنها تنتمي إلى "محور الشـــر" فالاتهامات الأمريكية تدور حول تصميم إيران المفترض على حيازة أسلحة الدمار الشامل (تشمل السلاح الكيميائي والبيولوجي والنووي) وحول الطابع الدكتاتوري لنظامها[٤]. كذلك دعمها لمجاميع

(١) مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٥)، ص٦٥.

(٢) جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٥)، ص٦٠.

(٣) جواد الحمد، أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات (٢٥)، ط١، ١٩٩٧)، ص١٥٩.

(٤) كوفيل، المصدر السابق، ص٦٣.

المقاومة المسلحة مثل حزب الله اللبناني والمجاميع الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي[1].

يتضـــح مما تقدم أن أهمية إيران الإســـتراتيجية ترتبط بتاريخها المعاصـــر، فمنذ إعلان الثورة عام ١٩٧٩ بدأ القلق في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في كيفية الحفاظ على مصـــادر الطاقة في الخليج العربي ومنع النظام الإيراني الجديد من السيطرة على هذه المنطقة كذلك السيطرة على مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الوحيد للخليج العربي إلى العالم الخارجي، والذي يمر من خلاله معظم صادرات النفط العربي إلى العالم الخارجي.

ثانياً: الفلسفة السياسية للنظام السياسي في إيران

يقصد بالفكر الأيديولوجي مجمل الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي في إيران والتي تتمركز حول نظرية ولاية الفقيه في إدارة كافة الشؤون السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية التي طبقها الإمام الخميني[*] فكراً وممارسة في إدارة البلاد وعلاقاتها الخارجية، وهذا يفرض

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذه الحركات ينظر: بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٩١، أطروحة دكتوراه(جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٦) ص ص ٧٠-٧٩، عمر سالم سعد الله الشيخ علي العبيدي، موقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية-حركة المقاومة الإسلامية حماس أنموذجاً، رسالة ماجستير (بغداد، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٣) ص ص٨٦-٩٦.

(*) هو (آية الله روح الله موسوي الخميني) ولد عام (١٩٠٢م) في قرية (خمين) التي تبعد ٨٠ ميلاً جنوب غربي مدينة (قم) حيث كان أبوه (مصطفى موسوي) رجلاً من رجال الدين. بعد مولد (روح الله) بشهور قليلة أطلق أحد عملاء كبار الملاك الرصاص على رأس والده فأرداه قتيلاً، لأنه دافع عن حقوق بعض مستأجريهم من الفلاحين، وماتت أم الفتى موسوي عام ١٩١٨، لذا ذهب ليعيش عند أخيه الأكبر (باسنديداه موسوي) الذي كان رجلاً من رجال الدين. انضم (روح الله) لحوزة (آية الله عبد الكريم الحائري) أحد رجال الدين المعروفين في مدينة (آراك) التي تبعد ثلاثين ميلاً شمال (خمين) وفي عام ١٩٢٢، قرر الحائري أن ينقل حوزته إلى مدينة (قم) وذهب معه كل مريديه بمن فيهم (روح الله موسوي). وقد تزوج الخميني من ابنة رجل دين هو محمد الثقفي الطهراني وأنجب منها ثلاثة أبناء توفوا جميعاً بعد أن اشتهر منهم مصطفى وأحمد كما توفيت اثنتان من بناته الثلاث توفي الخميني عام ١٩٨٩. للتفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله قصة إيران والثورة (القاهرة، دار الشروق، ط٧، ٢٠٠٦)، ص١٧٨؛ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٢)، ص٥١.

دراسة فكر الإمام الخميني في إدارة العلاقات الإسلامية والدولية والتي تعد إطاراً مهماً لسياسة إيران الخارجية[١].
وفي تحليل الفكر السياسي للخميني، يتطلب التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت في تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وتلك هي الحكومة الإسلامية (كما تجسد إيران أفضل تطبيق لها وإن لم يكن التطبيق الكامل باعتراف الإمام الخميني) والحياد والأممية الدينية. هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل تتصل بتصدير الثورة والتدخل (أو عدم التدخل) في الشؤون الداخلية للدول، والعلاقة مع النظم الملكية وكذلك العلاقات العربية-الإيرانية[٢].
وبسبب التناقض الذي كان ينشأ أحياناً بين ما تراه إيران مصلحة قومية لها والتزامها بخط الخميني، وكذلك التناقض القائم بين المفاهيم الثلاثة وبعضها البعض (كما بين مفهومي الحياد والأممية الدينية على سبيل المثال) حيث ابتعدت السياسة الخارجية الإيرانية سواءً في حياة الخميني أو بعد وفاته عن التزام فكره على طول الخط[٣].
اعتمد آية الله الخميني عالم الدين الشيعي (الذي كان منفياً من قبل شاه إيران "محمد رضا بهلوي" في مدينة النجف بالعراق) فكرة ولاية الفقيه وأعاد صياغتها ونشر أفكاره في محاضرات ألقاها تباعاً ثم جمعها في كتاب الحكومة الإسلامية ولم يقتصر الاجتهاد الانقلابي للخميني على صياغة النظرية فقط، بل تعدى ذلك إلى توسيع صفة "القداسة" لتشمل الجمهورية التي يؤسسها الولي الفقيه، لذلك يقول الخميني (وقد فوض الله الحكومة الإسلامية من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس، ما كان يملكه الرسول محمد (ﷺ) وأمير المؤمنين من أمر

---

(١) عبد الله يوسف مسهر محمد، ((السياسة الخارجية الإيرانية – تحليل صناعة القرار))، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٣٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، ص١١.
(٢) مسعد، المصدر السابق، ص٥٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٥٣-٥٤.

الحكم والقضـــاء والفصـــل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد[1]).

وعلى هذا النحو فقد جاء في المادة (٥٧) من الدســتور الذي أعده الخميني بعد الثورة الإيرانية أن "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية" تمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور اصطلح على تسمية (الولي الفقيه) بـ "المرشد"[2].

وتشــكل الفترات الرئيســية الثلاث في حياة "الإمام الخميني" (وهي عقود تكوينه الروحي والسياسي والحملة الطويلة ضد الدولة البهلوية وسنوات الثورة وميلاد الجمهورية الإسلامية) في الواقع سلسلة متصلة طوّر الخميني فيها رؤيته عن الإسلام وكانت تتضمن أبعاده الروحية والفكرية والاجتماعية والسياسية والتي حملها بثبات أكثر من نصف قرن[3].

ثالثاً: أهداف الثورة الإيرانية

عندما انتصـرت الثورة الإسلامية في إيران تخلت القيادة الإسلامية الجديدة عن الهوية القومية الفارسية لنظام شاه إيران المخلوع (محمد رضا بهلوي)، ولكنها لم تتخلّ عن التفكير في امتلاك وضـعية قوة عظمى، وفي حين أن الشـاه المخلوع سـعى إلى فرض هيمنته على الخليج العربي على أمل أن يجعل من إيران يابان غرب آسيا، سعت إيران في ظل النظام الجديد إلى قيادة العالم الإسلامي بأكمله، ولقد كانت وسائل الشاه لتحقيق أهدافه تختصر على جيش قوي وروابط إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى اعتمد الخميني على النموذج الخاص

---

(١) أحمد فهمي، حزب الله وسقط القناع، كتاب البيان (٨٠) سلسلة تصدر من مجلة البيان (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠٧)، ص ص١٩-٢٠.

(٢) خالد محمد البسيوني، التحول العاصف في إيران (القاهرة، دار الأحمدي للنشر، د.ت)، ص٢٠١.

(٣) حامد الجار، الإمام الخميني سنوات ما قبل الثورة في الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية، ترجمة محروس سليمان (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص٤١٣.

للإسلام السياسي والحماسة الأيديولوجية للتغلب على الانقسام العربي الفارسي، وتقويض الأنظمة العربية التي تعارض الطموحات الإيرانية[١].

فقد وصل جيل جديد من الطبقة الدينية إلى المناصب العليا في السلطة وبادر إلى تطوير خطاب جديد نابع من مبادئ أيديولوجية، وقد تمحور هذا الخطاب حول معاداة الغرب ومكافحة الإمبريالية العالمية وعملائها مثل "الكيان الصهيوني"، وقد طرحت النخبة الحاكمة في إيران شعار وحدة العالم الإسلامي إزاء التسلط الإمبريالي في العالم، واعتبرت الإسلام هو السبيل الوحيد لإخراج المنطقة من المآزق السياسية ومن التخلف المتراكم طيلة العقود الماضية[٢].

وعليه فقد تبنت إيران جملة من الأهداف منبثقة من مبادئ وعقائد ثورتها، لعل أهمها[٣]:

١. الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية، وهو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب.
٢. الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية. وهذا أمر عملي يستلزم إمكانات وقدرات استثنائية.
٣. الانتشار على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، وقد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، كذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية، وتدار شؤونها بالقوة.

---

(١) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨)، ص٢٠.

(٢) ماشاء الله شمس الواعظين: في: العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في قطر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦)، ص٢٥١.

(٣) محمود سريع القلم، (الأمن القومي الإيراني)، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٧٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار، ٢٠٠٠، ص ص١١٤-١١٥.

رابعاً: مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية

إن من أهم مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية هو شعار (لا شرق لا غرب) وهذا المبدأ المكمل والناتج الطبيعي للنظر إلى كل من الشرق والغرب كمستكبرين يواجههم على الجانب الآخر المستضعفين، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية، ذاتها تأسست من جراء انتصار المستضعفين كما أعلنت مراراً القيادة الإيرانية ولم يؤمن الخميني بفكرة عدم الانحياز، وهذا الرفض ناتج عن الرغبة في قطع أي نوع من التبعية تجاه القوتين العظميين سابقاً وتجاه الولايات المتحدة بعد ذلك[1].

وعن الرؤية الإيرانية للعالم الإسلامي بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، فإن الدستور الإيراني أكد على فكرة (دار السلامة) فكل المسلمين يكونون جماعة واحدة وحكومة الجمهورية الإسلامية يجب أن تؤسس سياستها العامة على أساس وحدة تحالف الأمم الإسلامية (المادة الحادية عشر من الدستور الإيراني) بل وعملياً هناك ازدواجية في قمة الدولة الإيرانية: فرئيس الجمهورية يجب أن يكون إيرانياً أما الإمام فيمكن أن يكون أجنبياً، حيث أن الرئيس يجسد مصالح الدولة أما الإمام فيجسد مصالح أمة المسلمين، وفي سعي الخميني للعالمية الإسلامية رفض القومية حيث أن الأيديولوجية المشتركة هي أساس وحدة الأمة الإسلامية وليس الجنس أو اللغة أو الثقافة[2].

ترتكز الثورة الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية على سياسة خارجية تتدرج مع السياسة التقليدية الإيرانية، أي المحافظة على النفوذ وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين: روسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية وباكستان فدبلوماسيتها حذرة تضعها في خدمة بلد فريد ومعزول، وهذا ما يفسر الحذر الشديد الذي يبقى هدفه الأول الأمن الداخلي والخارجي للبلاد والاستقرار على حدودها، لأن إيران تتكون من نواة شيعية يحيط بهذه النواة طوق من الأقليات

---

(١) باكينام رشاد الشرقاوي، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية، في: بديع محمد جمعة وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ص١٨٢-١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨٣.

الوطنية غير الشيعية وذات ميول انفصالية غير معلنة صراحة (مثل: العرب – الأكراد – التركمان – والأذربيجان) وقد تشكل هذه نقاط واهية ومناطق اختراق لأعداء محتملين[١]. وتطمح إيران لأن تؤدي دور قائد عالمي للثورة الإسلامية، في المنطقة باسم الجامعة الشيعية التي تهدف إلى إرساء إسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم وفق المذهب الشيعي.

لكن بعض المراقبين لا يولون أهمية كبيرة للعامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، فمنهم من يرى فيه كلاماً منمقاً ومزايدة تخفي سياسة تقليدية للمحافظة على النفوذ الإقليمي، ومنهم من يرى العكس وراء هذه السياسة التقليدية إمبريالية شيعية[٢].

لقد جاء الإسلام ليوحد المسلمين لا أن يفرقهم إلى طوائف تتناحر فيما بينها إذ يؤدي ذلك إلى ضعف الدين وتشتته، وبذلك يفسح المجال لأعداء الدين لكي ينفذوا من الثغرات الموجودة فيه.

تصدير الثورة

إن من الأولويات التي اهتمت بها الثورة الإسلامية في إيران هي تأكيد مبدأ الوحدة الإسلامية بديلاً من وحدة الأرض أو وحدة القوميات، ولم تكن الوحدة الإسلامية شعاراً فقط بل طرحت الثورة الإسلامية أصلاً مهماً جداً لإقامة الحكم الإسلامي في إيران وهو أن الولاء للإسلام وللإسلام فقط وعلى أساس هذا الولاء يكون التعامل في ظل النظام الإسلامي ولا مكان للولاء القومي إلا بما هو في إطار إنساني يعبر عن انسجامه مع الإسلام ومع نظام الجمهورية الإسلامية[٣].

---

(١) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩)، ص١١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٦.

(٣) هادي خسرو شاهي، الورقة الإيرانية، في: العلاقات العربية-الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في قطر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦)، ص ص٢٠٥-٢٠٦.

ويعد الطابع الأممي أهم ما يميز الأيديولوجية الإسلامية في إيران، إذ تستند على الاعتقاد بأن إيران مؤهلة لتكريس جهودها وزعامتها الرائدة لتحقيق هدفها الإستراتيجي في بناء نظام دولي إسلامي، ويجسد آية الله الخميني مفهومه للدور الإيراني عندما يطرح فكرة (أن الإسلام مسؤولية مقدسة من الله لأنفسنا ويجب أن ينمو بقوة وثبات حتى يكرم الإسلام بشموله للعالم) بناءً عليه يفترض تصدير النموذج الإيراني بإضفاء سمة الشمولية والكونية والشعبية على أفكار آية الله الخميني[١].

إن إيران سعت إلى تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء الوطن العربي والعالم الإسلامي ولقد استغلت إلى أبعد مدى في إثارة هذه المسألة تصريحات بعض المنسوبين إلى الثورة الذين عبروا في لحظة الانتشاء بالانتصار عن تطلعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالمين العربي والإسلامي بأسره[٢].

وهناك من يرى أن الخميني كان يقف مباشرةً وراء سياسة تصدير الثورة من خلال مساندة مختلف الحركات الإسلامية في المنطقة، بنجاح نسبي تقريباً، وأصدر الأوامر لإنشاء جهاز حراس الثورة الذي كانت إحدى مهماته نشر الثورة الإسلامية في العالم[٣].

لقد أدان الخميني التفرقة بين ما هو سني وشيعي ورأى أن الإيمان الإسلامي والاعتقاد في إله واحد هي عوامل وحدة أكثر منها عوامل اختلاف بين المسلمين[٤].

ويبدو أن الخميني أراد من خلال هذه الإدانة كسب العالم الإسلامي كنوع من أنواع الاستقطاب السياسي الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك هناك الفهم الإيراني لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولي القائم مما جعل من تصدير الثورة مرادفاً لإسلامية

---

(١) عبد العزيز مهدي مكي الراوي، سياسة إيران الخارجية للفترة من (١٩٧٩-٢٠٠٣) أطروحة دكتوراه (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص١٧.

(٢) عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٦٧.

(٣) كوفيل، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٤)Mootaz Ahmadein, Iranian Foreign policy between ideoligy and pragmatism, M.A Degree, Institute of studies and middle East, London, ١٩٨٨, p.١٦.

الثورة ولكونها حركة المستضعفين ضد المستكبرين كما صرح الخميني في عيد الثورة الأول "سوف تصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية"[١]. ولابد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية الإيرانية تضمن تأكيد مبدأ تصدير الثورة، إذ جاء فيه "ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران التي كانت تستهدف تحقيق النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور سيعد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية والشعبية لبناء الأمة الواحدة"[٢].

إلا أن إيران واجهت عزلة سياسية كانت نتيجة أو انعكاس لطبيعة هذا الهدف في سياستها الخارجية، والذي أثار جدلاً وردود أفعال غير مرغوبة إقليمياً ودولياً بالتأكيد على المبادئ الثورية للثورة وأهدافها بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخرى وخصوصاً تجاه دول الجوار الجغرافي، واستخدام الدين كغطاء لهدف تصدير الثورة، والتي كانت تعبيراً عن إستراتيجية توسعية تنبع من الطموحات الإيرانية والتي حددت خارطة الجمهورية الإسلامية لتمتد من أندونوسيا حتى المغرب ولتضم المسلمين في هذه المناطق وغيرها عن طريق استخدام كافة الوسائل وفرض السلطة وتأكيد الدور القيادي لإيران[٣].

وبذلك فإن إيران وبحكم موقعها الجيوستراتيجي وأهميتها الإستراتيجية وبحكم إمكاناتها المتعددة، تعد إحدى القوى الإقليمية الرئيسة في منطقة الخليج العربي والتي أدت وستؤدي دوراً مهماً في تحديد معالم الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي. وعلى الرغم من التغيير الذي أصاب شكل النظام السياسي السائد فيها بعد عام (١٩٧٩) إلا أنها لم تتنازل عن استثمار تلك الإمكانيات، بل طوعتها لصالح إمكانياتها للتوسع الإقليمي.

---

(١) Kenneth Thompson, Behind Iranian lines, Robinson book, London, ١٩٨٨, p.٨٢.

(٢) براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد/٤٦ (بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢)، ص١١.

(٣) الراوي، المصدر السابق، ص٣٤.

ومع تتابع الهزائم والقرارات الخاطئة تزايدت المعارضـــة لنظام ولاية الفقيه ومبدأ تصـدير الثورة، وحاول هاشـمي رفسـنجاني بعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩ أن يجمع بين الثورة والسياسـة والبراغماتية فدشَّنّ لمرحلة إعادة الأعمار والابتعاد عن مبدأ تصدير الثورة.

إن ما يسمى بتصدير الثورة الإسلامية يعد غطاءاً اتخذته السلطة الإيرانية لتحقيق طموحات إيران القومية وسياستها التوسعية ومحاولتها الهيمنة على شؤون المنطقة وإعادة مجد الإمبراطورية الفارسية.

إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعد وصـــول نظام خميني إلى الســـلطة في إيران تهديداً لأمن واســـتقرار الأقطار العربية والإسلامية المجاورة لإيران أو البعيدة عنها، كما يعد تهديداً للأمن والسلام الدوليين[1]. وعندما نتحدث عن مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا نستطيع الجزم دائماً بسوء نوايا جميع السياسات الخارجية لإيران تجاه تلك الدول، فالوضع الداخلي المتأزم لإيران والصراع على السلطة وغياب الاستقرار السياسي حددت بشكل وآخر القيادة الإيرانية في أحيان كثيرة من اتخاذ قرارات ومواقف حاسمة حتى ولو كانت لمصلحة إيران نفسها.

إن أهمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجيوســـتراتيجية بالنســـبة إلى إيران في نواحي التاريخ المشـــترك والثقافة الإســـلامية جاءت هي الأخرى لتعزز ضـــرورة متابعة العلاقات بينهما، والســـياســـة الواجب إتباعها في عالم مليء بالمتغيرات.

تأسيساً على ما تقدم سيتم تتبع سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وفق ثلاث مراحل وكما يلي:

المرحلة الأولى (١٩٧٩-١٩٨٩):

ابتدأت هذه المرحلة بحدث تاريخي مهم لم تشهده المنطقة بل العالم الإسلامي تَمثل بولادة الثورة الإســـلامية في إيران التي حلت محل النظام الملكي وأعلنت بداية النظام الجمهوري، ومن هنا بدأت إيران تشـــهد عهداً جديداً لم تشـــهده من قبل، وأصبح الخميني الزعيم الفعلي والحقيقي لإيران حتى وفاته في الثالث من حزيران عام ١٩٨٩، إذ كان مرشـــداً للثورة الإســـلامية ومرجعها الأعلى وقائدها عملاً بأحكام

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "آثار ممارسات نظام خميني في الأمن الوطني التركي"، مجلة الأمن القومي، العدد/٣، السنة التاسعة، بغداد، كلية الأمن القومي، ١٩٨٧، ص١٨٧.

ولاية الفقيه الذي تم اعتمادها كأساس دستوري لحكم الجمهورية الإسلامية في إيران[١].
وبما أن الدستور الإيراني يعد المصدر الأساس لاستلهام أصول السياسة الخارجية فقد أكد على سعادة الإنسان وتنظيم السياسة الخارجية على وفق معايير إنسانية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لقيام الأمة الواحدة[٢].
ومن وجهة نظر القائمين على الثورة الإسلامية في إيران أن النظام العالمي ناقص وغير شرعي ولا يمكن أن يكون مكتملاً ومتحققاً إلا عند ظهور المهدي المنتظر الذي يقيم حكومة الله العالمية، كما أن نقص النظام العالمي (من وجهة نظر الخميني) ينبع من مصدرين:
الأول: يؤمن الإمام الخميني أن الفكرة الغربية الخاصة بالدولة القومية ناقصة فلسفياً لأنها من صنع العقل (الضعيف) للإنسان.
الثاني: يؤمن أن النظام العالمي نظام جائر من الناحية الجوهرية ويعود ذلك إلى أن القوى العظمى قد استحوذت بغير حق على السلطة العالمية على حساب الجماهير الشعبية[٣].
لقد طرحت إيران خطابها لتحقيق هدفها في تكوين كتلة إقليمية لملء الفراغ الإستراتيجي في القطاع الوسط من العالم الإسلامي (الهضبة الإيرانية، آسيا الوسطى، الخليج العربي) لتكون إيران في القلب منها وقائداً لها، وأن تنجح في إقامة تحالف أمني في منطقة الخليج العربي على وفق رؤيتها الأمنية الخاصة والمبينة

---

(١) سيف منذر عبد الواحد الجوعاني، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام ١٩٨٩ وآفاق المستقبل، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨) ص١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٠-١١.
(٣) حسيب العبيدي، السياسة الخارجية الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٧) المؤتمر الأول للدراسات الإيرانية، ج٣ (بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨) ص٥٣.

على أســاس أن الحفاظ على الأمن يجب أن يكون قاصــراً على الدول المطلة على الخليج العربي فقط[١].

ويذكر أن العدد الهائل من الإيرانيين الموجودين في الخليج العربي يعدون أداة مهمة بيد النظام الإيراني إذ نفذت من خلالهم الكثير من المؤامرات والمخططات ضد دول الخليج العربي[٢].

ومن هذه الأحداث ما يلي[٣]:

١. اســتطاعت إيران بالتعاون مع هذه العناصــر تدبير مؤامرة انقلابية في كانون الثاني ١٩٨١ لقلب نظام الحكم في البحرين وقد اتهمت الســلطات البحرينية إيران بالحادث ومن أنها قامت بتدريب وتســليح (٧٣) مخرباً ينتمون إلى ما يسمى بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومقرها طهران.
٢. حدوث اضــطراب خطير بين المواطنين الســاكنين في المنطقة الشــرقية من الســعودية في تشــرين الثاني ١٩٧٩، في الوقت الذي وقع فيه الهجوم على الحرم الشــريف في مكة المكرمة وقاموا ببعض الأعمال التخريبية هناك وتكررت أعمال العنف في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٢ فضلاً عن العام ١٩٨٧.

٣. خلق أجواء غير مســتقرة في الكويت من خلال الإيرانيين المتواجدين هناك وذلك بالقيام بعمليات تفجير بين حين وآخر واغتيال شــخصــيات، فقد أعلنت الكويت بشــكل رســمي مســؤولية إيران عن عمليات التفجير في شــهر كانون الأول ١٩٨٣، كما أن العناصــر نفســها قامت بمحاولة اغتيال أمير الكويت جابر الأحمد الصــباح عام ١٩٨٥، عندما انفجرت ســيارة ملغومة أمام موكب الأمير.

---

(١) ثامر كامل، "تحديات الأمن القومي العربي في التسعينات"، نشرة أوراق عربية، بغداد، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص٣٤.

(٢) J.A Bill, Islam, Politics and shi.ism in the Gulf middle East, insight Vol, ٣, January-February, ١٩٤٨, pp.٣-١٢.

(٣) النداوي، المصدر السابق، ص ص١٢٨-١٣١.

كان نظام الجمهورية الإسـلامية خلال السنوات العشرة الأولى من عمره يمثل نسيجاً واحداً لهرم كبير يأتي (آية الله الخميني) على رأسه بلا منازع، انتهت بوفاة الخميني عام ١٩٨٩ وتقاسم السلطة بين آية الله علي خامنئي في مقعد الزعيم (مرشد الجمهورية) وآية الله هاشمي رفسنجاني في مقعد رئيس الجمهورية، ولقد بدأت الجمهورية الثانية من خلال تعديل الدستور وإطلاق يدها لإعادة البناء السياسي والاقتصادي وتعمير البلاد وإزالة آثار الحرب العراقية الإيرانية[١].

المرحلة الثانية (١٩٩٠-٢٠٠٢):

أدت أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (الحرب التي حشدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣) دولة و٢٨ جيشاً ضد العراق لإخراج قواته من الكويت) في تعزيز جهود إيران الرامية إلى فرض نفسها بوصفها الشريك الأكبر في نظام الأمن والتعاون الخليجي، كان انعقاد مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة في كانون الأول ١٩٩٠ قبل دخول العراق إلى الكويت قد أقر الخصوم السابقون لإيران فيه (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بتطور موقفها لتسوية الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢].

هناك من يرى أن أزمة الخليج الثانية التي خدمت مصالح إيران، جاءت لتعارض هذه المصالح نفسها في مسألة حيوية حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي، بل أمكن لها إضفاء نوع من الاستقرار على وجودها عبر المعاهدة التي وقعتها مع الكويت في ٤ أيلول ١٩٩١ والتي تقضي بتأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة لفترة عشر سنوات[٣].

---

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية التاسعة في إيران، سلسلة قضايا إيرانية، ج٢، العدد/٨، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٥)، ص١٠١.

(٢) ميشال نوفل، الورقة العربية: في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، ص٩٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٠٣.

إن الترتيبات الخاصـــة بالأمن الخليجي، والتي اقترحت ونوقشـــت في أعقاب أزمة الخليج الثانية تجاهلت إيران واستبعدتها، فقد اقترح (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الأسـبق ترتيبات أمنية في المنطقة على شـاكلة حلف شـمال الأطلسـي (الناتو) كما اقترح (ريتشـارد ميرفي) الذي كان مسـاعد وزير الخارجية لشـؤون الشـــرق الأدنى عقد معاهدة أمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية التي شـاركت في التحالف المناهض لنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين[١].

وقد كان أهم اقتراح بهذا الشأن يكمن في إقامة نظام أمني يضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مصـــر وســـوريا وهي الصـــيغة التي أطلق عليها (سـتة+اثنان) أو إعلان دمشـق إلا أنه بدلاً من ذلك توصـلت دول مجلس التعاون الخليجي كلاً على حدة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع دول غربية مختلفة[٢].

إن التراجع الملحوظ في قدرات إيران وإخفاق برنامجها الســـياســـي لاســـيما بعد مرحلة خميني قد أدى إلى التراجع المتواصــل في مكانتها الإقليمية، ويتضـــح ذلك من خلال ما يأتي:

١. الانكفاء نحو الداخل.
٢. تزايد الانقسام بين التيارات السياسية والدينية في القيادة الإيرانية.
٣. التخلي عن دبلوماسـية "تصـدير الثورة" واللجوء إلى دبلوماسـية الدولة وبذلك تمكنت إيران على المســـتوى الإقليمي من التقرب إلى الدول الخليجية بهدف الحصول على قبول إقليمي، فقد شهدت السياسة الإيرانية انفتاحاً غير مسبوق على الدول الخليجية، لاسـيما بعد إعلان الرئيس الإيراني هاشـمي رفسـنجاني رغبة طهران في طي سجل الماضي وتناسي الخصومات السابقة[٣].

---

(١) شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١) ص١٥.
(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٥-١٦.
(٣) إنعام عبد الرضا سلطان، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي –فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١) ص٤٩.

وهناك من يرى أن الظروف الإقليمية والدولية ساعدت هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) على تحقيق قدر من الانفتاح السياسي والاقتصادي، وتحول شعار النظام من المثالية إلى الواقعية، وقد سمح هذا الانفتاح بظهور حركة الإصلاحيين التي كانت تنظر بعين الحذر إلى الزعيم (علي خامنئي) وتعمل على إرضاء رفسنجاني الداعم الأكبر لها، كما كانت تتطلع في نفس الوقت للفرصة المناسبة لتوسيع مجال عملها، وتحقيق طموحاتها، وقد أفرز هذا التوجه في المرحلة الثانية من هذه الجمهورية إلى تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية في آب ١٩٩٧[١].

اتبع الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) إستراتيجية عامة تقوم على الانفراج وتحسين علاقات إيران الخارجية، وكانت الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى على استعداد للتجاوب مع العروض الإيرانية، كما أن الدور المتزايد لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في إدارة السياسات الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية والذي تبنى موقفاً يدعو إلى التقليل من اعتماد المملكة على الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يتجاوز على التحالف السعودي الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العلاقات الطيبة مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي حاول تحقيق مصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية[٢].

كما أن عقد قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في ٧ كانون الأول ١٩٩٧ مثل نجاحاً كبيراً لدبلوماسية إيران ونهاية لعزلتها الدولية، وبعد قمة طهران قام هاشمي رفسنجاني بزيارة طويلة للمملكة العربية السعودية امتدت من ٢١ شباط حتى ٢٦ آذار ١٩٩٨ قام خلالها بزيارة مملكة البحرين بغية إصلاح العلاقات معها وكانت زيارة هاشمي رفسنجاني تمهيداً لزيارة الرئيس محمد خاتمي للمملكة العربية السعودية في أيار ١٩٩٩ وكذلك زيارة محمد خاتمي لكل من قطر

(١) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص١٠١.
(٢) هنتر، المصدر السابق، ص٤٣.

وسورية، وقد اتفقت كل من إيران والمملكة العربية السعودية على تعيين ملحقين عسكريين في سفارتيهما وإمكانية تبادل الزيارات البحرية(١).
ويمكن القول أن السنوات التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد شهدت تطورات ملحوظة على صعيد العلاقات الخليجية الإيرانية عبرت عن نفسها بسلسلة من الاتصالات والمواقف والزيارات المتبادلة بين الطرفين، إذ بدأ مسلسل التقارب الخليجي في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني وشهد قفزة نوعية منذ مجيء الرئيس محمد خاتمي للسلطة في إيران عام ١٩٩٧، وإتباعه سياسة انفتاحية خارجية تقوم على الحوار والانفتاح وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى(٢).
وكان من شأن هذه الأجواء تحريك الأجواء الراكدة في العلاقات الإيرانية – الخليجية، كما تضمنت هذه المرحلة زيارات متبادلة بين مسؤولين إيرانيين كبار لدول خليجية مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، وتشكيل لجان ثنائية مشتركة بين هذه الدول وإيران، وهذا ما أدى إلى تقارب أكبر بين الجانبين كان من أبرز مظاهره توقيع الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران يوم ١٦ نيسان ٢٠٠١، وقد لعب هذا الاتفاق دوراً مهماً في فتح المجال أمام إيران لتوقيع اتفاقيات أمنية مماثلة مع دول الخليج العربية الأخرى(٣).
إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت ترفض مسألة التقارب الإيراني-السعودي لأن أبو ظبي ترغب أن يتم أي تعاون بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس حل الخلاف حول الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى- طنب الصغرى- أبو موسى)(٤).
ومن جهة أخرى لم يتردد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) عن مطالبته في فتح باب الحوار والانفتاح مع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤٤-٤٦.
(٢) حيدر عبد الواحد ناصر، "الجزر الثلاث وأثرها على العلاقات الإيرانية الإماراتية ١٩٩١-٢٠٠١"، مجلة دراسات إيرانية العدد (٣-٤)، البصرة، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، ٢٠٠٥، ص٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٤-٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

الأمريكية حيث توجه بخطاب إلى الشـــعب الأمريكي دعا فيه إلى فتح باب التبادل الثقافي والفكري والجامعي بين الشعبين وأكد على أهمية حوار الحضـارات وقال: (إنني باسم الجمهورية الإسلامية في إيران اقترح أن تطلق الأمم المتحدة على عام (٢٠٠١) اسـم عام حوار الحضـارات وإن أهم إنجاز يجب أن يوسـم القرن القادم (القرن الحادي والعشـرون) هو ضـرورة الحوار ومنع اسـتخدام القوة في كافة الأزمات التي يؤججها العالم[١].

المرحلة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠١٠):

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام واسع في سياسة إيران الخارجية، فهي أكثر دول الجوار التصـاقاً بالوطن العربي وتربطها علاقات وثيقة به، إذ تجمعها اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية[٢].

وهنالك تماس بين إيران مع الدول العربية برياً عبر حدودها مع العراق وبحرياً عبر حدودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: (المملكة العربية السـعودية-الكويت-قطر- البحرين -الإمارات العربية المتحدة -وعُمان). كما أن إيران تمتلك المقومات الأساسية لأداء دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي ممتاز وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصـل على جوارها الجغرافي، وإمكانيات اقتصـادية كبيرة هذه المقومات تجعل إيران طرفاً في المعادلة الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة[٣].

وتمثل منطقة الخليج العربي المجال الحيوي لإيران جغرافياً وسياسياً حيث دخلت في صـميم السـلوك الخارجي الإيراني منذ أمد بعيد، وأصـبحت قضـايا الخليج العربي تدخل في صلب الإستراتيجية الإيرانية التي تقوم أياً كان شكلها، على تأمين

---

(١) Muriel-Mirak, Iran's Khatami advances, dialogue of cicilizations,EIR international, Vol.٢٦, No ٤٥, ١٢ November, ١٩٩٩, p.٣٣.

(٢) ظافر ناظم سلمان، "السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل"، دراسات إستراتيجية، العدد/٥، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٨، ص٣٠٤.

(٣) مصطفى اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية"، مجلة شؤون عربية، العدد/٣٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف ٢٠٠٨، ص٣٦.

اســـتقرار المنطقة من خلال نظام إقليمي تضـــطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لوجود أية قوى أخرى خارج المنطقة[1].

وحتى يحقق المشـــروع الإســـتراتيجي الإيراني أهدافه توجب عليه مد حضـــوره الإقليمي مستغلاً مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، منها نجاح إيران في تمديد نفوذها الإقليمي بعد احتلال العراق في ٩ نيســـان ٢٠٠٣ وهو ما أخل بالتوازنات نهائياً في المشرق العربي[2].

ومن المؤكد أن الصـــعود الإقليمي لإيران لا يقلق الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني فحسب بل يقلق أيضاً عدداً من الدول العربية أيضاً من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية. فإيران بالنســبة للعرب ليســت دولة عادية وتطلعاتها وطموحاتها يراها كثيرون مخترقة للحدود العربية وتخاطب شـــرائح من المجتمعات والطوائف العربية على غير رضـــاً من أنظمتها، وهناك ملفات قائمة ولابد من الانتهاء منها بين إيران ودول الخليج العربي وعلى رأســـها مســـألة الجزر العربية الثلاث، وطمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء طموحات إيران العسكرية والإستراتيجية وامتلاكها السلاح النووي[3].

وهناك من يرى أن إســـتراتيجية إعادة بناء الثقة، وتجاوز ســـوء الظن وتبادل الاتهامات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مدخل أســـاســـي لتأســـيس حوار حول بناء شـــراكة حقيقية، ومن الواضـــح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبنى مبادرة توســـيع آفاق التعاون مع إيران، ويرى صـــانع القرار الخليجي أن المنظومة الأمنية الحالية في ظل الصـــراع الأمريكي الإيراني باتت تشكل خطراً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن ما يعين دول مجلس التعاون الخليجي من

---

(١) شيماء جواد كاظم، السياسة الإقليمية الإيرانية وأثرها في المصالح الأمريكية بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١)، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨) ص١٠٦.

(٢) اللباد، المصدر السابق، ص ص٣١-٣٧.

(٣) خالد الحروب، "إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية؟ في: الدور الإيراني في المنطقة أبعاده وتداعياته، ملف خاص" مجلة شؤون عربية العدد/١٢٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٦، ص١٨.

الانفتاح على إيران في المرحلة الراهنة هو تعاظم الطموح الإيراني ونزوعه الجاد للسـيطرة على المنطقة. والمتابع يلاحظ أن هنالك تيارين في الخليج لمواجهة إيران(١).

الأول: يمكن تسـميته بالمتفائل و هذا التيار مقتنع أن انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية على إيران ربما يؤدي إلى سـحب إيران إلى جهة الاعتدال.

الثاني: ويمكن تسـميته بالواقعي الوطني فإنه يتفق مع طرح التيار المتفائل ولكنه يتبنى موقف متشـدد من طهران ويطرح فكرة المواجهة معها واسـتخدام القوة الناعمة التي تحمل في مضمونها الضغط وطرح المواجهة.

إن ما هو مطلوب عربياً في المقام الأول، على مسـتوى الأمن الإقليمي والخليجي، هو إدراك أن إيران جزء من نسيج المنطقة ولا يمكن صـياغة أمن جماعي إقليمي أو خليجي فعال من دون أن تكون إيران منخرطة فيه، ومطلوب عربياً تفادي الانسياق وراء أي سياسـة أمريكية معادية لإيران على طول الخط. ومطلوب من إيران أن تطمئن العرب لها وأن تتوقف عن أفكار تصـدير الثورة واسـتفزاز أعصـابهم الأمنية فهناك دوماً ما هو مقلق من جهة إيران إزاء العرب، كما أن الطموحات الإيرانية في تمثيل شيعة المنطقة تلتقي مع تقصير السياسات الرسمية العربية في معظم الأقطار وفشـلها في تأميم ولاء الشـيعة بشـكل كامل روحياً وسياسياً للبلدان التي يعيشون فيها(٢).

نستنتج مما تقدم أن هنالك علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الإيرانية خلال عهد الجمهورية الإسلامية إذ أن المنطلقات النظرية للنظام السياسي الإيراني لها تأثيرها الواضح في سـياسـتها الخارجية منذ نشـوب ثورة شـباط عام ١٩٧٩ وحتى الآن. وتتحصـر السـياسـة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الانكماش والانزواء للداخل خلال فترة الضـعف والانكسـار وبين الاتجاه نحو دول الخليج ومحاولة بسط النفوذ تارة أخرى خلال فترات القوة.

---

(١) نجيب غلاب، إيران ودول الخليج والبحث عن السلام، أسرار بريس.نت، السبت ١٥ آذار ٢٠٠٨، على الموقع الإلكتروني: http://www.asrar press.net/articles php?id=٢٦٨

(٢) الحروب، المصدر السابق، ص ص٢٠-٢١.

وهذا التباين واضح من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين الذي يعكس حالة الاختلاف والصراع بين السلطتين الدينية والسياسية في إيران.

وتجدر الإشـــارة إلى إن طموحات إيران تتطلع أن تصـــبح قوة إقليمية فعالة على حســـاب المصـــالح العربية لذلك لابد لنا أن نعرف أن العلاقة بين العرب وطهران هي علاقة معقدة بسبب عوامل الجوار الجغرافي ورابطة الدين الإسلامي والتاريخ والمصـالح المشـتركة، ولقد كان لبعض هذه العوامل تأثيرٌ سـلبي على العلاقات أو الإســـتراتيجية التي يتبعها طرفي الخليج تجاه بعضــــهم البعض. لكن التغيير الذي أحدثه الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ســـهل المهمة بشـــكل كبير لإيران، إذ أخذت تتحرك نحو شـيعة الخليج العربي ومحاولة اسـتثمارهم واسـتعمالهم كورقة ضـــغط للمســـاومة بها في أي اســـتحقاق إقليمي ودولي ومحاولة ربطهم بالحياة الســياســية والاقتصــادية بغية التأثير على واقع القرار العربي، وأن أي انتصـــار لإيران في هذا المجال يؤمن لها إنجاح مشروعها النووي الضامن تحويلها إلى قوة عظمى في المنطقة.

المبحث الثاني
إستراتيجية إيران الاقتصادية تجاه دول مجلس التعاون

برزت الأهمية الاقتصــادية للخليج العربي أسـاسـاً مع اكتشـاف النفط واقترنت منذ القدم جيوستراتيجياً بهذا الممر المائي الذي يربط أوروبا بالشرق الأقصى، فضـلاً عن أن الخليج العربي هو المنطقة الرئيســية التي التزمت ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوفير احتياجات العالم الغربي من الطاقة[١].

ومن ناحية أمنية، فالخليج العربي يعد منطقة مكشــوفة وغير مزدحمة بالســكان، الأمر الذي يعقد من عملية الدفاع عنها أو تأمين المصـــالح الاقتصـــادية والحيوية فيها، في حين أن عملية اجتياحها تعد غاية في الســهولة لاسـيما وأن هذه المنطقة تسمح بمعارك حديثة تتطلب مساحات واسعة لغرض الحركة والتنقل[٢].

ولكي نبين إســتراتيجية إيران الاقتصـــادية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لابد لنا أن نستعرض عناصر القوة والضعف في هذا الاقتصاد وكما يأتي:

أولاً: عناصر القوة في الاقتصاد الإيراني

تتميز إيران أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي بامتلاك عناصــر أو مصادر متنوعة للقوة المعنوية أهمها العامل التاريخي وعامل القوة الجيوستراتيجية والقوة المادية والعسكرية، فضلاً عن العامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد اختلف توظيف إيران لعوامل القوة هذه باختلاف النظام الســياســي الحاكم وطبيعته وأولياته[٣].

---

(١) شكر، المصدر السابق، ص ص٨-٩.

(٢) حامد ربيع، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي (بغداد، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣) ص٥٠.

(٣) ادريس، المصدر السابق، ص١٧٦.

كما يستمد الاقتصاد الإيراني قوته من قدرته على النمو الذاتي بمعدلات قياسية، وعدم وجود مشاكل هيكلية قوية داخله، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية التي قد تنتج عن تشديد العقوبات الاقتصادية أو شن حرب عليه خلال الفترة القادمة، ومن خلال استقراء هذه المؤشرات في البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الإيراني يُلاحظ الآتي[١]:

١. حقق الاقتصاد الإيراني معدلات نمو مرتفعة ومستمرة طوال الفترة من (٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥) وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، وبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة نحو ٦,٤% سنوياً.
٢. تبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي نحو ٣٦% مقارنة بنسبة ٢١% على المستوى العالمي.
٣. لا يعاني الاقتصاد الإيراني من معدل ديون مرتفع، حيث أن الديون الإيرانية تحت السيطرة ولا تتجاوز ١٠ مليارات دولار، ويمكن للاقتصاد الإيراني تسديدها بسهولة.
٤. يتمتع الاقتصاد الإيراني بنسبة عالية من الاحتياطات من العملات الأجنبية التي وصلت إلى نحو ٦٠ مليار دولار عام (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) ضمن إطار عملية تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، تضمنت تحرير الأسعار وأسعار الصرف، وتحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وتبني سياسة انفتاح اقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما سعى هاشمي رفسنجاني وحكومته إلى تطوير علاقات قريبة من المؤسسات التمويلية الدولية وإدماج إيران في السوق العالمي[٢].

وتبعاً لمؤثرات العامل الاقتصادي فقد تأثر الواقع السياسي الداخلي لإيران مما سمح لوصول الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) الذي يمثل نقله في السياسة

---

(١) مغاوري شلبي علي، "الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٨، المجلد/٤٢، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٧، ص١٢٤.
(٢) ادريس، المصدر السابق، ص١٥٠.

الإيرانية، فقد دأب على تنشيط الاقتصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم ودول الجوار الإقليمي من أجل فك عزلة إيران بما يخدم مصالحها وأن تتجه بسياستها إلى آفاق جديدة تمكنها من تجاوز العزلة الإقليمية وتخطي المتاعب الاقتصادية التي تعانيها من خلال تنشيط الصلات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقد الاتفاقيات التجارية معها وصولاً إلى الانفتاح الإيجابي عليها(١).

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تسلم الرئاسة عملياً في آب ٢٠٠٥ فقد واجه تحديات داخلية عدة أهمها: التنمية الاقتصادية وحل مشكلات البطالة والتضخم وتحديث البنى التحتية خصوصاً ما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير المنشآت النفطية، والاستمرار في نهج دولة الإصلاحات الذي وضع أسسه الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي بكل ما يعني ذلك من إكمال خطوات تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات(٢).

وفي المرحلة الراهنة تكونت لدى إيران قناعة بأن كفالة أمنها واستقرارها لا يتم إلا بتعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعادة بناء الثقة معها في إطار عملي حقيقي يقود إلى تأسيس هياكل ومؤسسات تعاون جماعي خليجي بما فيها مؤسسات الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي، ويذهب أغلب المحللين إلى أن إيران تمثل في شكل خارطتها شكل القطة التي رأسها عند تركيا وسوريا وظهرها عند أفغانستان، أما بطنها الرخوة فعند الخليج العربي، لذا فإن منطقة الخليج العربي تمثل لها أهمية إستراتيجية قصوى(٣).

---

(١) Anoush. Ehteshami, Iran's new order Domestic Development and foreign policy out comes, conference crises in the middle East: palstine and Iraq, Amman, Radisson SAS hotel ١٠-١١ may ٢٠٠٠, p.٦.

(٢) عادل الجوجري، أحمدي نجاد-رجل في قلب العاصفة، (دمشق-القاهرة، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٦)، ص ص٦٠-٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٦.

ثانياً: نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني

رغم عناصر القوة المشار إليها أعلاه، إلا أن الاقتصاد الإيراني يعاني من بعض المشاكل ولديه بعض الثغرات التي يمكن أن تجعل العقوبات الاقتصادية(*) مؤثرة عليه أهمها ما يأتي(١):

١. ارتباط الاقتصاد الإيراني بصادرات وأسعار النفط حيث تمثل إيرادات النفط ٨٠% من إجمالي حصيلة إيران من النقد الأجنبي وتمثل نحو ٥٠% من إيرادات الموازنة العامة للدولة.
٢. ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث وصل معدل التضخم -وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي- إلى نحو ١٨,٥% ووصل معدل البطالة إلى ١٢,٣% ووجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان في إيران رغم أن متوسط دخل الفرد يصل إلى نحو ٢٣٠٠ دولار سنوياً وهذا يعني أن العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة تشديدها قد تؤدي إلى انفجار بالأسعار وتفاقم معدلات البطالة.
٣. تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصةً في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال.
٤. إن تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط، خاصةً أن قطاع النفط الإيراني يعاني من مشاكل تقادم الآلات والمعدات وعدم تحديثها منذ فترة طويلة.

(*) العقوبات الاقتصادية على إيران: تبنّى مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران ٢٠١٠ القرار رقم (١٩٢٩) الذي فرض سلسلة جديدة من العقوبات على إيران بهدف دفع طهران إلى وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. وتقضي تلك العقوبات فرض عمليات تفتيش في أعالي البحار على السفن التي يعتقد أنها تحمل مواد محظورة إلى إيران، وقد أقر مجلس الأمن الدولي سلسلة من ست عقوبات على إيران منذ العام (٢٠٠٦)، أربعة مرفقة بعقوبات تستهدف سياستها النووية، ويشتبه المجتمع الدولي في أن طهران رغم نفيها المتكرر، تسعى إلى امتلاك السلاح النووي تحت غطاء برنامج نووي مدني: صحيفة الوسط، العدد/٢٨٤٥، البحرين، الاثنين ٢١ حزيران ٢٠١٠.

(١) علي، المصدر السابق، ص ص١٢٥-١٢٦.

إن الاقتصاد الإيراني[*] الضخم يواجه جمود هيكله واعتماده على إنتاج وتصدير السلع الأولية وبالتحديد النفط والغاز وضعف إنتاجية العمل في قطاعاته غير النفطية شأنه في ذلك شأن العديد من الاقتصادات النامية، يضاف إلى ذلك ما يعانيه هذا الاقتصاد الكبير بسبب حالة الاحتقان السياسي التي تعاني منها إيران في ظل تعدد وتصادم الاتجاهات في النخبة الثقافية بطريقة تجعله مصدراً للتوتر السياسي الذي يؤثر بشكل مباشر وشديد الفعالية على الاقتصاد الإيراني[١].

كما أن نمط التنمية الاقتصادية يتمثل بمدى اعتماد الفرد الإيراني على العالم الخارجي لسد احتياجاته الأساسية وخاصةً الاستهلاكية منها لمحدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الإيراني على توفيرها بسبب عدم واقعية السياسة الاقتصادية لإيران في الوصول لأهدافها التي تتجاوز إمكانياتها الذاتية، مما دفعها إلى البحث عن مصادر التمويل الخارجي، وكذلك تزايد معدلات الإنفاق العسكري وما يعنيه ذلك من تعطيل لجزء كبير من مواردها لأجل تمويل برامجها التسليحية[٢].

تمتلك إيران احتياطياً من النفط يقدر بحوالي ١٢% من احتياطي العالم، وهي رابع دولة في إنتاجه عالمياً كما تمتلك احتياطياً من الغاز يقدر بنحو ٢٧ مليون متر مكعب بخلاف الثروات الطبيعية الأخرى إضافةً إلى الثروة البشرية ذات الحيوية والطموح، لكن المواطن الإيراني مازال يتساءل بحسرة: لماذا لا أعيش منعماً بثروات بلادي مثل جاري الخليجي على الضفة الأخرى؟ لماذا لا أحظى بنفس مستوى الدخل الذي يحظى به الخليجي، ما الذي ينقص بلادي حتى أعيش الحياة الرغدة التي يعيشها جاري العربي؟ هذه التساؤلات البسيطة والمشروعة على لسان المواطن الإيراني العادي تشكل تحديات كبيرة أمام حكومة أحمدي نجاد[٣].

(*) راجع الملحق رقم (١) المرفق.

(١) الجوجري، المصدر السابق، ص٦٢.

(٢) طارق عبدالله ثابت قائد، "محطات إستراتيجية: الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد/٩٨، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص١٥.

(٣) عبد الحميد الأنصاري، "الطموح الإيراني بين تحديات الداخل وعقوبات الخارج"، جريدة الجريدة، العدد/٩٧٦ (الكويت في ٥ تموز ٢٠١٠). http://www.aljarida.com/aljarida/atticle print.asp?id

وعلى لسان أحد مستشاري النظام الإيراني علي أكبر ناطق نوري انتقد سياسة أحمدي نجاد الاقتصادية وقال: إنها لن تحقق خطط إيران لتصبح قوة إقليمية عظمى بحلول عام ٢٠٢٥، كما أن تقارير عديدة تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية تتدهور يوماً بعد يوم ومعاناة المواطنين الذين يبذلون جهداً خارقاً لكسب ضرورياتهم اليومية تتزايد. وبحسب تقرير البنك المركزي الإيراني فإن ١٤ مليون إيراني تحت خط الفقر، والتقارير الدولية تقول إن الرقم أعلى ومعدلات التضخم قاربت ٣٠% وهي تلتهم أموال الدعم المخصصة لمساعدة الطبقات الفقيرة (ما يسمى بسياسة العدالة الاجتماعية)(*) إلا أن المستفيد الأكبر هم الأغنياء، أما معدلات البطالة فهي عالية، كيف يحصل هذا في دولة تعد الرابع في تصدير النفط[١].

يتضح مما تقدم إن السياسة الاقتصادية لإيران تأثرت بالواقع السياسي الداخلي، فقد حاول كل من الرئيسين الإيرانيين محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن هنالك نقاط ضعف في السياسة الاقتصادية الإيرانية توازي نقاط القوة فيه تجعل من سياستها الاقتصادية متأرجحة بين القوة تارة والضعف تارة أخرى لأن الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني هو النفط والغاز، حيث يحتاج المواطن الإيراني إلى سلع إنتاجية أخرى يتم الحصول عليها عن طريق العالم الخارجي لمحدودية القدرة الإنتاجية الإيرانية على تأمينها.

(*) سياسة العدالة الاجتماعية: هذه السياسة رفع شعارها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تحت مسمى (توزيع الثروة النفطية على المواطنين بطريقة أكثر عدلاً) وذلك من خلال دعم الأسعار، فقد أسهمت هذه السياسة في رأي الاقتصاديين إلى ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من ١٥% إلى ٣٠% مما يعني أن المستفيد الأكبر من سياسة دعم الأسعار هم الأغنياء لأن استهلاكهم أكبر: عبد الملك آل الشيخ، الحرس الثوري ثورة ثم ثورة فاحتكار دولة، (موقع المختصر للأخبار، العدد/٣٠٨٣، الثلاثاء ١٦ شباط ٢٠١٠)، ص١. على الموقع الإلكتروني www.almokhtsar.com :

(١) الأنصاري، المصدر نفسه، ص١.

ثالثاً: اختراق الاقتصاد الإيراني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن العلاقات على المســتوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاقات تقوم على أبعاد اقتصــادية متشــعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، الخليجي والإيراني، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية التي وصلت إلى حد احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث، ورفضــها الانســحاب منها أو حتى التفاوض بشأنها. وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في كافة المجالات، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصــادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاســيما في مجال تصــدير الغاز والكهرباء، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضــعاف ما هو عليه الآن إذا ما اســتثمرت الإمكانات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من قبل الطرفين[1].

كما أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ خلال عام ٢٠١٠ ثمانية عشــر مليار دولار. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة أهم شــريك تجاري لطهران، وبالإضــافة إلى ذلك يقدر حجم اســتثمارات رجال الأعمال الإيرانيين في دولة الإمارات بنحو ثلاثمائة مليار دولار، وتعتبر دولة قطر وسـلطنة عمان من الدول التي تؤيد سـياســة إيران أكثر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وهما تشــككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني[2].

أما التبادل التجاري بين إيران وقطر – وعلى حسـب تصـريحات سـفير إيران في الدوحة عبد الله سهرابي فقد بلغ (٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٩، ووفقاً لما أعلنه

---

(١) صحيفة القدس، "إيران تطمح لترسيخ علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي"، لندن، ١٠ حزيران ٢٠١٠. على الموقع الإلكتروني: http://www.alguds.com/nod/٢٩٤٢٢٣

(٢) بتينا ماركس، دول الخليج العربي والبرنامج النووي الإيراني: خشية من جارة كبيرة تمتلك القنبلة النووية، ترجمة رائد الباش (نقاش نت، نشر دويتشة فيلة، ٣ آذار ٢٠١٠)، ص ص٣-٤.

وكيل وزارة التجارة والصـــناعة الكويتي، رشـــيد الطبطبائي، فإن حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ نحو (٣٢٠) مليون دولار عام ٢٠٠٩، أما بالنسبة إلى التبادل التجاري بين إيران والبحرين، فقد ذكر علي أغار محمدي مســـاعد النائب الأول للرئيس الإيراني أن بلاده تســـتهدف رفع حجم التبادل التجاري مع البحرين إلى (٥) مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى قيام إيران بتخفيض رسوم منطقتها الحرة بنسبة ٥٠% حيث تعول إيران على جذب رجال الأعمال الخليجيين لزيادة حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(١).

ولو نظرنا إلى مؤشر اندماج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي وهو يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي(*) لاتضح لنا أن هذه النسبة قد زادت على ١١٣% عام ٢٠٠٧(٢).

تعتبر هذه نســبة مرتفعة بالمقاييس الدولية حيث إن هذه النســبة كانت لا تزيد عن ٤٠% في أغلب الدول الصـــناعية، وتزيد على ذلك قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى، ومما يفســر هذا الارتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصـــاد العالمي هو أن مصـــدر دخلها الرئيس هو النفط الذي تصـــدر أغلبه إلى الدول الأخرى، وتستخدم إيراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسطية والرأسمالية وتستثمر فوائضه في أسواق المال العالمية(٣).

---

(١) صافينار محمد أحمد، "إيران والخليج.. تناقضات السياسة والاقتصاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨١، السنة السادسة والأربعون، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية قيلوب، تموز ٢٠١٠، ص١٦٩.

(*) راجع الجدول رقم (٨)

(٢) International. Monetary fund (IMF), Regional Economic out Look: Middle East and central Asia (Washington, DC:IMF, ٢٠٠٨) table٢, pp.٤-١٥.

(٣) يوسف خليفة اليوسف، "الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد/٤٥، السنة السادسة عشر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٩، ص٧٥.

الجدول(*) رقم (٨)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعدلاته للفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

(مليون دولار)

السنة / الدولة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(**)
الإمارات المعدل %	٨٦,٦٨٦ ١١,٩	١٠٤,١٨٠ ٩,٧	١٣٨,٣٣١ ٨,٢	١٦٨,٣٨٤ ٩,٤	١٩٦,٦٤٣ ٧,٤	٢٥٠,٥٧١ ٧,٠
البحرين المعدل %	٩,٧٤٧ ٧,٢	١١,٢٣٥ ٥,٦	١٣,٤٥٩ ٧,٩	١٥,٨٥٢ ٦,٥	١٨,٤٤٧ ٦,٠	٢٤,٣٣٨ ٦,٣
السعودية المعدل %	٢١٤,٥٧٣ ٧,٧	٢٥٠,٣٣٩ ٥,٣	٣١٥,٣٣٧ ٥,٦	٣٥٦,١٥٥ ٣,٠	٣٨٣,٨٧١ ٣,٥	٤٦٨,٨٠٠ ٥,٩
عُمان المعدل %	٢١,٥٤٣ ٢,٠	٢٤,٦٧٤ ٥,٣	٣٠,٩٠٥ ٦,٠	٣٦,٨٠٤ ٦,٨	٤١,٦٣٩ ٦,٤	٥٩,٩٤٥ ٧,٤
قطر المعدل %	٢٣,٥٣٤ ٦,٣	٣١,٧٣٤ ١٧,٧	٤٢,٤٦٣ ٩,٢	٥٦,٧٧٠ ١٥,٠	٧١,٠٤١ ١٥,٩	١٠٢,٣٠٣ ١٦,٨
الكويت المعدل %	٤٧,٨٦٩ ١٧٠٣	٥٩,٤٣٩ ١٠,٧	٨٠,٧٩٩ ١١,٤	١٠١,٥٤٩ ٦,٣	١١٤,٥٨٥ ٤,٦	١٤٨,١٦٥ ٥,٩
مجموع دول المجلس المعدل %	٤٠٣,٩٥٢ ٥٢,٤	٤٨١,٦٠١ ٥٤,٣	٦٢١,٢٩٤ ٤٨,٣	٧٣٥,٥١٤ ٤٧,٠	٨٢٦,٢٢٦ ٤٣,٨	١,٠٥٤,٠٦٨ ٤٩,٣
مجموع الدول العربية	٧٥٢,٢٢٠	٨٩٨,٦٧٢	١,٠٩٩,٥٤١	١,٣٠٧,٣٥٦	١,٥٠٤,٦٥٧	١,٨٩٨,٦١٩

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (AMF) لعام (٢٠٠٩) الملحق (٢/٢) ص٢٦٦.
http://www.arabmonetary fund.org/ar/jerep/٢٠٠٩.

(٢) أحمد إبراهيم (وآخرون)، حال الأمة العربية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) أمة في خطر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان ٢٠٠٩) ص ص٢٢٠-٢٢١.

(**) بيانات أولية.

ومن الجدول رقم (٨) يتضــح تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لــدول الخليج العربيــة من (٤٠٣,٩٥٢) مليون دولار عــام (٢٠٠٣) إلى نحو (١,٠٥٤,٠٦٨) مليار دولار عام (٢٠٠٨) ويعزى هذا التحسن بصفة أساسية إلى استمرار الزيادة في أسعار النفط والطلب العالمي عليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة اندماجه في الاقتصــاد العالمي. وتتفاوت حصــة الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى حيث نلاحظ أن حصـــة المملكة العربية الســعودية هي من أكبر الحصـــص لأنها تعتبر أكبر مُصّـــدِر للنفط في دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة تليهـا الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت وقطر وعمان وأخيراً البحرين التي هي أقل الدول في سلم التطور أعلاه.

هنالك حاجة ملحة تدعو إلى ضـــرورة التدقيق في طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية وهي علاقات يعتريها قدر كبير من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أو على المســتوى الجماعي التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحدة تجاه إيران، فالدول الخليجية بعضـــها تحكمه علاقة تنافر مع إيران (حالة البحرين وإمارة أبو ظبي)، والبعض الآخر تحكمه علاقة تعاون فعالة معها (حالة قطر وســـلطنة عُمان والكويت وإمارة دبي) والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور (حالة السعودية)[1].

ومن أهم المجــالات التي يمكن أن تعكس واقع هـذا التبــاين في العلاقــات بين الطرفين، هي مجالات التعاون الاقتصــادي والاستثمار وعلاقات التبادل التجاري، التي تفرض واقعاً عملياً مغايراً لذلك الواقع الذي تفرضه كثافة التفاعلات السياسية التي تتراوح بين المد والجذب، عبر قضايا ومصالح مختلفة ومتنوعة[2].

---

(١) أحمد، المصدر السابق، ص١٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦٦.

فلو نظرنـا إلى الجـدول رقم (٩) الـذي يبين تطور حجم صـــادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران، وكذلك الجدول رقم (١٠) الذي يبين تطور حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران لوجدنا أن هنالك علاقات وروابط اقتصـــادية فعالة تربط إيران بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصـل إلى حد الشـراكة بين كل من إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة عامة وإمارة دبي خاصة.

الجدول(*) رقم (٩)

تطور حجم صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران للفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٧)

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة / الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٤٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات	١,٨٤٨,٥٣	١,٩٥٦,٥٠	٢,١٧٦,٩٠	٢,٥٠٦,٢٦	٣,٣٢٦,٨١	٣,٩٨٢,٨٢	٤,٦٩٨,٢٤
البحرين	٦٥,٦٩	٥١,٢٨	٥٧,٠٠	٧٤,١٣	٩٤,٣٨	١١٦,٥٢	١٥٠,٩٤
السعودية	٢٠١,٤٠	٣٠٤,٣٤	٣٣٨,٦٣	٤٢١,٤٨	٥٥٦,٥٤	٦١٩,٥٥	٧٣٠,٨٤
عُمان	٤٥٤,٨٤	٥٢٠,٠٢	٤٢٩,٥٢	٤٩٤,٥١	٦٥٦,٤١	٧٨٥,٨٥	٩٢٧,٠١
قطر	٥,٤٨	٢٤,٢٣	١٠,٥٠	٦٠,٨١	٨١,٥٥	٠,٠٠	٠,٠٠
الكويت	١٠,١٧	١٢,٤٦	١٣,٨٦	١٥,٩٦	٢١,١٩	٢٥,٣٦	٢٩,٩٢
مجموع دول المجلس	٢٢٢٢,١١	٢٨٦٨,٨٣	٣٠٢٥,٩١	٣٥٧٣,١٥	٤٧٣٦,٨٨	٥٥٣٠,١	٦٥٣٦,٩٥

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المصدر:

صـــندوق النقد العربي –إحصـــائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (٣٧، ٤١، ٥٣، ٧٣، ٧٧، ٨١)، ص ص٥٤-١٦٤.

http://amf.org.ae/convert.php?filname=sites/default/files/

يتضـــح من الجدول رقم (٩) أن حجم صـــادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إيران كانت بحدود (٢,٢٢٢,١١) مليارين ومائتين واثنين وعشـــرين مليون دولار عـام (٢٠٠١) ثم أخذت تزداد إلى أن بلغت (٦,٥٣٦,٩٥) ســـتـة مليارات

وخمسمائة وستة وثلاثين مليون دولار عام (٢٠٠٧)، ونلاحظ أن أكبر المصدرين إلى إيران هي دولة الإمارات العربية المتحدة وتليها سـلطنة عمان ثم المملكة العربية ثم السعودية، ثم البحرين والكويت، وهذا دليل واضح على مستوى وعمق التفاعل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجدول(*) رقم (١٠)

تطور حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران للفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٧)

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة / السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإمارات العربية	٣٥٣,٢٥	٣٩١,٥٨	٣٨٦,٨٥	٢٧٦,٢٣	٣٦٤,٣٢	٤٧١,٩١	٨٢١,٦٤
البحرين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السعودية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٧٣,٦٥	٤٢٥,٨٠	٥٨٣,١٥	٦٨٧,٩٠
عُمان	٤٦,١٦	٢٢,٤٨	٤٥,٧١	٥٣,٤١	٤٧,١١	٨٠,٣٣	٦٩,٢٣
قطر	٢٤,٦٧	١٨,٨٣	١٨,٠١	١٣,٦٧	١٧,٣٩	١٧,١٧	٦٢,٨٦
الكويت	١٣٠,٠٩	١٢٢,٦٩	١٣٦,٥١	١٤٥,٣٣	٢٠٣,٩٥	٢٤٤,٠٩	٢٩٤,٦٢
مجموع دول المجلس	٥٥٤,١٧	٥٥٥,٥٨	٥٨٧,٠٨	٧٦٢,٢٩	١,٢٦٢,٥٢	١,٣٩٦,٦٥	١,٩٣٦,٢٥

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المصدر:

صندوق النقد العربي-إحصائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (٣٨، ٤٢، ٥٤، ٧٤، ٧٨، ٨٢) ص٥٧-١٦٧. http://amf.org.ae/convert.php?filename=sites/default/files/

يتضـح من الجدول رقم (١٠) أن حجم واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران هو أقل من حجم صـادراتها إليها حيث بلغ مجموع واردات دول المجلس عام (٢٠٠١) ما قيمته (٥٥٤,١٧) خمسـمائة وأربعة وخمسـون مليون دولاراً، وصلت إلى (١,٩٣٦,٢٥) مليار وتسـعمائة وسـتة وثلاثين مليون دولاراً عام (٢٠٠٧)، كما أن أكبر مورّد من بين دول المجلس هي دولة الإمارات العربية

المتحدة تليها المملكة العربية السعودية ثم الكويت وعمان وقطر، كما لم يلاحظ وجود مؤشر للواردات من قبل البحرين وهذا سببه فتور العلاقات السياسية بين كل من إيران والبحرين.

ولو دققنا النظر في التباين الموجود بين حجم الصادرات وحجم الواردات نرى أن المستفيد الأول هو إيران وذلك لسعة حجم وارداتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث إن إيران تستفيد من العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وهذا أيضاً مؤشر واضح بأن مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصُعد الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ويُرجع العديد من المحللين أزمة دبي المالية في مطلع عام ٢٠٠٩ إلى أسباب إقليمية سياسية تولدت نتيجة الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تعد الشريك التجاري الأكبر لدولة الإمارات العربية عامة ولإمارة دبي خاصة. فعلى الرغم من أن فرض العقوبات الأمريكية على إيران بدأ منذ عام ١٩٧٩، بعد الاستيلاء الشهير على السفارة الأمريكية في طهران من قبل الطلاب الإيرانيين، فإن توتر الأحداث بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وبين إيران ودول الخليج العربية من جهة أخرى قد أفرز وجوداً إيرانياً في دول الخليج تجاوز حاجز التأثيرات السياسية إلى التأثيرات الاقتصادية التجارية كإحدى وسائل مواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة بمرور السنوات وهناك من يرى أن صعود دبي الاقتصادي يرجع في أحد أسبابه إلى الحظر المفروض على النظام الإيراني[١].

الأمر الذي ساهم بصورة أو بأخرى في تعميق علاقات إيران التجارية مع دبي، والبعض الآخر يرى أن الأمر تجاوز مجرد الشراكة التجارية بكل مقوماتها الاقتصادية وانعكاساتها السياسية إلى حالة من التغلغل الإيراني على المستويات غير الرسمية، يعكسه وجود ما يقدر بأكثر من ٤٥٠ ألف إيراني يعيشون في

(١) أحمد، المصدر السابق، ص١٦٦.

الإمارات، عدا الإماراتيين من أصـــول إيرانية ويمثلون وفقاً لتقرير صـــادر عن وكالة الأسـوشـيتدبرس، ثاني أكبر جالية أجنبية في دبي بعد الجالية الهندية، ناهيك عن وجود ما يقرب من عشـرة آلاف شـركة إيرانية عاملة هناك، هذه الارتباطات جعلت من دبي سوقاً استثمارياً لكثير من الإيرانيين(١).

تمتاز أسواق إيران حالياً بتوافر جميع أنواع البضائع، على رغم القيود المفروضة من بعض الدول الغربية، واللافت للنظر أن البضـــائع إذا توافرت في الســـوق لا تجري المساءلة حول مصدرها شرط أن تكون غير مضرة بالصحة ولا يحرمها القانون. إضافة إلى العلاقات التجارية وبسببها استقرت جالية إيرانية مهمة في دبي تعمل في مجال التجارة، وقد نال عدد كبير منهم جنســـية دولة الإمارات، وأكبر مصـرف في إيران متواجد بقوة في دبي، كما أن اسـتثمارات الإيرانيين في المجال العقاري في دبي تمثل نسبة ٤٠% من مجمل المشاريع القائمة(٢).

إن اجتماعات العمل بين ممثلي الســلطات الإيرانية ورجال الأعمال الغربيين تتم في دبي، والمنتجات التي لا تتمكن إيران من استيرادها تتم عبر دبي، والاعتمادات لتعزيز المســتوردات تنجز في إمارة دبي، وهناك تكامل ناشــط بين إيران ودبي، ولم تظهر حسـاسـيات سـياسـية بين البلدين، كما هي الحال مع البحرين وأبو ظبي لسبب الجزر التي تحتلها إيران(٣).

كما أن العلاقات التجارية الواســـعة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوجود الإيراني فيها، والتلميح أحياناً إلى وجود نســـبة من مواطني دول المجلس من أصول إيرانية يتطلب الإشارة إلى نقطتين:

الأولى: إن كـافـة التجـار في دولـة الإمـارات ودول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية يتنافســـون على الأســـواق الإيرانية، مثلهم مثل نظرائهم في العالم أجمع، لكنهم يتمتعون بميزة نسبية هي القرب الجغرافي والعلاقة التاريخية.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(٢) مروان اسكندر، "أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً"، (حلقة نقاشية) في: مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٧٢، السنة/ الثانية والثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط ٢٠١٠، ص٨٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٠.

الثانية: تتعلق بالخليج نفسه، فهذا الشريط المائي كان دائماً بمثابة شريان تواصل بين الشاطئين ولم يكن حاجزاً وأن التبادل التجاري والإنساني بين شاطئ الخليج هو حقيقة تاريخية وجغرافية فوق الأحداث السياسية العابرة[1].

وفي حوار على فضائية الجزيرة، حول فرص إقامة شراكة خليجية إيرانية بناءاً على دعوة إيرانية رسمية (تتمثل في منطقة للتبادل التجاري الحر للوصول بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين إلى مستويات تليق بالجوار الجغرافي الممتد وبالتاريخ الحافل، والمثال قائم على أرض الواقع علاقات اقتصادية إيرانية إماراتية تجسد شراكة بين إيران وبلد عربي بكل المقاييس) توصل المتحاورون إلى أن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الأولى لبناء علاقات مطمئنة بين الطرفين، علاقات ودية ومستمرة بين شعوب المنطقة لأن جهود الولايات المتحدة الأمريكية تبذل لإبعاد دول المنطقة عن بعضها[2].

تستهدف إيران عبر استثماراتها في المشروعات الاقتصادية الخليجية دعم مشروعها الإستراتيجي الذي طرحته في أكثر من مناسبة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والخاص بإدماجها كشريك تجاري في السوق التجارية التي قررت تلك الدول إقامتها أوائل حزيران ٢٠٠٧ برأسمال قدره (٧١٥) مليار دولار. (راجع التقرير الإستراتيجي السنوي الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والإعلام في حزيران ٢٠٠٩)[3].

---

(١) غسان طهبوب، "أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً"، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد / ٣٧٢ ، السنة / ٣٢ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط ٢٠١٠، ص ٩٢.

(٢) أمير موسوي، عايد المناع، مصطفى اللباد، فرص إقامة شراكة خليجية إيرانية (الجزيرة نت، ٩ أيلول ٢٠٠٧)، ص ص١-٣. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/

(٣) أحمد، المصدر السابق، ص١٦٧.

رابعاً: دور الحرس الثوري الإيراني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تأســس الحرس الثوري الإيراني بموجب المادة (١٤٧) من الدســتور الخاص بالجمهورية الإســلامية في إيران التي أجازت له تقديم الخدمات الاجتماعية والصناعية في وقت السلم، الأمر الذي جعل منه مجموعة استثمارية كبرى تعمل في كافة القطاعات المدنية والعسكرية، وتمتلك نحو ٨٠٠ شركة ومؤسسة صناعية وخدمية، وقد تحول الحرس الثوري منذ توقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ إلى قوة اقتصــادية ضــخمة تتحكم في معظم (إن لم يكن كل) الاقتصــاد الإيراني، ونجح في التمدد خارج إيران وصولاً إلى منطقة الخليج العربي[١].

وقد أشار مسؤولون أميركيون ومحللون إلى أن التوسع الكبير في الدور الذي تلعبه مؤسسة الحرس الثوري الإيراني بمنح قوة النخبة السياسية نفوذاً سياسياً واقتصادياً جديداً، ربما يعيق من جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للضــغط على النظام الإيراني، حيث أن الحرس الثوري وسع نفوذه بصورة كبيرة في الاقتصاد الإيراني، عبر اســتثمارات ضــخمة في آلاف الشــركات وفي مختلف القطاعات، ومن خلال ذراعها في القطاع الخاص تقوم مؤسسة الحرس الثوري بتشغيل مطار طهران الدولي، وتقوم ببناء الطرق السريعة، وتركيب أنظمة الاتصالات كما أنها تدير برنامج تصــنيع الأســلحة الإيرانية الذي يضــم برنامج الصــواريخ المثير للجدل[٢].

لقد وصــف المحللون الحرس الثوري الإيراني بأنه مشــروع إيراني كبير لغســيل الأموال في الخليج العربي وهنا يثار تســاؤل حول طبيعة الدور الاقتصــادي الذي يقوم به الحرس الثوري في الخليج من ناحية، وشــبكة العلاقات والشــراكات الاقتصادية التي يبنيها داخل الخليج العربي عبر المسؤولين والموظفين الرسميين كأحد أوجه متناقضـــات العلاقات الإيرانية الخليجية من ناحية أخرى، إن عملية غسل الأموال

(١) المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٢) توماس إردبرينك، "الحرس الثوري الإيراني يحكم سيطرته على الاقتصاد والسياسة ويحد من خيارات أمريكا"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد/١١٣٦٧، لندن، ١١ يناير ٢٠١٠.

عبر الخليج العربي كانت هي الوســيلة الوحيدة أمام الحرس الثوري للتحايل على الحصار المالي المفروض عليه دولياً[١].
إن القاعدة الاقتصادية الكبيرة التي تملكها إيران من ثروات طبيعية وبشرية وموقع إستراتيجي يجعلها مشروع قوة اقتصادية كبرى في المنطقة شريطة أن تتخلى عن سياستها الاقتصادية الخاطئة، وتحرير اقتصادها من احتكار وسيطرة الحرس الثوري ليصبح هو الجسر بين إيران والعالم الخارجي والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد وتبني مشاريع تسهم في تنمية اقتصاد الدولة وتوجيه الموارد المالية للبلاد لتحقيق حلم الشعوب الإيرانية بأن تصبح إيران قوة اقتصادية كبرى في المنطقة، وعدم هدر ثرواتها في بناء ترسانة أسلحة ضخمة هدفها حماية ميليشيا الحرس الثوري غير القابلة للانضباط السياسي واحتكاره للاقتصاد ويمثل العقبة الرئيسة أمام الشعوب الإيرانية لتحقيق ذلك الحلم[٢].
كل ما سبق يؤدي إلى تساؤلات مؤداها: هل هناك إمكانية لإنجاح إقامة منطقة تجارة حرة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وما هي فرص إقامة شراكة خليجية - إيرانية في ظل التنامي الواضح للعلاقات الاقتصادية؟ وهل ثمة دور للخلافات السياسية المعروفة بين الطرفين الخليجي والإيراني في تقويض هذه الشراكة؟ وعلى الرغم من توافر مقومات هذه الشراكة فإنها ستظل هدفاً للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول كبح التمدد الإيراني الاقتصادي في الخليج كوسيلة للالتفاف على العقوبات القائمة عليها أو المنتظرة، باعتبار أن الاقتصاد يعد ساحة التأثير الفعلي في المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية[٣].
نستنتج مما تقدم أنه قد حدث تحول نوعي في المشهد الاقتصادي العربي خلال الـ ٢٠-٢٥ عاماً الأخيرة، حيث تراجعت المراكز القيادية العربية التقليدية، كمصر والعراق وسورية، وبرز مركز ثقل عربي جديد في الخليج العربي، دول مجلس التعاون الست، الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر

(١) أحمد، المصدر السابق، ص ص١٦٧-١٦٨.
(٢) آل الشيخ، المصدر السابق، ص ص١-٢.
(٣) أحمد، المصدر السابق، ص١٦٩.

والإمارات العربية المتحدة وعمان مجتمعة تشـكل حوالي ٦٥% من إجمالي الناتج القومي العربي، وإذا ما تم اعتماد العملة الخليجية الموحدة، فهذه الدول سـتصـبح عاشر أكبر اقتصاد في العالم.

وتطمح إيران إلى إقامة علاقات شـراكة اقتصـادية مع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كالعلاقات القائمة بينها وبين دبي لتنمية الوضـع الاقتصـادي في المنطقة خدمةً لمصـالحها إلا أن المخاوف المتزايدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مسـاعي إيران في فرض هيمنتها الإقليمية جعلتها تنظر إلى أية دعوة اقتصـادية إيرانية باعتبارها نوعاً من التكتيك السـياسـي، كما أن فكرة إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسـتهدف منه إيران إبعاد تأثير العقوبات الاقتصـادية المفروضـة والتي سـتفرض عليها مستقبلاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

إن العلاقات الخليجية-الإيرانية بأبعادها المتعددة والمتشـعبة والتي تتناقض فيها العلاقة بين متغيرات اقتصـادية وأخرى سياسـية، لابد أن تتحول إلى إشكالية تدفع دول المجلس إلى توخي الحذر في التعاطي مع الجارة إيران التي لها رغبة حقيقية في ممارسـة دور إقليمي، وعلى إيران طمأنة جيرانها العرب في الخليج لكي تتعامل معها بدون حذر.

المبحث الثالث

إستراتيجية إيران العسكرية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حظيت المؤسسة العسكرية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي باهتمام كبير جداً، في ظل مساعيه لبناء إيران قوية لا تؤدي دوراً إقليمياً فحسب بل دوراً عالمياً أيضاً، وكانت الركيزة التي استند إليها هذا الدور هي القوات المسلحة التي لم يدخر الشـاه جهداً لتقويتها سـبيلاً لبناء جيش عصـري متطور وصـفه قائلاً "إن الجيش الإيراني سيصبح قوياً إلى درجة لا تجعله محل اهتمام المنطقة وحدها، ولكن العالم كله سيجد نفسه مضطراً لإدخاله في حسابه"[1].

بعد سقوط الشاه فإن النظام الجمهوري الإيراني، أدعى تخليه عن أداء دور شرطي الخليج العربي، إلا أن وقائع وسلوكيات هذا النظام لم تظهر في حقيقة الأمر تغييراً كبيراً في الطابع الإمبراطوري للتكوين القومي الإيراني الذي يسـتند إلى التاريخ الفارسـي قبل الإسـلام، فإن أيديولوجية النظام الجمهوري الجديد كانت قد استندت إلى الدين في أضـيق معانيه، ولهذا فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سرعان ما أكدت بأن الطرح الإيراني الجديد يعكس ذات المصـالح الإيرانية وذات الرغبة في تحقيق قوة الدولة الإيرانية ولكن بإطار ديني-طائفي وبالتالي لم تختلف أطماع النظام الجديد عن سابقه في الخليج العربي[2].

وصـف (زبغينيو بريجنسـكي) الوضـع الإقليمي في الخليج العربي بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ وما أفرزه من نتائج على النحو الآتي "إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة المقتدرة ذاتياً من الناحية العسكرية و(إسرائيل) لم يعد لها ند عسكري بعد تحجيم العراق. إن الولايات المتحدة عليها الآن أن تكون

---

(١) وحيد، المصدر السابق، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٣-٤.

المصــدر الوحيد للأمن في الخليج العربي ومن المحتمل مع مرور الوقت أن تتوفر إمكانية لإعادة تأســيس نوع من العلاقات مع إيران ولكن يبقى ذلك على كل حال احتمالاً غير مؤكدً[1].
يتضـــح مما تقدم أن ســياســة إيران الإقليمية لم تتغير بتغير أيديولوجية النظام الســياســي فيها، لكنها أخذت نفس المســار وهو الهيمنة على المصــالح الإقليمية والرغبة في أن تكون إيران دولة إقليمية قوية على السـاحة السـياسـية والعسـكرية والاقتصــادية للخليج العربي، كما أن هنالك إمكانية لإعادة العلاقات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاتفاق على تقســيم المصــالح في الخليج العربي بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف إستراتيجية إيران العسكرية:

تؤكد إيران باسـتمرار أن إسـتراتيجيتها العسـكرية دفاعية، هدفها إحباط مسـاعي الولايات المتحدة الرامية إلى تطويقها وخنق نظامها وثورتها الإســلامية، وترفض إيران الاتهامات الغربية بأن قواتها تشكل تهديداً لدول المنطقة، وتؤكد أن سـلاحها للردع وليس للتخويف، وأنها حريصــة كذلك على أمن الخليج الذي هو مســؤولية الدول المطلة عليه، وتكرر دعوتها باســتبعاد الوجود الأجنبي من المنطقة وتعتبر أن هذا الوجود لن يُسهم في حماية المنطقة، وإنما هو لحماية المصالح الغربية[2].
لقد اســتمرت إيران بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ في إنشــاء قواعد بحرية على طول ســاحلها على الخليج العربي وخليج عمان وفي الجزر الإيرانية كما اسـتمرت في تدعيم أسـطولها البحري وتحديث أسـلحته ورفع قدراته القتالية عبر سـلسـلة طويلة من المناورات البحرية، مما جعلها تثق بأن حضـورها الفاعل في الخليج

(١) Brezezinski, zbigniew k, "selective Global commitment', foreign Affairs, ١٩٩١, pp.١٧-١٨.

(٢) حيدر رضوي "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ نيسان ٢٠١٠، ص٤. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres

وبحر عُمان بات يشـــكل أكبر قوة للحفاظ على أمن واســـتقرار هاتين المنطقتين الإســتراتيجيتين، كما قال وزير الدفاع الإيراني الأسـبق مصـطفى محمد نجار في نهاية آب ٢٠٠٨[١].

وقد اعتمدت إيران في إستراتيجيتها العسكرية على أهداف عدة وهي:

أولاً: الأهداف الدينية والأيديولوجية

تتميز إيران أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي بامتلاك عناصـــر ومصـــادر متنوعـة للقوة المعنويـة، أهمهـا العـامـل التـاريخي وعـامـل القوة الجيوسـتراتيجية والقوة المادية والعسـكرية والعامل الأيديولوجي أو العقائدي، وقد اختلف توظيف إيران لعوامل القوة هذه باختلاف النظام السـياسـي الحاكم وطبيعته وأولوياته[٢].

وبعد قيام الجمهورية الإســلامية حدث تبدل في أولويات ومكانة عوامل القوة المعنوية. فقد أعلى النظام الجديد من شـأن العامل الديني واعتبر نظامه السـياسـي الإسـلامي مصـدر تفاخره الأسـاسـي واحتلت القوة العسـكرية والجيوسـتراتيجية الإيرانية المرتبة الثانية وتراجع كثيراً العامل التاريخي من منظوره الفارسـي، كما تراجع أيضـاً العامل القومي، إذ أعطى نظام الجمهورية الإسـلامية الأولوية للدعوة الإسلامية العالمية[٣].

إن دسـتور الجمهورية الإيرانية تضـمن تأكيد مبدأ تصـدير الثورة، كما أن النظام الحاكم في إيران جعل من هذا المبدأ هدفاً حيوياً ومصـــيرياً ســـواءً على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصـــلحة النظام ووضـــع له إســـتراتيجية خاصـــة لها سياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤.

(٢) ادريس، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٣) ادريس، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٤) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام،١٩٩٥)، ص٥١.

لذلك فقد ركزت إيران على البناء السياسي والعقائدي للمؤسسة العسكرية والذي تضمن خلاله قوات مسلحة قوية جداً وفعالة، وفي ذلك إشارة إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية لـــ تصدير الثورة، ولعل ذلك ينبع من إدراك إيراني بضرورة ربط الأيديولوجية الدينية بالنظام السياسي بالمؤسسة العسكرية أداتها المنفذة[١].

ثانياً: الأهداف السياسية

يعد العامل العسكري من أبرز العوامل المؤثرة في مجمل السياسة الخارجية لأية دولة بشكل عام وفي علاقاتها مع ما يحيط بها من دول ضمن بيئتها الإقليمية بشكل خاص، إذ تسعى إلى تعزيز تأثيراتها في السياسات الدولية بإظهار مكانتها العسكرية[٢].

ولا يمكن للسياسة العسكرية لأية دولة أن تنبع من فراغ، إنما هي نتاج المحيط الذي يؤثر في أهداف الدولة ومصالحها بشكل مباشر، كما تحتاج أية دولة، لغرض ضمان قيمها ومبادئها إلى قوات عسكرية مسلحة تتفوق على باقي نظيراتها ضمن البيئة أو المحيط الذي تنتمي إليه، فإيران تعد القوة الإقليمية التي لا يمكن تجاهل دورها إقليمياً ودولياً[٣].

وتتبنى إيران إستراتيجية (المجال الحيوي)[*] التي تمنحها (من وجهة نظرها) حق الهيمنة على منطقة الخليج العربي، من خلال الاستئثار بدور إقليمي مهيمن تعد القوة العسكرية من أهم مرتكزاته دون اعتبار لمصالح دول المنطقة وأمنها[٤].

---

(١) وحيد، المصدر السابق، ص١٢.

(٢) كاظم هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، (بغداد، شركة آب للطباعة، ١٩٨٧)، ص١٨٤.

(٣) ظافر ناظم وأنيس محمد، "التسلح العسكري الإيراني في التسعينات، دراسة أثر المتغيرات الإقليمية والدولية"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد/٧، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص١٣٧-١٤٠.

(*) بدأ مفهوم المجال الحيوي في العصر الحديث عندما تنامت قوة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى اقتصادياً وعسكرياً وسيطرة الزعيم النازي هتلر على الحكم، مما دعا العلماء الألمان إلى القول بنظرية المجال الحيوي التي تبيح لألمانيا بالتمدد والتوسع إلى الأقاليم المجاورة للدول الأخرى ذات السيادة، ومما كان له الأثر الكبير في دعم الزعيم النازي هتلر باكتساح الأقاليم المجاورة وإشعال الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى مقتل ملايين البشر وهزيمة النازية وتفتيت ألمانيا إلى دولتين وفشل نظرية المجال الحيوي. للتفاصيل ينظر: فشل نظرية المجال الحيوي في أمريكا وإسرائيل وإيران، وكالة سرايا الإخبارية، ١٤ أيلول، ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني http://www.Saraya news.com/object-article/view/id/١٣٤٢٨

(٤) محمد أحمد آل حامد، "أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، سلسلة محاضرات الإمارات(١٦)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص٢.

لذلك ترى إيران بأن تعزيز مكانتها في الســـاحة الإقليمية لابد وأن يتواكب مع تعزيز قدراتها العســـكرية في المجالات التقليدية وفوق التقليدية، وأن القدرات العســـكرية للدول هي التي تعزز مكانتها بمنطقتها الجغرافية وتكســـبها احترام الآخرين[١].

عليه يمكن بيان أهم الأهداف السياسية التي تستند إليها الإستراتيجية الإيرانية بما يأتي[٢]:

١. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
٢. الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية أساسية ومهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار أي نظام عالمي في طور الظهور.
٣. إرغام أميركا وأوروبا على إعطائها ضمانات أمنية للمستقبل.
٤. الحصـــول على القدرات النووية دون تصـــنيع القنبلة النووية حالياً، أي أن طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات كافة التي تســـتطيع عبرها تصـــنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جداً في حال شعرت بتهديد إستراتيجي من أي قوة عظمى.

وبذلك فإن إيران تهدف من خلال الجهود المكثفة لبناء قدراتها العســـكرية إلى استعادة مكانة إيران كقوة إقليمية مهيمنة تتناسب مع إمكانياتها وحجمها في منطقة الخليج العربي. كما أن التفاعلات السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعكس حرص إيران على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين.

---

(١) وحيد، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) رياض قهوجي، "الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية-الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٨، المجلد/٤٢، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٠، ص١٢٠.

ثالثاً: الأهداف الأمنية

يُعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، ويتسم بخصائص عدة أهمها: النسبية، بمعنى أنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق، وعادةً ما تواجه الدول تهديدات فعلية وأخرى محتملة، وهذه التهديدات يمكن أن تكون سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية[١].

ومنذ الانسحاب البريطاني في عام ١٩٧١ من منطقة شرق السويس، برز مصطلح أمن الخليج العربي إلى حيز الوجود، فقد بات على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ذلك الوقت مواجهة التحديات الخارجية، إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تدخل تدريجياً إلى منطقة الخليج العربي، وقد عجّل بذلك تعاظم حاجتها لحماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة بعد خسارة قاعدتها في إيران بانتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وقد شجعت الولايات المتحدة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية آنذاك على تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنسيق مواقفها في مواجهة التحديات الخارجية[٢].

وسعت هذه الدول لبناء أمنها الجماعي، إلا أن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فرضت معادلة جديدة على المنطقة إذ أصبح للولايات المتحدة – منذ ذلك الوقت تواجد عسكري مباشر في هذه الدول، شرعته اتفاقيات للتعاون الدفاعي وقعتها الكويت والبحرين وقطر وعمان مع الولايات المتحدة عام ١٩٩١، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية مماثلة عام ١٩٩٤، واتخذت المملكة العربية السعودية تدابير مماثلة ولكن بصيغة أقل رسمية[٣].

لقد حصرت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على أمن الخليج العربي بها وببعض الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا) وأقامت لهذه الغاية مخازن طوارئ

---

(١) فهد مزبان خزار الخزار، "الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني"، مجلة دراسات إيرانية، العدد/١٠-١١، المجلد الخامس، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، كانون الثاني ٢٠١٠، ص٥٨.

(٢) رضوي، المصدر السابق، ص١.

(٣) المصدر نفسه، ص ص١-٢.

للقيادة العسكرية والذخائر في السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين، وأقامت مركز قيادة متقدم لها في البحرين ليكون مستعداً لتوسيع نطاق الأعمال العسكرية الأمريكية في مواجهة أي تهديد من داخل الإقليم[١].

وأصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزءاً من النظام الأمني الذي تديره الولايات المتحدة بصورة أساسية إذ أخرجت منه كلاً من العراق وإيران، وأعطت لمصر وسوريا دوراً مساعداً إبان الأزمات أو الصراع العسكري كما حدث عام ١٩٩١[٢].

وبالنسبة لإيران فإن سياستها الأمنية في الخليج العربي تنطلق من تحديد الأهداف الأمنية اللاز مة لإستراتيجيتها العسكرية في تطوير قدراتها وهي[٣]:

١. الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بأطماعها في شط العرب أو الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى – طنب الصغرى-أبو موسى) التي احتلتها عام ١٩٧١.
٢. رفض التواجد الأجنبي في الخليج العربي، بذريعة أن إيران هي الدولة الوحيدة التي يستطيع العالم أن يعتمد عليها في الدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية.
٣. إن أمن منطقة الخليج العربي هو مسؤولية الدول المتشاطئة، وهذا يعني أنه لابد من مشاركة إيرانية فعالة في أي ترتيبات أمنية إقليمية.
٤. رفض مشاركة أي عناصر خارجية في الترتيبات الأمنية حتى ولو كانت عربية ومن هنا كان رفضها لـ (إعلان دمشق)[*] في ١٦ آذار ١٩٩١.

---

(١) محمد مصالحة، أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط: في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ص٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٤.
(٣) وحيد، المصدر السابق، ص ص٣٤-٣٥.
(*) إعلان دمشق: ينص على مبادئ التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر وسورية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن إيران ترغب في أن يكون أمن الخليج العربي أمناً إقليميا لا دور فيه للأطراف الخارجية خاصةً مصر وسورية، ولا للأطراف الدولية و بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية: للتفاصيل ينظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني" سلسلة محاضرات الإمارات (١٨)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٧، ص١٧.

٥. إظهار الاهتمام بضـرورة أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشـامل، وتأكيد التعاون بين دولها في مختلف المجالات السـياسـية-الأمنية-العسـكرية-الاقتصادية، وبدون هذا التعاون لا يمكن إقامة أي أمن في المنطقة.

إن الرؤية الإيرانية لمفهوم أمن الخليج العربي تختلف جوهرياً عن الرؤى العربية في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، كون أن إيران تعتبر الخليج هو بالأساس خليجاً فارسـياً فيه مشـاطئة عربية وعليه هو مياه محلية وامتداد للسـيادة الإيرانية، وكأقصــى تنازل إيراني عن هذه الرؤيا فإن أمن الخليج العربي شــأن إقليمي لا مجال لأية مشـاركة دولية في موضـوعه، وخاصـةً أن المشروع السياسـي القومي الإيراني للوصـول إلى مسـتوى الدول الكبرى يمر بامتلاك إيران للسـلاح النووي، إن هذا المشــروع يعني أن من يدخل الخليج من السـفن ينبغي عليها رفع العلم الإيراني للاعتراف بســيادة إيران في هذه المياه، بيد أن هذه الرؤية تواجه تحد خطير من قبل الولايات المتحدة الأميركية[١].

لذلك ســتتجه إيران إلى تجنب الحروب وإلى البحث عن الاســتقرار مع جوارها العربي والإسـلامي وإلى تطوير علاقاتها مع أوروبا، ولكن من دون أن تتخلى عن ما تعتبره "ثوابت الثورة" أي لا شـرعية للوجود "الإسـرائيلي" في فلسـطين ودعم الحركات الفلسطينية واللبنانية التي تقاتل هذا الاحتلال "أي ما تعتبره واشنطن دعم الإرهاب"[٢]. ولكن السـؤال هنا؟ هل إيران صــادقة في إدعاءاتها دعم القضــية الفلسطينية أم هي محاولة لتغطية أهدافها الحقيقية.

---

(١) رعد مجيد الحمداني، "الخليج ساحة عمليات محتملة في الصراع الأميركي الحالي عام ٢٠٠٧"، دمشق، مركز صقر للدراسات، قسم الدراسات الإستراتيجية، د.ت) ص ص٨-٩. على الموقع الإلكتروني:
www.sagreenter.net

(٢) طلال عتريسي، "إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، مجلة شؤون عربية، العدد/١٢٥، الرياض، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٦، ص٣٥.

من كل هذا يظهر أن سـياسـة إيران الأمنية لا تقلق الولايات المتحدة الأميركية و(إسـرائيل) فحسـب بل تقلق عدداً من الدول العربية ومن ضـمنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فإيران بالنسـبة للدول العربية ليسـت دولة عادية وتطلعاتها وطموحاتها مخترقة للحدود العربية وتخاطب شـرائح من المجتمعات والطوائف العربية، كما أن هنالك مشـاكل عالقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لذا فإن على إيران أن تعمل على طمأنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء طموحاتها العسـكرية والإسـتراتيجية، بالمقابل مطلوب من دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة أن تبتعـد عن الوقوع في كنف السياسات الغربية عند التعامل مع إيران، لأن المصالح المشتركة بين إيران ودول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة تختلف عمـا هي عليـه بين إيران والولايـات المتحدة الأميركية.

القدرات العسكرية الإيرانية:

ورثت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ قدرات عسكرية تقليدية ضخمة عن عهد الشاه محمد رضـا بهلوي إلا أن تجربة الحرب العراقية الإيرانية أفقدت إيران ما بين ٥٠-٦٠% من معداتها العسـكرية خلال معارك الحرب، ولم تدخل لها أسـلحة أو تكنولوجيا عسكرية لاستبدالها، وغابت برامج التطوير والتحديث لهذه القوات منذ سقوط الشاه عام ١٩٧٩[١].

حرصت إيران على تعويض الخسائر الضخمة التي تحملتها مؤسساتها العسكرية جراء ثماني سـنوات متتالية من القتال، فما أن انتهت الحرب، حتى اتجهت إيران إلى إعادة بناء وتطوير قدراتها العسـكرية في مختلف فروع القوات المسـلحة، وعملت على إنشـاء قوات إسـتراتيجية فاعلة ومتكاملة تكون قادرة على منح إيران رادعاً هجومياً يتمتع بمصداقية عالية، إلى جانب التركيز على القدرات الصاروخية كوسائل إيصال إلى مسافات بعيدة ووسائل فعالة للردع[٢].

---

(١) أنتوني كورد سمان، "القدرات العسكرية الإيرانية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد/٦، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص ص٣٥-٣٦.

(٢) وحيد، المصدر السابق، ص٤.

وتعد إيران الآن القوة العسكرية الإقليمية الأقوى في منطقة الخليج العربي، إذ تميل إحدى كفتي القوة لصـــالحها، وترجح تفوقها العســـكري على ســـائر دول المنطقة، إضـــافةً إلى قدراتها العســـكرية التقليدية، فإن إيران تعمل على تطوير قدراتها الضاربة من الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل[١].

ورغم ذلك فإن أهم المشـــاكل التي واجهت تطوير وتحديث القدرات العســـكرية الإيرانية كان ضـعف الموارد الاقتصـادية التي لم تكن بالمسـتوى المطلوب لتحقيق هذا الهدف، كما أن المشـاكل المالية الكبيرة التي واجهت البلاد حتى منتصـف عقد التســعينات من القرن الماضـــي جعلت من قضــية تحديث التســلح التقليدي إحدى المشاكل المهمة[٢].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم القدرات العسكرية الإيرانية إلى قسمين:

١. القدرات العسكرية التقليدية.
٢. القدرات العسكرية فوق التقليدية.

١. القدرات العسكرية التقليدية:

تســعى إيران لإحياء دورها ودور دول المنطقة إقليمياً واســتبدال النظرية الغربية الســائدة والقائمة على أن العامل الإقليمي في المشــرق العربي والجوار الجغرافي ومنها بالذات منطقة الخليج العربي ليس قادراً على حل مشـــاكله وأزماته دون الاعتماد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على العامل الدولي وأنه ليس بمقدوره التأثير على عامل الصراع ومعاملته لأن الأرقام الصعبة بيد الدول الكبرى[٣].

وعليه فقد نشـــطت الجهود الإيرانية وبكثافة لتدعيم قوات الجيش وقوات حرس الثورة الإســـلامية بأحدث المعدات العســـكرية التي تتناســـب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني.

---

(١) Anthony H.Cordesman.Iran's Developing military capabilities, center for strategic and International studies, washington, ٢٠٠٤, p.٢.

(٢) I bid. P.٤.

(٣) محمد عبدالله محمد، "دواعي التسلح وإعلان منظومة صواريخ شهاب: أمريكا طوقت إيران وطهران متخوفة من تهديدات إسرائيل"، صحيفة الوسط، العدد/٣٨٩، الكويت، ٣٠ أيلول ٢٠٠٣.

وقطعت شـــوطاً كبيراً في تحديث التقنيات التي تعتمدها قطعها البحرية وطائراتها المقاتلة، إضــافةً إلى بناء منظومات حديثة للإنذار المبكر والدفاع الجوي والبحري ووفقاً لتصــريحات المســؤولين الإيرانيين، فإن إيران تمكنت منذ عام ١٩٩٤، من الوقوف على قدميها بنفســها، وأنها وصــلت إلى مرحلة متقدمة في إنتاج المعدات الدفاعية، وأعلن مســاعد شـؤون التنسـيق في وزارة الدفاع الإيرانية العميد بحري محمد شـفيعي في ١٨ تشــرين الأول ٢٠٠٩ في تصــريح نشــرته صــحيفة كيهان الإيرانية "أن إيران وصـــلت في قطاع المعدات الدفاعية إلى الاكتفاء الذاتي، وأن مخزونها من تلك المعدات نافس ما تمتلكه تركيا والهند ودول أخرى[١].
وقد استطاعت إيران أيضاً تطوير قدراتها العسكرية بمساعدة روسيا ودول شرق آسيا، كما طورت من مقدرتها الذاتية في مجال التطوير والتصـنيع، بالإضـافة إلى تطوير البرنامج النووي لها، ما جعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة[٢].
إن دراســة موازين القوى العســكرية تركز على العناصــر التي تقاس كمياً وهي: القوة البشرية، والإنفاق العسكري، وأنظمة التسليح[٣].

أولاً: القوة البشرية

تعد القوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي للسكان عوامل مهمة في حســابات القوة الوطنية للدول، وفي حســابات قوة النظم الإقليمية، وعلى الرغم من أن الحجم الكبير من الســكان قد لا يضـــمن الفعالية الدولية، فإن الدول ذات الحجم الســكاني الصــغير هي عادة أقل تميزاً. وهناك من يرى أن حجم السكان في ذاته مؤشر كافٍ للقوة وإن كانت كيفية تكوين

---

(١) رضوي، المصدر السابق، ص٦.
(٢) شيرين يونس، ميزان القوى والتسلح في منطقة الخليج، التقرير الإستراتيجي الخليجي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، ١٧ تموز ٢٠٠٥)، ص ص٣-٤.
(٣) إدريس، المصدر السابق، ص٩٧.

الســكان ومدى تماســكهم الاجتماعي ومســتوى تعليمهم ومهاراتهم لها أهمية في التفرقة بين الدول[١].
إن إيران بلد شديد الكثافة السكانية إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من ٧١ مليون نسمة[٢]. وقواتها قوية بما يكفي بحيث لا تكون مدافعاً ضــعيفاً كما أن القوة البشــرية الهائلة لها ســاعدت إيران على إقامة مزيج من القوات بما يمكنها من تحدي جاراتها في تشــكيلة واســعة من الحروب غير المتماثلة بما في ذلك حروب الاســتنزاف المنخفضــة المستوى، وتشمل هذه القوات نطاقاً واسعاً من العناصر المنتسبة إلى القوات النظامية والحرس الثوري[٣].
ويمكن الإشـــارة إلى إن لإيران بنية قوات كبيرة، فلديها اليوم ٥٤٥ ألف جندي و٣٥٠ ألف فرد في قوات الاحتياط، كما أن قوات جيشـــها العاملة تبلغ ٣٥٠ ألف رجل، وهناك ٢٢٠ ألفاً من المجندين إلزامياً من ذوي الدرجات المتدنية، وقواتها من الفنيين وضباط الصف بائسة التدريب ولا تجد إلا حوافز محدودة[٤].
ويلاحظ أن القدرات العسكرية الإيرانية تتأثر تأثراً ملموساً بطبيعتها الديموغرافية والحجم الإجمالي لطاقتها البشرية العسكرية، وتعد إيران أكثر دول الخليج العربي كثافة من حيث عدد الســكان، الأمر الذي يوفر لها ميزة مســتقبلية في بناء قواتها المسلحة[٥].
يتضـــح مما تقدم أن إيران تعد الآن القوة العســكرية الإقليمية في منطقة الخليج العربي وأنها قامت ببناء القوات المسلحة بناءاً جذرياً بعد انتهاء الحرب العراقية

---

(١) المصدر نفسه، ص٨٧.
(٢) صلاح مهدي هادي الشمري، الانتشار النووي وأثره في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩) ص١٤.
(٣) أنتوني كوردزمان، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨)، ص ص٦٧-٦٩.
(٤) المصدر نفسه، ص٦٣.
(٥) أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد: في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٨) ص٣٢٤.

الإيرانية، رغم أنها كانت تواجه مشاكل اقتصادية، وهي في ذلك تسعى إلى تحديد هيمنة القوات الأجنبية في الخليج العربي وإقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقبول بها كدولة إقليمية ذات قدرات عســكرية هائلة تتمكن من حماية أمن الخليج العربي وحركة الملاحة فيه من خلال السيطرة على بوابته (مضيق هرمز) وعقد اتفاقيات أمنية بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إن الكثافة الســكانية لإيران تجعلها دولة ذات قوة عســكرية هائلة من ناحية أعداد المقاتلين الذين يرفدون القوات المسلحة الإيرانية، وفي الوقت نفسه فإن هذه الكثافة السكانية تساعد الدولة في نمو العامل الاقتصادي الذي يدعم القدرات العسكرية أيضاً.
ومن جانب آخر فإن التحدي الديمغرافي الذي يواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الخلل في التركيبة السكانية، وتعد من أهم القضايا التي استجدت خلال مســيرة التنمية الاجتماعية والاقتصــادية التي شــهدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقود الماضــية، التي ســاعدت على ارتفاع موجات الهجرة، فمنذ الســبعينات من القرن الماضــي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمثل وجهات رئيسية للعمال المهاجرين[1].
والجدول رقم (١١) يبين ديمغرافية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران.

الجدول(*) الرقم (١١)
ديمغرافية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران للفترة ١٩٩٥ـ٢٠٥٠

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠ مليون نسمة
الإمارات	٢,٢	٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٥	٣,٧
البحرين	٠,٥٧	٠,٦٣	٠,٧٤	٠,٨٣	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٧
السعودية	١٨,٦	٢٢	٣٠,٥	٤١,٩	٥٥,٨	٧٢,٣	٩١,١

(١) ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ص٤٤٥.

عمان	٢,١	٢,٥	٣,٥	٤,٧	٥,٩	٧,٢	٨,٣
قطر	٠,٦١	٠,٧٤	٠,٩٧	١,١	١,٢	١,٢	١,٢
الكويت	١,٦	٢	٢,٨	٣,٧	٤,٦	٥,٥	٦,٤
مجموع دول المجلس	٢٥,٦٨	٣٠,٢٧	٤١,٣١	٥٥,٣٣	٧١,٨	٩٠,٦٥	١١١,٦٧
إيران	٦١,٥	٦٥,٦	٧٣,٨	٨٤,٢	٩١,٥	٩٦,٩	١٠٠,٢

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١. التقرير الإستراتيجي الخليجي، البيانات السياسية والجداول الإحصائية، (الشارقة، دار الخليج للصحافة والنشر، ٢٠٠٢)، ص٢٩٨.
٢. ميثاء سالم الشامسي، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨)، ص٥١٣.

ومن الجدول رقم (١١) يتبين أن الكثافة السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ بلغت تقريباً ثلث الكثافة لسكان إيران، إلا أنها ارتفعت في العام ٢٠١٠ لتصل إلى نصف سكان إيران تقريباً وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن تعداد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيصل إلى ١١١,٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ أي ما يزيد عن تعداد سكان إيران بـ ١,٦ مليون في نفس السنة التي سيبلغ تعدادها ١٠٠,٢ مليون نسمة.

العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشكل ظاهرة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالة خاصة ضمن السياق العالمي لهجرة العمالة، وتستمد هذه الظاهرة خصوصيتها في منطقة الخليج العربي من أنها مثار جدل على كافة الصُعد المحلية والإقليمية والعالمية ومن استمرارها طوال عقود عديدة برغم الجهود المختلفة والمحاولات

المتفاوتة التي قامت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للحد من تفاقمها ومعالجتها[١].

إن العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤكد وجود خلل سكاني فاضح في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية، وهذا بدوره يؤدي إلى توليد مستمر لمشكلات واختناقات وأزمات تتعلق بالأمن والثقافة والبطالة والاستنزاف الاقتصادي المستمر الذي يؤدي إلى تحويل مئات المليارات من الدولارات إلى خارج الدورة الدموية الاقتصادية لهذه البلدان[٢].

ففي فترة زمنية قصيرة تحولت مجتمعات الخليج الستة (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ومملكة البحرين) من منطقة يقطنها أربعة ملايين نسمة في العام ١٩٥٠ إلى منطقة يقطنها في العام ٢٠٠٧ أكثر من ٣٥ مليون إنسان منهم ١٢ مليوناً من الوافدين[٣].

وبينما يمثل مجتمع المواطنين ٦٣% من إجمالي سكان منطقة الخليج العربي نجد أن دولاً مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت تشكل فيها العمالة الوافدة أغلبية السكان، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن العمالة الوافدة تمثل ٨٠% من السكان البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة تقريباً، وفي دولة الكويت تمثل ٦٥% من السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، وفي قطر تمثل ٧٠% من السكان البالغ عددهم ٧٥٠ ألف نسمة، وفي مملكة البحرين تمثل ٣٨% من السكان البالغ عددهم ٧٥٠ ألف نسمة، وفي سلطنة عُمان تمثل ٢٠% من السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، بينما في المملكة العربية السعودية تمثل ٢٧% من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة[٤].

---

(١) محمد إبراهيم ديتو، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، ص٤٠٥.

(٢) علي أسعد وطفة، "العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤٤، السنة الثلاثون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٧٣.

(٣) شفيق ناظم الغبرا، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي: مقاربة جديدة: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، ص٤٣٢.

(٤) الغبرا، المصدر السابق، ص٤٣٢.

يتضح مما تقدم أن قضية العمالة الوافدة تتطلب التعامل معها بطريقة إستراتيجية تقوم على حسن الإدارة وإجراء حالة من التوازن بين الكثافة السكانية لكلا طرفي السكان الأصليين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوافدين إليها للتخلص من كافة الأعباء والتبعات التي تفرزها هذه النسب الكبيرة من العمالة الوافدة.

ولذلك فإن جيوش دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتم تجهيزها وإعدادها عسكرياً بحيث تقوم بمهمات مساعدة قوات التدخل السريع الأمريكية في الخليج العربي والجزيرة، ومن هذه الزاوية أيضاً فإن صفقات الأسلحة المعقودة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى تخدم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أيضاً[١].

وعليه فليس بإمكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تجيش الجيوش للوقوف بوجه أي اعتداء إيراني، كما حصل عند احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران، والسبب هو النقص في الكثافة السكانية لهذه الدول، كذلك ليس باستطاعتها الاعتماد على الوافدين من الدول الأجنبية وخاصة الإيرانيين للعمل في المؤسسات العسكرية لأن ولاءات هؤلاء الوافدين هي لدولهم الأصلية وليست لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بل بالعكس فإن وجودهم يعتبر عبئاً على هذه الدول، لأنهم سيكونون إلى جانب دولهم الأصلية في حالة حدوث أي نزاع مسلح (خصوصاً مع إيران)، إضافةً إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليست لديها الثقة الكاملة بالقيادات الإيرانية لكي تنهي اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا لتأمين حمايتها أو الدفاع عنها تجاه أي اعتداء إيراني مستقبلاً.

---

(١) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨) ص ص٥٩-٦٠.

ثانياً: الإنفاق العسكري(*)

يمكن القول أن إيران وفي ظل اهتماماتها الأمنية التي انعكست على برامجها التسليحية، خططت لمواجهة ما يتطلبه تنفيذ هذه البرامج من موارد مالية، إذ قامت إدارة الرئيس السابق (هاشمي رفسنجاني) بإدخال رصيد للتحديث العسكري في ميزانية إعمار إيران وتم إعداد حسابات مسبقة لضمان إنفاق المؤسسات العسكرية نسبة كبيرة من الموارد المالية منذ النصف الثاني من الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٩-١٩٩٣) لإعادة بناء وتسليح القوات المسلحة الإيرانية[١].

وترى إيران بأن تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية لابد أن يتواكب مع تعزيز قدراتها العسكرية في المجالات التقليدية وفوق التقليدية، وأن القدرات العسكرية للدول هي التي تعزز مكانتها بمنطقتها الجغرافية وتكسبها احترام الآخرين[٢].

وما أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها العسكري الواسع النطاق على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ حتى ارتفع الإنفاق العسكري في إيران بنسبة ٢٥% بالمعدلات الحقيقية وكانت الزيادة ٥% فقط عن عام ٢٠٠٢ ويمكن تقديم ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الزيادة[٣]:

١. الحرب الأمريكية في دولة مجاورة (العراق) والحاجة إلى الاستعداد لأي تفاقم للوضع داخل الأراضي الإيرانية.

(*) الإنفاق العسكري: هو مقياس التكلفة المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري. وقد اتفق المحللون في جميع أنحاء العالم على أن النسبة المئوية للإنفاق العسكري مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي للدولة غالباً ما تكون في حدود ٤-٥% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، وترتفع إلى حوالي ١٠% في حالات التوتر والاستعداد للحرب، وتصل إلى ما يقارب ٢٠% في حالات الحرب أو الفترات الحرجة التي تعقب الخسائر الكبيرة في القوات المسلحة. للتفاصيل ينظر: إبراهيم كاخيا، "النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق، قراءة إستراتيجية"، مجلة الدفاع العربي، العدد/٣، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، دار الصياد، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص ص٤١-٤٢.

(١) Sreedhar and kaul, kapil, "Iranian Armed forces: A status Report", strategic Analysis, Vol.XVIII, No.١١, February, ١٩٩٦, p.١٤.

(٢) وحيد، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) كاخيا، المصدر السابق، ص ص٤١-٤٢.

٢. تصنيف الولايات المتحدة لإيران في عداد (محور الشر)(*) منذ عام ٢٠٠٢، والاعتقاد في إيران بوجود حاجة للاستعداد لهجوم أمريكي محتمل بعد انتهاء الحرب في العراق.
٣. استمرار البناء العسكري الإيراني من خلال واردات الأسلحة والجهود المحلية، وبخاصةً مشروع الصاروخ البالستي "شهاب" لبناء قوة رادعة لحماية البلد ضمن الدبلوماسية الشاملة،وقد أدت العوامل الثلاثة مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الإيراني.

وتشير التقارير الأجنبية إلى أن الناتج المحلي الإيراني خلال عام ٢٠٠٣ كان بحدود ١٣٥ مليار دولار، كانت تنفق منه على أمور الدفاع حوالي ٣,٦١ مليار دولار, وقد ارتفع هذا الناتج عام ٢٠٠٤ ليصبح ١٤٨ مليار دولار أنفقت منه إيران ٤,١ مليار دولار، لكنه انخفض إلى مقدار ١١١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فأنفقت منه إيران زهاء ٤,٤١ مليار دولار إذ بلغت نسبة الإنفاق الدفاعي الإيراني بالنسبة إلى إجمالي الناتج الإجمالي الإيراني حوالي ٣,٩٧% تقريباً وارتفعت مصاريف (تكاليف) الجندي الإيراني الواحد إلى مقدار ١٠٥٠٠ دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٥(١).

والجدول الرقم (١٢) يبين الإنفاق العسكري لإيران ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من عام (٢٠٠٢-٢٠٠٧) من إجمالي الناتج المحلي.

(*) محور الشرّ: بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠٠٢ اعترض الإسرائيليون السفينة كارين أيه في المياه الدولية في البحر الأحمر، كان يقود السفينة قبطان من البحرية الفلسطينية، كانت السفينة محملة بصواريخ كاتيوشا، وقذائف مورتر وبنادق آلية وبنادق قنص وألغام مضادة للدروع وذخائر، زعم الإسرائيليون بأن السفينة قدمت من جزيرة كيش الإيرانية، وكان الاستنتاج بديهي: إيران تسعى إلى تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات بالأسلحة، أنكر الإيرانيون أن تكون لهم أية علاقة بالسفينة، وطلب الرئيس محمد خاتمي من الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على دليل يثبت هوية ومصدر تلك الأسلحة، عن طريق السفارة السويسرية بطهران، لم تقدم واشنطن أي دليل إلى طهران يثبت المزاعم الإسرائيلية وأكدت أن المعلومات كافية وجديرة بالاعتماد. بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ عندما ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش أول خطاباته عن حال الاتحاد، جمع إيران والعراق مع كوريا الشمالية ووصفها بأنها دول خطيرة تشكل محور الشر. للتفاصيل ينظر: بارزي، حلف المصالح المشتركة، ص ص٣٢٤-٣٣٠.

(١) كاخيا، المصدر السابق، ص٤٢.

الجدول(*) رقم (١٢)

الإنفاق العسكري لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (كنسبة مئوية) من إجمالي الناتج المحلي للفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
السعودية	٩,٨	٨,٧	٨,٤	٨,٠	٨,٣	٩,٣
الإمارات	٣,٣	٢,٨	٢,٣	١,٩	٠٠	٠٠
الكويت	٧,٤	٦,٥	٥,٨	٤,٣	٤,٦	٣,٩
البحرين	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٣,٤	٣,٤
عُمان	١٢,٣	١٢,١	١٢,٠	١١,٨	١١,٣	١٠,٧
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
إيران	٢,٥	٢,٩	٣,٣	٣,٨	٣,٨	٢,٩

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. بيتر ستالنهايم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيانات الإنفاق العسكري (١٩٩٩-٢٠٠٨)، الكتاب السنوي، ٢٠٠٩ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩) ص ص٣٥٧-٣٥٨.

ومن الجدول الرقم (١٢) يتبين لنا أن الإنفاق العسكري لإيران بدأ يتزايد اعتباراً من العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٦ ثم عاد لينخفض في عام ٢٠٠٧، واتضح بأن سلطنة عُمان هي من أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الإنفاق العسكري اعتباراً من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٧، لتواكب إيران في التسليح، تليها المملكة العربية السعودية ثم الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، عدا دولة قطر فهي لم تبدِ أي نشاط في مجال الإنفاق العسكري خلال السنوات السبعة المنصرمة المذكورة في الجدول المذكور.

يتضح مما تقدم أن الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة يزيد على الإنفاق العسكري لإيران خلال الأعوام المنصرمة، إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق لم تمكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن توحد إستراتيجيتها من خلال خطة أمنية لحماية منطقة الخليج العربي وحماية الملاحة

فيه، لأنها لم تتفق على ذلك، وقد اعتمدت بشـــكل مباشـــر على الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين حمايتها اســـتناداً إلى الاتفاقيات الأمنية المعقودة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية ولحد الآن.

وبذلك أصبح من الثابت عملياً أن ميزان القوى العسكرية بمعناه العام لا يستند إلى المقومات العسكرية والتسليحية فحسب، أي عدد الأسلحة والتشكيلات والقوات، كما أنه لا يقتصر على تقييم نوعية الأسلحة والمعدات، ولا حتى لقابلية استخدامها في المكان والزمان المناســبين فقط، بل إن ذلك الميزان يتبلور من خلال دراســة مقدرة كل طرف على اســتخدام الأســلحة والمعدات والقوات المتوفرة لديه، وعلى استعداده للاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة في مجتمعه وبنيته التحتية، بشرياً واقتصادياً وجغرافياً(١).

ثالثاً: أنظمة التسليح

بدأت عملية تطوير القدرات العســكرية الإيرانية بخطة خمســية متكاملة (١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٤/١٩٩٥) مستفيدة من سوق الأسلحة المفتوحة التي خلفها تفكك الاتحاد السوفييتي، إذ تم تطبيق برامج تسليح طموحة(٢).

إن السعي الإيراني المكثف والجهود المبذولة من أجل إعادة بناء قدراتها العسكرية وإقامة قواعدها، وإعادة تسليح قواتها المسلحة هو لبناء ترسانة عسكرية تجعلها قوة إقليمية بارزة وتمكنها من فرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي انطلاقاً من إيمانها بأن تحقيق هدف الأمن يحقق لها البقاء ويؤمن حماية مصـــالحها من التهديدات الخارجية، ومع أن الأمن أصــبح القاســم المشــترك بين كافة الدول، فقد ســعت إيران إلى ذلك لتطمين مخاوفها الأمنية بامتلاك معدات عســكرية متطورة إدراكاً منها بأن أمنها الوطني معرض للخطر(٣).

---

(١) إدريس، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) وحيد، المصدر السابق، ص١١١.

(٣) عبد الهادي حسين علي المحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦) ص١٠١.

وسـيتم تتبع تطوير إيران لقدراتها العسـكرية وأنظمتها التسـليحية لكافة صـنوف القوات المسلحة

١. القوات البرية:
شكلت أعمال تطوير القوات البرية الإيرانية حيزاً بالغ الأهمية في برنامج التحديث العســكري الإيراني، إذ جرى التركيز في أعمال التســليح البري على عدد من الاتجاهات الرئيسة وهي[١]:

أ. زيادة ميكانيكية القوات البرية وتدريعها.
ب. تعزيز القدرات الصاروخية للقوات البرية.
ج. زيادة أعداد مدفعية القوات البرية.
د. الاهتمام بزيادة العنصر النوعي لأفراد القوات البرية.

وتتألف القوات البرية في الجيش الإيراني من الجيش النظامي والحرس الثوري الإيراني:

أولاً: الجيش النظامي
يتألف الجيش النظامي من (٤) فيالق و(٤) فرق مدرعة تتألف كل فرقة من (٣) ألوية مدرعة ولواء ميكانيكي. (٦) فرق مشـاة كل منها تتألف من (٤) ألوية مشـاة و(٤-٥) كتائب مدفعية، زائداً (١) فرقة قوات خاصـــة مع (١) فرقة مغاوير، لواء مظلي وقوات محمولة جواً. (٥) مجاميع مدفعية بالإضافة إلى بضعة ألوية مستقلة للمشـاة والدروع والمغاوير. حيث يبلغ إجمالي القوات العسـكرية الإيرانية بحدود (٥٧٠) ألف مقاتل[٢].
ثانياً: الحرس الثوري الإيراني
يتكون الحرس الثوري من (١٦-٢٠) فرقة وهي (١٠) فرق مشـــاة، (٢) فرقة مدرعة، (٥) فرق ميكانيكية، (١) فرقة قوات خاصة، (١٥-٢٠) لواء مستقل

(١) وحيد، المصدر السابق، ص١١٣.
(٢) وحيد، المصدر السابق، ص١١٩.

تتضمن سلاح المدرعات والمشاة والقوات الخاصة والقوات المظلية و(٥) مجاميع للمدفعية، بالإضـافة إلى الصـواريخ والدفاع الجوي والمهندسـين ووحدات حرس الحدود[١].

والجدول الرقم (١٣) يبين القدرات العسـكرية البرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٠).

من الجدول يتبين أن القدرات العسكرية الإيرانية للقوات البرية تتفوق على قدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعداد القوة القتالية وذلك بسـبب زيادة الكثافة السـكانية لإيران قياسـاً إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يتضح بأن المملكة العربية السعودية هي من أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية القدرة القتالية وإمكانياتها التسـليحية وحتى في ميزانية وزارة الدفاع البالغة ٣٣,٣٣ مليار دولار.

إن ميزانية الدفاع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة (عدا دولة الإمارات العربية المتحدة) والبالغة ٥٢,٨٢٢ مليار دولار فإنها تسـاوي ٥,٨ مرة ميزانية الدفاع لإيران والبالغة ٩,١ مليار وهذا يدل على أن القدرات الاقتصـادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي أكبر بكثير من إمكانيات إيران الاقتصـادية إلا أن اسـتخدام السـلاح يحتاج إلى مقاتلين أشـداء مدربين جيداً وبمعنويات عالية للدفاع عن وطنهم وأمتهم.

(١) المصدر نفسه، ص١١٩.

الجدول(*) رقم (١٣)
القدرات العسكرية (البرية) لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)

الدولة	عدد القوات	دبابة قتالية	عربة قتال مدرعة	ناقلة أشخاص مدرعة	عجلة استطلاع مدرعة	مدفع ذاتي الحركة	مدفع مسحوب	قاذفة صواريخ	أسلحة موجهة ضد الدبابات	ميزانية الدفاع بالمليار دولار
السعودية	١,قوات نظامية ١٢٦٠٠٠ ٢, حرس وطني ٧٥٠٠٠	١٠٥٥ -	٣١٩٠ -	١٢٧٠ ٨١٠	- ٤٣٠	١٧٠ ٧٠	٢٣٨ -	٦٥٠ -	٢٠٥٠ ١١١	٣٣,٣٣ (٢٠٠٧)
الإمارات	٥٠٥٠٠	٥٤٥	٨٦٠	٤٣٠	١١٣	١٨١	٩٣	٧٢	٥٦٧	١٠,٠٨ (٢٠٠٧)
عُمان	٤١٧٠٠	١٥٤	٢١٦	١٩١	١٤٥	٢٤	١٠٨	-	٥٠	٣,٢٣ (٢٠٠٧)
الكويت	١٥٥٠٠	٣٦٨	٣٢١	٤٥٠	-	١١٣	١٠٥	٢٧	٣١٨	٣,٣ (٢٠٠٧)
قطر	١٢٣٠٠	٣٠	٤٠	٢٢٦	٦٨	٢٨	١٢	٤	١٨٨	٢,٣٣ (٢٠٠٦)
البحرين	١١٠٠٠	١٨٠	٢٣٥	٢٥	٤٦	١٣	٢٦	٩	٤٦	٥٥٢ مليون دولار (٢٠٠٨)
المجموع	٣٣٢٠٠٠	٢٣٣٢	٤٨٦٢	٣٤٠٢	٨٠٢	٥٩٩	٥٨٢	٧٦٢	٣٣٣٠	٥٢,٨٢٢
إيران	القوات النظامية ٣٥٠٠٠٠ قوات الاحتياط ٢٢٠٠٠٠	١٦٩٣	٦١٠	٦٤٠	٣٥	٣١٠	٢٠١٠	٨٧٦	٧٥	٩,١

* الجدول من إعداد الباحث

ثانياً: القوات البحرية

تنبع الأهمية الإستراتيجية لتسليح القوات البحرية الإيرانية من الأهمية الاقتصادية للخليج العربي أيضـــاً، الذي يُنقل عبر مياهه يومياً ما يقارب (١٢) مليون برميل من النفط، أي حوالي ســـدس الإنتاج النفطي العالمي، وبينما يتوجب على الناقلات النفطية المرور عبر مضيق هرمز للوصول إلى الأسواق العالمية فإن ذلك ينعكس على إيران بقدرة تأثيرية مضـــافة تزداد فاعليتها بتزايد اهتمامها بتحديث بحريتها وتطويرها والتركيز على دورها العسكري في الخليج العربي[١].

وقد استطاعت إيران في السنوات الأخيرة أن تحقق تقدماً كبيراً في أنظمة التسليح والتدريب من خلال إجراء العديد من المناورات البحرية بالقوة البحرية النظامية والقوات البحرية للحرس الثوري، وإضـافة أنواع متطورة من الأسـلحة إلى جانب القوة البحرية التقليدية التي أكســبتها الفعالية والقوة مثل الغواصـــات والزوارق السريعة، وصواريخ سليكورم سي.أس.أس-٢ الصينية الصنع[٢].

وتمتلك إيران ســـاحلاً طويلاً على الخليج العربي يمتد من النهاية الجنوبية لشـــط العرب وحتى مضـــيق هرمز وخليج عُمان، وهي تمتلك عدداً من الموانئ المهمة التي تصلح لتداول الحمولة والتجارة البحرية من جهة، وكقواعد عسكرية من جهة أخرى، وأهم هذه القواعد هي: بندر عباس (مقر قيادة القوة البحريـة) وعبادان (قاعدة مشـاة البحرية ومقر القيادة السـابق) وشـاه بهار (القاعدة الرئيسـية الثلاثية الأدوار)[*] وكـذلـك القـاعـدة الكبيرة في بوشـــهر (التي تتمركز فيهـا زوارق الصواريخ) وخرج (التي تتمركز فيها الحوامات ويتم عبرها تصدير معظم النفط

---

(١) Carus, w.seth, "Iran as a military threat", strategic fourm, No.١١٣, National Defense university, Institute for National strategic studies, may ١٩٩٧, p.٣.

(٢) إدريس، المصدر السابق، ص ص١٧٤-١٧٥.

(*) يقصد بالقاعدة الثلاثية الأدوار: القاعدة التي تحتوي على تسهيلات للقوات الثلاث البرية والبحرية والجوية، ومشروع (شاه بهار) هو مشروع عملاق يقع قرب نقطة الانفتاح على البحر العربي وقرب الحدود الباكستانية الإيرانية في (كواتر) مما يتيح للقوات البحرية سهولة الانفتاح البحري في أعالي البحار، ويسهل للقوات الجوية حماية التشكيلات المنفتحة وتأمين الإسناد والاستطلاع الجوي والبحري بالاستفادة من طائرات الاستطلاع البحري (Orion p٣F) التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: وحيد، المصدر السابق، ص١٢٢.

الإيراني) وبندر خميني (التي تتمركز فيها قوة متوسـطة الحجم تقوم بتغطية المياه المقابلة للعراق ومدخل شط العرب[١].

لم تتورع إيران فور انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (وتحديداً في عام ١٩٨٩) عن التعاقد على شراء غواصات طراز (كيلو)[*] من روسيا تسلمتها جميعاً بحلول عام ١٩٩٧، كما تعاقدت مع الصين عام ١٩٩٢ على شراء عشرة لنشات دورية من طراز هوندونغ مزودة بصـواريخ ٢/٨٠١ و ٢/٨٠٢ وتتحلى بكفاءة قتالية عالية[٢].

نتيجة لذلك ورداً على وجود الغواصـات منذ تسـلم إيران أول واحدة منها في (نوفمبر ١٩٩٢) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسـال الغواصـة الهجومية النووية (توبيكا) إلى الخليج العربي في اسـتعراض للقوة ولإظهار الاهتمام الأمريكي بموضوع امتلاك إيران لهذا السلاح[٣].

وقد رأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حينه أن امتلاك إيران لهذه الغواصات يمثل تطوراً نوعياً في سياق التسلح الإقليمي، وانعكست هذه الرؤية بشـكل إيجابي على مصـالح الدول الغربية، إذ قامت بتجهيز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعديد من الأسلحة المضادة لهذه الغواصات وبتكاليف عالية الثمن[٤].

وشهدت المناورات التي أجرتها القوات التابعة لحرس الثورة الإسلامية في الخليج العربي في نيسـان ٢٠٠٦ اختبار طوربيد (حوت) الذي تبلغ سـرعته تحت الماء ١٠٠

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(*) الغواصة (كيلو): حديثة وهادئة نسبياً وقد دخلت الخدمة لأول مرة عام ١٩٨٠ والموجود لدى إيران عبارة عن نسخ التصدير من طراز (٨٧٧ إي إم) ويبلغ طولها (٧٣,٢) متر وعرضها (١٠) أمتار ولها غاطس طوله (٦,٦) أمتار ومجهزة بأنظمة مطورة للقيادة والسيطرة. وهيكل هذا الطراز على شكل دمعة العين، وهي قادرة على حمل (١٢) طوربيداً بتوجيه آلي وسلكي، أو ٣٠-٤٠ لغماً، وتفيد التقارير شراء إيران أكثر من ١٠٠٠ لغم سوفييتي حديث مع الغواصات (كيلو) وأن تلك الألغام مزودة بأجهزة استشعار حديثة تعمل بالضغط. ينظر: أنتوني كوزدمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، ص ص٣٦٧-٣٦٨.

(٢) مسعد، صنع القرار في إيران، ص١٩.

(٣) عثمان كامل، "القوات البحرية الإيرانية وجاهزيتها القتالية" التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد/١١٣، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٧، ص١٠.

(٤) Bazargan, Darius, "Iran: politics, the military and Gulf security", The middle East magazine, July/August, ١٩٩٧, p.٩.

متر في الثانية، كما دشنت طهران خطي إنتاج لطوربيدات ٥٣٣ و ٣٢٤ ملليمتراً، وصـرح يومها الأدميرال علي فدوي نائب قائد سـلاح البحرية في الحرس الثوري الإيراني: "لقد أصبحت الجمهورية الإسلامية إحدى دولتين تمتلكان هذا النوع من الصواريخ القادرة على ضرب السفن الحربية والغواصات الكبيرة"[١].

وخلال مناورات (ضـــربة ذو الفقار) البحرية التي أجرتها القوات الإيرانية في آب ٢٠٠٦ نجحت الغواصات في النزول إلى أعماق الخليج وإطلاق طوربيدات بحرية وتنفيذ المهام الموكلة إليها، وأكد الأدميرال حبيب الله سياري الذي كان يشغل حينها منصب وكيل قائد القوة البحرية الإيرانية "أن الغواصات المشاركة في المناورات قامت بعملية زرع الألغام وعمليات الرصـــد بنجاح، وأن الغواصـــات الصـــغيرة أطلقت طوربيدات بحرية أصابت أهدافها المحددة"[٢].

وكانت القوة البحرية للجيش الإيراني قد أعلنت في الأول من كانون الأول ٢٠٠٧ صنعها بارجة حربية أطلقت عليه اسم (موج) وهي قادرة على ضرب عدة أهداف في وقت واحد، وقد أعلنت إيران في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ إنزال ثلاث غواصات من طراز(غدير) إلى مياه الخليج العربي في قاعدة (بندر عباس)، وفي مطلع عام ٢٠١٠ أعلن الأميرال أميري، معاون شؤون الاكتفاء في القوات البحرية أن إيران ســتنزل إلى المياه في غضـــون عامين الغواصـــة الإيرانية الثقيلة التي يبلغ وزنها ٥٠٠ طن وقال: "إن إنتاج الغواصـــات الخفيفة وصـــل مرحلة متقدمة، وأن إيران تقوم بتصـــنيع أعداد كبيرة منها"[٣]، وتؤكد إيران أنها تنتج اليوم كل ما تحتاجه من المعدات الدفاعية[٤].

وقد صرح قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في ١٦ شباط ٢٠١٠ بأن "سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة البحرية المتطورة، وأكد أن بلاده تقوم حالياً بإنتاج بوارج

---

(١) رضوي، المصدر السابق، ص١٣.

(٢) تقرير لوكالة مهر الإيرانية للأنباء، ٢٠٠٦/٨/٢٧.

(٣) رضوي، المصدر السابق، ص ص٩-١٢.

(٤)للتفاصيل ينظر: الملحق الرقم (٣) (الصناعة العسكرية الإيرانية).

مجهزة بأنظمة صـــاروخية متطورة، مثل: أنظمة صـــواريخ بيان وجوشـــن و درفش"، وفي ١٩ شباط ٢٠١٠، دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة بندر عباس البحرية، أطلقت عليها اسـم (جمران) مزودة بصـواريخ بعيدة المدى، وتزن ١٤٠٠ طن ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية إلكترونية[1].

ويؤكد أنتوني كوردزمان: "إن سـلاح بحرية الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم[2].

كما أعلنت إيران خلال السنوات العشر الماضية عن اختبارها بنجاح صواريخ و طوربيدات بحرية عديدة تقوم بتصـنيعها محلياً، كان آخرها الصـاروخ نصـر-١ المضـاد للسـفن، وهو صـاروخ قصـير المدى، قادر على تدمير أهداف من ثلاثة آلاف طن، على وفق ما أعلنه وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي في ٧ آذار ٢٠١٠ وقال: "إنه صـاروخ يمكن إطلاقه من السـاحل أو من السـفن على أن يتم تطويره لاحقاً لاستخدامه من المروحيات والغواصات[3].

والجدول رقم (١٤) يبين القدرات البحرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن الجدول يتبين أن القوات البحرية الإيرانية تتفوق على القوات البحرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يلي:

١. عدد القوات بـــ ١,٣ مرة. وذلك لقلة الكثافة السكانية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٢. لا تتيسـر لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أية غواصـة ولا أية عوامة أو مدمرة حربية أو سـفينة إنزال، بينما تمتلك إيران أعداداً من الغواصات قد تتجاوز (٩) أعداد وكذلك لديها (٣) فرقاطات إضافةً إلى السفن والزوارق الأخرى.

---

(١) رضوي، المصدر السابق، ص٩.
(٢) أنتوني كوردزمان، قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد، ص٣٧٣.
(٣) تقرير لوكالة مهر الإيرانية للأنباء، ٧ شباط ٢٠١٠.

وهذا يعني أن إيران تتفوق تفوقاً ســاحقاً على القوات البحرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حالة نشوب أي حرب بين الطرفين مستقبلاً.

الجدول(*) الرقم (١٤)

القدرات البحرية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)

الدولة	عدد القوات	عدد الغواصات	عدد الفرقاطات	عدد العوامات	مركبات الدورية والقتال الساحلي	مركبات النقل والدعم	مدمرة حربية	سفن حربية	طراد	كاسحة ألغام	زوارق برمائية	سفن إنزال	زوارق دورية سريعة	صواريخ بحرية	زوارق مجهزة بصواريخ	طوربيد	طائرات الإسناد البحري
السعودية	15500	-	7	-	65	140	-	4	4	7	8	-	17	-	9	-	44
الإمارات	2500	-	2	-	14	2	-	2	2	2	28	-	-	-	-	-	18
الكويت	2500	-	-	-	35	1	-	-	-	-	5	-	10	-	-	-	-
البحرين	1200	-	1	-	8	4	-	3	2	-	5	-	-	-	-	-	-
عمان	4200	-	2	-	11	6	-	-	2	-	5	-	-	-	-	-	-
قطر	1800	-	-	-	21	-	-	-	-	-	-	-	35	-	-	-	-
المجموع	27700	-	12	-	154	153	-	9	10	9	51	-	62	-	9	-	62
إيران	38000	(3) كيلو (3) كورية (3) غدير + غواصات صغيرة	3 بريطانية الصنع	(14)	(140)	(26)	(1) جمران	(9) كبيرة الحجم (3) هجومية	(2) طراز بي إف 103 أمريكية الصنع	(5)	21	(23)	(105)	بيان وجوشن ودرفش وأنواع أخرى	(20)	طوربيد (صوت)	28 طائرة سوخوي (24) طائرات ميك (29) سرب مروحيات

*الجدول من إعداد الباحث.

الملاحظات:

١. تمتلك إيران أعداد كبيرة من صواريخ كوثر-الثاقب-رعد إس إس-٤- صواريخ سي ٢-٨ – صواريخ سي ١-٧ وصواريخ إس إس-٢٢ الروسية- صواريخ كروز البحرية- بيان- درفش- نصر١.
٢. كما تمتلك أعداد كبيرة من الألغام البحرية مثل: الألغام المربوطة – الألغام الصوتية- والمتحركة – والممغنطة- وألغام صينية الصنع نوع إم ٥٢.
٣. تمتلك أيضاً: (٤) سفن دعم برمائية للانزال- (٣) سفن إنزال كورية- (١) سفينة إنزال زنة ٢٢٧٤ طن- (٣) سفينة إنزال زنة ١٤٠٠ طن- (١) سفينة إنزال زنة ٢٥٠ طن- (٦) سفينة إنزال كل منها زنة ٩ طن.
٤. تمتلك إيران بارجة حربية نوع (موج) وهي من صنع محلي دخلت الخدمة في ١ كانون الأول ٢٠٠٧.

ثالثاً: القوة الجوية والدفاع الجوي

تعد القوات الجويـة الإيرانيـة أو كمـا عُرفـت قبـل عـام ١٩٧٩ القوات الجويـة الإمبراطورية أحد أفرع القوات المســلحة الإيرانية، إذ احتلت المرتبة الثانية بعد (إسـرائيل) في المشـرق العربي والجوار الجغرافي، وبلغت ذروتها في عهد الشـاه محمد رضا بهلوي وكانت تضم أكثر من (٤٥٠) طائرة حديثة بما في ذلك طائرات إف ١٤، توم كات، وإف ٥ وكان عدد الطيارين يبلغ ٥٠٠٠ طيار مدربين تدريباً جيداً[1].

وفي عشــية الثورة الإســلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ بلغ عدد أفراد القوات الجوية الإيرانية (١٠٠٠٠٠) فرد وكانت الأكثر تقدماً من بين فروع القوات المســلحة الإيرانية، وكانت قواعد القوات الجوية الإيرانية تشغل ما مجموعه (١٢) قاعدة في البلاد: الأهواز وبنـدر عبـاس وبوشـــهر ودزفول ودوشـــان (طهران) وهمـدان وأصفهان ومشهد ومهر أباد وشيراز وتبريز وزاهدان[2].

إلا أن الحصـار التسـليحي الذي فرض على إيران بعد الإطاحة بشـاه إيران، قد أثر في تلك الترسانة نتيجة لحاجتها إلى قطع الغيار والصيانة والذخائر، فضلاً عن

(١) شبكة المعلومات الإلكترونية: ويكبيديا الموسوعة الحرة، "تاريخ القوات الجوية الإيرانية"، آب ٢٠٠٩، ص١.
على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/
(٢) المصدر نفسه، ص١.

الاضطراب الكبير الذي شهدته القوات المسلحة جراء عمليات التطهير التي اتبعها نظام خميني والتي انعكست بشكل واضح على القوة الجوية التي تلقى العديد من أفرادها تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتستنزف بدورها معظم مكونات تلك الترسانة[١].
وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٨) أخذت إيران تعمل على امتلاك قوة جوية متطورة بإمداد سلاحها الجوي بقدرات أكثر تطوراً، وقد حصلت إيران بموجب اتفاقات التعاون التسليحي بينها وبين روسيا والصين على شحنات من الأسلحة بدأت باستلامها منذ أوائل عام ١٩٩٢[٢].
هذا إلى جانب اهتمام إيران بالحصول على قطع غيار ومعدات صيانة خاصة بالأسلحة الأمريكية والغربية التي لا تزال تعمل في صفوف قواتها الجوية مثل المقاتلات إف-٤ وإف ٥ وطائرات الهيلوكوبتر من طراز كوبرا وشينوك وطائرات النقل من طراز (CH٣OH) كما استولت إيران على الطائرات العراقية التي لجأت إليها أثناء العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ والبالغ عددها (١٤٨) طائرة من بينها (١١٥) طائرة عسكرية من طراز سوخوي-٢٤ وميك ٢٩ إذ قامت إيران بدمجها مع الهيكل التنظيمي لسلاحها الجوي[٣].
كما أثبتت إيران قدرتها على شراء قطع الغيار من السوق السوداء مثل الأنظمة المحسنة وأنظمة الأسلحة مثل: أجهزة الرادار، ومعدات الملاحة وإلكترونيات الطيران والألياف البصرية، وأجهزة التحليل بالكومبيوتر والمحركات النفاثة، كما بذلت جهوداً للحصول على تقنية الإنذار المبكر باستخدام الرادار، وتقنية تزويد الطائرات بالوقود في الجو، كما سعت إيران لإبرام صفقات لشراء كميات

(١) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، (دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص٢٤٩.
(٢) وحيد، المصدر السابق، ص ص١٣٢-١٣٣.
(٣) المصدر نفسه، ص١٣٣.

كبيرة من المقاتلات (إل ٨) ومن الطائرات القاذفة من طراز (جيان هوبخ-٧) الصينية[١].
ولا تتوفر معلومات حديثة عن وجود صفقات للسلاح وقعتها إيران مع الخارج باستثناء صفقة نظام الدفاع الصاروخي المطور من طراز (إس ٣٠٠) مع روسيا والتي لاتزال موسكو تماطل في تنفيذها[٢].
أما فيما يتعلق بقوات الدفاع الجوي الإيرانية، فقد عملت إيران على تطوير قدراتها في مجال الدفاع الجوي، وتقدر قوات الدفاع الجوي الإيراني بحوالي (١٢) ألف عنصر ومقر رئيسي وخمسة قطاعات جوية إقليمية تحتوي على[٣]:
١. منصات إطلاق صواريخ أرض-جو (SAM) وتشمل منصات سام١، سام٥، سام٦، سام١٥، (FM-٨٠) ، Rapier.
٢. أنظمة مدفعية مضادة للطائرات تتضمن: مدافع من عيار (١٠٠ملم)، (٥٧ ملم)، (٣٥ ملم)، (٢٣ ملم).
وقد أنشأت إيران قيادة دفاع جوي منفصلة يقودها العميد أحمد ميقاتي كقوة رابعة ضمن القوات المسلحة الإيرانية في العام ٢٠٠٩، لتوحيد المعدات والعناصر تحت قيادة واحدة لها سلطة على وحدات الدفاع الجوي التابعة للقوات المسلحة أو الحرس الثوري، وذلك لتحسين المناورة وتطوير قدرات الدفاع الجوي وتوحيد عملية جمع المعلومات، وتسعى إيران إلى تطوير أنظمة دفاع جوي متكاملة على الصعيد الوطني لتنفيذ إستراتيجيتها التي تقضي بتوزيع أقوى دفاعاتها حول المراكز الإستراتيجية المهمة[٤].

---

(١) كينيث كاتزمان، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ص ص٢٧٧-٢٨٠.
(٢) رضوي، المصدر السابق، ص٨.
(٣) علي حسين باكير، "حجم وقدرات الجيش الإيراني كما ورد في وزارة الدفاع الأمريكية"، موقع الصوت الإخباري، بتاريخ ٢٢ آب ٢٠١٠، ص٣. على الموقع الإلكتروني: http://alsawt.net/?p=١٤٧٤
(٤) باكير، المصدر السابق، ص٣.

والجدول الرقم (١٥) يبين القدرات الجوية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجدول(*) الرقم(١٥)
القدرات الجوية لإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

الدولة	حجم القوات	طائرات مقاتلة	طائرات هيليكوبتر	قاذفات صواريخ أرض-جو	مدافع مضادة للطائرات	صواريخ جو-أرض
السعودية	٢٠٠٠٠	٢٩٤	١٤٥	٢٨٧٣	١٣٨٠	-
الإمارات	٤٥٠٠	١٨٤	١٢٥	٤٠	٦٢	-
الكويت	٢٥٠٠	٨١	٤٥	٨٤	١٢	-
عُمان	٥٠٠٠	٦٤	٤١	٩٤	٢٦	-
البحرين	١٥٠٠	٣٤	٤٥	٩٣	٢٧	-
مجموع دول المجلس	٣٦٥٠٠	٦٧٥	٤٢٦	٣٢٥٩	١٥٠٧	-
إيران	٥٢٠٠٠	٣١٩	٣٥٧	٢٧٩	١٧٠٠	٣٠٠٠

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:
١. كابي الخوري، بيانات بالقدرات العسكرية العربية مقارنة بإيران وتركيا "وإسرائيل"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٥٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ٢٠٠٨، ص ص٢٢٩-٢٣١.
٢. مفكرة الإسلام، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج، البينة.نت، ٢٧ أيلول ٢٠٠٩، ص ص٩-١٠. على الموقع الإلكتروني: http://albainah.net

ومن الجدول الرقم (١٥) يتضح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك قدرات جوية تفوق القدرات الجوية الإيرانية في أعداد الطائرات المقاتلة والهيليكوبتر وكذلك قاذفات الصواريخ أرض-جو عدا حجم القوات والمدافع المضادة للطائرات وكذلك صواريخ جو أرض فإن إيران تتفوق عليها بذلك، وستبقى القدرات الإيرانية متفوقة طالما هنالك نقص في أعداد القوة القتالية لجميع صنوف القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رابعاً: القدرات الصاروخية الإيرانية

الصواريخ البالستية عبارة عن مركبات (وسائل نقل) غير مأهولة، لها قوة دفع خلال الطور الأول من طيرانها، ثم تتوقف في لحظة ملائمة ودقيقة جداً بواسطة قطع الوقود عن المحرك والاستمرار في الطيران بدون قوة دفع المحرك والانقضاض حتى الوصول إلى الهدف، وتعد وسائل فعالة في تحقيق أهداف عسكرية ونفسية مهمة تعجز عنها الطائرات القاصفة أو المدفعية، بعد التطور الهائل الذي طرأ على منظومات السيطرة والتوجيه أدت إلى دقة الإصابة والتأثير التدميري الهائل للرؤوس الحربية[١].

تعود بدايات الطموحات الإيرانية للحصول على الصواريخ البالستية الإستراتيجية إلى نظام الشاه الذي اشترك بمشروع سري لتطوير تلك الصواريخ بالتعاون مع الكيان الصهيوني إذ تضمّن المشروع تطوير صاروخ ذي مدى (٥٠٠) كلم قادر على حمل رأس حربي يزن (٧٥٠) كيلوغرام، إلا أن سقوط شاه إيران عام (١٩٧٩) أدى إلى إيقاف المشروع وحال دون نهوضه، وقد حصلت إيران على صواريخ (SCUD-B) من ليبيا ومن ثم كوريا الشمالية عام (١٩٨٥) أثناء الحرب العراقية الإيرانية وقامت بإطلاق (١٤) صاروخاً منها على العراق في ذلك العام[٢].

(١) حسام محمد أمين، "الصواريخ البالستية ومستقبل نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)" مجلة أم المعارك، العدد/٢٥، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، ٢٠٠١، ص١١١.
(٢) وحيد، المصدر السابق، ص١٦٣.

وبتكثيف إيران تعاونها مع الصين وكوريا الشمالية، حصلت على كميات كبيرة من صواريخ (سكود-ب) و(Frog-٧) كما تمكنت من وضع أسس برنامج إيراني لتطوير إنتاج الصواريخ البالستية قصيرة المدى مثل شاهين (١-٢) وبمديات مختلفة حتى (١٥) كلم[١].
وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية باتت إيران تولي أهمية محورية لتطوير قدراتها في مجال الصواريخ البالستية، ليس من خلال استيراد نوعيات مؤثرة منها من الصين وكوريا الشمالية إضافةً إلى روسيا الاتحادية، ولكن من خلال تطوير النماذج الصاروخية الأصلية المستوردة من هذه الدول وإدخال تعديلات وتحسينات إضافية عليها بما يضاعف مداها ويرفع قدرتها التدميرية ويزيد من دقة تصويبها، إذ جرى التركيز على امتلاك صواريخ لا تتمتع بالقدرة على العمل والتأثير إقليمياً فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضاً[٢].
استمرت إيران بتطوير إنتاجها من الصواريخ البالستية وشملت صواريخ قصيرة المدى تصل إلى مدى ١٥٠كلم، وعائلة صواريخ شهاب (١و٢و٣و٤) المشتقة من الصاروخ (سكود-ب) والتي تبلغ مدياتها (٣٠٠ و٥٥٠ و١٣٠٠ و٣٦٠٠) كلم على التوالي مضافاً إليها صاروخ شهاب-٥ الذي تطور مداه ليصل إلى (٥٠٠٠) كلم، هذا إلى جانب عائلة أخرى يجري العمل على تطويرها محلياً تحت اسم زلزال (١و٢و٣) تتراوح مدياتها ما بين (٣٠٠ و٨٠٠ و١٥٠٠) كلم على التوالي[٣].
يُعد الصاروخ شهاب-٣ نسخة محسنة من صاروخ (Nodong) الكوري الشمالي الذي دخل الخدمة الفعلية عام ٢٠٠١، كما عرضت إيران نسخة مطورة منه في العام ٢٠٠٤ بدت مختلفة كلياً عن النسخة الأولى، كما حصلت إيران من كوريا

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني-التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٣١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٢٩٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٣.
(٣) وحيد، المصدر السابق، ص١٦٤.

الشمالية على ١٨ صاروخاً من طراز (BM-٢٥) في منتصف كانون الأول من العام ٢٠٠٥ وهي صواريخ يبلغ مداها ٢٥٠٠ كلم[١].
وهكذا فإن القوة الصاروخية البالستية الإيرانية قد تعوض عن الضعف النسبي لسلاحها الجوي فالدفاعات الجوية الأمريكية قادرة على الأرجح على اعتراض أو إسقاط المقاتلات الإيرانية بما في ذلك (سوخوي-٢٧) لكن ليس ثمة دفاع جوي يضمن اعتراض الصواريخ البالستية[٢].
وقد أصبحت لدى إيران مجموعات صاروخية أخرى جديدة مثل صاروخ (غدير-١) الذي يصل مداه إلى حوالي (١٨٠٠)كلم وصواريخ (غدير-٢) و(غدير-٣) وكذلك (سجيل-١) الذي يصل مداه إلى (٢٠٠٠كلم) وهي نفس قدرة الصاروخ (شهاب-٣) وهذا يعني قدرتها على إصابة أهداف داخل (إسرائيل) وفي القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في المشرق العربي والجوار الجغرافي وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى والقوقاز[٣].

والجدول الرقم (١٦) يبين القدرات الصاروخية لإيران.

(١) عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذر الحرب الرابعة" مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٣٨ السنة التاسعة والعشرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٧، ص٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٣٣-٣٤.
(٣) الجمل، المصدر السابق، ص٢.

الجدول(*) الرقم (١٦)
القدرات الصاروخية الإيرانية

النوع	عدد المراحل	قوة الدفع	المدى	القدرة العملياتية المبدئية	المخزون	الاسم البديل
موشاك-١٢٠	١	جامدة	١٣٠كلم	؟		إيران١٣٠، نازيت١٠
موشاك-١٦٠	١	سائلة	١٦٠كلم			فاتح١١٠/١١٥.NP
موشاك-٢٠٠	١	سائلة	٢٠٠كلم			زلزال-٢
شهاب-١٠٠	١	سائلة	٣٠٠كلم	1995	٥٠-٣٠٠	سكود-ب
شهاب-٢	١	سائلة	٥٠٠كلم	-	٥٠-١٥٠	سكود-سي
شهاب-٣	١	سائلة	١٣٠٠كلم	٢٠٠٢	٢٥-١٠٠	زلزال-٣
شهاب-٤	٢	سائلة	٢٠٠٠كلم		صفر	
إيريس-IRIS	١	جامدة	٣٠٠٠كلم	٢٠٠٥		شهاب-٣د
(X-٥٥) صاروخ أرضي هجومي جوال (LACM)	١	محرك نفاث	٣٠٠٠كلم	٢٠٠١	١٢	
شهاب-٥	٣	سائلة	٥٥٠٠كلم		صفر	
شهاب-٦	٣	سائلة	١٠٠٠٠كلم		صفر	

(*) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

١. عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج ونذُر الحرب الرابعة"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٣٨، بيروت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٧، ص٣٤.
٢. صلاح مهدي هادي الشمري، الانتشار النووي وأثره في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩) ص١٠٩.

ومن الجدول الرقم (١٦) يتضح أن إيران استطاعت خلال السنوات الماضية تعزيز ترسانتها الحربية بمنظومة متكاملة من الصواريخ البالستية ذات المديات المختلفة وهي بذلك تمتلك قدرة قتالية لا تتحدى بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحسب بل تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية (وإسرائيل).

وبذلك فإن الاهتمام الإيراني المتزايد بتطوير قدراتها القتالية التقليدية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ وكذلك الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ يدل على أن إيران باتت تتحسب لكل الاحتمالات المستقبلية التي قد تصدر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) بالقيام بعمليات عسكرية ضدها، إن امتلاك إيران لهذه القدرات القتالية الهائلة سوف يمكنها من أداء دور مهم في رسم السياسة المستقبلية لدول الإقليم والمنطقة.

٢. القدرات العسكرية الإيرانية فوق التقليدية:

عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٤٨) أسلحة التدمير الشامل (WMD) بأنها الأسلحة الذرية المتفجرة وأسلحة المواد المشعة، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة، وأية أسلحة يتم تطويرها وتحمل خصائص تدميرية مماثلة للقنبلة الذرية أو الأسلحة المذكورة أعلاه[١].
وتعد أسلحة التدمير الشامل، تلك الأسلحة المخصصة لقتل أكبر عدد ممكن من الأفراد مستهدفة المدنيين والعسكريين معاً، وتكمن أهمية هذه الأسلحة في الآثار النفسية التي تحدثها على البشر، وهي غير مخصصة لضرب هدف معين بحد ذاته وإنما لرقعة واسعة، وقد أصبح التعبير أكثر شيوعاً واستخداماً أثناء أزمة نزع

(١) وحيد، المصدر السابق، ص١٣٨.

الســـلاح العراقي في العام ٢٠٠٢ والذي كان أحد المبررات والذرائع لاجتياح القوات الأجنبية للعراق عام ٢٠٠٣[١].

ويمكن تقسيم القدرات العسكرية فوق التقليدية إلى:

أ. القدرات الكيميائية والبيولوجية.

ب. القدرات النووية.

أ. القدرات الكيميائية و البيولوجية:

تُعرف القدرات الكيميائية والبيولوجية لأي بلد بأنها القدرة على اســـتخدام العوامل الكيميائية الســـامة والكائنات الحية أو منتجاتها لقتل أو تعجيز الأشـــخاص في العمليات العســـكرية المختلفة لإيقاع أكبر ما يمكن من خســـائر في قوات العدو والمحاصـــيل الزراعية والحيوانات العائدة له وشـــل حركته، وتمتلك الأســـلحة الكيميائية والبيولوجية خصـــائص معينة تميزها عن الأســـلحة التقليدية والنووية وهي[٢]:

أولاً: القدرة على تغطية منطقة واسعة.

ثانياً: السرية في الاستخدام لمحدودية تداولها.

ثالثاً: القابلية على النفاذ داخل الأجسام.

رابعاً: عدم تدمير الأرض والمنشآت.

خامساً: القدرة على شل المناطق دون إحداث أي أضرار بمواردها.

---

(١) عبد الحميد العيد سلطان الموساوي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦) ص٢٠٢.

(٢) كنعان خورشيد عبد الوهاب، "الحرب الكيميائية" مجلة العلوم والتقنية العسكرية، العدد/٥، بغداد، وزارة الدفاع المديرية العلمية، ١٩٨٣، ص٩٦.

لقد استحوذت أعمال تطوير هذه الأسلحة ووسائل إيصالها على الحيز الأكبر من برامج الأبحاث والتطوير والإنتاج العسكري في إيران، تأكيداً منها لموقعها كقوة إقليمية متفوقة في منطقة الخليج العربي[١].

كما أثارت طموحات إيران في مجال الأسلحة غير التقليدية مخاوف العديد من الدول الإقليمية والدولية وسعت إيران طويلاً إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية إلى جانب الحصول على وسائل إيصالها من الصواريخ بعيدة المدى، وإنتاج الأسلحة الكيميائية وتطوير الأسلحة البيولوجية لدعم القدرات التقليدية برادع غير تقليدي يعينها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ولهذا فالجهود الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ربما تمثل أخطر مظاهر التهديد الذي تنطوي عليه قدراتها العسكرية في الحاضر والمستقبل[٢].

اعتمدت إيران في تطوير قدراتها العسكرية في مجال أسلحة التدمير الشامل إلى جانب روسيا والصين على كوريا الشمالية، حيث تمكنت من التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة مع كوريا الشمالية عام ١٩٨٩ عندما قام رئيس الدولة آنذاك علي خامنئي بزيارة إلى بيونغ بيانغ، إذ نصت الاتفاقية على تبادل المعلومات العسكرية في مجال الصواريخ والتسليح الكيميائي والبيولوجي والنووي بين البلدين[٣].

ب. القدرات النووية الإيرانية:

بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي بادئ الأمر لم يكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي، هو ما شجع إيران

(١) أحمد إبراهيم محمود، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١١١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص٢٦١.

(٢) ستار الدليمي، "البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية، العدد/٣٠، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص١٢٧.

(٣) محمود، السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات، ص٢٦٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: وحيد، المصدر السابق، ص ص١٣٨-١٤٤.

على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي، ووقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي في ١ تموز ١٩٦٨، كما صادقت عليها في ٢ شباط ١٩٧٠، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في ١٥ أيار ١٩٧٥.
إن (اتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، وتلزم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة الدول في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية)[١].
بعد قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ توقف هذا البرنامج حتى العام ١٩٨٤ (أثناء الحرب العراقية الإيرانية) فبدأت إيران برنامجاً نووياً موسعاً ركز على دورة الوقود النووي، يضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتونيوم، وكان الهدف المعلن هو استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وقد شهد البرنامج النووي الإيراني قدراً عالياً من قوة الدفع منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ولاسيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين، ودخلت مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلاد، التي تمثل المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني[٢].
لقد مثل التعاون الروسي مع إيران النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، فقد وقع الجانبان على اتفاقيتين في عام ١٩٩٢ تنص الأولى على التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بينما تتعلق الثانية ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر، وقد أخذ هذا التعاون أبعاداً

---

(١) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية العدد/١٠ (بغداد، بيت الحكمة العراقي، ط١، ٢٠٠٩) ص٧٩. وللمزيد من التفاصيل حول معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية ينظر: المصدر نفسه، ص ص٦٢-٧٥.
(٢) علاي، المصدر السابق، ص١٥٥.

حيوية عقب إعلان الحكومة الروســـية في أواخر شـــهر تموز ٢٠٠٠، أنها على استعداد لبناء خمسة مفاعلات نووية جديدة في إيران[١].

ولم تقتصــر المســاعي الإيرانية للحصــول على التكنولوجيا النووية على روســيا الاتحادية، وإنما امتدت لتشـــمل الصـــين ففي كانون الثاني ١٩٩١ وقع الطرفان اتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم بطاقة (٢٧) كيلو واط في منشـــآت بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان وبدأ العمل به عام ١٩٩٤[٢].

كذلك ظهرت أدلة على وجود شـــبكة ســـرية تخطت الحدود القومية من وســـطاء وشـــركات يديرها عالم باكســـتان النووي (عبد القدير خان)[*] في تشـــرين الأول ٢٠٠٣، حين اعترفت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها قامت سراً باستيراد مكونات الطرد المركزي من باكستان[٣].

---

(١) عماد حميد منهل السعدون، الانعكاسات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، (تكريت، الجامعة الحرة الهولندية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩) ص١٥.

(٢) وحيد، المصدر السابق، ص١٥٥.

(*) عبد القدير خان: يسمى (أبو القنبلة الباكستانية) هو عالم نووي باكستاني وكان يعمل رئيساً لمختبر خان للأبحاث على مدى عقدين من الزمن، ويتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في إدارة برنامج باكستان النووي، أنكر خان علاقته بالشبكة السرية لنقل التقانة النووية بصورة غير مشروعة، لكنه اعترف لاحقاً لجهاز مخابرات القوات المسلحة الباكستانية بأنه وراء تلك العمليات، وفي ٥ شباط ٢٠٠٤ عفا الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن خان وأصر مشرف على القول بأن العالم تصرف من تلقاء نفسه أي لا علاقة للدولة بتصرفه: علاي، المصدر السابق، ص ص٦٦-٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٧.

العوامل التي دعت إيران لبناء القدرات النووية العسكرية:

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣، ومعالجتها العملية لحظر الانتشـار النووي الذي كان يجسـده العراق (في نظرها) انتقلت فيه من وضـع كانت تمثل فيه قوة إقليمية لا يضـاهيها فيها أحد إلى وضـع أسـاء إلى مصداقيتها، وأدت إلى تحسن الظروف الإقليمية بالنسبة لإيران، ومع انتهاء التهديد العسكري لإيران، تصرفت بثقة أكبر متسلحة بعوائد نفطية قياسية متحدية الولايات المتحدة في سعيها لصياغة نظام إقليمي جديد(١).

وهناك من يرى أن الأسـباب التي دعت إيران لبناء قدراتها النووية كانت تتمثل بـ(٢):

١. التأكيد على إمكانياتها الدفاعية الذاتية، وعرض مدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي توصلت إليه.
٢. السـعي لتحقيق التوازن النووي بين العديد من دول المنطقة وخاصـة (إسرائيل).
٣. دعم المكانة الإقليمية والدولية لإيران.
٤. التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.
٥. عدم وجود الضمانات لاستمرارية تدفق الأسلحة إلى إيران وإمكانية عزلها بسبب التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.
٦. الاسـتفادة من القيمة الإستراتيجية للأسلحة النووية كونها عامل ردع يحقق التوازن الإستراتيجي المطلوب.

---

(١) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٧) ص٢٦.

(٢) أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٧١، السنة/٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٣١.

المواقع النووية الإيرانية(*):

تمتلك إيران بنية نووية متكاملة إلى حدٍ ما إذ اســـتفادت من التعاون والخبرات الأجنبية المختلفة التي ســـاعدت إيران في بناء المفاعلات والمختبرات المهمة وأبرز المنشآت النووية الإيرانية المعروفة هي(١):

مفاعل بوشهر، مفاعل سقند، مختبر أمير أباد، منشأتان في كرج، موقع أصفهان، موقع معلم كلاية، موقع كركان، موقع ناتانز، موقع أراك، موقع بارجين، موقع دار خوين، مركز بحوث جامعة طهران، مركز رازي، مشروع ميناء بندر عباس، مركز جامعة رشت متخصص للبحوث النووية.

إن القضية الأساسية التي تهم طموحات إيران النووية تتعلق بسعيها لإنتاج دورة الوقود النووي، والولايات المتحدة الأمريكية والترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) تسعيان لإعاقة حصول إيران على هذه التقنية لأن الغرب لا يثق بإيران مع تكنولوجيا نووية إلا بضمانات لكن إيران ترفض التخلي عن ذلك(٢).

ويصـــرُ القادة الإيرانيون على أن بنيتهم التحتية النووية ذات أغراض ســـلمية بالكامل، ولكن بغض النظر عن الحسنات التي يمكن أن يقدمها برنامج نووي واسع النطاق لبلد ينعم بمخزون ممتاز من النفط والغاز فإن هذه البنية التحتية الجاري تطويرها تبعث على القلق للأسباب التالية(٣):

١. إن طبيعة البرنامج وحجمه وتسلسله توحي كلها بأنه برنامج عسكري.
٢. عدم قيام إيران بالإبلاغ عن بعض الأنشطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تم اكتشافها بالصدفة.

(*) للمزيد من التفاصيل راجع الملحق رقم (٤).

(١) علاي، المصدر السابق، ص١١٢-١١٩. وللمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد إبراهيم محمود، "تخصيب اليورانيوم..قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد/١٣٧، السنة/١٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ص٤٩-٥٠. وكذلك ينظر: لبنى خميس طالب الربيعي، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩) ص ص١٣٧-١٣٨.

(٢) تشوبين، المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٨٤-٨٥.

٣. المسألة الأخرى هي: هل حصلت إيران من شبكة عبد القدير خان على تكنولوجيا وتصميمات الطرد المركزي (P٢) لأن هذه الأجهزة تقصر من عمر الزمن الذي تحتاجه إيران لبناء أسلحة نووية.
٤. الطريقة التي انكشفت فيها المعلومات المتعلقة بمنشآت حساسة في إيران (مصنع تخصيب اليورانيوم في ناتانز-ومصنع الماء الثقيل في آراك).
٥. وضع العراقيل من أجل إعاقة أعمال التفتيش.

البرنامج النووي الإيراني وتطوراته بعد عام ٢٠٠٣:

كشف المنشق الإيراني علي رضا جعفر زادة في ١٤ آب ٢٠٠٢ عن وجود موقعين نوويين غير معروفين، منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانز (جزء منها تحت الأرض) وتبعد حوالي ١٦٠ كلم إلى الشمال من مدينة أصفهان، ومنشأة الماء الثقيل في أراك وتقع وسط إيران على بعد ٢٤٠ كلم جنوب طهران(١).

ولم تكن إيران باستمرارها في بناء موقع ناتانز سراً إزاء وضع ينتهك معاهدة انتشار الأسلحة النووية طالما أنها لم تدخل أية مواد نووية إلى الموقع، ومن بين مهام التحقق التي كان من المقرر أن تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء زيارتها لموقع ناتانز كان التأكد من عدم إدخال مواد نووية إليه(٢).

على ضوء ذلك فقد أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي في ٩ شباط ٢٠٠٣ عن عزم إيران على استثمار مناجم اليورانيوم في منطقة صفند من أجل استكمال دورة الوقود النووي، بالرغم من موافقة روسيا على تزويد مفاعل بوشهر بما يحتاجه من وقود اليورانيوم طوال مدة عمله وستبني مصانع لهذا الغرض في أصفان وكاشان(٣).

---

(١) علاي، المصدر السابق، ص٩٧.

(٢) سكوت ريتر، استهداف إيران: حقيقة الخطط التي يُعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي، (بيروت، الدار العربية للعلوم-ناشرون، ط١، ٢٠٠٧) ص١٠٢.

(٣) تشوبين، المصدر السابق، ص١٤. وللمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه: السجل الإيراني النووي الذي يستعرض تدرج الأحداث الهامة التي جرت للفترة من ١٤ آب ٢٠٠٢ وحتى ١٨ آذار ٢٠٠٦، ص ص١٣-٢١. أيضاً، "جون لارج، ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها"، سلسلة محاضرات الإمارات (١١٧)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨، ص ص٤٥-٤٨.

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ١١ نيسان ٢٠٠٦، إكمال دورة تخصـيب اليورانيوم وجاء هذا الإعلان من مدينة مشـهد في جنوب شـرق البلاد وقال نجاد: "إن إيران ستنضم قريباً إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وأضـاف إنني أعلن رسـمياً أن إيران انضـمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية هذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية"[١].

بتاريخ ٢٩ نيسـان ٢٠٠٦ رفع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقريره إلى مجلس الأمن الدولي وقال: "إن الوكالة الدولية لاتزال في وضـع لا يمكنها من تأكيد أن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الاستخدامات السلمية" كما أشـار البرادعي في هذا التقرير إلى التراجع الكبير في مسـتوى تواجد الوكالة الدولية في إيران و هذا يعني أن الوكالة الدولية تعرف القليل جداً عما يجري في الحقيقة داخل إيران[٢].

وبعد عام من تقرير البرادعي أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ٢٤ نيسـان ٢٠٠٧ دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصـناعي للوقود النووي، فيما هدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما واصلت الدول الغربية معارضتها لأنشطة إيران النووية[٣].

إن ما نجح فيه الإيرانيون هو ببساطة أنهم امتلكوا فعلياً تكنولوجيا فصل وتخصيب اليورانيوم وذلك بإتمامهم دورة الوقود النووي معملياً وذلك بواسـطة ١٦٤ جهاز طرد مركزي إذ استطاعوا إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة ٣,٥% وهو المستوى اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية و هذا التركيز يخدم مفاعلات الأبحاث ومفاعلات القوى في بوشـهر، ومع زيادة تركيز اليورانيوم ٢٣٥ وصـولاً إلى ٩٠% وأكثر يتحول إلى شكل معدني يصنع منه لب القنبلة النووية ولا تحتاج إيران إلا

(١) علاي، المصدر السابق، ص١٠٠.
(٢) سكوت ريتر، المصدر السابق، ص٢٦٦.
(٣) علاي، المصدر السابق، ص ص٩٧-١١١.

إلى ٢٥كغم منه لصـــناعة قنبلة نووية صـــغيرة كالتي ألقيت على هيروشـــيما في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥[١].

موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الملف النووي الإيراني:
تتميز العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بحالات المد والجزر، تبعاً للمتغيرات السـياسـية والإقليمية والدولية، وقد شـهدت هذه العلاقات تحولاً حقيقياً في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي إذ جرى فيها تكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين، أما الرئيس الإيراني الحالي محمود أحمد نجاد فقد صـرح لأكثر من مرة حول أهمية وضـرورة تحسـين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
كما حرصـــت إيران على توثيق علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى في ظل وجود اختلافات في وجهات النظر بين الجانبين إزاء العديد من القضـايا والتي تأتي في مقدمتها قضـية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصـغرى وأبو موسـى، وعملت إيران باسـتمرار على طمأنة جيرانها بشـأن برنامجها النووي، وأنه يسـتخدم للأغراض السـلمية، ومنها تأمين (٢٠%) من الطاقة الكهربائية، من أجل خفض اسـتهلاك النفط والغاز، كذلك رغبتها في أن تصبح قوة كبرى في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا خلال العشرين عاماً المقبلة[٢].

---

(١) عادل الجوجري، المصدر السابق، ص ص٢٤٧-٢٤٨.
(٢) كفاح عباس الحمداني، "موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني"، متابعات إقليمية، العدد/١١، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، تشرين الأول ٢٠٠٦، ص٨.

خيارات مواجهة البرنامج النووي الإيراني:
لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هنالك أربعة خيارات[١]:
أولاً: الاستمرار في الحالة التي تعيشها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما يمكن تسميته خيار الارتباك وإغماض العين عما يدور وقد أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووي الإيراني طالما التزم جوانبه السلمية.
ثانياً: الاستعانة بما يسمى توصيل الطلبات النووية إلى الزبائن، وهو الخيار الذي روج جهاز الموساد (الإسرائيلي) أنه تحقق بالفعل، وحدد أن رأسين نوويين قد وصلا إلى الأراضي السعودية عبر وسطاء باكستانيين.
ثالثاً: تبني برنامج نووي متكامل، وهذا يحتاج إلى طريق علمي طويل وفترة لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود.
رابعاً: اللجوء إلى الحماية الدولية أمام الخطر الإيراني، كما حدث مع دول البلطيق التي عانت من التخويف الروسي المتسلح بالتقنية النووية، حيث إن مفاعل بوشهر على الخليج لا يختلف عن مفاعل سان بطرسبرغ الروسي القريب من موانئ دول البلطيق التي استغاثت بحلف الناتو لحماية ضعفها الديمغرافي ومواقعها الإستراتيجية.
ومن هنا يمكن القول أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها الكثير من المخاوف بشأن هذا البرنامج إذ تعتقد بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيؤدي إلى حدوث اختلال في موازين القوى في المنطقة حيث إن بإمكان القوة النووية الإيرانية أن تتجه نحو الغرب باتجاه دول الخليج العربي لوجود تباين في ميزان القوة بين ضخامة التسليح الإيراني وضعفه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢].

(١) علاي، المصدر السابق، ص ص٢٢٦-٢٢٧.
(٢) محمد سالم الكواز، "الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني"، سلسلة شؤون إقليمية، العدد/٦، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، نيسان ٢٠٠٦، ص١١.

كما أن احتمال لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخيار العسكري ضد إيران غير مستبعد مما سيؤثر سلباً على المنطقة وعندئذٍ سوف تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مأزقاً حقيقياً لأن إيران في المقابل ستتخذ الرد المناسب وبأشكال عديدة، منها ضرب القواعد العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستخدام صواريخ أرض-أرض(١).

وكذلك التخوف من حدوث تسرب شعاعي وتلوث المياه والثروات الطبيعية خاصة أن إيران تقع فوق طبقة زلزالية، وبالإمكان حدوث تسرب شعاعي من المواقع النووية الإيرانية خاصة القريبة من الكويت في بوشهر في حالة حدوث ضربة جوية على المواقع النووية الإيرانية(٢).

ورغم تأكيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رفضها فكرة اللجوء إلى الخيار العسكري لحسم الخلاف حول الملف النووي الإيراني وتشديدها على ضرورة تسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية وبشكل يجنب دول المنطقة التبعات المدمرة لحرب جديدة تؤدي بأمن واستقرار المنطقة ككل، فهي تخشى أن تحظى إيران بعمق إستراتيجي جديد، ولهذا تعتبر إقامة علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة مسألة أساسية لا يمكن التخلي عنها أو الانتقاص منها لاسيما أن واشنطن أصبحت عضواً إقليمياً والطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية في النظام الإقليمي الخليجي(٣).

يتضح مما تقدم أن إيران سعت منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ لأن تصبح قوة عسكرية كبرى في منطقة الخليج العربي وهو ما تمثل في عدد من البرامج الطموحة لتحديث القوات العسكرية الإيرانية البرية والبحرية والجوية والصاروخية وحتى النووية.

وقد اتضح من خلال البرامج التسليحية الإيرانية والعقود التي أبرمتها مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية أن ثمة تركيز على تطوير القدرات العسكرية الإيرانية وكما يأتي:

---

(١) الحمداني، المصدر السابق، ص٨.

(٢) علاي، المصدر السابق، ص ص١١٩-١٢٥.

(٣) عماد خضر، "أمن الخليج بين تطلعات إيران وسياسات الولايات المتحدة"، المسلم.نت، ١٨ آذار ٢٠٠٩، ص٢. على الموقع الإلكتروني: http://almoslim.net/node/١٠٨٧٧٤

أولاً: إعادة هيكلة القوات النظامية والحرس الثوري الإيراني وزيادة كفاءتها وتسليحها لصد أية هجمات خارجية ضد إيران سواءً كانت برية أم بحرية أم جوية.
ثانياً: تطوير القدرات البحرية الإيرانية الهجومية لصد أية هجمات محتملة داخل الخليج العربي من قبل القوات الأجنبية الموجودة في مياه الخليج العربي.
ثالثاً: تطوير قاعدة الصناعات العسكرية المحلية من خلال بناء المصانع لإنتاج الأسلحة المختلفة والطائرات والسفن والمركبات البحرية.
رابعاً: تطوير القدرات الصاروخية الإيرانية، وإقامة البنية الأساسية لامتلاك قوة عسكرية نووية، رغم عدم وجود دلائل قاطعة على ذلك..
إن الأمن في منطقة الخليج العربي يقع بين حجري الرحى، فمن جانب تدفع إيران نحو تغيير الوضع القائم بصورة ثورية، فيما تصر الولايات المتحدة على إعادة تنشيط التزامها العسكري نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحائرة في أمرها بين الوقوف إلى جانب إيران لكن دون ضمانات والدليل هو الجزر الإماراتية الثلاث، أو اللجوء إلى الولايات المتحدة لتأمين حمايتها تجاه أي اعتداء إيراني أو غيره. إن السبيل إلى ضمان الأمن والاستقرار يكمن في معالجة الملفات الشائكة بالوسائل السياسية والدبلوماسية بعيداً عن ساحة الصراع.
والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو الذي يريد كل طرف من الآخر؟
للإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن إيران تريد الاعتراف بالأمر الواقع في طهران، وعدم إلغاء دورها كقوة إقليمية في حماية أمن المنطقة، والتعامل معها على أساس مبادئ حسن الجوار وجذب الاستثمارات الخليجية لبلادها وتطالب إيران بوقف اضطهاد الشيعة في دول الخليج العربي، وأبعاد الوجود الأمريكي من المنطقة.
أما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإنها ترغب في:

أن تتخلى إيران عن فكرة تصدير الثورة، تنسيق التعاون في المجال النفطي، تخلي إيران عن مفهوم الهيمنـة في منطقـة الخليج العربي، وقف الهجرة الإيرانيـة غير المشـــروعة إلى بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشـــجيع التبادل التجاري، وأخيراً إنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث[١].

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ص١٣٥-١٣٦.

الفصل الرابع
المحددات الإيرانية لتنفيذ إيران إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توطئة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق المهمة للمصـــالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ولدول أوروبا (بريطانيا – فرنســا – ألمانيا -إيطاليا) وذلك لما لهذه الدول من مصـالح حيوية في تلك المنطقة التي تعد أحد أهم مصـادر الطاقة في العـالم، ومن أجـل الحفـاظ على منطقـة الخليج العربي يتطلـب أن تتواجـد فيهـا وباستمرار.

بعد الانســحاب البريطاني من شــرق الســويس عام ١٩٧١، ســارعت الولايات المتحـدة الأمريكيـة إلى مـلء الفراغ الأمني في منطقـة الخليج العربي التي بـاتـت بحكم أهميتها الجيوســتراتيجية المتعاظمة، المنطقة الأكثر محورية للســياســات الدولية ومصالح العالم الحيوية[١].

ويمكن القول أن التواجد الأمريكي في الخليج العربي، يتقاطع مع الرؤية الإيرانية للأمن في هذه المنطقة ويحد من دورها الإقليمي الذي تسعى إلى ممارسته بفاعلية، كما أن الوجود العســكري الأمريكي في الخليج العربي يمثل مصــدر إزعاج وقلق بالنسبة للنظام السياسـي الإيراني خصـوصـاً بعد توتر العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إبان قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ازداد التواجد الأمريكي في الخليج العربي إلا أنه ازداد أكثر بعد عام

(١) مراد، المصدر السابق، ص١٦٧.

٢٠٠٣ بسبب احتلال العراق من قبل التحالف الأمريكي البريطاني، لذلك بدأ القلق يســـاور نفوس الإيرانيين أكثر خوفاً من أن تصـــبح إيران المحطة التالية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق، وعلى الرغم من أن إيران كانت ســـعيدة باحتلال العراق، إلا أن الوجود الأمريكي في العراق يعد مصـــــدر تهديد لإيران ويعتبر من المحددات المهمة التي تقف حائلاً أمام إيران في تطبيق إســـتراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وســـيتم تتبع الموضـــوع من خلال مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: يتضمن الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق.

المبحث الثاني: دور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين.

المبحث الأول

الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق

يعد الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأكثر تحفظاً على الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، فهو لا يرغب في أن تنفرد إيران بدورها المستقل، وإنما ينبغي أن يكون دورها ضمن إطار النفوذ الغربي بحيث تكون شرطياً في الخليج العربي كما كانت في السابق في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.
ولا يمكن الحديث عن أمن الخليج العربي بدون الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر حضوراً وأكثر تغلغلاً وأكثر تأثيراً في حاضر ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي، هذا الحضور يزداد ويشكل المزيد من العبء على الأمن والاستقرار في هذا الجزء الحيوي والإستراتيجي من الوطن العربي، كما أن تغلغله وتأثيره يوازي في حجمه الاستعمار البريطاني الذي استمر لحوالي ١٥٠ عاماً، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي الذي مازال يبحث دون جدوى عن الأمن والاستقرار والهدوء في المنطقة[١].
والخليج العربي يدرك من ناحيته –بكل ثقله الجيوستراتيجي في السياسات الإقليمية والدولية والقوى المؤثرة فيه لاعتبارات أمنية واقتصادية وعسكرية يدرك تماماً أن تكييف اتجاهات علاقاته الإقليمية ضمن منظور أحادي ستتناقض مع ما يتميز به الخليج العربي من اعتبارات حالية ومستقبلية؛ فارتباطات دول الخليج

---

(١) محمد صادق إسماعيل، "أمن الخليج العربي..قراءة في مستقبل مجهول"، شبكة إسلام أون لاين.نت، ١٣آذار ٢٠٠٨، ص١. على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net

العربية والدولية، هي ارتباطات تمس جوهر واقعه ومستقبله، بوصفهِ المنطقة الأكثر تأثيراً في سلبية مستقبل السياسة الدولية بمجموعها أو إيجابيته[1].
وهناك من يرى إن خصوصية صراع الوطن العربي مع الغرب الاستعماري على مر العصور إنما تقوم على أساس من ارتباط الصراعِ بالعداء للهوية العربية الإسلامية (الدين والحضارة)، فأحداث التاريخ تؤكد أن المعارك لم تهدأ يوماً، وأن الحرب تواصلت من جيل إلى جيل، ومن زمن إلى آخر، ولا يكاد العالم يتناسى آلام حرب مضت، حتى يهدد بحرب ستأتي، وهكذا قدر له أن يعيش في حالة حرب أو مهدداً بشبحها[2].
إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيش المنطقة باستمرار في حالة من "عدم الاستقرار المتحكم فيه". لأنه لو تحقق الاستقرار وساد السلام فيما بين شعوب المنطقة، لن تكون هناك حاجة إلى السلاح الأمريكي، ولن يكون هنالك مبرر لطلب الحماية الأمريكية، أو ضرورة لطلب العون والوساطة منها[3].

مراحل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي:

لا تقتصر أهمية الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على النفط فحسب، فمنذ أن تولت هي مسؤولية الأمن في الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني من المنطقة في العام ١٩٧١ وحتى الآن ظلت هناك خمسة أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج وهي[4]:

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠)، ص٥٧.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "العراق والتحدي الأمريكي الأطلسي-المواجهة الإستراتيجية في المشرق العربي"، مجلة أم المعارك، العدد/٢٧، السنة السابعة، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، ٢٠٠١، ص٣٣.

(٣) آل سعود، المصدر السابق، ص ص٢١-٢٢.

(٤) أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٤، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، نيسان ٢٠٠٦، ص١٧٢.

١. تعزيز الأمن الإقليمي الخليجي.
٢. ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.
٣. الحفاظ على حرية الملاحة البحرية في مياه الخليج العربي.
٤. حماية المواطنين الأمريكان والممتلكات الأمريكية في الخليج العربي.
٥. تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين.

لقد شكلت التحولات الإستراتيجية الخطيرة في الخليج العربي وجنوب غربي آسيا ومنها (سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام ثوري إسلامي مناهض للسياسة الأمريكية وللنظم التقليدية الحاكمة في دول الخليج العربية ومعادٍ (لإسرائيل) ولتوجهات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. والتدخل العسكري السوفييتي في أفغانستان في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩. كذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠) الدافع الأساس نحو الانقلاب الكلي في مفاهيم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج العربي[١].

وعلى الرغم من إدراك الإستراتيجية الأمريكية للعلاقات بين منطقة الخليج العربي وبقية الوطن العربي، فقد سعت إلى الفصل بين أمن الخليج العربي وأمن منطقة شرق البحر المتوسط، أي الفصل بين أمن الخليج العربي وحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والتلويح المستمر بالخطر السوفييتي لمصادر النفط، وأن ضمان أمن الخليج العربي يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

على ضوء ذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات لتحقيق الوجود العسكري المباشر والمجاور للخليج العربي كان أهمها:

١. تشكيل قوات التدخل السريع:

---

(١) إدريس، المصدر السابق، ص ص٣٢٠-٣٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٣.

سعت الإدارة الأمريكية إلى إنشاء قوات التدخل السريع من أجل إمكانية نشر بضعة آلاف من القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي عند نشوب أي أزمة محتملة لاسيما بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤، وكذلك من أجل مواجهة الثورات السياسية في المشرق العربي والجوار الجغرافي كما حصل في العام ١٩٧٩ في إيران، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بشكل هائل (١٥ ضعفاً خلال عقد واحد)، وقد أعلن الرئيس جيمي كارتر في كانون الثاني ١٩٨٠ أن منطقة الخليج العربي تمثل منطقة حيوية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وسوف نمنع وقوعها تحت النفوذ السوفييتي أو تأثيره، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد (بمبدأ كارتر)[١].

٢. تشكيل القيادة المركزية USCENTCOM:

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وفي عهد الرئيس رونالد ريغان بدأت الولايات المتحدة بالضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية وحولت قوات الانتشار السريع إلى قيادة مركزية والتي أصبحت قيادة عسكرية أمريكية جديدة مسؤولة عن منطقة الخليج العربي، وسعى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى خلق إجماع إستراتيجي معادي للاتحاد السوفييتي ضم كلاً من تركيا و(إسرائيل) والمملكة العربية السعودية، وفي العام ١٩٨٧ عملت القوات البحرية الأمريكية على إنشاء مقر للقوة الساندة وذلك للدفاع عن أنابيب النفط والإمدادات المارة عبر مياه الخليج[٢].

في ضوء هذا التصميم الأمريكي على عسكرة وجود أمريكا في الخليج العربي، لم تبد الولايات المتحدة مرونة تذكر في تعاملها مع مبادرة الزعيم السوفييتي "بريجنيف" حول الخليج في كانون الأول ١٩٨٠، والتي دعا فيها الدول الكبرى

---

(١) الموساوي، المصدر السابق، ص١٢٣. وللمزيد من التفاصيل حول حجم هذه القوات وتطور تشكيلها: ينظر: العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، ص ص٣٩٩-٤٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٣. للتفاصيل ينظر: إدريس، المصدر السابق، ص ص٣٣١-٣٣٥؛ العجمي، المصدر السابق، ص٤١٢.

إلى "التزام عدم التدخل في الشـــأن الخليجي" فقد ردت الخارجية الأمريكية بأنه غير وارد بالمرة التفكير في فتح مفاوضـــات مع الاتحاد الســوفييتي بشــأن تخفيف التوتر في منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي، ما لم يقدم الكرملين –على الأقل- على خطوة ملموسة نحو سحب قواته من أفغانستان[١].

٣. حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) ١٩٩١:

جاءت الأزمة العراقية-الكويتية على أثر دخول العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، لتشـــكل الفرصـــة المنتظرة للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ليس فقط لقيادة التحالف الحربي (أكثر من ٣٣ دولة) في حرب "عاصـــفة الصـــحراء" لإخراج العراق من الكويت، وإنما أيضاً لقبض الثمن الإستراتيجي المتمثل بالإمساك بالأمن الخليجي وهو أمن أمريكي بالدرجة الأولى يســـتجيب لثلاث حاجات لرأســـمالية الذروة الأمريكية: أولها، الإمســـاك بجيوإســـتراتيجية الموقع الخليجي، وثانيها الاســـتحواذ على الفائض النفطي وتوظيفه في إعادة تعويم لنظامها الرأســـمالي، وثالثها تفويت الفرصـــة على أي مشـــروع للوحدة العربية باللجوء إلى منعه بالقوة المسلحة تارة وبتفريغه من مرتكزه الاقتصادي المتمثل بالثروة النفطية المصادرة تارة أخرى[٢].

وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد أخرجت العراق من الكويت بعد تدمير قوته العســـكرية ومنشـــآته الصـــناعية والمدنية، إلا أنها لم تخرج الوجود العســـكري الأمريكي من الخليج، بل على العكس وجدت الولايات المتحدة الفرصـــة المنتظرة من أجل شـــرعنة وجودها العســـكري من خلال اتفاقيات ثنائية أبرمتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي ٤ أيلول ١٩٩١ أعلنت الحكومة

---

(١) أسامة الغزالي حرب، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، في: غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٩١) ص٢٥٤.

(٢) مراد، المصدر السابق، ص ص٢٩٠-٢٩١.

الكويتية موافقتها على اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد حُددت مدة هذا الاتفاق بعشـــر ســـنوات، وتم توقيعه رســـمياً بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩١[2].

وقد توجت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات التعاون الدفاعي مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وفق التواريخ المؤشرة إزائها[3].

أ. مملكة البحرين ٢٧ تشرين الأول ١٩٩١.
ب. قطر ٧ حزيران ١٩٩٢.
ج. الإمارات العربية المتحدة ٢٣ تموز ١٩٩٤.
د. سلطنة عُمان ٢١ نيسان ١٩٨٠.

هنـالك حـافز آخر دفع إلى تعزيز الوجود العســكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد العام ١٩٩١ أيضـــاً، ألا وهو تطبيق نظام مناطق الحظر الجوي في شـــمال وجنوب العراق الذي ســعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه من خلال قواعدها الجوية في المملكة العربية الســـعودية وتركيا، إذ كانت هناك قواعد عسكرية هائلة تبنى حول قاعدة انجرليك التركية من أجل تطبيق نظام حظر الطيران في شـــمال العراق عبر خط العرض ٣٦°، وقواعد عســـكرية أمريكية في الرياض تمنع الطيران العراقي فوق خط العرض ٣٢° في الجنوب[4].

لقد كـان من نتـائج دخول العراق إلى الكويـت، أن أبواب العـالم العربي انفتحت بدرجات متفاوتة أمام إيران، وأن طوق الحصار الذي فرض عليها بعد العام الأول للثورة قد انكســـر من ناحية ثانية، فإن الغرب بادر إلى محاولة كســـب إيران وتشـــجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصـــادية التي قررها مجلس الأمن الدولي، وأتاح لها الفرصة للاستفادة من ورقة جديدة رابحة وهي موقعها الإستراتيجي في

---

(١) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وتحديات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤)، ص٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٨٢-٨٤.

(٤) الموساوي، المصدر السابق، ص١٢٥.

أزمة الخليج بعد ما كانت ورقتها الرابحة الوحيدة في السابق هي امتلاكها للنفط[١].
لقد أعادت بريطانيا علاقاتها السياسية المقطوعة مع إيران، بينما فتحت فرنسا صفحة جديدة مع طهران، حيث أوفدت فرنسا وفداً صناعياً عالي المستوى في مناسبة افتتاح معرض طهران الدولي في شهر تشرين الأول ١٩٩٠، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية قرر البنك الدولي إعادة العلاقات المالية مع إيران، وقرر البنك منح إيران قرضاً قيمته ٣٠٠ مليون دولار لإعادة بناء المناطق التي نكبت بالزلزال[٢].

حجم الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى لها مصالح في منطقة الخليج العربي فحسب، ولكنها أصبحت ذاتها قوة خليجية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا تحتل منطقة الخليج العربي هذه المكانة المركزية في السياسة الأمنية الأمريكية والوجود العسكري الأجنبي؟ تتلخص الإجابة في أن هذه المنطقة تحتوي معظم احتياطات العالم من النفط، وعلى الرغم من ذلك تلعب الحسابات الجيوستراتيجية دوراً كبيراً أيضاً، فلمدة ٥٠٠ عام تنافست القوى العظمى في كل حقبة من أجل النفوذ وبناء القواعد العسكرية مستهدفة السيطرة على الأراضي ذات الأهمية الحاسمة في منطقة الخليج العربي[٣].
إن حجة الوجود العسكري الأجنبي من جانب قوة أجنبية تعتمد، بالطبع، على تصوراتها للتهديدات الأمنية في محيطها، وتصورها لشدة هذه التهديدات أو احتماليتها، إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تهتم الاعتبارات العملية بالتوازن بين

---

(١) فهمي هويدي، أزمة الخليج: العرب وإيران: وهمْ الصراع وهمّ الوفاق، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠) ص١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٣-١٤.
(٣) Robert E.Harkavy, 'Thinking about Basing", Naval war College Review, Vol, ٥٨, no.٣ (summer ٢٠٠٥), p.١٨.

المتطلبات الأمنية والمسؤوليات (الاستحقاقات) السياسية، وقد يسفر الوجود العسكري الأجنبي عن فوائد للقوة الأجنبية أو الدولة المحلية أو الاثنين معاً، فإنه يهدد أيضاً بخلق مسؤوليات للطرفين معاً أو كل على حدة[١].

ومع إقصاء الجيش العراقي وإحلال قوات أمريكية محله فقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية الآن القوة المهيمنة في الخليج كما أنها بفضل قواعدها وحقها في الوصول إلى العراق ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبقى قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة في المستقبل المنظور، حتى لو أخفقت في جهودها الرامية إلى توطيد دعائم الاستقرار في العراق[٢].

ومن المرجح أن تنبع أعظم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية من مصدرين: أولهما احتمال إخفاقها في منع إيران من الحصول على الأسلحة النووية. أما المصدر الثاني فهو أن تمتد حالة عدم الاستقرار في العراق إلى المناطق المجاورة وبطريقة قد تؤثر في استقرار الدول العربية المجاورة، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقويض الدعائم التي تقوم عليها السياسة الأمنية الأمريكية[٣].

ومن أجل مواجهة هذه التحديات المحتملة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى تطوير بنية أمنية لمنطقة الخليج تأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية الشرعية لكافة الدول الواقعة في المنطقة بما في ذلك إيران، ومن ثم تزيل احتمالية انتشار الأسلحة النووية في هذه المنطقة المضطربة، كما أنها تحتاج إلى توطيد دعائم الاستقرار في العراق بالطرق التي تضمن قدرتها على مواصلة وجودها الأمني في المنطقة في المستقبل المنظور[٤].

---

(١) جون بيترسون، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سلاح ذو حدين: في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، ص٢٠٩.

(٢) مارتن إنديك، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في: جمال سند السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦) ص١١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١١٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ص١١٥-١١٦.

إن حياة الاضطراب وعدم الاستقرار التي يعانيها المجتمع الإنساني مرتبطة بحياة دول عظمى يهمها أن يظل قائماً على وجه البسيطة، وتذود عن كيانه، بما تستطيع من قوة، وتحرص على إيجاده من جديد، إذا ما تلاشى أو أوشك أن يتلاشى في ركن من الأركان، ولا تستطيع هذه الدول أن تنكر أنها تقتات من وراء الاضطرابات وتجعل منها متكأً للارتزاق تحت حجج وتبريرات واهية، وإن الجوهر الدافع في تحريك الدول الاستعمارية هو لنهب ثرواتها والاستحواذ على مقدراتها وجعلها مصدراً للحصول على المواد الأولية وسوقاً لتصريف بضائعها المنتجة[١].

على ضوء ما تقدم فإن حجم القوات العسكرية الأمريكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو كالآتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية

يعود تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية إلى العام (١٩٤٥)[٢]. ويحرص النظام السعودي بشدة أن لا يبدو بمظهر المرحب بالقواعد العسكرية الأمريكية في الجزيرة العربية وهو ما يضع قيوداً على الأمريكيين لا تعجبهم إطلاقاً، وقد أشار إليها الكاتب والصحفي الأمريكي وليم أركن في الجزء المتعلق بالسعودية في مجلده الضخم (الأسماء المشفرة: حل شفرة الخطط والبرامج والعمليات العسكرية الأمريكية في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الصادر عام ٢٠٠٥)[٣].

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، "العراق والتحدي الأمريكي الأطلسي المواجهة الإستراتيجية في المشرق العربي"، ص٣٣.

(٢) شبكة دار كليب الفضائية-منتدى الأخبار السياسية، "الوجود العسكري الأمريكي في الخليج"، ٢٤ أيلول ٢٠٠٧، ص١. على الموقع: http://www.darkulab.com/vb/show thread.php?=٦٩٣٨٩

(٣) إبراهيم ناجي علوش، "الوجود العسكري الأمريكي في السعودية"، المحرر.نت، د.ت، ص٢: على الموقع الإلكتروني: http://www.al-moharer.net/moh٢٧٧/i-alloush٢٢٧a.htm

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أنشأت في أواسط الستينات من القرن الماضي (فيلق مهندسي الجيش الأمريكي) ومنذ حرب الخليج عام ١٩٩١ تطورت العلاقات العسكرية الأمريكية-السعودية بحيث أصبح الطيران العسكري الأمريكي يتكاثر في أجواء المملكة العربية السعودية وفي موانئها، كما تحسنت قدرات طائرات الأواكس وبطاريات الباتريوت المتمركزة في السعودية، الأمر الذي تطلب زيادة قطع الغيار، وبالتالي عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأميركية(١).

وفي حزيران ١٩٩٢، أوكلت المملكة العربية السعودية مهمة تدريب الجيش السعودي إلى عسكريين أمريكيين، وبات الحرس الوطني السعودي يعتمد بشكل كبير على المعدات الأمريكية وعلى المساعدة التي يقدمها له الأمريكيون في مجال التدريب(٢).

يوجد حالياً ما بين ٣٠٠-٥٠٠ عسكري أمريكي يقومون بمهام التدريب، وكان عدد القوات الأمريكية المنتشرة في المملكة العربية السعودية حتى انتهاء العمليات الرئيسية في غزو العراق عام ٢٠٠٣ نحو ٨٥٠٠ عسكري(٣).

إن قاعدة الأمير سلطان الجوية المشيدة في تسعينات القرن الماضي كانت خلال السنوات الماضية مركزاً للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى حقها باستخدام ٦٦ مرفقاً تابعاً للقوات المسلحة السعودية وقد انخفض أهميتها بعد بناء القاعدة الأمريكية في قطر، وهناك قواعد أخرى تستخدمها القوات الأمريكية بانتظام وهي: في الظهران (قاعدة الملك عبد العزيز) والرياض (قاعدة الملك خالد) وفي خميس مشيط وتبوك والطائف، ومع أن الوجود العسكري الأمريكي في المملكة العربية السعودية قد قلص كثيراً بعد

---

(١) سويد، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢) سويد، المصدر السابق، ص٩٤.

(٣) تقرير التوازن العسكري (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، المعهد العالي للدراسات الإستراتيجية (iiss)، لندن ١٠ أيار ٢٠٠٨، ص١ على الموقع الإلكتروني: (جرى تحديث المعلومات في تموز ٢٠٠٨)

http://www.yemen CSF.org/vb/archive/index.php?t-٢٤٩.html

آب ٢٠٠٣ مقارنةً بما كان عليه عام ١٩٩٠، فإن عناصـــر مهمة منه ما برحت قائمة حتى اليوم على الأرض[١].

ثانياً: الكويت

يوجد في الكويت نحو ٢٥ ألف عســكري أمريكي من فروع الأســلحة الأربعة (الجيش والقوات البحرية وسـلاح الجو ومشـاة البحرية المارينز)، وإن كان تقرير مجلة جينز الدفاعي لعام ٢٠٠٦، يشـير إلى أن عدد الجنود الأمريكيين يقارب ١٨ ألف عسكري، وهؤلاء يتوزعون على قاعدة علي السالم الجوية، التي تتمركز فيها قوة جوية رئيســية، وقاعدة عبد الله المبارك الجوية قرب مطار الكويت الدولي، ومعسكر عرفجان الجنوب الذي تتمركز فيه قوة برية رئيسية، ويضم قيادة القوات الأمريكية البرية التي انتقلت إليه من معســكر الدوحة، وجزيرة فيلكا وميناء الأحمدي[٢].

ثالثاً: البحرين

قدمت البحرين التســهيلات للبحرية الأمريكية منذ عام ١٩٥٥، حيث توجد فيها قواعد دائمة لتخزين العتاد الأمريكي، ومنذ نيسـان ١٩٩٣ أصبحت البحرين المقر العام للقوات البحرية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية للمنطقة الوسطى من العالم الواقعة مابين آسـيا الوسـطى والقرن الأفريقي (CENTCOM)[٣]. في عام ٢٠٠٢ تموضـــعت ١٨٥ قطعة بحرية أمريكية في البحرين، منها أربع كاســحات ألغام بحرية (من ضـمنها كاسحة الألغام البحرية يو أس أس أردنت) مما حول الجزيرة إلى المرفأ العسكري الأمريكي الأكثر ازدحاماً في العالم، وفي عام ٢٠٠٣ تجاوبت البحرين بشكل جيد مع دعوة الكويت لدول مجلس التعاون لدول

---

(١) علوش، المصدر السابق، ص٢.
(٢) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص١.
(٣) علوش، المصدر السابق، ص٥.

الخليج العربية لاستنفار القوات الخليجية المشتركة للعدوان على العراق، ويعتبر مطار البحرين الدولي في المحرق منفذاً رئيسياً للحركة العسكرية الأمريكية بشكل أساسي، أما مرفق ميناء السلمان البحري الأمريكي فمهمته لوجستية بالكامل لتهجع إليه السفن الحربية للتزود بالوقود والراحة[١]. يتمركز في البحرين حالياً نحو ٣٠٠٠ عسكري أمريكي مابين قوات بحرية ومشاة بحرية وجيش في قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة، والتي تضم مركز قيادة الاسطول الخامس، وميناء السلمان البحري، وقاعدة الشيخ عيسى الجوية ومطار المحرق، علماً أن الاسطول الخامس يضم بالوضع العادي نحو ١٥ قطعة بحرية تشمل حاملة طائرات[٢].

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة

إن اتفاقية التعاون الدفاعي التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٣ تموز ١٩٩٤ سمحت بموجبها الإمارات العربية المتحدة للجيش الأمريكي بالتمركز على أراضيها، وتقدر هذه القوة من الجيش الأمريكي بلواء مدرع مع ١٢٠ دبابة و٧٠ ناقلة أشخاص مدرعة[٣].

كما يصل عدد الأفراد الأمريكيين التابعين للقوات الجوية الأمريكية إلى ١٣٠٠ عسكري، يتمركز هؤلاء الجنود وعدد من طائرات الاستطلاع الأمريكية في قاعدة الظفرة الجوية في أبو ظبي، فضلاً عن استخدام القطع البحرية الأمريكية لميناء الفجيرة، وميناء جبل علي بدبي، الذي يعد من أكثر الموانئ خارج الولايات المتحدة زيارة من قبل السفن الحربية الأمريكية، للتزود بالوقود والمؤن، واستجمام الجنود وغيرها[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص٥.

(٢) تقرير التوازن العسكري (٢٠٠٥-٢٠٠٦) المصدر السابق، ص١.

(٣) سويد، المصدر السابق، ص ص٩٥-٩٦.

(٤) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص١.

خامساً: قطر

بدأت قطر منذ العام ١٩٩٥ تستضيف بعضاً من القوات الجوية المكلفة بالإشراف على منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، وتحولت الجزيرة خلال التسـعينات من القرن الماضــي إلى واحدة من أكبر مخازن الأسـلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة، في عام ٢٠٠١ انتقل المقر الميداني للقوات الخاصـــة، التابعة للقيادة العسـكرية المركزية الأمريكية للمنطقة الوسـطى إلى قاعدة السـيلية القطرية، إن الرمز العسـكري المشـفر للنشـاطات العسـكرية الأمريكية في قطر هو معسـكر سـنوبي (Snoopy Camp) الذي يضـم: مطار الدوحة الدولي، معسكر السـيلية، قاعدة العديد الجوية، نقطة تخزين الذخيرة في قاعدة فالكون-٧٨ في صـــلنة أو صلخ، محطة أم سعيد للدعم اللوجستي[١].

ويبلغ الآن عدد العســكريين الأمريكيين في قطر حوالي ٦٥٤٠ عســكري من صـــنوف القوات البرية والبحرية والجوية وكذلك مشـــاة البحرية، يتوزعون على قاعدة العديد الجوية، التي تضم مركز العمليات الجوية المشتركة، ومعسكر السيلية الذي يعد مقر القيادة الوسـطى الأمريكية، ولاشـك في أن انتقال القوات الأمريكية من السـعودية إلى قطر، عقب العدوان على العراق قد عزز أهمية الدوحة في الوجود العســكري الأمريكي في منطقة المشــرق العربي والجوار الجغرافي كما يقول تقرير جينز الدفاعي[٢].

سادساً: سلطنة عُمان

أنشــأت الولايات المتحدة الأمريكية في ســلطنة عُمان قواعد جوية في (الســيب) (ومصــيرة) (والخصــب) (وثمريت) وقد أُعدت هذه القواعد لاســتخدام قوات الانتشار

---

(١) علوش، المصدر السابق، ص٤.
(٢) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص١.

السـريع التي شـكلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨١ ولايزال التعاون العسـكري-الأمني الأمريكي العماني مسـتمراً ونـامياً حتى وقت كتابـة هذه الدراسة[١].

وقد وقعت سـلطنة عُمان اتفاقية تسـمح لأمريكا باسـتخدام أراضـيها ومرافقها العسـكرية للعمليات العسـكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ ٢١ نيسـان ١٩٨٠، مما أتاح استـخدامها كمنطلق للعمليات ضـد إيران والعراق وأفغانسـتان، وتم تجديد الاتفاق أعلاه عام ١٩٨٥، ثم عام ١٩٩٠، ثم عام ٢٠٠٠ لمدة عشـر سـنوات أخرى، أي حتى العام ٢٠١٠، ولكن هذه المرة طالبت سـلطنة عُمان أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع تكاليف تجديد المرافق العسـكرية المشـتركة، ومنها بناء قاعدة عسـكرية رابعة في (المسـننة)، شـمال غرب مسـقط، وقد بلغت التكاليف ١٢٠ مليون دولار وتم تفعيل القاعدة الجوية الرابعة مؤخراً[٢].

يصل حجم التواجد العسكري الأمريكي في سلطنة عمان إلى أكثر من ٢٧٠ جندياً مابين قوات بحرية وجوية، وهؤلاء يتمركزون بشـكل دائم في قاعدة الثمريات الجوية وقاعدة مصـيرة الجوية ومطار السـيب الدولي، بهدف تنسـيق النشـاطات وصـيانة التسـهيلات، وقد يرتفع عدد هذه القوات خلال الأزمات، إذ تعد عُمان إحدى أهم المحطات لاستقبال القوات والمعدات الأمريكية[٣].

سابعاً: مياه الخليج العربي (الأسطول الخامس الأمريكي)

يعود تاريخ الوجود العسـكري الأمريكي في مياه الخليج العربي إلى العام ١٩٤٩، وأعيد تأسيسه في عام ١٩٩٥، ويبلغ عدد القوات في مياه الخليج العربي (الأسطول الخامس الأمريكي) ١٧٠٠٠ ألف عسكري، ويتألف الأسطول الخامس

---

(١) سويد، المصدر السابق، ص ص٨٨-٩٠.

(٢) إبراهيم ناجي علوش، "الوجود العسكري الأمريكي في عُمان"، شبكة الصوت العربي الحر الفضائية، د.ت، ص٢: على الموقع الإلكتروني: http://www.Freear ab voice.org/arabi/kuttab/al wjood

(٣) تقرير التوازن العسكري، المصدر السابق، ص١.

الأمريكي من حاملتي الطائرات "يو إس إس نيميتز ويو إس إس جون سي ستينس" ومجموعتهما البحرية القتالية، فضلاً عن سفن الإسناد والإمداد، والتي يزيد عددها كلها عن ٢٠ قطعة بحرية، ونحو ١٤٠ طائرة، وأُعلن في تموز ٢٠٠٨ عن توجه حاملة طائرات ثالثة هي "يو إس إس إنتر برايز النووية" إلى مياه الخليج العربي، وانضمام مجموعتها القتالية إلى القيادة الوسطى[١].

يتضح مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت القوة المهيمنة في منطقة الخليج العربي وفي ضوء هذه الترتيبات فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على قوة إقليمية ما للمحافظة على مصالحها، وأصبح بإمكانها أن تحافظ على مصالحها بنفسها، بل بفضل قواتها المتمركزة في الخليج العربي، باتت قادرة على حماية مصالحها الإستراتيجية من خلال تبني منهجية غير مسبوقة؛ وهي النشر المتقدم لقوات عسكرية ضخمة في منطقة الخليج العربي والمحافظة عليها[٢].

ومن خلال دراسة الوجود العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والخليج العربي تبين أن إجمالي القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في هذه الدول ومياه الخليج العربي هي بحدود ٤٥٠ ألف عسكري أمريكي، من مختلف الصنوف البرية والجوية والبحرية ومشاة البحرية (المارينز). فضلاً عن أن هذه القطعات معززة بأعداد كبيرة من الدبابات وعجلات القتال المدرعة ومختلف أنواع الطائرات القاصفة والمقاتلة، إضافةً إلى حاملات الطائرات الثلاث والقطع البحرية الحربية الملحقة بها حيث تشكل هذه القوات قوة ردع هائلة في منطقة الخليج العربي بأمر القيادة المركزية الوسطى للقوات الأمريكية.

وفي حالة حصول أية مواجهة مع إيران أو غيرها من الدول الإقليمية فإن جميع هذه القواعد الجوية والبحرية والمؤسسات العسكرية إضافةً إلى كل الإمكانيات التسليحية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعروفة ستكون بإمرة القيادة

---

(١) شبكة دار كليب، المصدر السابق، ص٢.
(٢) إنديك، المصدر السابق، ص١٢١.

المركزية الوسطى الأمريكية، خاصةً في حالة الشعور بأي تهديد خارجي من قبل هذه الدول، ولاسـيما أن جميعها تتمتع باتفاقيات دفاعية مشـتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
إن باسـتطاعة مركز القيادة الوسـطى المركزية القيام بطلب الإسـناد من القاعدة الأمامية للقوات الأمريكية (إسـرائيل) وبالتأكيد سـتكون جميع الإمكانيات (الإسرائيلية) متيسرة تحت قيادة القوات الأمريكية في الخليج العربي.
ولو قمنا بإجراء مقارنة بين إمكانيات إيران، وهذه الإمكانيات التي توصـلنا إليها من خلال دراسـتنا لاتضـح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية سـتبقى في حالة سـيطرة تامة على منطقة الخليج العربي لحين ظهور متغير كبير، أو تحالفات جديدة في المنطقة، ولو أضـفنا الإمكانيات الأمريكية المتيسـرة في العراق حالياً والتي سنتطرق إليها لاحقاً، سيتضح لنا أن التفوق العسكري هو لصالح القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة، وهذا مما اضطر قيام إيران بالإصرار على تخصيب اليورانيوم وتهيئته للحصول على القنابل النووية في أية لحظة حيث سـتشـكل الإمكانيات النووية الإيرانية عاملاً مسـاعداً للوقوف بوجه التهديدات الأمريكية (والإسرائيلية) في حالة القيام بأي عمل عسكري محتمل ضدها مستقبلاً.
وبذلك فإن الوجود العسـكري الأمريكي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر محدداً واضـحاً وبارزاً أمام التوجهات الإيرانية لتنفيذ إسـتراتيجيتها تجاه هذه الدول والمنطقة بشكل عام.

الوجود العسكري الأمريكي في العراق

تشير الحقائق الأساسية في الجغرافية السياسية لمنطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي، "وبات مستقراً في مختلف الدراسات الإستراتيجية" أن للشرق الأوسط ثلاثة أعمدة أو ركائز هي: مصر وتركيا وإيران. وأن أعمدة منطقة الخليج العربي بوجه خاص هي ثلاث دول تتمثل في: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية،

وهو تقدير لعبت فيه الجغرافيا دوراً سياسياً، إضافةً إلى القدرة العسكرية والكثافة السكانية، وأن المنافسة العسكرية (استعراض القوة) كان قائماً بين العراق وإيران، بينما المملكة العربية السعودية كانت ولازالت تمارس نوعاً من النفوذ السياسي، لا تدخل القوة العسكرية في موازينه[١].
انتهزت إيران فرصة انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي عام ١٩٧١، واستولت على الجزر الإماراتية الثلاث، في حين انتهز العراق فرصة العداء الغربي والأمريكي للثورة الإسلامية في إيران وأراد إعادة حقوقه الوطنية في حدوده الدولية مع إيران وإيقاف الاعتداءات المتكررة على مخافره وقراه الحدودية، فكانت حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨)، لقد خرجت إيران من حرب الثمان سنوات منهكة، وخرجت بغداد من الحرب بقوة عسكرية أثبتت تفوقها، وأصبح بذلك شبه إجماع غربي على أن القوة العراقية تصرفت بسلوك أقنع الآخرين بأن استمرارها على ذلك النحو ينبغي درؤه[٢].

أزمة الكويت:

خلقت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة جديدة للعراق، إذ تم استخدام الكويت من قبلها للبدء في حملة وصفها هنري شولر مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بأنها حرب اقتصادية ضد العراق، وفي كتابه "الملف السري: جدول الأعمال الخفي في حرب الخليج" لاحظ بيير سالينجر أن الكويت قررت زيادة إنتاجها النفطي بشكل جذري في ٨ آب ١٩٨٨ أي بعد يوم واحد من موافقة إيران على وقف إطلاق النار مع العراق، وكان العراق وإيران بحاجة إلى أسعار نفط مستقرة لتمويل مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب، وأدى إجراء الكويت الذي

(١) هويدي، المصدر السابق، ص ص١٥-١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦.

انتهك اتفاقيات الأوبك إلى تدنٍ كبير في أســعار النفط، وهبط ســعر الخام من ٢١ دولاراً للبرميل إلى ١١ دولار مما كلف العراق ١٤ مليار دولار في السنة[١].
طالبت الكويت في آذار ١٩٨٩ بزيادة مقدارها ٥٠ بالمائة في حصــتها المقررة في إطار الأوبك، وتم رفض هذا الطلب في اجتماع عقدته الأوبك في حزيران ١٩٨٩، ولكن وزير النفط الكويتي علي الخليفة أعلن أن الكويت لن تلتزم بنظام الحصـص، وضاعفت الكويت من إنتاجها ليصل إلى ما يزيد على مليوني برميل يومياً، وبذلك فقد اعتزمت الكويت سحب المزيد من النفط في حقل الرميلة، الذي يقع في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت، وفيما كان العراق منشــغلاً في الحرب مع إيران، حركت الكويت حدودها شــمالاً مســتولية على ٩٠٠ ميل مربع إضافي من حقل الرميلة[٢]. وبمساعدة تكنولوجيا حفر أمريكية مائلة، كانت الكويت أيضـــاً تســـرق النفط من جزء من حقل الرميلة يقع داخل العراق، كانت الكويت تزدهر من بيع النفط العراقي إلى زبائن العراق وكانت الكويت من أكبر الدائنين للعراق، إذ قدمت له ٣٠ مليار دولار خلال الحرب العراقية الإيرانية، معظمها بعد أن هددت إيران الكويت نفسها، ومنذ العام ١٩٨٨ حتى العام ١٩٩٠ حاول العراق أن يحل خلافاته مع الكويت دبلوماسياً، ومرة تلو أخرى كان يلقى الصد، وحافظت الكويت على مسلك أجمع المراقبون على إنه يتسم بالغطرسة والتشدد[٣].
وفي ٢٨ أيار ١٩٩٠ التقى "٢١" رئيس دولة عربية في مؤتمر قمة عقد في بغداد، وبناء على طلب الرئيس العراقي الراحل صدام حسين تم تحويل الجلسة الثانية إلى سـرية، وخلالها وجه الاتهام إلى دول الخليج على أنهم يسـتخرجون النفط أكثر من حصـصـهم ا لمقررة لهم في الأوبك، مما يخفض سـعره في الأسـواق العالمية، وإن خفض سعر البرميل الواحد دولاراً واحداً يجعل العراق يخسر مليار دولاراً سنوياً، ووصف

---

(١) رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، (عمان، الشـــركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور"، ط١، ١٩٩٣)، ص٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ص٣٠-٣١.

ذلك التصــرف على أنه حرب اقتصـادية حقيقية، ثم وجه حديثه إلى أمير الكويت جابر الأحمد قائلاً: "إن حصـتكم حسـب أتفاق أوبك "١,٥" مليون برميل يومياً وإنكم تنتجون "٢,١" مليون برميل، و هذا ضـد مصـلحتنا"[1] وفي ١٦ تموز ١٩٩٠ قدم وزير الخارجية العراقي طارق عزيز مذكرة احتجاج إلى الأمين العام للجامعة العربية يبين فيها تورط الكويت في عدوان مباشـر ضـد العراق من خلال عدم الالتزام بالحصـة المقررة في منظمة أوبك، ويشـير بيكر في مذكراته قائلاً "بناءً على تلك المواقف أرسلت برقية إلى سفارات الولايات المتحدة في المشـرق العربي والجوار الجغرافي تتضـمن توجيهات بخصـوص النزاع العراقي الكويتي، وفيها تعليمات للدبلوماسية الأمريكية بضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى التهديد والقوة، وإن الولايات المتحدة لا تزج نفسـها في مواضـيع من صميم القضايا الثنائية كالتي تخص العراق والكويت[2].

استدعى الرئيس العراقي صدام حسين السفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي في ٢٥ تموز ١٩٩٠ إلى مكتبه وجه من خلالها رسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (١٩٩٠-١٩٩٤) وكان في الرسـالة بعض التوضـيحات وكذلك بعض التهديد[3]، وفي اللقاء ظللت غلاسـبي القيادة العراقية عندما نوهت بأن الخلاف العراقي الكويتي هو شـأن عربي داخلي ولا ننوي التدخل فيه، ويمكن اعتبار ذلك بمثابة الضوء الأخضر للعراق باتخاذ ما يلزم بصدد الإصرار الكويتي.

ويشـير بيكر إلى لقاء غلاسـبي بالرئيس العراقي وكيفية اسـتدعائها على عجل وبدون سابق إنذار، لذلك تصرفت بدون تعليمات آنية محددة واكتفت بالتوجيهات

---

(١) بيير سـالنجر وأريك لوران، الملف السـري: جدول الأعمال الخفي في حرب الخليج (باريس، دار الوفيه أوروبان، ط١، ١٩٩١) ص ص٤٦-٤٨.

(٢) جيمس بيكر، سـياسـة الدبلوماسـية، ترجمة: مجدي شـرشـر (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ٢٠٠٢) ص ص٣٩٤-٣٩٥.

(٣) جاك أندرسـون ودالي فان، جنرال الخليج شـوا ر سـكوف الأسـرار الكاملة لقصـة حياته، ترجمة: أحمد عبد المجيد وأميرة محمد إبراهيم، (القاهرة، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢) ص١٢٣.

التي أصـدرناها في ١٩ تموز ١٩٩٠ بخصـوص تسـوية النزاع العراقي الكويتي بالطرق السلمية[١].
وفي ٣١ تموز ١٩٩٠ وصـل وفدان يمثلان العراق والكويت إلى جدة في المملكة العربية السـعودية لبحث الخلافات بين البلدين، وكان الوفد العراقي برئاسـة عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي والكويتي برئاسـة سـعد العبد الله ولي عهد الكويت، ودارت بينهما مفاوضـات أطلق عليها مفاوضـات اللحظة الأخيرة، لكنهم فشلوا في التوصل إلى حل بالرغم من توسط العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز عاد بعدها الوفدان إلى بلديهما، وفي الثاني من آب دخلت القوات العراقية إلى الكويت وأعلنت الكويت المحافظة التاسعة عشرة[٢].
أحس العراق بعد أعمال مؤتمر القمة العربي الذي عقد ببغداد أن العراق لديه ما يدعوه إلى الشـك بأنه يواجه مؤامرة واسـعة النطاق شـاركت فيها أطراف عربية بصـرف النظر عما إذا كانت هذه الأطراف العربية على علم كاف بالمدى الذي يمكن أن تصـل إليه الولايات المتحدة الأمريكية إذا جاءت ظروف تفرض عليها – من وجهة نظرها ووجهة نظر مصـالحها الحيوية أن تتصـرف ضـد العراق أو أن هذه الأطراف لم تكن على علم بذلك[٣].
ولعل أخطر ما حدث بسـبب دخول العراق إلى الكويت هو اسـتدعاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قوات أجنبية غير عربية للمشاركة في حمايتها، ومنها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية[٤].
في السـاعة الثالثة من فجر يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ بتوقيت الظهران كان الجنرال الأمريكي نورمان شـوارتزكوف قد أعطى أوامره ببدء عمليات "عاصـفة الصحراء" وجلس في مركز قيادته يتابع الضربات الأولى بالصواريخ والطائرات،

---

(١) بيكر، المصدر السابق، ص٣٩٦.
(٢) سالنجر ولوران، المصدر السابق، ص ص٩٣-٩٩.
(٣) محمد حسـنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصـر، (القاهرة، مؤسـسـة الأهرام للترجمة والنشـر، ط١، ١٩٩٢)، ص ص٣١٦-٣١٧.
(٤) محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢) ص٢٠.

كانت نظرة واحدة على خريطة مسرح العمليات قادرة على إعطائه نتيجة الحرب، فقد كان الحشد الذي يحركه أكبر قوة نيران تجمعت بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وبذلك فإن أول تواجد للقوات العسكرية الأمريكية بدأ في العراق هو اعتباراً من بداية حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ حيث تمكنت القوات الأمريكية من الدخول إلى العراق لمطاردة وتدمير آلته الحربية، بعد إزاحتها عن الكويت، ولم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في عاصفة الصحراء هو تدمير النظام السياسي في العراق بل كان الهدف الأساسي هو تدمير بنيته التحتية ومنشآته وجميع قدراته العسكرية، بعد أن خرج منتصراً في العام ١٩٨٨ من حربه مع إيران.

وقد عبر عن ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق هنري كيسينجر عندما قال: قبل الحرب في أواخر عام ١٩٩٠ "إن مشكلتنا نحن الغربيين ليست مع صدام حسين بل مع العراق، هذا البلد القوي، وربما يأتي رئيس آخر بعده يقوده باتجاه مضاد لمصالحنا في المشرق العربي والجوار الجغرافي وعليه يجب تحطيم العراق[2].

إن هذا يؤكد أن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية الأساس كانت في تدمير العراق كقوة إقليمية عربية وتدمير آلته الحربية وقدراته الاقتصادية ومنعه من لعب دور أساسي في المنطقة، بعد تدمير الآلة الحربية الإيرانية لكي تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد دخول قواتها إلى الخليج العربي بهذا الحجم من السيطرة على منابع النفط وحماية أمن (إسرائيل) الحليف الأول لها، وهو هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأساس.

(١) لتفاصيل حرب عاصفة الصحراء ينظر: هيكل، المصدر السابق، ص ص٥٤٦-٥٦٦.

(٢) أحمد يونس عيسى السبعاوي، احتلال العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي: الواقع-المستقبل، اطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠) ص٣١.

غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣

بدأ التخطيط لاحتلال العراق منذ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠١، أي بعد (٧٢) يوماً من أحـداث ١١ أيلول ٢٠٠١، حيـث طلـب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) من وزير دفاعه رامســفيلد عرض الخطة المتوفرة لديه بشـــأن العراق من أجل شــن الحرب عليه، فأجاب رامسـفيلد إن الخطة المتوفرة هي ذاتها التي طبقت عام ١٩٩١، وردّ عليه الرئيس فلنباشـــر بالتخطيط من الآن، "وكلف الجنرال توم فرانكس بذلك على أن تكون الغاية تغيير النظام في العراق، وأن يكون العمل بسرية تامة لأن كشفها سيثير الذعر في العالم، ويمكنك إشراك جورج تنت مدير الـ (CIA) بذلك"[١].

إن احتلال العراق يعني جعل بحر قزوين في متناول الولايات المتحدة الأمريكية وبضــمنه نفط إيران بحيث يمكن أن تبســط نفوذها من دارفور إلى غرب إفريقيا، ومن تيمور الشرقية إلى الخليج العربي، وتتمكن من الهيمنة على احتياجات الصين النفطية، ومن ضمن تلك الخطة تدخل حماية أمن (إسرائيل) الذي هو هدف أساسي في الإستراتيجية الأمريكية منذ ٦٠ عاماً[٢].

فطالما يقدم احتلال العراق كل هذه المكاسب للولايات المتحدة الأمريكية فلماذا إذن لا تخطط لاحتلاله لتحقيق ما تصــبو إليه، وإزالة النظام الســياســي الذي كان يقف حائلاً أمام تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة.

في الوقت الذي كان فيه تشيني ورامسفيلد وولفويتز يخططون للحرب على العراق ويتوقعون شكله بعد الاحتلال، كانوا قد رسموا خارطة لحقول النفط العراقية

---

(١) بوب وودورد، خطة الهجوم، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٤) ص ص١١-١٣.
(٢) أحمد فهمي، صراع المصالح في بلاد الرافدين سلسلة كتاب البيان، العدد/٨٥، (الرياض، مطبعة مجلة البيان، ط١، ٢٠٠٨)، ص١٣٦.

وما هي الشركات التي ستستحوذ عليها، مما يدلك على أهمية عامل النفط الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق(١).
كانت رغبة وزير الدفاع الأمريكي رامســـفيلد أن تعرض تصـــورات القائد أمامه وهذه التصورات في الأدبيات العسكرية تتضمن (الأسس الفلسفية للقائد العسكري التي تتولد منه الخطة العسكرية) وبالفعل تم عرض هذه التصورات أمام رامسفيلد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وتضمنت افتراضين، الأول: فيما إذا بوشر بالعمليات العسكرية، وهو الهدف الأساس المتضمن إزالة النظام السياسي الذي يحكم العراق، وقد أيد رامســـفيلد هذا الافتراض، الثاني: جعل العراق بدون قوة عســـكرية تهدد جيرانه بأسلحة الدمار الشامل (علماً أن العراق لا يمتلك هذه الأسلحة كما تدعي أمريكا) والأسلحة التقليدية(٢).
من خلال هذين الافتراضـــين يمكن ملاحظة خطورة ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق فالأول يعني تغيير النظام السياسي القديم بآخر جديد يؤيدهم في إســـتراتيجيتهم ويحقق مصـــالحهم ويلبي بنفس الوقت أمن الكيان الصهيوني، أما الثاني فيجعل من العراق دولة ضعيفة لا تقوى على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي، وناقصـــة الســـيادة مما يجعلها دائماً بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتابعة لها(٣).
في مطلع آب ٢٠٠٢ عرض الجنرال توم فرانكس خطته أمام الرئيس بوش وبحضور مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض وتحت مناقشته، وتوصلوا إلى صيغة عرفت بـ "الهجين" وتضمنت خطة الهجين أربعة مراحل:
المرحلة الأولى: خمســـة أيام لبناء جســـر جوي يشـــمل تجنيد إجباري للطائرات المدنية ثم يليها أحد عشر يوماً لنقل القوات الأولية.

---

(١) رون سسكند، ثمن الولاء، جورج بوش، البيت الأبيض، وتعاليم بول أونيل، ترجمة: أنطوان عبد الله (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٤) ص١١٥.
(٢) توم فرانكس ومالكولم ماك كونيل، مذكرات جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٦) ص ص٤٢٩-٤٣١.
(٣)أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص١٤٥.

المرحلة الثانية: ستة عشر يوماً للعمليات الجوية والقوات الخاصة.
المرحلة الثالثة: مائة وخمسة وعشرون يوماً للعمليات القتالية الحاسمة.
المرحلة الرابعة: مخصصة للاستقرار وإعادة البناء.
وبعد المداولة تم الإقرار عليها، وكان الاتفاق هو دخول العراق في كل الأحوال حتى في حالة حصـــول انقلاب في العراق قبل توقيت الهجوم، لأن هذه الفترة ســـتكون قصـــيرة وغير كافية لمعرفة هوية الرئيس الجديد الذي ســـيحكم العراق وتوجهاته[١].
إن الظاهر لم يثبت تطبيق المراحل الأربعة كما خطط لها، ورغم انتهاء المراحل الأولى والثانية على الأرض، إلا أن المرحلة الثالثة والرابعة لم تنتهِ بســـبب رفض الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي لبلده، وقيام الشعب بمقاومة هذا الاحتلال بكل السبل والوسائل المتيسرة ولحين كتابة هذه السطور.
إن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من كيل للاتهامات للعراق والتضليل الذي اعتمدته من امتلاك أســـلحة الدمار الشـــامل إلى اتهامه بالإرهاب وعلاقته بالقاعدة حيث كانت غايتها الأساسية هي إقناع شعبها بمشروعية الحرب والسعي لكسب حلفاء يشاركونها الحرب[٢].
يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ خاطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن جلســـة مشـتركة لمجلســـي الكونجرس والشـعب الأمريكي في كلمة عرض فيها الخطوط العريضـة لإستراتيجية الأمن القومي للفترة التالية للحادي عشر من أيلول/سبتمبر حين قال: "هدفنا الثاني يتمثل في منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب من تهديد أمريكا أو حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة دمار شامل، بعض هذه الأنظمة التزم الصمت بعد الحادي عشر من أيلول ولكننا نعرف طبيعتهم الحقيقية، فكوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وبأسلحة دمار شامل، في الوقت الذي يترك فيه شعبه يتضوّر جوعاً، كما تسعى إيران سعياً حثيثاً وراء هذه الأسلحة وتقوم بتصدير

---

(١) بوب وودورد، بوش محارباً، ترجمة: فاضـــل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٥) ص ص٢٢٠-٢٢١.
(٢) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص١٥٢. للتفاصيل حول التحالفات والعمل الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية لكسب الدول إلى جانبها أثناء الحرب العدوانية على العراق ينظر: المصدر نفسه،ص ص١٥٢-١٥٨.

الإرهاب في الوقت الذي تقمع فيه قلة غير منتخبة تطلعات الشـــعب الإيراني إلى الحرية، أما العراق فيواصـــل دعمه للإرهاب والتباهي بعدائه لأمريكا، كما يخطط النظام العراقي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن لتطوير جرثومة مرض الانثركس وغاز الأعصاب والأسلحة النووية[١].

إن هذه الدول وحلفائها الإرهابيين تشكل (محوراً للشر) من خلال تسلحها من أجل تهديد السـلام العالمي وجاء بعد ذلك التحذير التالي: "على جميع الدول أن تعلم: أن أمريكا سـوف تفعل كل ما هو ضـروري لحماية أمنها ... سـوف نتشـاور، ولكن عامل الزمن ليس في صـــالحنا، لن أنتظر الأحداث في الوقت الذي تتجمع فيه المخاطر. لن أقف جانباً في الوقت الذي يقترب منا الخطر، لن تســمح الولايات المتحدة الأمريكية لأخطر الأنظمة في العالم بأن تهددنا بأخطر الأسـلحة في العالم"[٢].

إن هذه العبارات هي تهديد واضح للدول الثلاث (كوريا الشمالية-إيران-والعراق) بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بعمل عسكري كإجراء وقائي لمنع هذه الدول من العمل على تكرار ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ضدها أو ضد حلفائها وأصـدقائها، وهذا يعتبر دليلاً واضـحاً أيضـاً على أن الرئيس الأمريكي يعتبر أحد مصادر صنع القرار الأمريكي لما لهذا التهديد من تأثير واضح على سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ملزم بموجب الدستور بأن يقدم إستراتيجيته للأمن القومي خلال مدة رئاســته، وكان جورج بوش الابن قد أعلن جزءاً منها في خطابه أمام خريجي كلية ويست بونيد العسكرية في ١ حزيران ٢٠٠٢، ثم أعلنها بالكامل في أيلول ٢٠٠٢ وكان من أبرز محاورها هو الضربة الاستباقية[*][٣].

---

(١) بيترو غالبريت، نهاية العراق، ترجمة: أياد أحمد (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشـــرون، ط١، ٢٠٠٧) ص٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٨٥-٨٦.

(*) هناك اختلاف بين الضـربة الوقائية والضـربة الاسـتباقية، وتداخلت في مقاصـدها (وقد حلّ هذا التداخل جون لويس غاديس: أستاذ كرسي روبرت لوفت للتاريخ في جامعة بال والباحث في معهد هوفر حتى العام ٢٠٠٢) وميز بينهما، حيث عرف الاسـتباقية "بأنها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري" أما الوقائية "بأنها إعلان حرب على دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مســتقبلية"، وبذلك خلطت الولايات المتحدة بين المفهومين. أما سوسن العساف فتقول: إن الضربة الاستباقية تعني التدابير التي تتخذها دولة ما لإحباط إجراءات الخصم، أي شل قدرات العدو على المبادرة والتصدي، والضربة الاستباقية تكون مسوغة إذا كان التهديد المعادي وشيكاً ولا يترك مجالاً لاختيار الوسـائل أو متسـعاً من الوقت للتخطيط. أما الضـربة الوقائية فإنها تنفذ على مسـتوى الإسـتراتيجية الشـاملة مداها الزمني مفتوحاً والتهديد فيها ليس وشـيكاً، وإنما هناك نية عدائية تعد آثارها المسـتقبلية خطراً على الدولة المعنية. للتفاصيل ينظر: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، ٢٠٠٨) ص ص٢٣٠-٢٣١.

(٣) جون لويس غاديس، "الإسـتراتيجية الأمريكية الكبرى"، مجلة شـؤون الأوسـط، العدد/١١٨ (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع ٢٠٠٥) ص١٧٨.

في ٢٠ أيلول ٢٠٠٢ عُرضت إستراتيجية الأمن القومي أمام الكونجرس الأمريكي لغرض المصادقة عليها، تم استعراضها والتركيز على النقاط الجوهرية فيها، ومن ذلك أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتظر الحدث، لأن ذلك يعني أن يفاجئها العدو بالضـــربة الأولى، فلابد من حماية الذات قبل أن يتحول التهديد إلى فعل مدمر، عندها يقتضي الأمر أن تدافع عن نفسها بالضربة الاستباقية(١).

تضـــمنت وثيقة الأمن القومي الأمريكي ثلاثة مبادئ عند تنفيذها يصـــبح الأمن مستتباً في العالم وهي السيطرة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم وعدم الســـماح لأي منافس محتمل أولاً، واســـتعداد الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في حرب وقائية ضـــد أي دولة في العالم تهدد أمنها وأمن أصـــدقائها وحلفائها ثانياً، وحماية مواطني الولايات المتحدة في أي مســـاءلة أو محاكمة في محاكم الجزاء الدولي ثالثاً(٢).

يتضح مما تقدم أن إستراتيجية الرئيس جورج بوش للأمن القومي هي إستراتيجية دولة عظمى ترغب في الســـيطرة على دول العالم لنهب خيراتها ومحو تاريخها وإرادتها وأن تصـــبح هي الدولة الأقوى في العالم، تتجاوز القانون الدولي متى ما تشاء، علماً أن هذا القانون وضع لحماية شعوب العالم بأسره، كما أن هذا

---

(١) ضـــياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي (بيروت، مركز دراســـات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥) ص٢٤٩.

(٢) فؤاد قاســـم الأمير، آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (بغداد، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨) ص ص٢٥٥-٢٥٦.

التجاوز حقق للمواطن الأمريكي صلاحية قتل شعوب الأرض ونهب خيراتها دون محاسـبة من أية جهة لأنه غير خاضـع للاسـتجواب أو المحاكمة مهما ارتكب من جرائم ضد الإنسانية.

سير العمليات العسكرية واحتلال بغداد(*):

بعد إكمـال مراحـل التخطيط الإسـتراتيجي للحرب على العراق وولادة الخطـة العسكرية الأمريكية أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن توجيهاً يطلب فيه تمركز (٥٠) ألف جنـدي في منطقـة العمليـات في الخليج العربي، بعـده وقع رامسـفيلد في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣ قراراً لتنفيذ أمر الرئيس بإرسـال (٣٥) ألف جندي إلى مناطق الحشـد في الكويت كدفعة أولى، رافقها إعلان بريطانيا تحريك مجموعة عمل عسكرية بقيادة حاملة الطائرات البريطانية (أرك رويال) مع سبعة عشـر قطعة بحرية إلى منطقة الخليج العربي تحمل معها ثلاثة آلاف جندي من البحرية البريطانية[١].

وبدأت عجلة الحرب تدور ففي منتصف كانون الثاني ٢٠٠٣ صرح فيرن كلارك رئيس هيئة البحرية الأمريكية أمام عدسـات المصـورين وعبر شـاشـات التلفاز موجهاً كلامه للقطع البحرية المتوجهة إلى جبهات القتال أضـربوا بقوة وبسـرعة وإحكام، ودعوا العالم يرى حدثاً جديداً لم يَرهُ من قبل فنحن مسـتعدون بلا هوادة لقتال كل من تسوّل له نفسه تدمير حياتنا[٢].

كـان الوقـت المقرر للهجوم على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، إلا أن تـأكيـدات المخابرات المركزية الأمريكية من خلال موقعها في شمال العراق بأن القيادة

(*) لمتابعة المزيد من تفاصيل سير العمليات العسكرية واحتلال بغداد ينظر: رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، (بيروت، الدار العربية للعلوم-ناشرون، ط١، ٢٠٠٧) ص ص١٦٩-١٩٣.

(١) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق (القاهرة، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٣) ص ص٤٠٧-٤٠٨.

(٢) أحمد منصور، قصة سقوط بغداد الحقيقية بالوثائق (بيروت، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، ط٦، ٢٠٠٤) ص٦٣.

العراقية عقدت اجتماعاً لها في مزرعة الدورة جنوب بغداد، وعليه جرى تقديم موعد الهجوم إلى فجر يوم ١٩ آذار، ولم تتمكن العملية التي نفذت على مزرعة الدورة من إصابة الرئيس العراقي صدام حسين، وفي اليوم التالي جرت العمليات كما خطط لها على وفق الخيارات الإستراتيجية الأمريكية(١).

ومع حلول الثالث من نيسان هاجمت القوات الأمريكية(*) مطار بغداد الواقع على بعد ١٥كم غرب العاصمة بغداد وتمكنت من السيطرة عليه لغاية اليوم التالي، حيث شنت قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص هجوماً مضاداً تمكنوا من استعادة المطار بشكل جزئي، لكن القوات الأمريكية وبدعم من قوتهم الجوية والصواريخ الموجهة من طراز توماهوك والقنابل الفراغية الصوتية فضلاً عن الأسلحة الأخرى المحرمة دولياً ومنهاالقنابل النيوترونية والفسفورية أوقعت بالقوات العراقية خسائر بالغة وأجبرتهم على الانسحاب من المطار(٢).

في الخامس من نيسان تمكنت قوة من الفرقة الثالثة الأمريكية بالتعاون مع القوات الخاصة من الهجوم على بغداد عن طريق الحلة السريع باتجاه الدورة، شقت القوة طريقها بعنف مستخدمة كل أنواع الأسلحة وبإسناد من الطائرات المقاتلة والسمتية بحيث دمرت كل ما اعترضها من قوات مدافعة وطبقت أسلوب الصدمة والترويع بكل ما تعنيه الكلمة، ومن ثم اتجهت غرباً سالكة طريق المطار لتعزيز القوة الموجودة في مطار بغداد، وكانت خطة هذا الهجوم من أفكار ديف بيركنز قائد اللواء الثاني في الفرقة الثالثة الأمريكية(٣).

---

(١) احمد السبعاوي، المصدر السابق، ص١٨٣.

(*) خارطة رقم (٦) تبين محاور الهجوم الأمريكي على العراق.

(٢) عادل الجوجري، أسرار وخفايا المقاومة العراقية (دمشق-القاهرة، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٥) ص ص٥٧-٥٨.

(٣) ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤) ص٨٦.

جرى بعد ذلك إحكام الطوق حول بغداد ومن جميع الجهات، وأسقط تمثال الرئيس صدام حسين تعبيراً عن انتهاء النظام السياسي الحاكم في العراق، في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

حجم الوجود العسكري الأمريكي في العراق

انتشر في العراق بعد الغزو عام ٢٠٠٣ أكثر من ١٧٥ ألف جندي أمريكي وفي تسعة قواعد رئيسية(*) وهي قاعدة المنطقة الخضراء وهي أكبر القواعد وفيها سفارة الاحتلال الأمريكي والدول المتحالفة معها، وقاعدة الصقر الأمريكية في جنوب بغداد حيث أنجزت القوات الأمريكية بناء هذه القاعدة في أيلول ٢٠٠٣ في موقع (الشركة العامة للسيارات) بمبلغ (٨٠٠ مليون) دولار، وقد تم استلام القاعدة من قبل الفرقة الأولى المدرعة في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٤، تم تشييد هذا المعسكر فوق حقل بترول سوبر عملاق (حسب تسمية آل سي أي أيه) ذو احتياطي ٥ مليار برميل نفط[١].

فضلاً عن قاعدة الأسد الجوية غرب العراق، وقاعدة كروبر (مطار بغداد الدولي) وقاعدة الناصرية (الإمام علي) سابقاً وقاعدة التاجي شمال شرق بغداد، وقاعدة بلد شمال بغداد، وعدد من القواعد الأخرى بوكا في البصرة وأخرى في أربيل والسليمانية، وعدد من المعسكرات والقواعد الصغيرة المنتشرة في كافة أنحاء العراق، كما وتنتشر منظومة الدعم اللوجستي وشركات الخدمات العسكرية الخاصة (الشركات الأمنية) ويبلغ تعدادهم ٢٠٠ ألف شخص في العراق[٢].

توصل الطرفان العراقي والأمريكي إلى اتفاقية أطلق عليها "اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه" جاءت الاتفاقية بثلاثين مادة، فضلاً عن الديباجة، تم توقيعها في بغداد في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨، دخل

(*) خارطة رقم (٧) القواعد الجوية التي تمركزت فيها القوات الأمريكية.

(١) تقرير التوازن العسكري (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١-٢.

الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد ورد في المادة الرابعة والعشرين الفقرة (١) على جميع القوات الأمريكية الانسحاب من جميع أراضي ومياه وأجواء العراق في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠١١، وفي الفقرة (٢) من المادة ذاتها على قوات الولايات المتحدة الانسحاب من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران ٢٠٠٩، وبموجب هذه الاتفاقية تم إعادة انتشار (١٣٠) ألف جندي أمريكي في قواعد على امتداد العراق على أن يكمل الانسحاب بشكل كامل في نهاية عام ٢٠١١[١].

وبذلك نلاحظ أن الحرب على العراق قد أحدثت تدميراً للبنى التحتية للبلاد، وأدت إلى إلغاء المؤسسات المختلفة وحل الجيش العراقي ونهب خيرات البلاد، وتدمير وسرقة متاحفه لطمس تاريخه وحضارته، وكان هدفه الأساس هو السيطرة على نفط العراق وتأمين حماية وأمن (إسرائيل) والسيطرة على منطقة الخليج العربي ومنع إيران من القيام بواجب القوة الإقليمية وعدم امتلاكها للسلاح النووي.

إلا أن إيران مندفعة بقوة لامتلاك سلاح ردع يجعلها في مأمن من التعرض لتجربة القصف المدمر التي مر بها العراق، هذا السلاح الرادع المتمثل في القوة النووية هو الذي سيحفز الولايات المتحدة الأمريكية بصورة متزايدة لقبول إيران كقوة إقليمية تنسق معها مصالح المنطقة حسب الرؤية الإيرانية. فضلاً عن أن الوجود الأمريكي في العراق هو محدد أساسي وإستراتيجي يقف أمام توجهات صناع القرار الإيراني لتنفيذ إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

المبحث الثاني
دور الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين

إن العديد من الدول الأوروبية غير مقتنعة بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وترى في إيران الساحة التي يمكن من خلالها لعب دور سياسي واقتصادي ضمن نطاق الوطن العربي ووسط آسيا، وهي البديل المتاح لأوروبا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ يمكن التعامل معها، على الرغم من أنها لا تمثل ذروة التطلع الأوروبي، فالسوق الإيرانية بحاجة إلى صناعات وبضائع أوروبية، ومن جانب آخر فإن إيران تلبي جزءاً كبيراً من احتياجات أوروبا النفطية التي لا يسدها إلا نفط وأسواق الخليج العربي(١).

وتعد كل من روسيا الاتحادية والصين من أبرز القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في قارة آسيا وتبرز أهمية هاتين الدولتين في ضوء طبيعة العلاقات التي ربطت كل منهما مع إيران، فروسيا الاتحادية ارتبطت تاريخياً بعلاقات وتعاون وثيقين مع إيران كان فيهما الجوار الجغرافي عاملاً مهماً أيضاً كون روسيا من الدول الكبرى ومصدر مهم لإيران في مجال التسلح، وتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة كلها عوامل مهمة في طبيعة التوجه الإيراني نحو روسيا، أما الصين فقد ارتبطت بعلاقات كان الطابع الاقتصادي هو السمة الأبرز لها، خصوصاً في مجال الصناعة النفطية واستثمار حقول الغاز إلى جانب ما تقدمه الصين من معدات وأسلحة يجعل منها دولة مهمة في سياسة إيران الخارجية(٢).

على ضوء ما تقدم سيتم تناول دور كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين حيال إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) الراوي، المصدر السابق، ص ص٢١٦-٢١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٢.

أولاً: الاتحاد الأوروبي(*)

الاتحاد الأوروبي هو اتحاد يعكس الدوران الغربي لمركزية الجغرافيا السياسية، فهو يكّون أفضل الأشكال المتطورة للحكم بين الدول -إذ يضم دولاً تشبه في توحدها الاندماج الاقتصادي بين الشركات أكثر مما تشبه الاندماج السياسي، وتحظى بمكاسب صافية في التجارة في كل المناطق بدءاً من المغرب العربي وحتى القوقاز، وقد حلت قوانين الاتحاد الأوروبي محل معظم القوانين الوطنية لدول الاتحاد، كما أن معظم التجارة الأوروبية تتم داخل الاتحاد الأوروبي[١].

ظهر الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني ١٩٩٣ مشكلاً من ١٢ دولة تجمعها السوق الأوروبية المشتركة سابقاً، وكان ظهوره علامة صحوة ثقافية أوروبية تعمل من أجل استعادة دور أوروبا العالمي كقوة إشعاع ثقافي وإنساني، وتطمح هذه الدول إلى أن يكون لهذا الاتحاد شكل فدرالي سياسي واقتصادي وعسكري[٢].

تستند فرصة الاتحاد الأوروبي للعب دور مميز في المنطقة إلى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المتمثل في الخمسمائة عام التي قضتها القوى الأوروبية على ضفاف الخليج منذ قدوم

(*) الاتحاد الأوروبي: هو اتحاد يضم ٢٧ دولة أوروبية، تأسس بناءاً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٢، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تضل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدى لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي، حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوقاً موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه ١٧ دولة من أصل ٢٧ من الدول الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة، وقد احتفل في آذار ٢٠٠٧ بمرور خمسين عاماً على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما في ١٥ آذار ١٩٥٧، للتفاصيل ينظر: ويكبيديا الموسوعة الحرة، "الاتحاد الأوروبي" في ٨ شباط ٢٠١١، ص ص٢-٣، على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/
كذلك ينظر: زهلول، "الاتحاد الأوروبي" الموسوعة العالمية المجانية، في ٨ كانون الأول ٢٠٠٦، ص ص١-٤ على الموقع الإلكتروني: http://www.zuhlool.org/wiki/%D٨٪A٧٪D٩٪

(١) باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩) ص٢١.

(٢) العجمي، أمن الخليج العربي، ص٥٩٩.

البرتغاليين حتى خروج البريطانيين، وكذلك قربه من النفط العربي، وقيمة هذا الاتحاد هو أنه سيكون لنشاطه السياسي والعسكري في الساحة العالمية دور كبير في أمن الخليج العربي، لكن الجانب الاقتصـــادي يكتنفه الكثير من الصـــعاب لأن درجة مكاســـب دول الخليج العربي من هذا الاقتراب الأوروبي تحكمها قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تقليل فارق ميزان التعامل التجاري لصالحها(١).

يمتلك الاتحاد الأوروبي قوة بشـــرية قوامها (٤٠٠) مليون نســـمة، كما تتميز هذه المنطقة بوفرة وتنوع إنتاجها الزراعي، وبقدراتها الصناعية الهائلة التي وضعتها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتضـــح ضـــخامة هذه الكتلة وأهميتها أيضـــاً من موقعها الجغرافي وامتدادها الواســـع، إذ تمتد حدود الاتحاد الأوروبي من سواحل البرتغال غرباً حتى الحدود المشتركة بين روسيا وأوكرانيا شـــرقاً من جهة، ودول البلطيق وبولندا من جهة أخرى، وتمتد حدوده الجنوبية من سواحل جزيرتي قبرص ومالطا حتى الدائرة القطبية التي تشق شمال اسكندنافيا(٢).

يتضح مما تقدم أن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد دولي، يمتاز بنظام سياسي حديث في العالم، وله نشاطات تجارية واقتصادية وسياسية. فضلاً عن دوره المتميز في المشـــرق العربي والجوار الجغرافي، كونه من أكبر الشـــركاء التجاريين وإن المقومات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي (كالقوة البشـــرية والقدرات الزراعية والصـــناعية) جعلت منه قوة منافســـة للولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤهله للاضطلاع بدور سياسي وأمني متزايد في أوروبا وفي المشرق العربي والجوار الجغرافي.

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٠٤.

(٢) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢) ص٥٢.

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي:

من الصعب الحديث عن وجود سياسة أوروبية تجاه الخليج العربي، لكن يمكن الحديث عن سياسات أوروبية وتصورات أمنية أوروبية، فإن مشاركة أغلب أعضاء الاتحاد الأوروبي في حلف شمال الأطلسي جعلت السياسة الأمنية مسؤولية رئيسية للحلف، وهذا ما جعل التوجهات والسياسات الأمنية الأمريكية طاغية على السياسات الغربية إزاء أغلب الصراعات والأزمات الإقليمية، ولا تستطيع دول الاتحاد الأوروبي أن تزعم أنها ممثلة في تطورات إقليم الخليج العربي عن طريق عضويتها في حلف شمال الأطلسي لسبب رئيسي هو أن إقليم الخليج يقع خارج نطاق المنطقة التي تغطيها اتفاقية الحلف، لذلك فإن الإسهامات الأوروبية في الأوضاع والأحداث تتم بشكل فردي من جانب حكومات أوروبية، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا[١].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الدور الأوروبي في الخليج العربي وتحجيمه، واستطاعت الدول الأوروبية هي الأخرى في بعض المناسبات أن ترفض التورط في السياسات الأمريكية في الخليج العربي، فعندما ارتفعت حدة التهديدات الأمريكية لدول الخليج العربي عقب قرار حظر النفط عام ١٩٧٣ عن الولايات المتحدة وهولندا وامتلاك الدول المنتجة للنفط زمام الأسعار، وصلت تلك التهديدات حد التلويح بالتدخل العسكري المباشر بحجة إنقاذ المصالح النفطية الغربية المهددة، أبدت معظم الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي قلقها المتزايد من تلك التلميحات الأمريكية، وعبّرت عن رغبتها لفكرة التفاهم المشترك كأساس للخروج من الأزمة[٢]، ولكن ذلك لم يمنع من قيام تعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا والتهديدات التي

(١) أدوارد مورتيمور، "سياسة الدول الأوروبية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية" الموسومة: الخليج العربي والعالم الخارجي: ورقة قدمت إلى أعمال الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي للفترة من ٢٩/٤-١/٥/١٩٨٧، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ص٨٩-٩٠.

(٢) محمود علي الداؤود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، (البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠) ص٢٣٦.

واجهت منطقة الخليج العربي إذ تعاونت بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة في حشد قوة مراقبة بحرية بقرب مداخل مضيق هرمز من ناحية المحيط الهندي، وزادت كثافة الوجود العسكري البريطاني والفرنسي مع تطورات الحرب العراقية الإيرانية، وقامت بدور مباشر في حماية ناقلات النفط الكويتية من عام ١٩٨٧ بمشاركة البحرية الأمريكية والسوفييتية، لكن هذا الدور كان يخضع للتقدير الفردي من جانب الدول الأوروبية ولم يصبح موضوعاً لسياسة أوروبية موحدة، حيث موضوعات الأمن والدفاع تقع خارج نطاق اتفاقية الاتحاد الأوروبي[١].

أسست اتفاقية التعاون بين الجماعة الأوروبية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وقعت في مقر اللجنة الأوروبية في بروكسل في ١٥ حزيران ١٩٨٨ لعلاقات تعاون شامل في قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والتجارة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والإعلام[٢].

إن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً، جعل من قضية أمن الخليج العربي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، قضية ثانوية بالنسبة لأمنها، بالمقارنة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فالرؤية الأوروبية تؤكد أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية كل دولة من دوله بما يحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، في حين أن الرؤية الأمريكية تجعل من هذه المسألة في مقدمة أولوياتها[٣].

وقد أكدت دول الاتحاد الأوروبي على عدة نقاط مهمة في رؤيتها للبعد الأمني لمنطقة الخليج العربي وهي[٤]:

١. أهمية احترام الحدود الدولية القائمة بين دوله.
٢. التأكيد على أهمية الحد من التسلح في المنطقة.

---

(١) مورتيمور، المصدر السابق، ص ص٨٦-٨٨.
(٢) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص ص١٤٠-١٤٤.
(٣) إبراهيم خلف العبيدي، "تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي" دراسات سياسية، العدد/١١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص١١٢.
(٤) الراوي، المصدر السابق، ص٢١٥.

٣. أهمية تعميق أواصر التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول المنطقة.

وأدى وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى إحداث الكثير من المتغيرات الإقليمية والدولية، وأصبحت مسألة تحقيق الاستقرار واستنباط الوسائل الجديدة للوصـــول إليه من أهم القضـــايا التي اســـتحوذت على اهتمامات جميع الأطراف الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبســـبب تلك الأحداث مرت العلاقات الســـعودية الأمريكية بصـــعوبات كبيرة، ودفعت تلك الأوضــاع بالدول الخليجية نحو السـعي إلى تنشـيط العلاقة مع الجانب الأوروبي، وأســـهمت أيضـــاً في زيادة مســـتوى الإدراك والشـــعور لدى المفوضـــية الأوروبية بأهمية وقيمة العلاقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١].

تدخل مســألة المنافســة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أيضــاً كعنصــر مهم وحســاس ضــمن إطار العوامل التي تشــجع الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتقوية علاقاته مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتخوف الكثير من الدوائر الأوروبية من أن تؤدي المخططات الأمريكية الهادفة إلى إعادة صياغة وتشكيل الأوضاع السياسية في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي إلى تهميش الدور الأوروبي في المنطقة وبالتالي الإضرار بالمصالح الأوروبية[٢].

شـهد عام ٢٠٠٣ تطورات مهمة في مسيرة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ســـعت دول الاتحاد الأوروبي إلى ملء الفراغ الذي سببته الخلافات التي نشبت بينها حول الحرب العدوانية على العراق، عن طريق إتباع ســياســات توافقية حول بعض القضـــايا الإقليمية والدولية، وجاء اســـتئناف جهود الحوار مع إيران والإصـــرار على تطبيق خطة خارطة الطريق لتحقيق الســـلام في فلســـطين، والاتفاق على أهمية دور الأمم المتحدة والتعاون الإقليمي، ضمن سياسات

(١) جاكو لوتشياني، المصدر السابق، ص٣٣٨.

(٢) جاكو لوتشياني، المصدر السابق، ص٣٤٠.

النهج التوافقي التي اتبعتها دول الاتحاد الأوروبي التي تتفق مع سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١].
ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول الاتحاد الأوروبي بشراكة تجارية وثيقة، وقد انطلقت مفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الطرفين عام ٢٠٠٤ إذ ناقشت هذه المفاوضات مسألة دخول البضائع والخدمات إلى أسواق الطرفين، ويشهد التبادل التجاري بينهما نمواً مطرداً تجاوز خلال عام ٢٠٠٧ حاجز الـ١٠٤ مليار دولار[٢].
بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ نحو ٥٧,٢ مليار دولار، بينما سجل في عام ٢٠٠٧ نحو ١٣٢,٤٨ مليار دولار منها ٩٣,٦ مليار دولار واردات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل نحو ٣٨,٨ مليار دولار صادرات وبعجز ٥٤,٩ مليار دولار لصالح الاتحاد الأوروبي، ورغم مرور ٢٠ عاماً على بداية المفاوضات بين الطرفين (منذ العام ١٩٨٩) لإنشاء منطقة التجارة الحرة بينهما، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لازالت تضع المعوقات أمام إبرام هذه الاتفاقية رغم أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفقت على إنشاء اتحاد جمركي، وحددت التعريفة الجمركية الموحدة وهي ٥% وبدأ تطبيق ذلك اعتباراً من العام ٢٠٠٥، وهو ما كان يطالب به الاتحاد الأوروبي كشرط لإبرام اتفاقية التجارة الحرة بين المنطقتين[٣].
كان بيان نشرته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في وقت سابق على موقعها بالإنترنت أكدت فيه أن "مفاوضات التجارة الحرة معلقة وتجري من حين لآخر مشاورات، لا مفاوضات على هامش لقاءات بين الجانبين" ونقل البيان

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٣٩.
(٢) عبدالله باعبود، العلاقات الخليجية-الأوروبية: الآفاق والتحديات، في: الخليج في عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ص١٥٥.
(٣) محمود الحضري، "دول الخليج أوفت بالتزاماتها مع أوروبا في مفاوضات التجارة الحرة" ، منتدى الإمارات الاقتصادي، مكتبة الأخبار-أخبار الاقتصاد الخليجي-أمانة التعاون، في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص ص١-٢، على الموقع الإلكتروني:
http://www.uaeec.com/news-action-show-id-١٥٨٢٢.htm

نفســـه عن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية قوله "هناك قضـايا عالقة ليست لها علاقة بالتجارة الحرة ويجب معالجتها في أطر ذات صـــلة بها، وإذا قبل الأوروبيون برؤيتنا في هذا الشـــأن، التي عبرنا عنها جماعياً فإننا مســـتعدون لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة"، والاتحاد الأوروبي يحتل المرتبـة الأولى بين الشـــركـاء التجـاريين مع دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية، وتحتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الخامســـة بين الشـــركاء التجاريين بالنســـبة للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وسويسرا[١].

لا ريب في أن الحوار الســـياســـي يمثل المحور الذي ترتكز عليه العلاقات الأوروبية-الخليجية، وعلى الرغم من أن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين لم تدعُ صـراحةً إلى إجراء مفاوضــات حول اتخاذ مواقف سـياسـية مشـتركة إلا أن الطرفين قد أكدا في صـــدر الاتفاقية على وجود إرادة سـياسـية لإقامة هيكل جديد للحوار الفاعل وتوسيع قاعدة التعاون بين المنظمتين الدوليتين، وعمد الجانبان إلى عقد اجتماعات سنوية للمجلس المشترك على مستوى الوزراء، واجتماعات سنوية كذلك على مســتوى المديرين الإقليميين، واجتماعات ثلاثية على هامش اجتماعات الأمم المتحدة[٢].

بالنسبة إلى موقف الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إيران فقد حث الطرفان إيران على الامتثال الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس المشـــترك دعوة إيران إلى العمل على إعادة الثقة في الطبيعة الســـلمية لبرنامجها النووي، وعبرا عن دعمهما للجهود الدولية، بما فيها التي تبذل من قبل الصـــين، وفرنســـا، وألمانيا، وروســـيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة بدعم من الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي

(١) عبد الله مصـطفى، "الخليج الأكثر اسـتعداداً للتعاون والاسـتفادة من الاقتصـاد الأوروبي" صـحيفة الشـرق الأوسط، العدد/١١٦٦٤ في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٠، ص ص٢-٣ على الموقع الإلكتروني:
http://www.aawsat.com/details-asp?section=٦٨article

(٢) باعبود، المصدر السابق، ص١٦١.

(كاثرين أشتون) من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة من خلال التفاوض، وأعرب الجانبان عن قلقهما إزاء عدم إحراز تقدم لتسوية الخلاف بين دولة الإمارات العربية وإيران حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى-طنب الصغرى-أبو موسى) وأكدا دعمهما لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً للشرعية الدولية سواءً من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف أم بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[1].

يتضح مما تقدم أن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً من قبل دول الاتحاد الأوروبي في علاقتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جعل من قضية أمن الخليج العربي قضية ثانوية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وهي تؤكد على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دوله، وأن التطورات المهمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ومنها الاحتلال الأمريكي للعراق أكدت على أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لأن تتبع سياسات النهج التوافقي لولا الضغوط الأمريكية عليها، وهي تتفق مع سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتفق الطرفان على ضرورة حل المشاكل السياسية العالقة في منطقة الخليج العربي بالطرق السلمية وفقاً للشرعية الدولية.

هنالك مجالات واسعة للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب التعاون السياسي والاقتصادي للارتقاء بمستوى العلاقات الثقافية والتفاعل بين الشعوب من خلال وسائل الإعلام والتدريب والتعليم في كافة المجالات والنهوض بمسيرة الإصلاح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن أن يؤدي الطرفان دوراً حيوياً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، مثل قضايا فلسطين، ولبنان، والعراق، وأفغانستان، واليمن، وباكستان.

---

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "البيان المشترك للدورة العشرين للاجتماع الوزاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي"، لكسمبورغ، في ١٤ حزيران ٢٠١٠، ص٤ على الموقع الإلكتروني: http://gcc-sg.org/index.php?action=sec-showID=٢٩٨

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه إيران:

بعد وصـــول الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى دفة الحكم عام ١٩٩٧، حرص الاتحاد الأوروبي على اســـتئناف علاقاته بإيران والدخول في ما عرف بالحوار الشـامل عام ١٩٩٨ الذي كان يهدف إلى تعزيز وتقوية شـوكة الحركة الإصـلاحية داخل إيران، وركز الحوار على قضـايا مختلفة، مثل التجارة والاسـتثمار والطاقة ومكافحة المخدرات واللاجئين والإرهاب وحقوق الإنسـان وخطر انتشـار الأسلحة النووية إلى جانب القضـــايا والمســـائل ذات الطابع الإقليمي، وتم تأليف جماعات عمل مشتركة لمناقشة هذه القضايا، ومنذ عام ٢٠٠٢ اهتمت المفوضية الأوروبية بتوجيـه وإدارة المحـادثـات من أجـل توقيع اتفـاقيـة التجـارة والتعـاون مع إيران وتزامنت هذه المحادثات مع المفاوضـــات التي كانت تقودها رئاســـة الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاقية لدعم الحوار السياسي بين الطرفين[١].

فتحت هجمات ١١ أيلول/ســـبتمبر ٢٠٠١ بـاب التغيير الجذري في العلاقـة مع الغرب، إذ بدت إيران مسـتعدة للغاية للتعاون مع الولايات المتحدة في عملياتها في أفغانسـتان الهادفة للقضـاء على طالبان والقاعدة، لولا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي أعلن في خطابه في كانون الثاني ٢٠٠٢ إدراج إيران والعراق وكوريا الشمالية ضمن "محور الشر" متهماً البلدان الثلاثة بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشـامل وداعياً لعزلها والعمل على تغيير أنظمة الحكم فيها، وبهذا تم تفويت فرصـــة الإمســـاك بســـياســـة الانفتاح التي أعلنها الرئيس الإيراني حينذاك محمد خاتمي، واستمرت السياسة الإعلامية بين الطرفين طوال فترتي رئاسة بوش الابن وحتى وصول باراك أوباما إلى السلطة[٢].

يبدو أن ما ترمي إليه الإدارة الأمريكية من إطلاقها لهذه التعابير أو المفاهيم من مـارقـة ومرتـدة وشـــريرة، هو عزل الـدول التي تتهمهـا عن محيطهـا الإقليمي والدولي،

---

(١) باعبود، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٢) باولو بوتا، "الســياســة الأوروبية تجاه إيران..فرص التغيير نحو الأفضــل"، ترجمة: محمد فال ولد المجتبى، مركز الجزيرة للدراسات، العلاقات الدولية، في ٢ حزيران ٢٠٠٩، ص٢. على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٣٣٢AB٤F٩-٤cc٣.

فتصبح فاقدة للشرعية الدستورية وللدعم الدولي معاً، الأمر الذي يسهل اجتياحها بسهولة كبيرة، ولكن لا يتفق ونص (المادة٢) (الفقرة٤) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر إسقاط الأنظمة السياسية أو التدخل في شؤونها الداخلية[١].

ويدخل الرفض الأوروبي لمفاهيم "محور الشر" أو "الدول المارقة" في إطار الخلاف الأوروبي-الأمريكي بصدد سياسة مكافحة الإرهاب، إذ تعتقد واشنطن أن مكافحة القوى الإرهابية في العالم تتطلب التصدي للدول التي تؤدي أو تساعد هذه القوى، ولكن بالتدقيق في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها شريرة، نلاحظ أن جميع هذه الدول لم تمارس عملاً عدائياً ضد الولايات المتحدة، بل أن معظم المتورطين في تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر جاؤوا من دول أنظمتها السياسية تعد من الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، الأمر الذي جعل عملية استهداف الدول المارقة تبدو لأهداف سياسية[٢]، وهذه من وجهة نظر إيران، إذ لم تثبت لحد الآن الجهة التي قامت بالتفجيرات، ولإيران اليد الطولى فيها.

كان الهدف الأساسي للإدارة الأمريكية هو بناء قوة عسكرية أمريكية، وتحقيق إجماع إستراتيجي يجمع بين كل النظم العربية الخاضعة للسياسة الأمريكية في مواجهة القوى التي تعمل ضد المصالح الأمريكية وتراعي مصالح شعوبها، أما الأوروبيون فكانوا يربطون بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وبين أمن الخليج العربي ويدركون بقوة مدى ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة، لذلك لم يكن الاتفاق تاماً بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول أولويات قضايا المنطقة نظراً إلى الاختلاف بين الطرفين في إدراك العلاقة بين هذه المشاكل وبين الصراع العربي الإسرائيلي[٣].

---

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧) ص٢٩٤.

(٢) حسن الحاج علي أحمد، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٧٦، السنة/٢٤،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط ٢٠٠٢، ص٢٠.

(٣) نادية محمود محمد مصطفى، "أوروبا والوطن العربي" سلسلة الثقافة القومية (٨)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص٣١٤-٣١٥.

لقد أسـهمت أحداث ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وبشـكل واضـح في تفعيل أهمية العامل الإيراني في سياسة العديد من الدول الأوروبية بوصفه البديل العملي لتراجع الدور العراقي، وخصوصاً في مجال توفير النفط والمبادلات السلعية، وقد برز الاسـتعداد الإيراني واضـحاً للتعاون مع الأوروبيين في مختلف المجالات، فالسوق الإيرانية كانت بحاجة إلى الصناعات والبضائع الأوروبية وبقية المجالات الأخرى، من أجل ذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي ودوله يرى في إيران ساحة مهمة للتحرك السياسي والاقتصادي والأمني، وإحدى المناطق المهمة في آسيا التي توفر حيزاً مهماً للتعامل معها في ضوء ضعف التواجد الأمريكي إن لم تقل انعدامه في الساحة الإيرانية، فالعامل الاقتصادي ولاسيما النفط والأسواق يعد عاملاً مهماً في تبني سلوك سياسي خارجي أوروبي غير متشدد نحو إيران[١].

ظهر خلاف بين إيران والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣ بسـبب البرنامج النووي الإيراني وبعدها عكف الاتحاد الأوروبي على إجراء مفاوضـات من خلال الثلاثية (الترويكا) الأوروبية (بريطانيا وفرنسـا وألمانيا) مع إيران والحرص على عدم الوصـول إلى نقطة اللاعودة بين إيران والولايات المتحدة حول برنامجها النووي والطموحات الإيرانية في المنطقة، ونتيجة لتأزم العلاقات بين الجانبين، خيمت أجواء من الشك والريبة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران عقب انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران وسط احتمالات تصاعد الأزمة السياسية حول ملفها النووي على الرغم من الحوافز التي عرضت عليها، ولم تترك إيران للاتحاد الأوروبي خياراً سـوى فرض عقوبات إضـافية عليها إلى جانب العقوبات المفروضة عليها من جانب الأمم المتحدة[٢].

يتضـح مما تقدم أن العلاقات الإيرانية الأوروبية قد مرت عبر العقود الثلاثة الماضية بحالات من التقارب والتباعد، بالتزامن مع تحولات السياسة الخارجية للولايات

---

(١) سـهيلة عبد الأنيس، العلاقات الإيرانية الأوروبية-دراسـة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الطرفين (١٩٩٠-٢٠٠٤)، رسـالة ماجسـتير (بغداد، المعهد العالي للدراسـات السـياسـية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤) ص ص٩-١٠.

(٢) باعبود، المصدر السابق، ص١٥٣.

المتحدة تجاه إيران، وذلك بسبب تأثيرات الرؤية السياسية الأمريكية على السياسة الأوروبية. ورغم محاولة إيران التقارب مع السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وذلك لغرض القيام بإعمار ما دمرته الحرب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها جورج بوش الابن، وصفت إيران بأنها ضمن "محور الشر" نتيجة مواقفها من النزاع العربي الإسرائيلي، إذ ترغب إيران في كسب ود الشعب العربي بالظهور أمامها كمدافع عن الحق العربي في فلسطين، كذلك البرنامج النووي الإيراني الذي تصر إيران على إنجازه وأنه غير مخصص للأغراض العسكرية بل للأغراض السلمية. ولما كانت دول الاتحاد الأوروبي ترغب أن تكون كتلة سياسية ذات ثقل واضح في المنطقة، كانت تعمل دائماً بمعزل عن السياسة الأمريكية رغم تظاهرها بأنها تعمل على وفق السياسات التي ترسمها الولايات المتحدة الأمريكية. إزاء هذا التوجه فقد بنت دول الاتحاد الأوروبي علاقات جيدة مع إيران، إلا أن إصرار إيران على إكمال إنجاز البرنامج النووي الخاص بها جعل هذه الدول تقف بوجه هذا الإصرار الإيراني كمحدد لما تصبوا إليه إيران.

موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني:

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إلزام إيران بوقف أنشطتها النووية بتقديم حوافز اقتصادية وعروضاً بالحصول على الكهرباء، لكن ثبت عدم نجاح الجهود المبذولة من قبل المفاوضين الأوروبيين ولم يتبقّ أمامهم سوى بدائل محدودة لإقناع إيران بوقف العمل في الأنشطة النووية الحساسة، ويقول دبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي في أحاديث غير رسمية أن استئناف إيران للأنشطة النووية الحساسة لن يؤدي إلا إلى إنهاء محادثاتها مع الثلاثي الأوروبي الذي يضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي كانت تسعى لمنع إيران من إنتاج قنبلة نووية[١].

(١) علاي، المصدر السابق، ص٣١٤.

وابتداءً من عام ٢٠٠٣ أصبحت المواضيع الرئيسية على الأجندة الإيرانية الأوروبية هي الانشغال بالبرنامج النووي الإيراني، والخطاب العدائي ضد (إسرائيل) من قبل إيران، كما أبدت أوروبا اهتمامها بوضع حقوق الإنسان في إيران (عقوبة الإعدام، حرية التعبير، الأحكام ضد المثليين) لكن دون أن تترجم هذه المواضيع إلى سياسات محددة، وتنظر إيران إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعلاً يقر مبادئ واجبة الإتباع، وتدرك أيضاً أن الاتحاد الأوروبي يترك مناطق رمادية عند الشروع في تطبيق مبادئه، بسبب تفاوت قدرات ومصالح أعضائه، ففي الوقت الذي تفرض مؤسسات الاتحاد في بروكسل عقوبات اقتصادية على إيران، تباشر الدول الأعضاء تطوير علاقات تجارية مربحة معها[١].

لذلك تجد إيران صعوبة في فهم تصلب أوروبا إزاء طهران، كما لا تفهم لماذا يشكل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق لأوروبا بينما لا تهتم بالبرنامج النووي لباكستان أو (إسرائيل) وترغب أوروبا أن تكون طرفاً فاعلاً في النظام الدولي إلا أنها تنتظر إرشادات واشنطن لتبين لها الطريق الذي ينبغي السير فيه، ومع أن العلاقة بين البلدان الأوروبية وطهران لا تنطوي على تاريخ من سوء التفاهم كما هو الحال في العلاقة مع واشنطن، فإن التردد الأوروبي في رسم سياسة شاملة يبدد هذه الميزة الإيجابية[٢].

حاول الاتحاد الأوروبي بشكل عام أن يبقى خارج ما يمكن أن نطلق عليه المسائل العسكرية الصعبة للأمن في العالم الخارجي، إلا أن الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ حذّرت من الإرهاب القادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل، ورأت فيه الخطر الأكبر على الاتحاد الأوروبي، وأضاف نص الإستراتيجية: "إن على كل دول الاتحاد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي مسؤولية جماعية لمنع هذه المخاطر عن طريق المساهمة الإيجابية في مكافحة الانتشار"[٣].

---

(١) بوتا، المصدر السابق، ص٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٢-٣.
(٣) أليسون ج.كي.بيلز، "الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٢٨، السنة/٢٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران ٢٠٠٦، ص ص٢٣-٢٦.

كان تدخل أوروبا الدبلوماسي المباشر مع إيران في يوم ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣ إذ أعلن وزراء خارجية البلدان الثلاث[*] (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا)[١]. في طهران أنهم اتفقوا مع إيران على أن تتبنى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الذي يفرض درجة أعلى من الضمانات ومن الشفافية على المحطات النووية الإيرانية) وأنها ستوقف تخصيب اليورانيوم، بعدها زار خافيير سولانا[*] طهران وأعلنت بروكسل بوضوح أن الإبرام النهائي لاتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيران سيكون الآن وسيكون مشروطاً بحل مسألة الانتشار النووي، على الرغم من قلق الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في إيران ظلت أيضاً جزءاً من الصفقة إلى حدٍ كبير[٢].

أثار انتخاب محمود أحمدي نجاد في ٢ آب ٢٠٠٥ عدداً من المخاوف في المجتمع الدولي بسبب تصلب الرئيس الجديد حول الملف النووي، وبسلسلة تصريحات أعرب فيها عن رغبته بتدمير دولة (إسرائيل)، هذا الأمر قاد إلى انحطاط شديد جداً لصورة إيران في البلدان الغربية، عندها بدأ الأوروبيون ينضمون إلى الموقف الأمريكي القائل باستحالة التفاوض مع هذا النظام، حتى بات شائعاً القول على ضفتي الأطلسي أن إيران أصبحت الخطر "رقم واحد" في الوطن العربي والجوار الجغرافي[٣].

بعد عدة فصول من المباحثات نقل الملف النووي الإيراني في ٨ آذار ٢٠٠٦ إلى مجلس الأمن الدولي[٤]. في أيار ٢٠٠٧، قدم لإيران اقتراح لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، مقابل التعاون معها على الصعيد النووي المدني وفي المجال الاقتصادي، وكان أحد العناصر الهامة في هذه المساعي هو أن الأوروبيين أصبحوا

(*) "جاك سترو-دومينيك دوفيليبان-يوشكا فيشر".
(١) علاي، المصدر السابق، ص٣١٤.
(*) الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة.
(٢) بيلز، المصدر السابق، ص٢٨.
(٣) كوفيل، المصدر السابق، ص ص٣٩٢-٣٩٥.
(٤) تشوبين، المصدر السابق، ص٢١.

شــديدي الحذر تجاه إيران وبدوا مناصــرين لعقوبات في حال عدم تعاون طهران، نجم هذا الحذر من تصلب إيران بخصوص الملف النووي وكذلك من تغيّر موقف المفاوضين الأوروبيين إثر انتخاب محمود أحمدي نجاد لرئاسة الجمهورية[١].
كان تصــميم إيران على امتلاك كل المســار التكنولوجي والقيام بتصــنيعها الذاتي للوقود (اليورانيوم المخصب) الضروري لتشغيل المفاعلات النووية، إلا أن الوقود المنتج لا يمكن اســتعماله في مفاعل بوشـــهر الذي يعمل على واردات الوقود الروسي، إذ جعل التصور السائد في أوروبا بأنه يستخدم لغايات عسكرية[٢].
كان تدخل الاتحاد الأوروبي، أواخر عام ٢٠٠٣، في هذا الملف ناتجاً عن الرغبة في تقديم بديل من (المنهج القوي" الذي تنادي به الولايات المتحدة، فالأوروبيون الذين بدؤوا حواراً صــعباً مع إيران، كانوا يرون أنهم قادرين على الحصــول على نتائج بالحوار، لقد ذهب بعضــهم إلى حد التنديد بعدم فعالية الســياســة الأوروبية، التي لم تســفر ربما إلا عن إعطاء مهلة إضـــافية لإيران لمواصـــلة برنامجها النووي[٣].
إن هذا التصـــلب من قبل الجانب الإيراني أدى إلى خلق تقارب إســتراتيجي بين الولايات المتحدة وأوروبا، لكن بالرغم من هذا التقارب، هناك اختلافات واضـــحة بين الطرفين حول الأهـداف؛ فـالأوروبيون يرغبون فقط في تخلي إيران عن طموحاتها النووية العســكرية، وهم مســتعدون لتبادل أو لتطبيع العلاقات مع طهران[٤] في حين ترى الولايات المتحدة أن تراجع إيران عن برنامجها النووي العســكري يعني فقط أن الهجوم عليها ليس أمراً مســتعجلاً، كما جاء في تصــريح للبيت الأبيض بعد صــدور تقرير الاســتخبارات الأمريكية بصــدد النشــاط النووي الإيراني[٥].

---

(١) كوڤـيل، المصدر السابق، ص٣٩٤.
(٢) T.Delpech, "L' Iran, La bombe et La demission des nations, CERI/Autrement, Paris, ٢٠٠٦, p.p.١٦-١٧.
(٣) I bid. pp.٣٣-٤٠.
(٤) فاطمة غلمان، "النظام النووي والكيل بمكيالين" مجلة المســتقبل العربي، العدد/٣٥٧، الســنة/٣١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص١١٠.
(٥) "Rapport du renseignement sur ١'Irans 'invite dans ١e debat politique," Le monde, ٤/١٢/٢٠٠٧.

مما تقدم يتضـــح أن إيران كانت ومازالت تصـــمم على امتلاك كل المســـار التكنولوجي الخاص بتصـــنيعها الذاتي للوقود النووي (اليورانيوم المخصـــب) الضروري لتشغيل المفاعلات النووية الإيرانية، إلا أن الوقود المنتج لديها لا يمكن استعماله في مفاعل بوشهر الذي يعمل على توريدات روسية، بالتالي كان التصور أنه يســتخدم لغايات عســكرية، وقد أدى تدخل الاتحاد الأوروبي على توقيع إيران البروتوكول الإضافي وامتثالها على وقف آني لنشاطاتها في تخصيب اليورانيوم.
بالمقابل تعهد الأوروبيون بتقديم مساعدات تقنية لتطوير الصناعة النووية الإيرانية لأغراض مدنية ومواصـــلة المفاوضـــات في إطار اتفاقية التجارة والتعاون مع إيران، ومن جراء التصــلب الإيراني في المفاوضــات واصــلت الولايات المتحدة وأوروبا اتهام إيران بتصـميمها على متابعة برنامج سـري لصـنع السـلاح النووي، خصوصاً بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لإيران وتكاثر تصريحاته النارية تجاه (إسـرائيل). لقد توصـل الاتحاد الأوروبي إلى قناعة بأن محاولاته لم تتوصـل إلى نتيجـة إيجـابيـة لإقنـاع الجـانـب الإيراني بـالكف عن هذا الإصـــرار لإكمـال تخصـــيب اليورانيوم داخل إيران، وبذلك أبدت تقاربها مع إســـتراتيجية الولايات المتحدة في فرض عقوبات إضــافية على إيران. وأصــبحت دول الاتحاد الأوروبي تشـــكل إحدى المحددات الرئيســـية أمام تنفيذ إيران لإســـتراتيجيتها النووية التي ســـتغطي منطقــة الخليج العربي والجوار الجغرافي عمومــاً. رغم أن الاتحــاد الأوروبي ســيســتمر في بذل مســاعيه للوصــول إلى حل معقول يرضـــي جميع الأطراف حفاظاً على مصـــالحه في إيران ومكانته بين دول العالم ككتلة أوروبية يحسب لها الحساب.

ثانياً: روسيا الاتحادية(*):

لاشـــك أن الروس فقدوا نصـــف العالم بعد انهيار الاتحاد الســـوفييتي في بداية التســـعينات من القرن الماضـــي، ومن ربح ذلك النصـــف هي الولايات المتحدة وحلفائها، وأصبحت روسيا (الاتحاد السوفييتي) من دولة تهيمن على نصف العالم إلى دولة تفتقد مواقعها ومكانتها في العالم، ونتيجة لتلك العوامل تراجعت قدراتها الاقتصـــادية حتى وصـــلت نســـبة البطالة فيها في العام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦% (٥,٦ ملايين نســـمة) من مجموع الســـكان القادرين على العمل حســـب إحصـــائية عام ٢٠٠٥[(١)].

ولعل أهم معضـلة خارجية واجهت روسـيا بعد تفكك الاتحاد السـوفييتي هي كيفية صـياغة سـياسـة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشـامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي ســيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، فقد انهار الاتحاد السوفييتي وتفككت مؤسساته أو على الأقل دخلت في حالة ســيولة شــاملة واختراق خارجي وأصــبح من المتعذر بناء أجهزة صــنع ســياســة خارجية جديدة وصــياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي[(٢)].

لقد ذهبت أيام روســـيا كقوة عظمى، فعلى الرغم من كونها أكبر دولة بترولية في العالم إلا أن اقتصادها لا يزال أصغر من اقتصاد فرنسا، وعلى الرغم من ثرائها، إلا أن سياساتها تؤكد عدم ديمومة هذه الثروة، فالاتحاد الأوروبي هو من يمنع

(*) الاتحاد الروسي: جمهورية نصف رئاسية تعتمد النظام الفدرالي، يعود تاريخ الاتحاد الروسي إلى تاريخ انهيار الاتحاد الســوفييتي الســابق في كانون الأول ١٩٩١، ومنذ حصــولها على الاســتقلال تعتبر الخلف القانوني للاتحاد السـوفييتي على المسرح الدولي، ومع ذلك فقدت روسيا مكانتها كقوة عظمى في العالم، يتألف الاتحاد الروسـي من ٨٣ كيان فدرالي وتقدر مســاحته، بــــ ٤٠٠و٠٧٥و١٧كم٢، أما عدد الســكان حســب إحصــاء عام ٢٠٠٢ فيبلغ ٧٣١و١٦٦و١٤٥ مليون نسمة. للتفاصيل ينظر: ويكيبديا الموسوعة الحرة، "الاتحاد الروسـي" آخر تعديل شـباط ٢٠١١، ص ص٣-٩، على الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B١٧.D٩٪٨٨٪D٨

(١) علاي، المصدر السابق، ص٤٢٢.

(٢) أيمن طلال يوسـف، "روسـيا البوتينية بين الاتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠-٢٠٠٨"، مجلة المسـتقبل العربي، العدد/٣٥٨، السـنة/٣١، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠٨" ص٧٧.

روسيا اليوم من استخدام حق الفيتو ضد الغرب وهو القادر على أن يجعل روسيا تنضم إلى الغرب، وبذلك يكون قد أنقذها من نفسها[1].
وخلافاً للارتباطات البريطانية الممتدة مع منطقة الخليج العربي، فإن المصـــالح الروســية في المنطقة وبخاصـــة مع دول الخليج بصــفتها دولاً منتجة للنفط أكثر حداثة، فالاتحاد السـوفييتي السـابق نفســه أيضــاً دولة منتجة للنفط، فخلال الحرب الباردة ركز الاتحاد السـوفييتي في سـياسـته الخارجية على الترويج للأيديولوجية الشـــيوعية، لذا فإنه لم يكن معنياً بمنطقة الخليج التي كان متعذراً عليه أن يتفاعل معها أيديولوجيا، أما بعد انهيار الاتحاد السـوفييتي فقد كان يتعين على روسـيا أن تطور ســياســتها الخارجية انطلاقاً من مبادئ جديدة في جوهرها، كما كان عليها أيضـاً أن تضـمن أمنها السياسـي والاقتصـادي، لذا لم يكن في اسـتطاعتها أن تُهمل أسـواق الطاقة العالمية وأن تصـرف النظر سـياسـياً عن الدول الرئيسـية المصـدرة للنفط[2].
قدم اختفاء الاتحاد الســـوفييتي ثلاث فرص كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بل كلنتون لكي يتابع جدول أعماله الهادف إلى تعزيز الأمن والتعاون العالميين إذ[3]:
أولاً: مكن من إطلاق مبادرات أمريكية روسية أكثر شمولاً للحد من سباق التسلح بين الدولتين.
ثانياً: وفر اختفاء ثنائي القطب إمكانية لنشـــوء نظام عالمي أوســـع من الأمن المشترك، ويبدأ هذا النظام بوضـع عقبات أشد فعالية أمام انتشـار الأسـلحة النووية لدى عدد متزايد من الدول.

---

(١) خانا، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢) جمال ســند الســويدي وآخرون، المصـــالح الدولية في منطقة الخليج، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراســات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦) ص١٤.
(٣) زبيغنيو بريجنســكي، الفرصـــة الثانية: ثلاثة رؤســاء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧) ص١٠١.

ثالثاً: عنت نهاية انقسام أوروبا إمكانية نشوء أوروبا موسعة قابلة للبقاء ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً عبر المجموعة الأطلسية.
إن الدور الذي تؤديه روسيا الاتحادية هو امتداد لدور الاتحاد السوفييتي السابق ما يجعل من الصعب تخيل التوصل إلى حل في أي من الصراعات القائمة أو الكامنة في المنطقة من دون مشاركة روسيا أو مواجهة امتناعها عن تأدية دورها(١). ولابد لروسـيا الاتحادية من حماية مكانتها في مجلس الأمن الدولي من أجل المحافظة على نفوذها في العالم ومن دونه فإن هناك خطراً من أن تجدد روسـيا الاتحادية نفسها في نهاية المطاف، خارج المشهد السياسي كله، وهو الخيار الذي ترفضه النخبة الروسية رفضاً قاطعاً(٢).

موقف روسيا من الملف النووي الإيراني:

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، تربط روسيا الاتحادية بإيران علاقات جيدة، فإضافة إلى كونها المزود الرئيس للأسلحة لإيران منذ العام ١٩٨٩، تعاونت روسـيا مع إيران في كل من طاجكستان وأفغانستان ضد طالبان، وأرمينيا ضد أذربيجان وهي تعتبر إيران عامل اسـتقرار هام في المنطقة، لأن إيران لم تشـجع الأشـكال الراديكالية من الإسلام أو تثير الاضطرابات في جنوب روسيا الشيشان، كما أن مشـتريات إيران من الأسلحة الروسية بالعملة الصعبة تلاقي ترحيباً كبيراً في روسيا ما بعد المرحلة السوفييتية، وقد تعززت هذه العلاقة شبه الإستراتيجية بين الدولتين من خلال معارضـتهما لتوسيع حلف الناتو شرقاً وقلقهما المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١(٣).
إن تاريخ التعاون الروسـي الإيراني لبناء محطة للطاقة النووية معروف، إذ شـهد مطلع التسـعينات من القرن الماضـي بداية عملية تفاوض مضـنية بين الدولتين لإكمال

(١) علاي، المصدر السابق، ص٤٢٣.
(٢) السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ص١٧.
(٣) تشوبين، المصدر السابق، ص١٧٣.

محطة الطاقة النووية في بوشـــهر، بموجب عقد تم توقيعه في كانون الثاني ١٩٩٥ بين الطرفين[١]، إلا أن الولايات المتحدة وروســـيا اتفقتا في نفس العام من خلال لجنة غور-تشـيرنوميردين، على تقليص مبيعات الأسـلحة إلى إيران إلا أن صـفقة مفاعل بوشـــهر (قُدرت مبدئياً بأنها تســاوي ٨٠٠ مليون دولار) لم تتوقف ودُربّ التقنيون الإيرانيون في روســيا[٢]. مع وصـــول الرئيس فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) إلى السلطة تغيرت إلى حدٍ ما علاقة روسيا بإيران، فتغيرت مبدئياً درجة الأهمية الإســـتراتيجية لإيران، وفي العام ٢٠٠٠ تخلت روســـيا عن اتفاق غور-تشـيرنوميردين وأعادت إحياء علاقة الأسـلحة مع إيران، وذلك لأن روسـيا تقدر قدرة إيران الكامنة كحليف إقليمي وتقدر استقلالها المتحدي والعنيد بوجه الولايات المتحدة، وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتين نفســه: "من الناحية الاقتصــادية، روسـيا مهتمة بالتعاون.. ومن الناحية السـياسـية، ينبغي على إيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصـالحها القومية"[٣]. كما تؤكد روسيا أن ممارسة ضغط قوي على إيران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية يمكن أن يؤدي إلى تطرف نظام الحكم فيها ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي، وتعتقد روســـيا أن التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية ســـوف يســـاعد على تخفيف توجســـات إيران من "محيط عدائي" وســـوف يدعم الروابط الروسـية الإيرانية تجارياً واقتصـــادياً، ولكن هذا التعاون ســـوف يعتمد على التقيد الصـــارم بالالتزامات الدولية المنصـــوص عليها في المعاهدات التي وقع عليها الجانبان، فضـــلاً عن شـــروط أخرى إضـــافية مثل: ترتيبات إعادة الوقود المسـتهلك إلى روسـيا[٤]. في شـباط ٢٠٠٥ وقعت روسـيا وإيران على اتفاقية لتزويد مفاعل بوشـــهر النووي بالوقود على أن تعيد إيران كل الوقود المستخدم من المفاعل إلى روسيا، ويأتي هذا

---

(١) يوسف، المصدر السابق، ص٨٨.

(٢) تشوبين، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٣) Uoted in Michael wines, "Russia to Resume arms sales to Iran, "International Herald Tribune, March ١٣،٢٠٠١.

(٤) يوسف، المصدر السابق، ص ص٨٨-٨٩.

البند في إطار تبديد المخاوف الأمريكية من أن طهران قد تستخدم هذا الوقود لتطوير سلاح نووي، وقال المسؤولون أن مواعيد تسليم الوقود ستبقى سرية[١].
صوت مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٤ شباط ٢٠٠٦ لصالح إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وبذلك حققت الإدارة الأمريكية نصراً دبلوماسياً هاماً، لكن إحالة الملف هذا لم يكن ضوءً أخضر للقيام بعمل عسكري، فقد أصرت روسيا والصين في معرض موافقتهما على التصويت لصالح الإحالة على أن يمتنع مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ أي إجراء إلى أن يحين موعد اجتماع مجلس الحكام في الوكالة الدولية في آذار ٢٠٠٦، وهذا ما فتح الباب أمام روسيا للسير قدماً في محادثاتها الثنائية مع إيران حول التوصل إلى حل وسطي لمسألة التخصيب[٢].
التقت الولايات المتحدة بمجموعة العمل الجديدة (المجموعة السداسية التي تشمل الدول الخمسة دائمة العضوية[*] في مجلس الأمن إضافةً لألمانيا) لصياغة بيان رئاسي يصدر عن مجلس الأمن الدولي يتبنى لغة أكثر تشدداً ضد إيران وتحديد مهلة زمنية لاتخاذ التدابير التي اشترطها مجلس الحكام في الوكالة الدولية، في حين تبنت روسيا والصين مقاربة أكثر ليونة، لكن في النهاية وافق الروس والصينيون على البيان الذي صدر في ٢٩ آذار ٢٠٠٦ بهدف تشكيل جبهة صلبة أمام الإيرانيين على تحديد مهلة زمنية مدتها ثلاثون يوماً[٣]. لم يشأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكشف عن أوراقه كاملة بشأن طبيعة موقف بلاده بعد انتهاء المهلة الممنوحة لإيران، ففي الوقت الذي أكد فيه على أن روسيا مستعدة لأي حل دبلوماسي يتفق عليه لحل الأزمة النووية الإيرانية، إلا أنه أكد على موقف روسيا

(١) علاي، المصدر السابق، ص٤٢٣.
(٢) سكوت ريتر، المصدر السابق، ص ص٢٥٩-٢٦٠.
(*) الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي: الولايات المتحدة الأمريكية -فرنسا- بريطانيا-روسيا-الصين).
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٣.

وقال "نعارض نشـر أسـلحة الدمار الشـامل بما في ذلك نشـر إيران لها لكننا نعتقد أنه يجب منح إيران فرصـــــة لتطوير مشــــاريع الطاقة النووية ذات الأغراض السلمية"[١].

وخلال زيارته إلى طهران في تشــــرين الأول ٢٠٠٧ واجتماعه مع أحمدي نجاد وعلي خامنئي، عمل فلاديمير بوتين على إعطاء دفعة جديدة لعلاقات روســــيا مع إيران من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على ٨٢ طناً من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني على الخليج العربي الذي يديره مهندسون روس، وكان هناك أيضـــاً محادثات لبيع صـــفقات من الســـلاح الروســـي لإيران، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة أوبك[٢].

بعد جولات عدة من المباحثات تأكدت روسيا بأن سياسة التهدئة لا تؤدي إلى نتيجة لذلك أيدت روســيا العقوبات التي فرضـــها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيران في حزيران ٢٠٠٩ وقال الكرملين في بيان له إن الرئيس الروســـي ديمتري ميدفيديف (٢٠٠٨-٢٠١٢) أصـــدر مرســـوماً يحظر تســـليم منظومات صـــواريخ الدفاع الجوي من طراز إس-٣٠٠ وأســـلحة أخرى لإيران كانت قد تعاقدت مع روسـيا لشـرائها في العام ٢٠٠٧، إذ تضـغط (إسـرائيل) والولايات المتحدة على موســـكو منذ فترة طويلة كي تلغي روســـيا خططاً لتزويد إيران بمنظومات الصواريخ الفائقة الدقة، وحذر المرسوم تسليم إيران أي دبابات أو مركبات مدرعة قتالية أو طائرات هليكوبتر أو سـفن حربية، وحذر المرسـوم أيضـاً الاسـتثمارات الإيرانية في الأنشـــطة التجارية التي تشـــمل مواد نووية، ويضـــم قوائم بأســـماء إيرانيين ممنوعين من دخول روسيا بسبب علاقتهم بالانتشار النووي[٣].

وقد أكد سـيرغي كاراغانوف رئيس مجلس السـياسـة الخارجية والدفاع الروسـي: "أن المشكلة بالنسبة إلى روسيا تتمثل في أن حصول إيران على السلاح النووي أمر

---

(١) علاي، المصدر السابق، ص ص٤٢٨-٤٢٩.

(٢) Mark Kat٢, "Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era," Middle East Journal, Vol.٦٢, no.٢ (April ٢٠٠٨) P.٢٠٢.

(٣) شـــبكة النبأ المعلوماتية، "إيران وأمريكا...وإخفاق العقوبات الاقتصـــادية" ٦ تشـــرين الأول ٢٠١٠، ص ص٧-٩، على الموقع الإلكتروني: http://www.annabaa.org/nba news/٢٠١٠/١٠/٠٦

غير مقبول بالنسبة لها في الدرجة الأولى لكونها أقرب جيرانها وضمن مدى وسائلها المحتملة لإطلاق السلاح النووي، ثم إن حصول إيران على السلاح النووي من شأنه أن يدفع أقطاراً عربية مثل السعودية ومصر إلى صنع قنبلتها النووية العربية، وحينها سيدفن مفهوم الاستقرار الإستراتيجي، الذي توصلت إليه القوى النووية القديمة، كما سيضاعف خطر اندلاع حرب نووية مجهولة العواقب ولسنا ندرك كيف سيكون سلوك طهران النووي"[١].

وبهدف حل الأزمة النووية الإيرانية، جرت مفاوضات في العاصمة السويسرية جنيف في تشرين الأول ٢٠٠٩، وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خارطة طريق لحل هذه الأزمة، إذ تم بموجب الاتفاق توقيع مسودة تفاهم تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني وتخصيبه لدرجة ١٩% ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود ومن ثم تسلم لإيران، ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران في هذه المسألة، إلا أنها عدلت عنها بعد فترة وجيزة بسبب الاعتراضات التي صدرت عن الأطراف الإصلاحية والمحافظة في إيران[٢].

على أثر ذلك اجتمعت الدول الستة المكلفة بالملف النووي الإيراني في كانون الثاني ٢٠١٠ في نيويورك، لبحث إصدار عقوبات جديدة ضد إيران بسبب رفضها قبول الاتفاق الذي عرضته عليها المجموعة الدولية، ولم يتوصل الاجتماع الذي استغرق ثلاث ساعات إلى أية قرارات بشأن فرض العقوبات على طهران، على وفق ما أكده المندوب الروسي سيرجي ريابكوف[٣].

فقد أبدت روسيا الاتحادية موافقتها على فرض عقوبات جديدة على إيران، ومن المستغرب أن توافق على بعض العقوبات الموجهة ضد إيران وضد مشاريع معينة

---

(١) سيرغي كاراغانوف، "فرصة إيران ما قبل الأخيرة: الموقف الروسي من النووي الإيراني". فولتير.نت، ٢١ شباط ٢٠٠٦، ص٢، على الموقع الإلكتروني: http://www.Voltair net.org/article./٣٥٩٢٥

(٢) برهان كور أوغلو، وجهة النظر وردود الأفعال الدولية بخصوص الاتفاق الثلاثي حول الملف النووي الإيراني، الجزيرة. نت، مركز الجزيرة للدراسات، ٣حزيران ٢٠١٠، ص١. على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres.

(٣) صافي الياسري، "إلى أين تمضي سفينة إيران النووية" صحيفة الزمان، العدد/٣٥٠٠، بغداد، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، ص١. على الموقع الإلكتروني: http://www.azzaman.com/index.asp?fname=٢٠١٠/٠٢/٠٢.

كانت قد طلبت بنفسها من إيران أن تشارك فيها، إذ كانت تعارض فرض العقوبات على إيران، غير أنها أعربت خلال الأشهر الماضية عن استعدادها لتأييد إجراءات جديدة لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وذكر مندوب روسيا في الأمم المتحدة فيتالي تشوركن أن موسكو تعتبر مشروع القرار الدولي مقبولاً لأن تطبيقه لن يؤثر على النشاطات الاقتصادية العادية ولا على المواطنين الإيرانيين[1].

كانت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، قد أعلنت بأن المفاوضات النووية بين إيران ودول مجموعة (٥+١) ستستأنف في العشرين من كانون الثاني ٢٠١١، وأنها قد تلقت مؤشرات إيجابية من الإيرانيين في هذا الصدد، وكانت إيران قد وجهت خطابات لعدد من السفراء لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا، تدعوهم فيها لزيارة موقعين نوويين هما: منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم ومجمع آراك للماء الثقيل، وأكدت أشتون أنها تشاورت مع روسيا والصين، قبل أن تتخذ قرارها بضرورة رفض الدعوة لأن تفقد المنشأة النووية وتحديد ماهيتها يتطلب خبرة، مشيرةً إلى مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

مما تقدم يتضح أن روسيا ترتبط بعلاقات جيدة مع إيران منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، إذ تعاونت روسيا مع إيران في مجال تزويدها بالأسلحة وفي المجالات الاقتصادية والتجارية. كان الطرفان يشعران بالتهديد من قبل الولايات المتحدة مما أدى إلى حصول تقارب في سياستيهما، وقد أبدت روسيا التعاون المطلوب لبناء المنشآت النووية الإيرانية شرط أن تكون للأغراض السلمية، كما حدث في مفاعل بوشهر دعماً لإيران لأنها تقف بوجه السياسات الأمريكية في المنطقة كمتحدي قوي وحليف إقليمي إستراتيجي، إذ تؤكد روسيا على أنه ينبغي لإيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصالحها القومية. وقد أكدت روسيا أن ممارسة أي ضغط قوي على إيران من خلال التهديد

---

(١) أوغلو، المصدر السابق، ص٢.

(٢) شبكة نسيج الإخبارية، "استئناف المفاوضات النووية مع إيران في ٢٠ يناير"، في ٨ شباط ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني:

http://news.naseej.com/Dwtail.asp?Insecti onID=١٢٩٨News

باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية يمكن أن تؤدي إلى تطرف نظام الحكم فيها ويحفزه على ابتكار برامج للردع النووي. إن الفتور الذي حصل بين روسيا وإيران كان على خلفية امتناع روسيا عن تنفيذ الاتفاق الخاص ببيع صواريخ إس-٣٠٠ أرض جو لإيران، واتهام إيران لموسكو بالخضوع لضغوط (إسرائيل) وأمريكا بسبب عدم تسليمها هذه الصواريخ، كذلك موافقتها على إصدار العقوبات الدولية ضد إيران، بذلك أصبحت روسيا محدداً رئيسياً ضد تنفيذ إيران لإستراتيجيتها النووية الموجهة نحو المنطقة وبشكل خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: الصين

بينما نقف على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا في إحدى اللحظات التاريخية النادرة التي تتبدى فيها التحولات الكبرى للقوة بشكل واضح للعيان بما يضمن أن العالم بنهاية العقد القادم، سوف يكون مختلفاً بصورة جذرية عما كان عليه في القرن الماضي[١].

وقد أفاض المحللون، والاقتصاديون منهم بخاصة، في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر، إلى حجم الإنفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية، إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة المالية، وكان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا، لقد كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي في عام ١٩٨٠ يقدر بنحو ٢% ثم ارتفع إلى ٧,٦% في عام ٢٠٠١ ومن المتوقع أن يشكل ١٦,٩% من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام ٢٠١٥[٢]. وتشغل الصين المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم فهي تعد لاعباً رئيسياً في العديد من النواحي، فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي أكبر مُصّدر في العالم وأكبر منتج للصلب

---

(١) كارن أبو الخير، "آسيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨٣، السنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠١١، ص٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤.

والغاز أيضاً، بالإضافة إلى كونها أكبر سوق للسيارات في العالم، وأكبر شريك تجاري حالياً للاقتصادات الصاعدة الأخرى مثل الهند والبرازيل[1]. لذلك فإن هذه التحولات الاقتصادية الحاصلة في الصين ستخلق بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الآسيوية الصاعدة مثل اليابان والهند، وستحسب الولايات المتحدة الأمريكية للصين هذا الصعود الاقتصادي غير المسبوق.

تمثل الصين هدفاً عسكرياً شديد الصعوبة، فهي تتمتع بحماية دفاعية طبيعية، إذ أن مساحتها تصل إلى ٩,٦ مليون كيلومتر مربع، كما أن عدد سكانها يصل إلى ١,٣ مليار نسمة، ومع مثل تلك المؤشرات يصعب أن يتم بناء إستراتيجية مضادة تقوم على الهجوم عليها أو التأثير في كتلتها الحيوية، وأن القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة أهمها القوة البشرية فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلى ٢,٥ مليون جندي وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية[2].

إن ما تحتاجه الصين اليوم هو اكتساب الشرعية بقوتها، أي قبول الآخرين بالقوة التي تملكها، وأساليب تصريفها لها، فمن دون هذا الاعتراف المسبق لن يكون بوسع الصين التأثير في النظام الدولي إلا عبر خوض الصراعات التي ربما ستبدأ أولاً في نظامها الإقليمي بغية توليد بيئة دائمة، ومن ثم لتأكيد ذاتها في المجتمع الدولي على أنها واحدة من القوى التي تمارس هيمنة أو سيطرة على أحد أهم نظمه القائمة (جنوب شرق آسيا، وربما شرق آسيا كاملة) وهذا يعطيها الحق في طلب الحصول على موارد الطاقة والأسواق والمشاركة في تسوية ومعالجة الصراعات الدولية واكتساب السمعة والهيبة الدوليين[3]. فتنامي قوة الصين له أثره في زيادة

---

(١) كارن أبو الخير، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨٣، السنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠١١، ص٦١.

(٣) خضر عباس عطوان، "الصين ومستقبل علاقات القوى"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤١، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠٠٧، ص٥٠.

عناصـــر الخشـــية الأمريكية من الاحتمالات التي قد تســـتقر عليها هذه القوة المناهضــة، مادام هذا البروز ينطوي على مزاحمتها في الاسـتحواذ على امتيازات موقع القطب الدولي، وكان لتقاطع النماذج القيمية والرؤى التي تحكم ســـياســـات الولايـات المتحـدة والصـــين أثره في زيـادة معـالم تلـك الخشـــيـة، لـذلـك تركز الإستراتيجية الأمريكية على منع ظهور الصين كمنافس لها على الصعيد العالمي، وتعمل على تدعيم الترابط والعلاقات الإيجابية الوثقى معها، بيد أنها في الوقت نفسه تسعى إلى استثمار هذه السياسة لتكون أداة تضعف من خلالها علاقة الصين بمصادرها القيمية التقليدية[١].

موقف الصين من الملف النووي الإيراني:

يعد التناقض والتعقيد أهم سـمتين في العلاقات الصـينية الأمريكية، وهو ما تدركه الصـــين وقد أدركت أيضـــاً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المهندس الأكبر للســـياســـات العالمية والقادرة على زعزعة الاســـتقرار في الصـــين والتدخل في الديناميكية الاقتصـــادية والاجتماعية لها[٢]. إن هذا الدور للولايات المتحدة جعل الصـين من أشـد معارضـي سـياسـتها في المشـرق العربي والجوار الجغرافي، إذ عارضـت الحرب على العراق ويوغسلافيا، وتعارض الحل العسكري الذي تنادي به الولايات المتحدة فيما يخص برنامج إيران النووي، وتصر على الحلول السلمية لهذا الملف[٣]. تستثمر الصين في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي عقوداً اقتصادية ضخمة وأهمها مشاريع النفط والغاز، إذ تسعى بكين إلى تأمين احتياجات اقتصـــادها المتنامي من النفط والغاز الإيراني، كما تصـــدر إلى إيران ســـنوياً ما يقارب ٧,٢% من صـادراتها، وتسـتورد منها ما يقارب ٩,٧% من وارداتها، وقد وقع الطرفان في العام

---

(١) James L.Watson, "china's Big Mac Attack," Foreign Affairs, Vol.٧٩, no.٣ (May-June ٢٠٠٠), p p.١٢٤-١٢٩.

(٢) حسن بدري الخالدي، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧) ص٢١٤.

(٣) علاي، المصدر السابق، ص٤٢٩.

٢٠٠٤عقداً بقيمة ١٠٠ مليار دولار تطور بموجبه مجموعة سينوبك الصينية حقل "يادأوران النفطي" مقابل الموافقة على شراء ملايين الأطنان من الغاز الطبيعي من إيران سنوياً ولمدة ٢٥ عاماً[(١)].

تعد إيران ثالث أكبر مورّد للنفط الخام إلى الصين الذي يعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ويعد الصين من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، فقد وقعت شركة (سي إن بي سي) الصينية عقداً لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مشروع بارس للغاز جنوب إيران، كما حصلت عقداً آخر لتطوير حقل أزاديغان شمال إيران لرفع معدل الإنتاج فيه إلى ١٢٠ ألف برميل يومياً[(٢)].

تتمثل إستراتيجية الصين في الخليج العربي بالحفاظ على الخليج مفتوحاً من خلال المواءمة مع إيران بسبب الخوف من قيام حظر بحري أمريكي على إمدادات الطاقة إلى الصين، وتقارب الباحثة الأمريكية الصينية الأصل كريستينا لين العلاقة الصينية الإيرانية من زاوية مصلحة بكين في مواجهة النفوذ الأمريكي في الخليج إذ تنخرط الصين في تعاون عسكري مع إيران لمواجهة الولايات المتحدة، ونظراً لأن الولايات المتحدة تبيع الأسلحة إلى تايوان (الجزء المنفصل عن الصين) تقوم الصين بأعمال مضادة رداً على موقف الولايات المتحدة من خلال تعاونها النووي مع إيران[(٣)].

إن تأييد الصين الفعلي لطهران في المحافل الدولية لا يقل عن الدعم الروسي لها، إذ تؤيد الصين حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وسبق أن رفضت الصين مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ورأت أنه من الضروري إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتي النظر الأمريكية

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤٢٩-٤٣٠.

(٢) الجزيرة.نت، الأخبار، تقارير وحوارات، "الموقف الصيني من إيران" في ١٦ شباط ٢٠١٠، ص١، على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(٣) علي شهاب، "العلاقات الصينية الإيرانية في مواجهة واشنطن وحلفائها" أفراسيا.نت، في ٦ كانون الثاني ٢٠١١، ص١، على الموقع الإلكتروني: http://afrasia.net/portal/index.php?option=com-contert

والإيرانية، وعقب تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، عارضت الصين فرض عقوبات شديدة على إيران، كما ترفض أي تلويح باستخدام القوة ضد إيران وتؤكد ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية لهذا الملف[١]. وعلى الرغم من هذه العلاقات المتميزة بين إيران والصين، فقد أيدت الصين جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني وآخرها القرار ١٩٢٩ في حزيران ٢٠١٠، إذ تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف أولاً لجهة تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي النووي، وثانياً لجهة استخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني وبالتالي مصالح الصين النفطية مع إيران[٢].

تبقى التزامات الصين الدولية عاملاً مهماً يحكم إلى حد كبير السلوك الصيني تجاه إيران، وبفضل تعاون الصين مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب على (الإرهاب) والحد من الانتشار النووي، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لفكرة (صين واحدة) بدلاً من الفصل بين الصين وتايوان، كما أن موقف الصين في التهدئة والوساطة لحل البرنامج النووي الكوري الشمالي، والجهود الدبلوماسية التي قامت بها الصين في التحرك إلى مختلف بؤر الصراعات الدولية والإقليمية، تتضح بشكل جلي صورة الصين كونها الدولة الساعية بالفعل إلى الاندماج في النظام العالمي، من منطلق مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول[٣]. وقد سأل كثيرون عن السبب الكامن وراء موافقة الصين على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩ الذي يفرض عقوبات جديدة على طهران، واعتبرت تحليلات عدة أن

---

(١) نورهان الشيخ، "روسيا الشريك الطبيعي للصين" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨٣، السنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠١١، ص٩٤.

(٢) الجزيرة.نت، "الموقف الصيني من إيران"، ص١.

(٣) حنان قنديل، "التغير والاستمرار في السياسات الصينية، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٧١، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص٢٣٨.

إيران والصـين باتا في موقعين متعارضـين، متوقعة أن يتسـع الشـرخ بين بكين وطهران بما يؤدي إلى اندثار العلاقة المميزة التي تجمع بينهما(١).
وقد أعربت الصـين عن اسـتعدادها لتأييد إجراءات جديدة لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، وأكد مندوب الصـين في الأمم المتحدة لي باودونغ التزام حكومته بالتعامل مع إيران على مسارين أولهما مسار الضغط السياسي عن طريق فرض العقوبات، والثاني المسـار الدبلوماسـي التفاوضـي من خلال اتفاقهما الأخير مع تركيا والبرازيل(٢).
وبذلك فإن الحديث الذي سـاد لفترة طويلة عن الصـعود الصـيني، لم يكن يرتبط بقدرات أو سياسات الصين العسكرية وإنما قدرات وسياسات الصين الاقتصادية، فمعدلات النمو السريعة للاقتصاد الصيني أدت إلى توقعات بأن تتفوق في وقت ما على الولايات المتحدة اقتصـادياً، وبالتالي تتجه نحو احتلال مكانة القوة الأولى في العالم. وتبدي الولايات المتحدة اهتماماً بالصـين بوصـفها ركيزة أسـاسـية للحفاظ على الأمن والسلام في آسيا، إلا أن الصين تعلم جيداً أن المصالح الأمريكية تتطلب أن تكون الصـين ضـعيفة ومنقسـمة على نفسـها، ولذلك فإن الصـين تحاول بناء علاقات إقليمية متوازنة خاصـة مع الدول التي تلبي مصـالحها ومنها إيران التي تعتبر أكبر مورد للنفط والغاز للصين.
ويمكن القول إن المواقف القوية التي تنتهجها الصين للدفاع عن إيران في السـاحة الدولية، سببها العلاقات التاريخية والمصالح الاقتصادية المشتركة، ومن الطبيعي أن الصـين لن تضـحي بمكتسـباتها من أجل إيران ومعارضـتها لا ترتقي إلى الاصـطدام مع الولايات المتحدة، وسـتتخذ موقف المحايد بعد تأمين مصـالحها. وعليه فإن الصـين تعتبر أحد المحددات الأسـاسـية تجاه إيران لتنفيذ إسـتراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(١) محمود ريا، "إيران والصـين علاقة ثابتة على الدوام"، الصـين بعيون عربية، العدد/٤٢، أرشـيف المدونة الإلكترونية، في ١٣ أيلول ٢٠١٠، ص٤، على الموقع الإلكتروني: http://chinain arabic. Blogspot.com/٢٠١٠/٠٩/blog-post-١٣.html.
(٢) أوغلو، المصدر السابق، ص٢.

الفصل الخامس
مستقبل إستراتيجية ايران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توطئة

من أبرز سـمات العالم المعاصـر أنه عالم يموج بالتغيّرات المتلاحقة في شـتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصـاد والاجتماع والسياسـة والثقافة، كما أنه يشـهد نمواً ملحوظاً في درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول، بالرغم من عدم تكافؤ الاعتماد في كل الأحوال، فضـلاً عن ذلك فإن أنواعاً كثيرة من التشـابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة أصـبحت تجري في العالم المعاصـر متجاوزة الحدود الوطنية للدول. ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التداخلات أصـبحت نسبة غير قليلة ومتزايدة من القرارات التي تمس حياة الناس في مختلف الأوطان تُتخذ على نطاق غير وطني من جانب كيانات مختلفة لاسـيما المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وتلك بعض خصـائص ما أصبح يشار إليه بزمن العولمة[١]. وقد أضـحى الحديث عن المسـتقبل السـمة الغالبة على معظم الدراسـات الأكاديمية والعلمية، وفي معظم حقول العلوم وهو اتجاه ناتج لاتسـاع الاهتمام بمسـتقبل الإنسـان والكيفية التي يمكن من خلالها توظيف العلم المتسـارع بالتطور في صـالح أهداف التنمية. والتفكير المسـتقبلي هو أحد الصـفات المقترنة بالطبيعة الإنسـانية ذاتها، إذ يتميز الإنسـان عن باقي الكائنات الحية بأنه يعتمد التفكير كوسـيلة لتنظيم عموم أفعاله وردودها بالشـكل الذي يحقق له الحالة المثلى من حيث حجم الأهداف المتحققة والتكـاليف اللازمـة[٢]. عرّف (ويندل بيل) الدراسات المستقبلية بأنها "اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح

---

(١) الجوعاني، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٢) الخالدي، المصدر السابق، ص٢٣١.

مســتقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضــلة"؛ ومن أهم المصــطلحات القريبة من الدراســات المســتقبلية والتي تعد أحياناً من أدواتها التقنية هو (التنبؤ) الذي يعد "محاولة للتوصل إلى تصور خصائص ظاهرة ما تتسم بقدر من الشمول عبر فترة زمنية لاحقة اعتماداً على معطيات الواقع الحاضــر الذي يصــف خصــائص الظاهرة" وللتنبؤ أنواع كثيرة منها التنبؤ الحدســي والاســتكشــافي وكذلك الاســتقرائي[1]. أما كيســتون بيرجر فقد عرّف هدف الاســتشــراف: "هدف الاستشـراف ليس فقط النظر البعيد بل النظر بصـورة واسـعة، والتحليل لجوهر الظواهر بالاستعانة بالخبراء واستعمال تقنيات وتحليل النظام[2].

إن الدراســات المســتقبلية تعبر عن ذلك النمط من التفكير الذي يقوم على اعتماد جملة من الحقائق والمعطيات كأسـاس يتم من خلاله تحديد أفكار وانطباعات عامة تخص المستقبل، وهذه الأفكار لا تمثل حالة من الجزم أو استقراء المستقبل المبني على التنبؤ الصرف فالأخير مدفوع دائماً بالدوافع الشعورية التي تفتقر إلى الأسس العلمية الموضـوعية، وعلى العكس من ذلك يأتي الاسـتشـراف العلمي الذي يسـتند إلى أرضــية من التحليل للمعطيات والوقائع الفعلية والعلمية، وتتكون في الغالب بنية الأفكار المستقبلية الخاصة بهذا الميدان عن طريق وضع مجموعة من المشاهد المستقبلية ومناقشة كل واحد منها على حدة ومن ثم الترجيح لأحد تلك المشاهد من خلال تلك المناقشة، وهذا الترجيح مبني على أسس موضوعية ومنطقية يتم ذكرها في سياق التحليل والمناقشة[3].

ومما لاشـك فيه أن أية دراسـة لا تمتلك خريطة واضـحة المعالم والتضـاريس لهذا العالم ســريع التغيير وشــديد التعقيد، ولا تمتلك بوصــلة دقيقة تعينها على تحديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي دراسة ناقصة، ذلك أن مستقبل هذه

---

(١) مازن اسماعيل الرمضاني، "الدراسات المستقبلية في الوطن العربي" مجلة قضايا سياسية، العدد/٣-٤، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص١١.

(٢) علي نصـار، "مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٨٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص٥٧.

(٣) الخالدي، المصدر السابق، ص٢٣١.

الدراســة أو اســتنتاجاتها بالأحرى لن يخرج عن أحد احتمالين الأول: أن يأتي هذا المستقبل محصلة لعوامل عشوائية متضاربة، أي أن يخضع لاعتبارات من صنع المصــادفة، لا من صـنع العقل والتدبير والمصـلحة الوطنية. والاحتمال الثاني: أن تتحكم في تشكيل هذا المستقبل قوى خارجية لا يهمها من مستقبل هذه السياسة إلا ما يخدم مصــالحها هي: سـواء أكانت هذه المصــالح متوافقة مع مصــالح الدول في هذه الدراسة أم لم تكن، وفي الحالتين يصبح مستقبل السياسة مرهوناً بالمتغيرات الداخلية أو الخارجية، أي أنه يصبح معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة الدولة في تشكيلها أو التأثير فيها[1]. إن الأمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغييرات، والواعية بما يزخر به العالم من تناقضــات وصــراعات، وهي بالتالي الأمم التي تسعى لصنع مستقبلها، أو في الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه، أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجري حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين، فعندما لا تبادر الأمة إلى صــنع مســتقبلها، ينشــأ فراغ، ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ، ومن ثم فإنهم ســيضــعون لتلك الأمة مســتقبلها، ولكن على هواهم وحســبما تقضــي به مصالحهم[2].وبذلك فإن الدراسات المستقبلية هي "تلك الدراسات التي تعمل على استشـراف المسـتقبل من خلال دراسـة الماضــي وصـولاً إلى اسـتقراء وتحليل الحاضر كمدخل لبناء مشاهد مستقبلية تتخذ من خلال تقنيات الاستشراف، وهو ترجيح مشــهد واحد من بين المشــاهد التي تتم دراســتها. إن محاولة اســتشــراف مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيتم من خلال مبحثين: **المبحث الأول: المتغيرات الخارجية والداخلية.**

المبحث الثاني: المشاهد المستقبلية المحتملة.

وترجيح أحدها والتي تؤيد رؤية الباحث لمســتقبل هذه الإســتراتيجية في ضــوء المعطيات التي تمت دراستها في الفصول والمحاور السابقة.

---

(١) إسـماعيل صـبري عبدالله، توصـيف الأوضـاع العالمية المعاصـرة-الورقة (٣) من أوراق مصـر ٢٠٢٠، (القاهرة، منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩) ص٣٤.

(٢) إبراهيم سـعد الدين وآخرون، صـورة المسـتقبل العربي، (بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٢) ص٧.

المبحث الأول
المتغيرات الخارجية والداخلية

إن محاولة استشراف مستقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلب قراءة العديد من المتغيرات المؤثرة الخارجية منها والداخلية، بالذات ما يتعلق بالتدخل الأمريكي في تلك الدول، كذلك المتغيرات المتعلقة بالبيئة الإقليمية، أيضاً التي تتعلق بالداخل الإيراني كونها تشكل العنصر الحاسم في رسم هذه الإستراتيجية.

١. المتغيرات الخارجية

يمكن تقسيم المتغيرات الخارجية إلى:

أ. المتغيرات الدولية.

ب. المتغيرات الإقليمية.

أ. المتغيرات الدولية:

بعد قرابة أكثر من خمسين عاماً على أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦، وانسحاب القوات العسكرية البريطانية من شرق قناة السويس عام ١٩٧١، وانهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١، وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، كذلك محاولات الاتحاد الأوروبي لإثبات وجوده، وعجز الصين لحد الآن في أن تكون الثقل الموازي للولايات المتحدة الأمريكية، يرى الكثير من السياسيين أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت سيدة العالم، وتبدو بالنسبة للعالم المعاصر أقرب إلى ما كانت روما في العالم القديم، وهي لا تتردد في استغلال أية فرصة من أجل إظهار ذلك[١].

(١) الموساوي، المصدر السابق، ص٢٥٠.

لقد شــهدت البيئة الإقليمية والدولية تطورات كبيرة وجميعها لا تصــب في صــالح إيران إذ زاد التطويق الأمريكي للأراضـــي الإيرانيـة بعد احتلال العراق في ٩ نيســان ٢٠٠٣، فزاد التهديد المباشــر والكامل للأمن القومي الإيراني، وعملت القيادات الإيرانية على الموازنة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده[١].

من الواضـــح أن الموقف الدولي يتباين تجاه إيران وبرنامجها النووي إذ اتخذت بريطانيا موقفاً متشدداً تجاه العروض الإيرانية بمواصلة الحوار حول هذا البرنامج مما يعكس الخلافات بين القوى الرئيســة حول كيفية معالجة هذه الأزمة، وتحث روسـيا والصـين كل الدول التي تتعامل مع موضـوع الملف النووي الإيراني على اســتئناف المفاوضــات بدلاً من التهديد بفرض عقوبات، ولكن بريطانيا وفرنســا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا يؤيدون فرض عقوبات على إيران خصوصاً بعد إزالتها الأختام الدولية من ثلاث منشآت نووية في كانون الثاني ٢٠٠٦، بالرغم من التأكيدات الإيرانية بأنها لا تسعى إلى تصنيع أي سلاح نووي[٢].

عليه يبدو واضحاً للعيان بأن الموقف الأمريكي هو المهيمن على السياسات الغربية تجاه منطقة المشــرق العربي والجوار الجغرافي، خصـوصــاً إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يتطلب دراسة هذا الموقف بشكل أكثر تفصيلاً لبيان تأثيره كمتغير على إســتراتيجية إيران تجاه تلك الدول الســت بشــكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام.

المتغير الأمريكي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي مهندس النظام العالمي الذي قام منذ الحرب العالمية الثانية ولازالت، وإن الحقائق التي مكنت هذا النظام العالمي الأمريكي هي قوة اقتصاده المعتمد على النفط، وحيوية المبادرة التي اندفعت بها الرأسمالية

(١) علاي، المصدر السابق، ص٤٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٤٤٣-٤٤٤.

الأمريكية خارج حدودها، وقدرة السلاح الأمريكي الذي سيق إلى بعيد بأسلحته النووية، وجاذبية الحياة الأمريكية الفوارة، ووسائل الإعلام الأمريكية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تحديد جدول أولويات الاهتمامات السياسية والثقافية لبقية شعوب العالم التي اضطرت راضية أو كارهة إلى ضبط مواقيتها على الساعة الأمريكية(١).

هنالك نقطتان رئيسيتان حكمتا السياسة الأمريكية إلى حد كبير عبر العقود السالفة وحتى الآن، وهما القوة الداعمة للمصلحة، والتوازنات، إذ تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، ومازالت أمريكا متمسكة بنظرية كيسنجر التي تقول: "بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية"(٢). من هنا نلاحظ أن الولايات المتحدة حقيقةً عبارة عن دولة دائمة البحث عن القوة.

من الناحية الثانية؛ لا تؤمن الولايات المتحدة بالديمقراطية وإنما بالتوازنات، تقوم الديمقراطية على الحريات والقانون واحترام الإنسان، لكن التوازنات تقوم على القانون واحترام المصالح، تتبنى الديمقراطية العدل واحترام الحقوق، لكن التوازنات ترتكز على معادلة القوة، وعلى أن العدل يعكس تضاد القوى وليس الحقوق، ولهذا لا تعمل الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على إقامة الديمقراطية، وإنما على إقامة مراكز قوى يحقق لها مصالحها تحت شعار الديمقراطية، لهذا تُميّز الولايات المتحدة بين استبداديّ وآخر تبعاً لهذه المصالح، ولا مانع لديها من أن تدعم أنظمة استبدادية مادامت هذه الأنظمة تحقق لها ما تريد(٣).

---

(١) هيكل، حرب الخليج-أوهام القوة والنصر، ص٦٠٦.

(٢) عبد الستار قاسم، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب" في: مستقبل العالم الإسلامي- تحديات في عالم متغيّر، تقرير ارتيادي (إستراتيجي) سنوي، الرياض، مجلة البيان، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٨٠.

(٣) قاسم، المصدر السابق، ص٢٨١.

اضـــطرت الإخفاقات التي منيت بها الســـياســـة الأمريكية(*) الأمنية تجاه الخليج العربي إدارة الرئيس جورج بوش الابن إلى التخلي عنهـا واعتمـاد ســـيـاســـة إستراتيجية بديلة أساسها الهجمات الوقائية والتواجد العسكري المباشر في المنطقة لردع أي قوة توســـعية تحاول الســـيطرة على النفط، لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العدة لخوض تجربة إقامة الإمبراطورية الأمريكية فرفعت لتحقيق هذا الهدف، شـــعارات ثلاثة أولها شـــعار الحرب على الإرهاب الذي كان رد فعل من أجـل تجميع العـالم الأمريكي بعـد أحـداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ورداً على اختراق حواجز الأمن إلى قلب أمريكا النابض في نيويورك، وثانيهما وجوب القضـاء على القائمة الجديدة لدول محور الشر (كوريا الشمالية وإيران والعراق) التي لديها كلها برنامج نووي وتمتلك أو هي بســبيلها إلى امتلاك أســلحة دمار شــامل، علماً أنه لم يكن للعراق أي طموح لامتلاك الســـلاح النووي. وثـالثهمـا بنـاء أنظمـة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط بدءاً بالعراق[١].

من المســتحيل فهم المقاربة الإســتراتيجية للرئيس جورج بوش الابن دون أن نأخذ في الحســـبان الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول ٢٠٠١، وعقب تلك الهجمات المرعبة على الأراضــي الأمريكية حصـل إذعان كبير للرئيس وكبار مسـتشـاريه فيما يخص الســياســة الأمريكية الداخلية، وقد طالب الأميركيون برد حاســم على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أما على الساحة الدولية، فقد رحبت الكثير من الحكومات الأخرى بالقيادة القوية للولايات المتحدة، وتعاونت الأمم المتحدة والعديد من أعضائها مع الإجراءات الأمريكية الصارمة للتعامل مع عناصر تنظيم القاعدة التي وجدت ملاذاً آمناً في أفغانستان، والتي كانت تنشط في أماكن

(*) يقصد بها سياسة العمودين إيران والمملكة العربية السعودية، وسياسة الاحتواء لكل من العراق وإيران.

(١) غانم محمد صـــالح، "أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشـــاركة الأوروبية" مجلة العلوم السياسية، العدد/٣٦، السنة/١٩، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني-حزيران، ٢٠٠٨، ص٥٩.

أخرى حول العالم[1]، وقد وُجه الإتهام إلى المخابرات الأمريكية التي يحتمل أنها قامت بذلك لإعطاء المبرر لمهاجمة كل من أفغانستان والعراق وفرض هيمنتها على العالم.
وقد قدمت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعماً واسع المدى واستجابت للحاجة الأمريكية إلى نشر القدرات العسكرية ضد القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان إضافةً إلى استخدام القوات الأمريكية التسهيلات على أراضي دول الخليج، فقد تم أيضاً تعزيز جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها، والواقع أن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التقليديين وغير المنتخبين قد استجابوا بصورة حسنة في معظم الحالات لمتطلبات السياسة الدولية[2].
أما إيران فإن العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية يمكن وصفها بأنها علاقات متناقضة فمثلاً يصف بعض الإيرانيين الشعب الأمريكي بالعظيم، بينما يصفها مسؤولٌ آخر بالشيطان الأكبر، وبينما تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تقف على رأس الدول الداعمة للإرهاب، في حين تجد مثلاً وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت تعتذر للشعب الإيراني عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة بمصدق في خمسينيات القرن الماضي، هذا التناقض مرده تعدد التوجهات داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وتعدد مراكز صنع القرار(*) في إيران[3].
فعلى صعيد الإدارة الأمريكية هناك ثلاثة معسكرات تحكم السياسة الأمريكية تجاه إيران. المعسكر الأول: المتشددون الذين ينادون بإدراج إيران في

---

(١) ديفيد ماك، من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن في الخليج العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي-التحديات الداخلية والخارجية، ص١٦١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٦٢-١٦٣.
(*) صنع القرار في إيران، هناك مصادر رسمية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية والتي تتركز في "الدستور والقائد أو (المرشد) ومجلس الشورى والمؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ورئاسة الجمهورية ومجلس الأمن الوطني ووزارة الخارجية"، للتفاصيل ينظر: مسعد، صنع القرار في إيران، ص٧٥. الراوي، المصدر السابق، ص٦٨. الجوعاني، المصدر السابق، ص١٧٣.
(٣) كاظم، المصدر السابق، ص١٩٢.

محور الشر وضرورة المواجهة العسكرية بعد انتهاء المرحلة الأولى من الحرب على (الإرهاب) في العراق عام ٢٠٠٣. أما المعسكر الثاني: فيرى أن محاولات إحداث انفراج في العلاقات الأمريكية الإيرانية على المستوى الدبلوماسي من شأنها أن تقوم بتحديد نقاط للتلاقي في المصالح الإستراتيجية بين الطرفين، بينما المعسكر الثالث: يقف في الوسط إذ يرى أن الطريق للمواجهة مع إيران إنما يتم بإحداث تغيرات جيوبولوتيكية في المنطقة يكون من آثارها تهديد المكانة الإقليمية لإيران، مما سيدفعها في النهاية إلى تحقيق تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

بعد احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسويق فكرة فائدة بقائها في العراق كعنصر ضروري لابد منه لحفظ توازن المنطقة عموماً والعراق بشكل خاص، لذلك تبنت إستراتيجية تتمثل بعدم الانسحاب من العراق، وفي الوقت ذاته عدم التضحية بالأهداف التي جاءت من أجلها، من خلال وجود عسكري طويل الأمد وذلك بعقد اتفاقيات وترتيبات ثنائية بينها وبين الحكومة العراقية كتعاون ثنائي ودفاع مشترك[٢]. إن هذا الوجود واحتمالية بقائه الدائم خلق سباقاً جديداً للتسلح في منطقة الخليج العربي باتجاهين متضادين، الأول: سعي بعض الدول الإقليمية مثل (إيران) إلى تعزيز مخزونها من الأسلحة والعمل على تطوير ما لديها من إمكانيات استعداداً لأسوأ الاحتمالات التي قد تواجهها في المستقبل كالمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أما الثاني: فهو سعي مجموعة من دول المنطقة مثل (السعودية-الإمارات العربية المتحدة-الكويت) للتسلح المقابل دفاعاً عن نفسها لمواجهة إيران استجابةً لضغط الولايات المتحدة بالشراكة في مواجهة التحديات الإقليمية[٣]. وعليه فإن مستقبل دول الخليج العربية يتوقف وبشكل كبير على مستقبل العراق فإذا نجحت الجهود في الحفاظ على وحدة العراق وسيادته فإن ذلك سيعزز من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة

---

(١) أمل حمادة، "إيران والشرق الأوسط الجديد" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، نيسان ٢٠٠٣، ص١٣٤.
(٢) أحمد السبعاوي، المصدر السابق، ص٢٥٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٩.

عموماً ودول الخليج العربي خصـوصـاً، أما إذا حدث العكس فإن ذلك يخلق مزيداً من الانقسـام والتدهور، وقد يفضـي إلى تقسـيم العراق ويجعل منه كيانات متنازعة ومنطلق لإثارة الفتن وعدم الاسـتقرار وتصـدير التطرف إلى خارج حدوده وقد تستمر هذه الحالة لعقود من الزمن.
كما أن الوجود الأمريكي لم يجلب إلى المنطقة الأمن والاستقرار المنشود بل ساهم في خلق وضـع شـاذ قد يؤدي إلى تراكم التحديات الداخلية وزيادة قبضـة الدولة السـلطوية وتكريس تبعية المنطقة للخارج وهي من العناصـر الرئيسـية لعدم الاسـتقرار السـياسـي الذي سـيواجه منطقة الخليج العربي في القرن الحادي والعشـرين، وخير دليل على ذلك التظاهرات التي خرجت في البحرين وعمان والسـعودية واليمن في آذار ٢٠١١ وقد اتخذت في بعض توجهاتها طابعاً طائفياً بمعاونة إيران وهي مسـتمرة بدعوى الانتفاضـة العربية الكبرى للشـباب العربي حيث سبق وأن أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والمصري محمد حسني مبارك، ونظام الرئيس معمر القذافي في ليبيا.
إن القضـية الأكثر جدلاً والتي تؤثر في المتغير الأمريكي ودوره في إسـتراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الملف النووي الإيراني.
إذ تمثل الأزمة الأمريكية-الإيرانية صـداماً ثقافياً وأيديولوجيا بين نظامين مختلفين في السـياسـة والحكم، فنظام الحكم في إيران واقع تحت هيمنة الفقهاء ويسـتعمل الإسـلام ويسـيء استعماله لمهاجمة المصـالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وترى الولايات المتحدة أن أهمية إيران تكمن في اسـتحضـار الفكر الإسلامي بهدف المضـادة المباشرة للغرب العلماني وللدول التابعة له في المشرق العربي والجوار الجغرافي(١). وقـد أدركـت الولايـات المتحـدة أن العقوبـات الاقتصادية على إيران لم يكن تأثيرها كافياً على إيران لتحقيق النتائج المرجوة ولم تستطع العقوبات الاقتصادية على فرض التغيير السياسي المطلوب في البلد

(١) فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي؛ صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، (بيروت، دار النهار، ١٩٩٨) ص١٣٦.

المستهدف، فضلاً عن ذلك قد تكون العقوبات مكلفة بالنسبة للطرف الذي يحاول فرضها على الطرف الآخر(١). وترى أيضاً أن العقوبات الاقتصادية تثير عادة نتائج غير مقصودة مثل تقوية النظم التي تسعى الولايات المتحدة إلى إضعافها، والتسليم الأمريكي بأن الاعتماد على الأدوات الجزائية، مثل: العقوبات الاقتصادية نادراً ما يمثل إستراتيجية فعالة بالنسبة للسياسة الخارجية(٢). فقد حاولت الولايات المتحدة من خلال العقوبات الاقتصادية على إيران منع إعادة جدولة ديون إيران الخارجية، وفرض قيود على انتقال العديد من الأجهزة والمعلومات التقنية إلى إيران، غير أن الإدارة الأمريكية فشلت في إقناع نظرائها الأوروبيين بتقييد روابطهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، وذلك بسبب تفضيل الدول الأوروبية مبدأ "الحوار بدل العزل" لإحلال الاعتدال في التوجه الإيراني(٣).

ظلت تقارير تظهر منذ عام ٢٠٠٣ تفيد بأن الحرب مع إيران جارية وإما هي في قيد الإعداد، وكان نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ديك تشيني قد أعدّ خطة لإيران تضمنت استخدام أسلحة نووية بحلول عام ٢٠٠٥، وادعى سكوت ريتر أن الرئيس بوش الابن أمر بأن تكون الولايات المتحدة مستعدة لمهاجمة إيران في أي لحظة بعد حزيران ٢٠٠٥(٤). حينها سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تهدئة الموقف واحتواء الأزمة مع إيران حيث كان من أبرز مشاهدها، حضور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون في الدوحة في كانون الثاني ٢٠٠٧(٥).

---

(١) George.E.sham Baugh, states firms and power: succeful sanctions in united states foreign policy, (sunny press ١٩٩٩), p.٢٣.

(٢) حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧) ص٦٢.

(٣) جرجس، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٤) دان يليش ومارتن بوتشر، "النظر في احتمال حرب مع إيران" مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤٤، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص١١٦.

(٥) خالد فهد الخاطر، "إستراتيجية التوتر الإيجابي تجاه إيران: خيار الواقعية السياسية لدول الخليج العربية" ملتقى النهضة الشبابي الأول، قطر، المركز الدولي للتحليلات الإستراتيجية، ١٢ آذار ٢٠٠٩، ص٦. على الموقع الإلكتروني: http://www.٤nahda.com/node/٤٣٩

وفي زيارة لنائب الرئيس الأمريكي ديك تشـــيني، لعدد من دول الخليج العربي في أيار ٢٠٠٧ بهدف تعزيز الجبهة ضــــد إيران لمنعها من امتلاك الســــلاح النووي والهيمنـة على المنطقـة وتهديده إيران من على متن إحدى حـاملات الطـائرات الأمريكية في مياه الخليج العربية[١]. على أثر ذلك صـــــدرت تهديدات من علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني الأسبق وكبير المستشارين العسكريين للمرشد علي خـامئني، بضـــرب القواعد العســـكرية الأمريكية في منطقة الخليج وأهداف إســـتراتيجية لدول الخليج إذا أقدمت الولايات المتحدة بمهاجمة المنشـــأة النووية الإيرانية[٢].

كذلك أشـــار رئيس مجلس الشـــورى الإيراني غلام حداد عادل، خلال زيارته إلى الكويت إلى "أنه في حال اســتخدام أمريكا قواعد دول المنطقة لضـــرب إيران من الطبيعي أن نقوم بالدفاع عن أنفسنا والرد على مصدر الهجوم"[٣].

في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ اســـتلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما الســـلطة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجد أن الحرب على العراق قد أدت إلى النتائج التالية:

لقد فشلت الحرب في خدمة أي هدف من أهداف السياسـة الخارجية الأمريكية، إذ لم تعزز أمن الولايات المتحدة، ولم تحقق تقدماً في الحرب على (الإرهاب) ولم تجعل من العراق دولة مستقرة ولم تنشـر الديمقراطية في الوطن العربي، ولم تزد من قدرة الولايات المتحدة في الحصـــول على النفط، كما أن تكاليفها كبيرة، وقد توصـل بعض الاقتصـاديين في حسـاباتهم إلى أن مجمل تكاليف الحرب، المباشـرة وغير المباشرة قد تتجاوز ٢٠٠٠ مليار دولار[٤]. أما مُضـي الولايات المتحدة في مسارها فلن يقربها من النجاح مهما كان تعريفه.

---

(١) الحاج حمو، "هل تُستخدم دول الخليج كمنصـة لضـرب إيران"، شـبكة أنا المسـلم، منتدى الأخبار، في ٢٧ تشـرين الثـاني ٢٠٠٧، ص١. على المـوقع الإلكتروني: http://www.muslm.net/vb/archive/index.phplt-٢٥٣٤٠٨.html.

(٢) صحيفة الصنداي تايمز، البريطانية، الصادرة في ١٠ حزيران ٢٠٠٧.

(٣) صحيفة القبس الكويتية، الصادرة في ١١ حزيران ٢٠٠٧.

(٤) غالبريث، المصدر السابق، ص٢١.

لذلك اتبع باراك أوباما سياسة تخفيض سقف الحديث واستنكار الاندفاع إلى الحرب، رغم أن الولايات المتحدة لا تتخلى عن أطماعها الإستراتيجية التي يعتمدها النظام السياسي الأمريكي في أصل فلسفته، لكن الأوضاع المتراجعة لقدراتها العسكرية في العراق حتى مع تراجع عمليات المقاومة العراقية تكتيكياً أو إستراتيجياً، كذلك عودة الروس للعب دور محوري مختلف عن العهد السابق الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفييتي، وصعود الصين المضطرد(١). من هنا فإن الحرب على العراق وتغيير نظامها السياسي كانا بمثابة رسالة واضحة لإيران، وبما أن الأمريكان يعلمون جيداً أهمية إيران كدولة إستراتيجية في المنطقة، وأنها مفتاح مخططاتهم البعيدة المدى في الوطن العربي والجوار الجغرافي، وبما أن لهم دراية قوية بالطبيعة المعقدة للمجتمع الإيراني، فقد ارتأوا ألا يكون الهجوم على إيران تدخلاً عسكرياً مباشراً بالضرورة، فهناك اليوم اقتناع لدى مجموعة من الساسة الأمريكيين بكون الهجوم العسكري المباشر على إيران لن يأتي بالنتيجة المنتظرة، لاسيما أن هناك أشكالاً أنجع للمواجهة، كإشراك المعارضة الإيرانية في الخارج في الحرب على الإرهاب قصد زعزعة النظام، أو إثارة المعارضة الداخلية بهدف قلب النظام(٢). وفعلاً فإن زلزالاً داخلياً عصف بإيران بسبب الحراك الشعبي الواسع النطاق والاستنفار على صعيدي الإصلاحيين والمحافظين فور إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في الثالث عشر من حزيران ٢٠٠٩، بفوز محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية ضد منافسه ميرحسين موسوي، إذ انطلقت التظاهرات منددة بالانتخابات وكونها مزورة وطالب ميرحسين موسوي إعادتها، وقد استخدمت الدولة القوة لتفريق المتظاهرين وسقط العديد من القتلى والجرحى بين أنصار نجاد وموسوي، إن ما حدث في إيران هو بسبب تأثير القوى الخارجية لإذكاء الخلاف

---

(١) مهنا الحبيل، "مستقبل الخليج السياسي بين إيران وأوباما" أخبار اليوم، مؤسسة الشموع للصحافة والإعلام، المملكة العربية السعودية، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص٤. على الموقع الإلكتروني:
http://www.akhbar alyom.net/news-details.php?Ing=arabic .

(٢) غلمان، المصدر السابق، ص١١٠.

بين الطرفين المتنافسين، وبالفعل فقد صدرت تصريحات المسؤولين في بريطانيا وألمانيا وفرنسا تطالب بإعادة فرز الأصوات، وتستهجن قمع المتظاهرين[١].
إن الولايات المتحدة حاولت النفاذ إلى الداخل الإيراني بوسائل شتى لإطاحة رؤوس النظام أو تغيير مبادئه، وربما يكون ما ذكره وزير خارجية إيران السابق منوشهر متكي حول ضلوع بريطانيا في تدريب انفصاليين إيرانيين في البصرة جزءاً من الحقيقة، وإن محاولات استثمار الغليان الشعبي الإيراني بتحريك عشرات الآلاف من المواطنين ودفعهم إلى النزول إلى الشارع من جهة، ومن جهة أخرى عندما يقف أمثال منتظري ورفسنجاني وخاتمي وكروبي داعمين مطالب المتظاهرين لإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية وإعادة تنظيم انتخابات جديدة، يصبح الإلقاء بمسؤولية صنع الأزمة السياسية الداخلية في إيران على الخارج لا مجال له من النقاش، فجميع هؤلاء شاركو بأدوار مختلفة في تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية وبعضهم ينتمي إلى المؤسسة الدينية، بل أن أحدهم يتمتع بإحدى أرقى درجات العلمية الدينية في تراتبية الفقه الشيعي[٢].
وبذلك يتضح أن السياسة الأمريكية تتطلب معالجات بعيدة المدى لبرامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية منها تغيير النظام بوسائل سياسية ومنعه من الحصول على أسلحة نووية وتحويل إيران إلى دولة ضعيفة أو مهملة، والتضييق على إيران كي ترضخ للمطالب الأمريكية من خلال نشوب حرب داخلية بين الفئات المتصارعة على السلطة، إذ إن جميع الافتراضات المتعلقة بالهجمات على مواقع أسلحة الدمار الشامل وحدها تبين أن إيران ستُكبح فقط لفترة قصيرة، تتمكن بعدها من استعادة قدراتها والبروز ثانيةً كقوة إقليمية في المنطقة.

(١) نيفين مسعد، "إيران إلى أين؟" مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٦٥، السنة/٣٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠٠٩، ص ص٢٧-٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص ص٣٠-٣١.

ب. المتغيرات الإقليمية:
من الضـــرورة بمكان تحديد نطاق الإقليم، الذي نبحث الأمن فيه، وذلك لتعيين الدول الأطراف فيه، ومصــادر التهديد له، فلقد ظل مفهوم الشـرق الأوسـط بنطاقه الجغرافي محل عدم اتفاق بين الدارســين، وقبل هذا وذاك لدى صـــناع القرار السـياســي ومواقف الدول لاسـيما الكبرى، وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يعد تحديد إقليم الشـرق الأوسـط يثير ذلك الجدل الفقهي والسـياســي، إذ لم يعد التحديد البريطاني هو المعول عليه، إنما بعد صــدور الوثائق الأمريكية في مرحلة التسعينات من القرن الماضي، بعد الاختلالات العميقة في النظام الدولي، والعدوان على العراق عام ١٩٩١، وضـــع البنتاغون عام ١٩٩٥ تحديداً لإقليم الشـــرق الأوسط، بحيث أصبح من السعة، وفقاً للتصور الأمريكي ليشمل الأقاليم الممتدة من جمهوريات آسيا الوسطى التي انسلخت عن الدولة السوفييتية السابقة مروراً بتركيا وإيران فالأقطار العربية "المنطقة العربية" حتى الشـــمال الأفريقي[1]. إن هذا التحديد لا يتطابق مع الفهم العربي لإقليم الشـرق الأوسـط، الذي يقتصـر على المنطقة العربية بالإضـــافة إلى كل من تركيا وإيران، إن دول الإقليم تتشـــكل من دول عربية وأخرى غير عربية، وأن مصـــادر التهديد والإخلال بالأمن تأتي من الدول غير العربية، نظراً لطبيعة الظروف والأوضـــاع الدولية التي خضـــعت لها دول المنطقة، ومعظمها لم يكن يصب في مصلحة الدول العربية، سواء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية "مرحلة توازن ثنائي القطبية" أو في مرحلة الاختلال بعد عام ١٩٩١ التي تعد أشـــد تهديداً لأمن دول الإقليم بجميع توجهاتها، إن حقيقة وجود دول لها طموحات ومطامع إقليمية، لاسـيما في الجسـد العربي يمثلها الكيان الاستيطاني العنصـري الصـهيوني وتركيا وإيران، التي عبرت ولازالت تعبر عن تطلعاتها تلك

(١) ضـاري رشيد الياسين، "المدرك العراقي للأمن الإقليمي" أصـداء ثقافية، العدد/٢، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص ص٦-٧.

وبأشكال وممارسات مختلفة، يستلزم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع تصور أمني يرتقي إلى مستوى تلك التهديدات[١].
ومادمنا بصدد الحديث عن إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتحتم علينا دراســـة المتغيرات الإقليمية وتأثيراتها على مســـتقبل تلك الإستراتيجية.

أولاً: متغير الكيان الصهيوني "إسرائيل"

تحولت المنافســـة بين "إســـرائيل" وإيران منذ انتهاء الحرب الباردة إلى عثرة في طريق تحقيق العديد من الأهداف الإســـتراتيجية الأميركية في المشـــرق العربي والجوار الجغرافي فقد عملت كلتا الدولتين على تقويض السياسـات الأمريكية التي رأت كل منها أنها تصـــب في مصـــلحة الدولة الأخرى، فعلى ســـبيل المثال عملت إيران على إفشـــال العملية الســـلمية لمنع الولايات المتحدة من تشـــكيل ما خشـــيت طهران من أنه سيكون شرق أوسط يتمحور حول "إسـرائيل" ويعتمد على عزلة مطولة تفرض على إيران، بدورها عارضـــت "إســـرائيل" المحادثات التي كانت تجري بين الولايات المتحدة وإيران، مخافة أن يمنح تقارب أمريكي إيراني طهران أهمية إسـتراتيجية كبيرة بواشـنطن على حسـاب "إسـرائيل" لأن إيران دولة قوية يمكنها تقاســـم العديد من المصـــــالح العالمية مع الولايات المتحدة على الرغم من أيديولوجيتهما المتضـاربة[٢]. بعد احتلال العراق في ٩ نيسـان ٢٠٠٣، فإن القراءة الإسـتراتيجية للخارطة السـياسـية في المنطقة توضـح أن الرابح الأكبر هو الكيان الصـــهيوني، فالولايات المتحدة وبريطانيا هما رابحان جزئيان في الأمد القصـــير، بل يمكن اعتبار الولايات المتحدة الخاســـر الأكبر على المديين المتوســـط والبعيد، بسـبب فداحة التكاليف البشـرية والمادية التي دفعتها، وخسـارة سـمعتها أمام العالم، أما الكيان الصهيوني فقد ربح

(١) المصدر نفسه، ص٧.
(٢) بارزي، المصدر السابق، ص٣٥٩.

أهدافه بدون إراقة قطرة دم ولا رصاصة واحدة[1]. وترتب على ذلك خروج العراق للأمد المنظور من معادلة الصراع العربي الصهيوني عسكرياً وسياسياً لغاية عقدين أو أكثر، لذلك فالكيان الصهيوني بدأ يدفع باتجاه عرقلة الانسحاب الأمريكي من العراق خوفاً من أن يستعيد العراق قوته في المستقبل، لأنه يرغب في وجود عراق ضعيف ومقسم لا يستطيع النهوض بأي دور قومي، وبالتالي فإن بقاء القوات الأمريكية طويلاً في العراق يخدم أهدافه[2].

وبسبب هشاشة موقع "إسرائيل" الجغرافي فإنها مسكونة بهاجس عميق من انعدام الأمن، فالبلد لا يزيد على رقعة ضيقة جداً من الأرض الممتدة على البحر المتوسط، وفيها تتمركز المؤسسات الحكومية والغالبية العظمى من السكان في تل أبيب والقدس، وقد أبرزت الحرب التي اندلعت في لبنان صيف عام ٢٠٠٦ خطورة التهديد الأمني الذي يكمن في حزب الله اللبناني كما تراه تل أبيب بعد أن أصبح الأداة الرئيسية التي تستخدمها إيران لكسب النفوذ في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، والدرس الذي تعلمه القادة الإسرائيليون من حرب الـ ٣٤ يوماً في لبنان هو "أن إيران تعمل على بناء قوة عسكرية منظمة تهدد "إسرائيل" وقادرة على التصدي لها وبسط نفوذها في المنطقة"[3].

يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة من إيران قوية تخدم كحاجز يحول دون وصول الصين إلى مصادر الطاقة في الخليج العربي وحوض قزوين، كما سبق أن خدمت كحاجز في وجه الاتحاد السوفييتي قبل انهيار الشيوعية، لكن "إسرائيل" تخشى من إيران قوية، وتملك ترسانة صاروخية وربما نووية لا يمكن لها أو للولايات المتحدة التأثير فيها مستقبلاً، في حين شعر العديد في "إسرائيل" أن الدولة اليهودية

(١) عبد الخالق فاروق، بعد استعمار العراق: المقاومة والعالم رؤية استشرافية (القاهرة، دار سطور، ط١، ٢٠٠٤) ص٥٨.

(٢) عامر هاشم العواد، "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق" بغداد، جامعة بغداد، مركز العراق للدراسات، السلسلة رقم (٢٥)، ٢٠٠٨، ص١٧١.

(٣) ريتشارد رُسل، "البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي" سلسلة محاضرات الإمارات/١١٩، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١٦.

لا تستطيع منافسة إيران على المستوى الإستراتيجي. بدلالة قيمتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في حين يرى آخرون أن العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة لا تعتمد على المصالح الإستراتيجية، ولكنها تعتمد على شكل من أشكال التجانس القائم بين الطرفين من قبل شريحة واسعة من السكان في الولايات المتحدة التي تدعم "إسرائيل" وهم اليهود واليمين المسيحي وغيرهم، إنها تعتمد على القيم المشتركة(١). والدليل على ذلك أن جميع الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأمريكية سواءً من المحافظين أم الجمهوريين تسلك نفس الإستراتيجية في التعامل مع الكيان الصهيوني، ولا تستطيع أية حكومة تغيير هذا النهج، وحتى موقف الرئيس باراك أوباما الذي يوصف بالاعتدال فإنه أيضاً اتضح، من خلال عجزه عن إجبار الحكومة الإسرائيلية في الكف عن بناء المستعمرات الصهيونية في القدس الشرقية، وهذه حقيقة تؤكد أن الداعم الأول للكيان الصهيوني الغاصب هي الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها المنحازة إلى جانب "إسرائيل" ضد العرب.
جعلت "إسرائيل" البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق دولي واسع لأنها أقنعت الولايات المتحدة بتبني سياسة أكثر تشدداً في هذه المسألة، خصوصاً بعد التشكيك الذي طرحه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في المحرقة النازية لليهود(*)، وعلى الفور أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً أدان فيه تعليقات الرئيس أحمدي نجاد، وقد جادل المعسكر المحيط بأحمدي نجاد بأنه ينبغي على إيران توسيع دائرة الصراع وجعل "إسرائيل" جزءاً جوهرياً وبارزاً في الجدال الدولي حول البرنامج النووي الإيراني، لأن معالجة هذا الموضوع بمعزل عن القضايا الأخرى لا يفيد سوى الغرب، وأنه ينبغي تكبيد "إسرائيل" ثمناً بسبب مواقفها من ذلك الملف،

---

(١) بارزي، المصدر السابق، ص ص٣٥٩-٣٦٠.

(*) قال محمود أحمدي نجاد أمام حشد في خريف عام ٢٠٠٥ في منطقة زهيدان الواقعة في جنوب شرق إيران "اليوم أوجدوا خرافة باسم المحرقة النازية، وقدموها على الله، والدين، والأنبياء، إذا كنتم الأوروبيون قد ارتكبتم هذه الجريمة الشنعاء، فلماذا ينبغي على الشعب الفلسطيني المظلوم أن يدفع الثمن؟ أنتم الأوروبيون الذين يتوجب عليكم دفع التعويض"، بارزي، المصدر السابق، ص ص٣٦٢-٣٦٣.

ويرى المعسكر المعارض لأحمدي نجاد ضرورة وضع "إسرائيل" في موقف دفاعي وتوسيع النقاش مع "إسرائيل" بخصوص القضايا العالقة بين الطرفين[١].
إن المجتمع الإسرائيلي قد عقد العزم على أن لا يسمح أبداً لأعداء الدولة اليهودية أن يهددوا وجودها مرة أخرى، وهذه ثقافة سياسية ترجمت إلى سياسات أمنية، في كانون الثاني ٢٠٠٦ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن "إسرائيل لن تسمح في أي وقت ومهما تكن الظروف لمن يضمر نوايا شريرة ضدنا أن يتحكم بأسلحة تدميرية من شأنها تعريض بقائنا للخطر" وهو بقوله هذا يؤكد مبدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيكن[*]، وقد تبدو العملية الاستباقية اليوم أصعب بكثير من أن يعاد شنها ضد إيران، فلاشك أن الإيرانيين قد تعلموا الدرس من تجربة العراق، فحرصوا على إقامة بناهم التحتية النووية في مواقع متعددة ومتباعدة جغرافياً في أرجاء بلادهم الواسعة، فيكاد أن يكون مستحيلاً على "إسرائيل" تدميرها بهجمة جوية حاسمة واحدة[٢]. وبرغم ما سبق فإن الإسرائيليين قد يخلصون إلى اللجوء إلى القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وإنْ رمزياً فحسب، بهدف استثارة اهتمام العالم سياسياً وإحياء الضغوط التي تمارس على إيران من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، ومن الحماقة أن يتجاهله عرب الخليج والمحللون الإستراتيجيون الأمريكيون، فلو وجهت "إسرائيل" ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية فعلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعد عُدتها لمواجهة هجمات انتقامية إيرانية متوقعة، ولسوف تحتل الصواريخ البالستية من طراز (شهاب) رأس قائمة الأسلحة التي ستنطلق من إيران على "إسرائيل"، بل ربما ضد مواقع عسكرية أمريكية أيضاً في هذه الدول[٣].

---

(١) بارزي، المصدر السابق، ص٣٦٣.
(*) رأى مناحيم بيكن ضرورة استخدام الضربة الاستباقية لمكامن الخطر التي تهدد "إسرائيل" وقد شهد هذا المبدأ أول تطبيق له في الضربة الاستباقية التي وجهتها "إسرائيل" لمفاعل تموز النووي العراقي عام ١٩٨١. رُسل، المصدر السابق، ص١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص١٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠.

وبذلك ترى "إسرائيل" خصوصاً بعد التصريحات التي أطلقها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن في إيران خطراً وجودياً عليها، وهي تعمل دائماً على دفع الولايات المتحدة وأوروبا للحد من أو إلغاء البرنامج النووي الإيراني. وتعلم أيضاً أن خيارات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية ليست خالية من المخاطر بالنسبة لها أو للولايات المتحدة أو أي من الدول المجاورة لإيران مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فمنشآت الأبحاث النووية الإيرانية المعروفة مبعثرة في أنحاء البلاد على نطاق واسع، وهي منشآت ضخمة وحصينة وقسم منها غير معروف ويمكن أن تكون إيران مستمرة في عمليات تغيير المواضع بصورة مستمرة لمنشآتها البحثية الأمر الذي يجعل من الخيار العسكري الإسرائيلي غير مجدٍ، كما أن أي هجوم إسرائيلي على أي هدف نووي إيراني سيكون عملية معقدة جداً فهي تحتاج إلى عدد كبير من طائرات الهجوم الأرضي وطائرات الإسناد الجوي وطائرات الرصد والمراقبة، كذلك طائرات التزود بالوقود، إزاء هذه المتطلبات فليس باستطاعة "إسرائيل" لوحدها شن هذا الهجوم وتحقيق النتائج التي تتمناها.

ثانياً: المتغير التركي

إن القوى الإقليمية غير العربية كانت خلال الفترة الماضية تبحث عن أدوار مميزة مستجدة أو متجددة لاسيما مع احتساب المتغيرات الكثيرة التي حدثت في منطقة الإقليم عامة وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، وإن إعادة بناء خطاب سياسي إقليمي ينعكس دولياً، ويتمثل لمتطلبات مرحلة جديدة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، بما يعزز من قوة التأثير الإقليمي لدى كل من تركيا وإيران و"إسرائيل" تجاه بعضهم وتجاه المنطقة العربية مع عدم إسقاط العامل الخارجي، هي ليست عملية حسابية مجردة عن مضامينها السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها[1]. وتعبر السياسة الخارجية لأي دولة، بوصفها انعكاساً لسياستها

---

(١) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "توازنات القوى الشرق أوسطية غير العربية" مجلة دراسات دولية، العدد/٣٤٣١، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص١.

الداخلية، عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين وسماته الأساسية، وعندما نتناول السياسة الخارجية التركية، نجد أن مرتكزاتها هي انعكاس لطبيعة تركيا، دولة، وهوية، نظاماً، وتقاليد عمل، وإطاراً فكرياً وثقافياً، ولم تُلغ سياسة التغريب والعلمنة والتحديث للمجتمع التركي حقيقة تركيبة هذا المجتمع من حيث درجة التقبل لهذه السياسة ولاسيما المناطق الريفية التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بانتماءاتها القيمية الدينية والتراثية[١].

تحتل تركيا مركزاً جغرافياً مرموقاً في غرب آسيا، والزاوية الشمالية الشرقية من البحر المتوسط حيث نجد أن الموقع القاري لتركيا جعل منها وحدة ذات تركيبة بالغة الأهمية في الإستراتيجية العالمية، ولقد شكل هذا الموقع الجيوستراتيجي أهمية خاصة في تحديد سياستها الخارجية، إذ إن وقوعها عند ملتقى آسيا وأوروبا وكونها حلقة الوصل بين البحر المتوسط والبحر الأسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يمتازان بأهميتهما العسكرية والتجارية، وكونها ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية، بين أوروبا والعالم العربي، هذا الموقع الجيوستراتيجي جعل من تركيا دولة أوروبية، وإحدى دول حوض البحر المتوسط، ودولة شرق أوسطية[٢].

تدرك تركيا بعمق ما يعنيه الوجود الجغرافي لإيران على الضفة الأخرى من الخليج العربي وإمكاناتها النفطية، والأصولية الإسلامية (بالمفهوم الإيراني)، فضلاً عن التنافس التركي الإيراني على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقفقاس، لذا فإن تركيا تعي مدى أهمية تعزيز روابطها الشاملة وتوثيقها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها ساحة تنافس قائمة في وجه القوة الإقليمية الإيرانية، إن توثيق الروابط بين تركيا وهذه الدول الست تطمئن الهواجس الأمنية المحتملة لدى كلا الجانبين، إزاء الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي[٣].

---

(١) السبعاوي والنعيمي، المصدر السابق، ص ص١٢-١٣.
(٢) السبعاوي والنعيمي، المصدر السابق، ص ص١٠-١١.
(٣) المصدر نفسه، ص١٧.

واضح أن السياسة التركية تعمل على أساس مبدأ المحافظة على التوازن الإقليمي، فقد أعلنت وقوفها على الحياد أثناء الحرب العراقية الإيرانية، لكن الوقائع أظهرت، أن مرحلة الحرب جعلت من تركيا خط التموين الرئيس لإيران، وبذلك تحسنت الأوضاع الاقتصادية التركية، وتوطدت العلاقة بين البلدين، ونجحت تركيا أيضاً في الحفاظ على نوع من التوازن بين طرفي الحرب (العراق-إيران) بالشكل الذي جعلها تحقق أكبر قدر من المكاسب من الطرفين بما عزز من قدرة وإمكانيات الاقتصاد التركي[١].

إن نقاط الخلاف الرئيسية بين تركيا وإيران تدور حول نقطتين أساسيتين الأولى: أن هناك تنافساً وصراعاً إيرانياً-تركياً على النفوذ في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، فقد سعت إيران إلى ذلك مستندة على العامل الديني الإسلامي في توسيع نفوذها في تلك الجمهوريات، بالمقابل استندت تركيا على العامل القومي في التعامل معها[٢]. والواضح أن قبول تركيا لدى تلك الدول هو أكبر من إيران لأن تركيا تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وعضو في تحالف شمال الأطلسي، وأن معظم تلك الجمهوريات سئمت النظام الشيوعي وتطمح للعمل تحت مظلة حلف شمال الأطلسي والتحالف الأمريكي الأوروبي. أما النقطة الثانية: فهي القضية الكردية التي تعتبر واحدة من أهم القضايا المهمة التي تربط بين إيران وتركيا إلى جانب الدول الأخرى (العراق-سوريا) فالأكراد هم إحدى القوميات المهمة في المنطقة والذين لا تجمعهم دولة واحدة، وبقيت النزعة الانفصالية التي ميزت القومية الكردية واحدة من أهم التهديدات التي واجهت دول المنطقة في حقب تاريخية مختلفة[٣].

---

(١) قصي غريب عليوي، العلاقات السورية-التركية: دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص ص١٠٩-١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٠.

(٣) ثناء فؤاد عبدالله، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٣٥، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، شباط ١٩٩٩، ص ص١٠٤-١٠٥. أيضاً ينظر: سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها (الورقة العربية) في مجموعة باحثين، العلاقات العربية-الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٦) ص ص٥٤٧-٥٥٠.

أثارت القضـــية الكردية خلافاً حاداً بين إيران وتركيا فقد اتهمت تركيا إيران بدعم المنظمـات الكرديـة وأبرزهـا حزب الله الكردي إضـــافةً إلى اتهـام إيران بتنظيم معسـكرات تدريب لأكثر من ثلاثة آلاف معظمهم من الأكراد، وتزايد الخلاف بعد أن كشفت الحكومة التركية قيام إيران بفتح معسكرات حرس الثورة الإيرانية أمام مجموعة من تنظيم حزب العمال الكردســتاني (P.K.K) والســماح لهم باســتخدام أراضـيها للتسـلل إلى الأراضـي التركية[1]. وبذلك يتضـح أن الوجود الكردي في دول المنطقة أثار أزمات حقيقية لدى هذه الدول، إذ تحولت إلى مشـــاكل مزمنة نتيجة الإخفاقات المتتالية في هذه الدول للوصـــول إلى حلول مقبولة تلبي حاجات ومتطلبات هذه الجماعات، والتي خرجت عن حدود المطالبة بالحكم الذاتي كما في حالـة العراق، إن وجود الأقليـات الكرديـة في هذه الـدول هو مثـار قلق بـدرجـات متفاوتة ومحوراً للفعل الســياســي الســلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ومنها إيران وتركيا، كما أن هذه الجماعات لم تتمكن من توحيد صـــفوفها بل بقيت تتصـارع فيما بينها مما أثر أيضـاً على توحيد كلمتها وتحقيق ما تطلب من كافة الدول على حدٍ سواء.

لم تعد تركيا توكل للولايات المتحدة مهمة حماية أمنها القومي منذ العام ٢٠٠٣، إذ نجحت تحت حكومة حزب العدالة والتنمية في دمج حضــورها الجغرافي ودورها التاريخي وقوة اقتصادها ونفوذ مؤسستها العسكرية في بوتقة لصوغ مشروع جديد وهذا هو الإنجاز الأهم من الناحية الإســتراتيجية الذي يحدث في تركيا، كما أن زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا للفترة من ٥-٧ نيســان ٢٠٠٩ دشـــنت فصـــلاً جديداً من فصـــول الأدوار الإقليمية في المنطقة، إذ مثلت الزيارة اعترافاً أمريكياً واضـــحاً بأهمية تركيا الجغرافية والســياســية وأعطت الضـــوء الأخضر

---

(١) الراوي، المصدر السابق، ص١٨٥.

لتركيا كي تشارك بفعالية أكبر في توازنات السياسة الدولية كشريك مميز للولايات المتحدة الأمريكية[١].

موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني:
وضـــع البرنامج النووي الإيراني تركيا في حرج كبير فهي من ناحية تعارض الموقف الأمريكي المتشـــدد من إيران، لما ســـيترتب على ذلك من ظاهرة عدم الاســـتقرار في المنطقة، ومن ناحية أخرى عدم اســـتطاعتها تحمل النتائج المترتبة على اختلاف سياسـاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنت الحرب على إيران على النحو الذي بدأ قبيل الحرب الأمريكية على العراق، إذ أن تركيا رفضت علناً مطالب الإدارة الأمريكية بانضمامها إلى جهود محاصرة وربما توجيه ضربة عسكرية ضد إيران[٢].
لقد رفضـت تركيا في بداية الأمر التوسـط بين طهران والغرب بخصـوص الأزمة النووية الإيرانية، كذلك رفضـــت مناقشـــة الاقتراح الإيراني في شـــأن تخصـــيب اليورانيوم في تركيا إذ لا تمتلك تكنولوجيا تؤهلها لذلك كحل وســـط للأزمة مع الترويكا الأوروبية، كما أن هناك تقارير تركية أمنية وسـرية حذرت بوضـوح من حصول إيران على السلاح النووي، بينت هذه التقارير خطورة حصول إيران على هذا السلاح الذي سيؤدي إلى قلب موازين القوة في المنطقة مستقبلاً[٣].
إلا أن حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان، توصلت إلى اتفاق في شـــهر أيار ٢٠١٠ مع كل من إيران والبرازيل حول تخصـــيب اليورانيوم بحيث تكون

---

(١) مصـطفى اللباد، "موقع الدورين التركي والإيراني في سياسـة الإدارة الأمريكية الجديدة" مجلة شؤون عربية، العدد/١٣٨، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٩، ص ص٦٢-٦٣.
(٢) أحمد نوري النعيمي، "الســـياســـة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة: ١٩٧٩-٢٠٠٨" مجلة العلوم السياسـية، العدد/٣٦، السـنة/١٩، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السـياسـية، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨، ص٣٣.
(٣) النعيمي، المصدر السابق، ص٣٣.

تركيا الوسيط في تبادل اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٣,٥% مع اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% وهذا ما لم توافق عليه كل من روسيا (لحصول الاتفاق دون علمها) والترويكا الأوروبية المسؤولة عن متابعة الملف النووي الإيراني, وبذلك يتضح أن التطلع التركي نحو الغرب لم يعمل على الإلغاء الرسمي والفعلي لارتباطات تركيا الجغرافية والثقافية والدينية، ولا تستطيع تركيا ضمن المعطيات الدولية القائمة والمتوقعة مستقبلاً أن تتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، إن تركيا دولة إقليمية نافذة لها مصالح وطنية تتوخى تحقيقها عبر تحالفات دولية إقليمية ويجب النظر إليها على هذا الأساس، كما سيبقى المتغير التركي عاملاً فعالاً في إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر ومستقبلاً.

ثالثاً: المتغير العربي

تتجاور إيران مع الأقطار العربية برياً عبر حدودها مع العراق، وبحرياً عبر حدودها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان، وتتحالف إيران مع سوريا سياسياً لتنفذ عبرها إلى جنوب لبنان مطلها الممتاز على جنوب "إسرائيل" لتمتد رقعة تأثيرها السياسي والمعنوي على المنطقة الممتدة من حدودها الغربية وحتى شمال "إسرائيل"، إن المشروع الإيراني في المنطقة هو "مشروع الممانعة" أي مواجهة "إسرائيل" عبر حزب الله في جنوب لبنان، ومواجهة الولايات المتحدة عبر الوكلاء في العراق[١].

يقوم المشروع الإيراني على فرضية مفادها أن توازن الرعب في الخليج والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي سوف يضغط على واشنطن لقبول إيران كشريك إقليمي أبرز وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، إذ لا يستهدف المشروع الإيراني المصالح الأمريكية في المنطقة وإنما نسق المصالح الأمريكية

---

(١) اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية؟"، ص٣٦.

فيها، ولذلك يمكن رؤية الصـــراع المحتدم بين إيران "وإســـرائيل" على أنه – في أحد وجوهه- تنافس على دور الوكيل الوحيد لواشـــنطن في منطقة منزوعة من المشاريع العربية[1].
تشير الوقائع إلى أن العلاقات العربية الإيرانية شـهدت خلال العصـر الحديث حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافية منذ سـقوط الدولة الفارسـية السـاسـانية على يد الفاتحين العرب المسـلمين، وكانت إيران هي الطرف الذي يثير الأزمات والصـــراعات، فهي التي احتلت في العام ١٩٧١ الجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج العربي وضـــمتها إليها، وهي التي سـعت ولازالت لضـم البحرين لها، وتدعي حق الوصـاية على العرب الشـيعة في الوطن العربي، وشـــكلت أحزاباً مختلفة لتحقيق بعض أهدافها في الدول العربية وبالذات في دول الخليج العربي، أما العراق، الدولة العربية الوحيدة التي لها حدود برية مع إيران، فقد كانت هناك بينهما عدة مواجهات سياسية وعسكرية في مختلف مراحل التاريخ[2].
تمثل الجزر الإماراتية الثلاث، القضـــية الأهم في العلاقات العربية الإيرانية بالإضافة إلى كونها القضية الأعقد، وذلك لأن المتابع لمسارها يلحظ تشدداً إيرانياً متزايداً تجاهها وهو تشـدد يظهر في تطور تصـريحات مسـؤولي النظام الإيراني، من تأكيدهم أن إيران لاتزال تقتسم جزيرة أبو موسى في الخليج مع الشـارقة، إلى إعرابهم عن الاسـتعداد للتفاهم مع الإمارات بخصـوص القضـية، إلى نفيهم وجود أي قضـــية من الأســـاس بحكم إيرانية الجزر، كما يظهر هذا التشـــدد في توالي إجراءات تغيير وجه الجزيرة لتأكيد الســـيادة الإيرانية عليها (بناء مطار، افتتاح فرع لإحدى جامعاتها، افتتاح دار للبلدية، الحديث عن نشر صـواريخ فيها)[3].
وهنا يجب الإشـارة إلى جملة من الحقائق وهي: أن إيران جزء من تركيب المنطقة الثقافي والاجتماعي، وأن صـورتها في المنطقة تأرجحت حسـب بعض التطورات سواء

(١) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٢) علاي، المصدر السابق، ص١٨٠.
(٣) مسعد، صنع القرار في إيران، ص٢٤٧.

في الوطن العربي أو في إيران، وأن الثورة الإسلامية في إيران ومواجهة الولايات المتحدة لها ودخول الوطن العربي في تحالف مع واشنطن، قد خلقت حاجزاً نفسياً بين الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة وبين إيران، أيضاً غياب الوطن العربي حتى عن قضاياه العربية في العراق وفلسطين ولبنان في مواجهة "إسرائيل" قد دفع إيران وتركيا إلى ملء الفراغ بكل أجندته الخاصة مما أدى إلى الاحتكاك الذي نشهده اليوم بين الدول العربية وإيران(١). ويتردد بقوة في الوطن العربي وإيران دعوات تساعد على القطيعة بين أجزاء متفرقة من العالم الإسلامي وخصوصاً بين الشيعة والسنة، إن المواطن العربي لا يفهم الفرق بين السنة والشيعة إلا على أساس السنة هي الالتزام بسنة النبي محمد (ﷺ) والشيعة هي التشيع لآل البيت، فالمسلم شيعي وسني في وقت واحد، ولا يفهم المواطن العربي تلك التخريجات السياسية التي تأتي بها بعض التفسيرات الحكومية لاعتبارات سياسية، أو تلك التي يتبرع بها بعض الفقهاء من الشيعة والسنة وتستغل في المعركة السياسية(٢).

إن القلق من تزايد نفوذ إيران لا يمكن إزالته بمجرد التصريحات المعادية لإيران، وإنما يتم ترجمة هذا القلق من إيران ومن غيرها من الدول الإقليمية عن طريق امتلاك أوراق القوة، وظهور الوطن العربي لاعباً رئيسياً في الملفات الإقليمية، أما المسلك الحالي من الجانب العربي، فإنه لا يليق بدول تدرك مبادئ العلاقات الدولية الصحيحة(٣).

وعليه علينا أن نعترف بالحسابات الأمريكية الإيرانية وقد أصبحت العامل الأساس في المنطقة والعامل الأهم من ذلك هو أن يكون الطرف العربي هو الطرف الأقوى في المعادلة، وأن الإصرار على وحدة العراق وسلامة أراضيه لن يؤدي إلى إعادة شبح العراق المهدد لجيرانه كما يتصور البعض، لكن الخطر الأكبر هو أنه لا يمكن تفادي العامل الأمريكي والإيراني وإصرارهما في التمسك بنفوذهما في المنطقة، كما يريد العرب من إيران أن تكون جارة مسالمة متعاونة لا تفرض موقفاً لا بشأن

---

(١) عبد الله الأشعل، تحديات الحوار العربي الإيراني، (دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠١٠)، ص٢٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.
(٣) الأشعل، المصدر السابق، ص٢٧.

الجزر الثلاث ولا البحرين، ولا تتدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

في ميزان الحسابات العربية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسـرائيلية، فالمصـالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصـالح العربية العليا مع وجوب إيجاد وسـيلة للحد من احتكار "إسرائيل" للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، وقد أصبح هذا الموقف في منطقة الخليج العربي ذا حسـاسـية عالية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مما جعل قضية الأمن والاستقرار الإقليمي تخضع لسلسة من التطورات السـلبية الخطيرة، في ضـوء هذه الحقائق، يُعد تطوير القدرة النووية الإيرانية من وجهة النظر العربية عامة والخليجية خاصة، عاملاً أساسياً إضافياً وتطوراً حاسماً ستكون له تأثيراته في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، ولا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو المسـتقبلية[١]. وتشـير الشـواهد إلى أن إيران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بدأً من الخليج العربي ومنه تمد نفوذها إلى الوطن العربي، إضـافةً لذلك فإن للعرب موقفاً واضحاً وموثقاً منذ سبعينيات القرن الماضي يدعو إلى منع انتشار وإزالة الأسلحة النووية على وجه البسـيطة، وطالب العرب بإنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية في المشـرق العربي والجوار الجغرافي من خلال إزالة الترسـانة النووية للكيان الصـهيوني، ولتحقيق هذا الهدف تسـعى الأقطار العربية في جميع المحافل لإجبار الكيان الصـهيوني على الانضـمام لمعاهدة عدم الانتشـار النووي، مثلما تسعى إلى بلورة رأي عالمي يعزز سياقات منع انتشار ونزع السلاح النووي[٢].

---

(١) مصطفى العاني، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤)، ص ص١٦-١٧.

(٢) علاي، المصدر السابق، ص١٨٠.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنطلق من أرضية مشتركة ومصلحة في أن أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني يدعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية "الكامنة أو المحتملة"، كما كانت للدول الإقليمية مصالح مباشرة "معلنة أو غير معلنة في عملية تجريد العراق من قدراته النووية وإزالة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل"[1]. رغم أن جميع اللجان الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل لم تثبت ولو لمرة واحدة وجود أية آثار لأسلحة الدمار الشامل في العراق إلا أن الإدارة الأمريكية أرادت أن تكون الأمور بهذا الشكل لكي تتمكن من غزو العراق وتدمير بنيته التحتية والقضاء على جميع قدراته العسكرية والعلمية والصناعية وغيرها.

تتبنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج العربي، وربما منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي عامة ليشمل "إسرائيل" بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة كمنطقة منزوعة من السلاح النووي أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن تلتزم جميع الدول في المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن تنشأ آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية[2].

إن إصرار إيران الشديد على تخصيب اليورانيوم يحث الدول العربية على تطوير برامج نووية خاصة بها، ولعل أهم تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المنطقة ما صرحت به رئيسة وكالة الطاقة النووية في بريطانيا الليدي باربرة طوماس دجادج بأن دول الخليج العربي الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع ولا تواجه المعارضة السياسية التي غالباً ما تحبط أعمال البناء، وكانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بدأت محادثات

(١) العاني، المصدر السابق، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢.

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا خلال شهر شباط ٢٠٠٧ تمحورت حول إمكانية بناء منشـــآت نووية، لاســـتخدامها في عملية تحلية مياه البحر بالطاقة المركزة، وقد أعلنت مصر أيضاً عن مخططاتها لتطوير الطاقة الذرية(١).

وبذلك يتضح بأن الموقف العربي الرسمي وخصوصاً "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" يعارض الملف النووي الإيراني لأنه لا يدعم ســياســة الولايات المتحدة في المنطقة، أما الجماهير العربية فمنها المؤيد لهذا الملف ويرى فيه دعامة للنضال ضد العدوانية الصهيونية ويشكل عامل ضغط على "إسرائيل" لإرغامها على القبول بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، أما الاتجاه الآخر فهو الذي يعارض هذا الملف ويرى فيه دعامة لإســـتراتيجية إيران في المنطقة، كذلك التخوف من المخاطر التي ســتنجم عن هذا البرنامج ومنها التسرب النووي والتلوث البيئي، وعليه فإن المتغير العربي ســيلعب دوراً حاســماً في مســتقبل إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسبب الرئيسي هو الموقع الجغرافي لكلا الجانبين وقربهما من البعض.

٢. المتغيرات الداخلية:

إن النظام الإيراني منذ لحظة تأســيســه بل ومن قبل تأســيســه مهموم بفكرة البقاء والاستمرارية، ولعل الخلفية الفلسفية التصوفية لمؤسسه هي التي جعلته مؤمناً بحتمية الانهيار، فسخر الفكر في البحث عن أسلوب لإطالة عمر النظام والحفاظ على أركانه قدر الإمكان، فابتكر شـــبكة عنكبوتية لمراكز صـــنع القرار وتوزيع الســـلطة، انفردت بها إيران دون غيرها من الدول، وعلى الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها إيران على مدار الثلاثين عاماً الماضـــية والتي كانت كفيلة بالإطاحة بأكثر النظم السياسية تماسكاً في العالم، إلا أن هذه

(١) علاي، المصدر السابق، ص ص١٨٤-١٨٥.

الشبكة العنكبوتية نجحت في إبقاء جميع أركان النظام داخل الأطر التي رُسمت لها دون الخروج عن القواعد[١].

بعد وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩ تم انتخاب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً لإيران باعتباره رئيساً لمجلس الأمن القومي الإيراني، وقد عكست هذه التعديلات الرغبة في الانتقال من مرحلة تثبيت الثورة إلى مرحلة إعادة البناء والإعمار لتمكينها من تحقيق أعلى قدر من الإصلاحات، لقد أدركت حينها إيران بأنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة وأن عليها معالجة أوضاعها الداخلية، وقد بين الرئيس رفسنجاني أنه يجب على إيران أن تتوقف عن استعداء الآخرين وأن تحجم عن التدخل في شؤونهم الداخلية وإزالة الآثار السلبية والوصول إلى العقلانية[٢]. وتعمل على الاهتمام بالشؤون الداخلية لإيران ودعم البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والقضاء على الفقر.

بعد فوز الرئيس محمد خاتمي في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٧ برز التيار الإصلاحي الذي انشق عن التيار المتشدد إذ إن رموز الدعوة إلى الإصلاح والتغيير في الداخل والاعتدال في العلاقة مع العالم بعد عقدين من الثورة هم اولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول منها، فمنهم من شارك في حكومات سابقة ومنهم من كان ممثلاً للإمام الخميني أو مندوباً له في أكثر من هيئة أو مؤسسة، وقد لعب محمد خاتمي دور الرمز لهذا التيار وليس القائد[٣].

إن السنوات السبع عشرة الأولى من عمر الثورة لم تتح ضغوط الحرب ومهمة إعادة البناء الفرصة لمناقشة فلسفة النظام بقدر كافٍ ولا أن تتصدر هذه المناقشات بؤرة اهتمام الوعي الجمعي الإيراني، لكن مع قدوم الإصلاحيين بدأت التساؤلات تتبادر إلى أذهان الرأي العام الإيراني حول طبيعة علاقة المواطن بالدولة، يتساءلون

---

(١) فتحي أبو بكر المراغي، "رؤية موسوي والإفلاس السياسي الإيراني" مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أيار ٢٠٠٩، ص٢.

(٢) عبد الهادي حسين، "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية"، موسوعة الرشيد، دراسات سياسية، تشرين الثاني ٢٠١٠، ص١٠. على الموقع الإلكتروني:
http://www.alrashed.net/index.php?parted=٢٤ derid=١٧١٢.

(٣) عتريسي، الجمهورية الصعبة، ص٣١.

هل حقوق المواطنين وحرياتهم السياسية والاجتماعية منحة من الولي الفقيه المكلف بإدارة المجتمع في إيران حتى ظهور الإمام الغائب، أم أن المواطنين أخيار في اختياراتهم ولهم الحق في التمتع بالحريات السياسية والاجتماعية كحق طبيعي لهم، وبذا ظهر الليبراليون على الساحة السياسية الإيرانية من جديد، على الجانب الآخر ظهر فصيل دعى إلى الإيمان بما يسمى بالولاية التكوينية المطلقة للفقيه وجعلها قاعدة للإيمان بنظام الجمهورية الإسلامية والانتماء إلى نظامها السياسي، تلك الولاية تجعل الحريات السياسية منحة من الولي الفقيه وتجعل منه قدراً أزلياً لا دخل للمواطنين في اختياره وبالتالي تجعل من الولي الفقيه مصدراً للسلطات[١].

جرت في حزيران ٢٠٠٥ الانتخابات الرئاسية في إيران وقد أدهشت نتائجها الداخل الإيراني وأذهلت الخارج، إذ أفضت إلى فوز محمود أحمدي نجاد المفاجئ على منافسه في الجولة الثانية هاشمي رفسنجاني، وقد أثار هذا الفوز تساؤلات كثيرة فالبعض رأى فيه انتصاراً للمحافظين، وآخرون رأوه انتصاراً لاتجاه يدعو إلى خدمة الشعب الإيراني وإلى إعمار إيران، وقد ركز نجاد على الإدارة العادلة والإدارة الثورية[٢]. جاء أحمدي نجاد تحت مظلة تحقيق العدالة الاجتماعية وإعلاء قيم الثورة وأبرزها بساطة حياة المسؤولين وقربهم من عامة الشعب، مع قطع العهود على نفسه بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي لأفراد الشعب، وكانت تلك الأفكار كافية لحشد تأييد شعبي كبير له هروباً من الفشل الاقتصادي للإصلاحيين وتمسكهم بخطابهم الذي يستهدف طبقات المثقفين والليبراليين دون الطبقات الدنيا، كل ذلك كفل لأحمدي نجاد فرصة تاريخية لتوجيه دفة النظام الإيراني إلى مرحلة جديدة والتخلص من كل الركام السياسي السابق عليه[٣]. كان الرئيس أحمدي نجاد طوال ولايته الأولى شخصية حادة ومباشرة لم يتردد لا في داخل إيران، ولا في المحافل الدولية من تأكيد مواقفه ضد إسرائيل واعتقاده بزوالها وتشكيكه بالمحرقة (الهولوكوست) التي تعرض لها اليهود في أوروبا، وقد حرص على التمسك

---

(١) المراغي، المصدر السابق، ص٢.
(٢) الجوجري، رجل في قلب العاصفة، ص ص٣١-٣٣.
(٣) المراغي، المصدر السابق، ص٢.

الصـــارم بمتابعة برنامج بلاده النووي ورفض أن يوقف التخصـــيب، واختلف مع أقرانه مثل علي لاريجاني على إدارة التفاوض مع الغربيين حول هذا البرنامج[1]. كما أنه لم يستطع إرضاء المكاسب الجماهيرية وبالتالي تعالت الأصوات من داخل المعسكر الأصولي بضرورة رحيل أحمدي نجاد.

دخلت الأوضـــاع الداخلية في إيران باب الحســـابات الإســـتراتيجية بعد الانتخابات الرئاسـية العاشـرة في حزيران ٢٠٠٩، وفوز أحمدي نجاد بولاية ثانية، إذ تغيرت التوازنات الداخلية في إيران وذلك بسبب نشوء حركة معارضة إيرانية في الداخل، أضاف عنصراً جديداً وفائق الأهمية إلى المشهد الإيراني، فقد احتج الإصلاحيون وقتها على ما اعتبروه تزويراً لإرادة الناخبين حيث لم يسـلم مير حسـين موسـوي (رئيس الوزراء الســـابق) بنتائج الانتخابات واعترض على فوز أحمدي نجاد، إن بروز المعارضة الإيرانية في الداخل فاجأ الكثيرين، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف متنوعة منها افتقار قيادتها إلى الكاريزما التي تجمع الجماهير حولها، إذ لا يمكن مقـارنـة تـأثير الإمـام الخميني مع تـأثير مير حســـين موســـوي على الجمـاهير الإيرانية[2]. وبذلك فإن النظام الإيراني يواجه أزمة كبيرة، إذ أن المعارضة تشكك في دستورية وجود أحمدي نجاد في السلطة، وبسبب تطور الحراك السياسي في إيران إلى مســـتوى النظام والمعارضـــة، فإن المعارضـــة دخلت إلى معادلة النظام الداخلي في إيران، إذ يمكن لخصـــوم النظام الإيراني البناء على تلك المعارضـــة لغرض الضـــغط على النظـام وانتزاع تنـازلات منـه في الملف النووي عبر دعم المعارضة أو محاولة إسنادها بغية تغيير النظام، مما يؤدي إلى حسم الملف النووي نهائياً. وعليه فإن المتغير الداخلي يعتبر عاملاً حاســـماً في التأثير في مســـتقبل إســتراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكما سـنرى ذلك في المشاهد المستقبلية.

---

(١) عتريسي، إيران إلى أين، ص٢٤.

(٢) مصطفى اللباد، "أوضـاع إيران الداخلية وتأثيراتها على خيارات واشنطن" مجلة شؤون عربية، العدد/١٤١، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠١٠، ص ص٤٤-٤٦.

المبحث الثاني

المشاهد المستقبلية المحتملة

إن إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبنية بشكل وبآخر على مدى التدخل الأمريكي في منطقة الخليج العربي إذ إن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية أصبح لديها تواجد عسكري كبير في دول ومياه الخليج العربي، إذ عقدت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة لتأمين الحماية لها تجاه أي اعتداء خارجي، خوفاً من النوايا الإيرانية المحتملة في التوسع على حسابها، لاسيما وأن إيران قد احتلت الجزر العربية الثلاث "طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبو موسى"، أضف إلى ذلك فإن إيران لا تكف عن المطالبة بمملكة البحرين بين الفينة والأخرى مؤكدة أن البحرين إيرانية ولابد من عودتها لها.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الآن من خلال تواجدها في الخليج العربي جزءاً لا يتجزأ من جميع الخطط التي توضع عند الحديث عن أمن الخليج العربي في كلا طرفي الخليج العربي، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليست لديها القدرة في الحديث عن أمن الخليج العربي بمعزل عن الدعم الأمريكي الذي سيقدم لها من قبل القوات الأمريكية المتحالفة معها الموجودة في الخليج العربي التي تعتبرها حامية لهذه الدول تجاه أي عدوان خارجي، كذلك إيران عندما تتحدث عن أمن واستقرار الخليج العربي، تضع القدرات الأمريكية الموجودة في دول الخليج الست وفي مياه الخليج العربي، ومدى تأثير هذه القوات في حالة حصول أية مواجهة عسكرية بينهما مستقبلاً، لا بل أن إيران قد طورت قدراتها العسكرية في مختلف صنوف القوات "البرية والبحرية والجوية وسلاح الصواريخ" مستندة في ذلك إلى حساب القدرات العسكرية الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج العربي، التي تتمكن من الدخول في المعركة المحتملة مباشرةً حال

حدوثها بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها "إسرائيل" والدول الأوروبية.
إن الرسالة التي تحاول القيادة الإيرانية إرسالها للغرب هي أنها لا تخشى خيار الحرب وأنها مستعدة له وواثقة من الانتصار، وتستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات وإستراتيجية حرب غير تقليدية، وتستطيع إيران في حالة المواجهة العسكرية أن تفتح خمس جبهات هي: الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي، جبهة الفضاء عبر الصواريخ البالستية، الجبهة البرية عبر حدودها مع كل من العراق وأفغانستان، الجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية عبر تنظيمات أو خلايا استخباراتية نائمة، والجبهة الإسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا[١].
وليس خافياً أن إيران تفضل المضي قدماً في بناء مركز تخصيب اليورانيوم كركيزة من ركائز أمنها الوطني ومادة للتفاخر والاعتداد بالنفس، وسواءً أكانت إيران قد اتخذت قراراً سياسياً بإنتاج أسلحة نووية أم لا، فإن وضع مصنع التخصيب قيد التشغيل سيتيح لها تصنيع أسلحة نووية في غضون أشهر قليلة، إذ سيكون بوسعها إما تحويل اليورانيوم المنخفض التخصيب (الذي ينتج من منشأة ناتانز) إلى منشأة سرية أخرى لغرض تخصيبه إلى الدرجة التي تصلح لإنتاج أسلحة نووية، وإما الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تماماً بعد تقديم إخطار بذلك قبل (٩٠) يوماً بموجب الفقرة (١٠) من المعاهدة، لتقوم بعد ذلك بتحوير منشأة ناتانز بما يجعلها صالحة لإنتاج اليورانيوم المناسب لصنع أسلحة نووية دون الخضوع لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٢].
تأسيساً على ما تقدم فإن قراءة المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتطلب الإشارة إلى بعض المشاهد المستقبلية للقوات الأمريكية أو الإسرائيلية تجاه إيران في حالة حدوث أي نزاع عسكري

---

(١) قهوجي، المصدر السابق، ص١٢١.
(٢) جاري سامور، "مواجهة التحدي النووي الإيراني" سلسلة محاضرات الإمارات (١٠٢)"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٦.

بينها، لاسيما وأن التهديدات الأمريكية والإسرائيلية تتكرر بين فترة وأخرى للهجوم على المفاعلات النووية الإيرانية. عندئذٍ يمكن التوصل إلى المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأن إيران ستعمل على وفق الخيارات التي ستتاح لها بعد تلك الهجمات المحتملة التي ستحصل مستقبلاً في حالة عدم امتثال إيران لقرارات مجلس الأمن الدولي، والعقوبات الاقتصادية الصادرة بحقها.

الضغوط على إيران:

إن للولايات المتحدة جنوحاً حاداً لاستخدام القوة في غمرة الانفعال وتحت ضغط الحرص على تعزيز المكانة واستعادة الهيبة وقد استسلمت الولايات المتحدة لفكرة العسكرة، وتلبسها روح الاستقواء ونزعات الهيمنة الإمبراطورية، فترتفع في ساحة السياسة أصوات داعية إلى ممارسة القوة في بسط السلطان الأمريكي بالقوة على جهات الكرة الأرضية بلا استثناء، مع تأديب (المارقين) فضلاً عن تهذيب (المنحرفين)، بحيث لا تكتفي الولايات المتحدة بإسقاط الأنظمة المناهضة لها وإخضاعها وإنما تذهب إلى حد هزيمة الأفكار المعادية لها والمحرضة ضدها أو حتى مجرد التي لا ترضى عنها، وفي ذلك لا تكتفي الإدارة الأمريكية بقمع معارضيها، ولكن تذهب إلى حد إعادة رسم خرائط المناطق التي تهمها وفي مقدمتها الوطن العربي، على النحو الذي يرضي الهوى الأمريكي والإسرائيلي بالتبعية ويستجيب لمقتضيات المصالح والمطامع الأمريكية[١]. لقد هددت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بأن جميع الخيارات متاحة في التعامل مع إيران، بما في ذلك إمكانية استهداف المنشآت النووية الإيرانية بضربات نووية، علاوةً على ذلك، فقد وجهت "إسرائيل" تهديدات مباشرة باستخدام أسلحة تكتيكية (صواريخ نووية صغيرة) ذات قدرات تقل عن الكيلو طن (ألف طن)

(١) أسل يحيى عبداللطيف العمر، الصراع العربي-الإسرائيلي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي، الأزمنة الراهنة والتوقعات المستقبلية، أطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية-فرع نينوى، ٢٠١١) ص٣٧.

يتبعها اســـتخدام قنابل تقليدية لتدمير المنشـــآت النووية الإيرانية المقامة تحت الأرض[1]. إذ ترى "إسرائيل" في البرنامج النووي الإيراني كسراً لاحتكارها على القوة النووية في المنطقة، وخطراً وجودياً عليها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتدرك أن البرنامج النووي الإيراني لا يُمثل خطراً عليها، بل ترى أن امتلاك إيران للســلاح النووي من شــأنه أن يغير المعادلة الإســتراتيجية الســائدة اليوم في الخليج العربي والجوار الجغرافي تغييراً عميقاً بزعزعة مكانة القوة الأمريكية المســيطرة على المنطقة، كما يخشـــى الأمريكيون من أن امتلاك إيران للســـلاح النووي قد يترتب عليه العديد من الآثار[2]:

أ. ستصبح إيران منافساً لهم في منطقتي المشرق العربي والجوار الجغرافي التي طالما انفردوا في السيطرة عليها.

ب. تسـتطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تُنشــئ أحلافاً مع دول عدة في المنطقة مثل باكستان وتركيا والمملكة العربية السعودية.

لذا فهنالك توافق تام بين الولايات المتحدة و"إســـرائيل" في منع إيران من امتلاك الســلاح النووي حتى وإن تطلب الأمر القيام بضــربة إجهاضــية ضــد المنشــآت النووية الإيرانية كما حدث عند قيام "إســـرائيل" بقصـــف مفاعل "تموز" النووي العراقي في ٧ حزيران عام ١٩٨١، وما أعقب ذلك من تحذيرات مدوية من بناء القدرات النووية العراقية، وما صـــاحبها من أدلة زائفة أدت في نهاية المطاف إلى اجتياح القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣[3]. لقد اســـتغرقت طهران ربع قرن لتتعلم من تجربة هجوم "إسـرائيل" على العراق، ويمكن أن تكون إيران قد شـيدت بأعداد فائضــة مواقع ومنشـآت تحت الأرض، وأنشـأت مسـتوى عالياً من الحماية حول مراكزها

---

(١) Gerald M.Serin berg "Deliberate Ambiguity: Evolution and Evaluation," in: Louis Rene Beres, ed, security or Armageddon: Israel's Nuclear strategy, (Lexington, Books ١٩٨٦) p.٢٩.

(٢) خلف، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣) دانييل روبيتشـــو وفيليبا وينكلر، "المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شـــرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٩، ص١٠.

البحثية النووية المعروفة، ويذهب آخرون إلى أن المواقع النووية الإيرانية ربما بنيت عن قصد قريباً من مناطق مأهولة بالسكان أو في منشآت لها أغراض مشروعة حتى تجد "إسرائيل" والولايات المتحدة نفسيهما في مواجهة مع مشكلة الدمار الذي يلحق بالمدنيين أو تُتهما بضرب أهداف بريئة، إن كثيراً من نشاطات إيران البحثية والإنمائية والإنتاجية هي في أغلبها وبالتأكيد تتخذ شكل مركبات ويمكن تحريكها بسرعة إلى مواقع جديدة، بما في ذلك أنفاق وكهوف ومنشآت أخرى معززة البناء[١]، ويعلم كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" بأنه ليس هناك خيارات عسكرية خالية تماماً من المخاطر، فمنشآت الأبحاث النووية الإيرانية المعروفة مبعثرة في أنحاء البلاد، على نطاق واسع، وهي في العادة منشآت ضخمة وتجري فيها أعمال تشييد جديدة متواصلة، وكثير من المواقع الرئيسية تحت الأرض وكثير غيرها قد يكون غير معروف أو لا يمكن التعرف عليه، ويمكن أن تكون إيران مستمرة في أداء لعبة تغيير المواقع لمنشآتها البحثية الأمر الذي يغير بشكل متواصل مكان الأهداف، ونمط التهديف للتوصل إلى تلك الأهداف[٢].

إن المجتمع الدولي بكامله قد أدرك إن إيران يمكن أن تشكل في وقتٍ ما من المستقبل المنظور تهديداً نووياً، وقد يكون هذا التهديد إما محلياً في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي أو عالمياً من خلال إيصال القذائف البالستية المتقدمة إلى أهدافٍ بعيدة، أو بنقل التقنيات أو التجهيزات إلى طرف ليس بدولة "كتنظيم القاعدة مثلاً" بشكل غير مباشر، وبمعزل عن السبب الجيوسياسي المعقد الذي يمكن طرحه لتبرير أي هجوم عسكري ما أو ربما للحيلولة دون وقوعه، يبقى الهدف الأشد وضوحاً هو إيقاف تقدم مسيرة إيران نحو امتلاك أسلحة نووية وقد تستهدف منشآت رئيسية مثل ناتانز وآراك، والعواقب الإشعاعية المحتملة*، من

---

(١) انتوني كوردسمان، "تحليل إستراتيجي: غارات إسرائيلية و أمريكية على ايران: تحليل تأملي" مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٧، ص٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.

(*) العواقب الإشعاعية المحتملة: الملحق الرقم (٥) يبين العواقب المحتملة للحوادث أو الضربات المحتملة للمواقع النووية الإيرانية.

هاتين المنشــأتين قد لا تتعدى مســافة انتشــار الإشــعاع بضــعة كيلومترات باتجاه الريح[1]. وقد شهد عام ٢٠٠٦ في أكثر من مناسبة، إشارة القيادة الإيرانية، بما في ذلك الرئيس محمود أحمدي نجاد، وقبله الرئيس محمد خاتمي، إلى معاملة إيران بســياســة تعتمد معايير مزدوجة في إطار المواجهة الحالية مع الولايات المتحدة وأوروبا بشــأن برنامجها النووي، بالإشــارة إلى قوى إقليمية تمتلك أسـلحة نووية، وهنا تعني الإشارة إلى "إسرائيل" فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المشرق العربي والجوار الجغرافي، ووفقاً للرؤية الإيرانية ترى ظلماً في معاملتها من قبل الولايات المتحدة مقارنةً بــــ "إسرائيل" فقد أفاد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بأن إيران ضــحية ازدواج المعايير على حد تعبيره "كيف لا تواجه هذه القوى بالغضــب أو الضــغوط من أوروبا والولايات المتحدة لإخلاء منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي من هذه الأسلحة"[2].

خيارات الولايات المتحدة الأمريكية حيال إيران:

حارت الإدارات الأمريكية والأوروبية المتعاقبة في بحثها عن ســياســة خارجية ناجعة تجاه إيران والمحاولات الأمريكية لتغيير الســلوك الإيراني (في الواقع، النظام الإيراني) باستخدام الإكراه السياسي والاقتصادي لم تؤتِ ثماراً فيما خابت المحاولات الأوروبية لاستغلال حوافز سياسية واقتصادية، وبانطلاق محادثات* ٢٩ أيار ٢٠٠٧ بين الولايات المتحدة وإيران في بغداد يبدو أن حواراً أمريكياً-إيرانياً يأخذ مجراه، وبما أن إيران مرتبطة بعدة قضــايا بالغة الأهمية بالنســبة إلى السياسة

(١) جون لارج، "ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها"، سلسلة محاضرات الإمارات (١١٧)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨، ص ص٤٠-٤١.

(٢) Khatami Condemns West's, "Double Standards", Aljazeera net, ٤March ٢٠٠٦, <http://english aljazeera.net>.

(*) محادثات ٢٩ أيار ٢٠٠٧ في بغداد: تحاول إيران التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات تهمها مثل: "الموضوع العراقي" وقد حصل في بغداد بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٧، لقاء السفير الإيراني حسن كاظمي قمي مع السفير الأمريكي رايان كروكر، إذ طلبت الولايات المتحدة من إيران تقديم تسهيلات يمكن أن تساعد في دعم الأمن والاستقرار في العراق، في مقابل أن تبدي الولايات المتحدة مرونة أكثر في المسائل الخلافية مع إيران، خلف، المصدر السابق، ص١٧٧.

الخارجية الأمريكية والأوروبية وهي تحديداً العراق وحظر الانتشـــار النووي والطاقة والإرهاب والســلام العربي "الإســرائيلي" فإن تجاهل إيران ليس خياراً ومواجهتها عسكرياً تزيد ما يبغي الغرب تحسينه سوءاً[1].

غير أن "الارتباط" مع إيران مقاربة يســهل تأييدها لكن يصــعب كثيراً تنفيذها. فسلوك إيران المحلي والدولي غير مستساغ منذ الأيام الأولى للثورة، لكن ربما لم يسبق أن بلغت هذا القدر العظيم من النفوذ الإقليمي، وهذا يؤكد حقيقة أن الانشغال بإيران لا يلمّح بأي حال إلى اســترضــائها، ولا يحول دون جهود لاحتواء إيران تأثيراً وسياسات صعبة المراس[2].

هناك من يرى، أنه حتى لو أبدت إيران تعاوناً كبيراً مع القضـايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحرب على إيران "قادمة لا محالة"، إذ يرى الصــحافي الأمريكي (ســيمور هرش) إن الحرب على إيران قادمة، وأن ضــرب حزب الله بواســطة "إســرائيل" ما هو إلا تمهيدٌ وتوطئة لإنهاء الإزعاج الإيراني، وأن هذه المهمـة غير المنجزة تزداد إلحـاحـاً وخطورة مع احتمـالات قرب امتلاك إيران للقنبلة النووية، وأن امتلاك إيران لهذه القنبلة، ستضعها في تشكيل حالة ردع تعيد ترتيب أوراق الإقليم على غير رؤى الولايات المتحدة ومصالحها[3].

في حين يرى آخرون أن خيار فرض (عقوبات اقتصـــادية) على إيران ســيكون الخيار المرجح في التعامل الأمريكي مع إيران، وترى الإدارة الأمريكية أن فرض عقوبات اقتصــادية وممارســة الأســاليب المخابراتية التحتية لتحريض الجماهير الإيرانية ضــد النظام الحاكم في إيران بهدف الإطاحة به عن طريق ثورة شــعبية، وافتعال التحرشــات ضــد إيران على حدودها مع العراق وأفغانســتان وبلدان آسـيا الوسـطى، هو خيار فعال لكنه في الوقت نفســه ســلاح ذو حدين، إذ من الممكن أن ترد إيران على ذلـك عن طريق قيـامهـا بتجربـة نوويـة حيـة تثبـت عن طريقهـا امتلاكها الفعلي

---

(١) كريم ساد جادبور، "توجيهات لمقاربة إيران" مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤٤، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص٣٢.

(٢) جادبور، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) خلف، المصدر السابق، ص١٧٧.

للسلاح النووي، وهو السيناريو الذي مارسته باكستان في أيار ١٩٩٨، رداً على قيام الهند بإجراء تجاربها النووية في نفس الشهر[١].
لقد فشلت جميع المفاوضات التي جرت بين إيران والدول الست الكبرى في جنيف ثم فيينا، بسبب رفض إيران توريد غالبية الكميات المخزنة لديها من اليورانيوم متدني التخصيب خارج أراضيها ومن ثم الحصول على يورانيوم عالي التخصيب، ويبين مصطفى اللباد "خبير الشؤون الإيرانية والتركية" مع فشل المفاوضات في تجسير الفجوة بين مواقف الأطراف، تبدو الاحتمالات المتعلقة بحل الملف النووي الإيراني متقلصة في خمسة خيارات[٢]:

أولاً: نزول أحد الطرفين على إرادة الآخر

يبدو مستبعداً أن تقبل الولايات المتحدة بإيران نووية لأن لذلك تأثيرات على المصالح الأمريكية في المنطقة، في ظل عدم وجود تفاهم أمريكي-إيراني، وتصعيد إسرائيلي محموم ضد برنامج إيران النووي، بالرغم من ذلك تظل هناك احتمالية نظرية لأن تقبل الولايات المتحدة بإيران نووية، كما سيدفع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاحتماء بمظلة نووية أمريكية مستدامة، وعلى الجانب المقابل يصعب تصور أن تقبل إيران التخلي عن برنامجها النووي بعد التكاليف السياسية الكبيرة التي تكبدتها طيلة السنوات الماضية بسبب التمسك به.

ثانياً: ألا تقوم واشنطن بفعل شيء جدي ضد برنامج إيران النووي

يعني ذلك أن الولايات المتحدة توافق عملياً على إيران نووية، ويصب هذا الخيار بالتالي في الخيار الأول.

ثالثاً: فرض عقوبات اقتصادية على إيران واحتواء نظامها السياسي بغرض تغيير سلوكه التفاوضي

---

(١) حسام سويلم، "البرنامج النووي الإيراني اختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد" مجلة مختارات إيرانية، العدد/٦١، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، آب ٢٠٠٥، ص ص١٣-١٤.
(٢) اللباد، "أوضاع إيران الداخلية وتأثيراتها على خيارات واشنطن"، ص ص٤٩-٥٣.

يعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصـاد السياسـي من أجل ثني الدولة المعاقبة عن مواقف بعينها، نظراً لارتباط السياسـة والاقتصـاد ارتباطاً عضـوياً، إذ من شـأن التداعيات الاقتصـادية أن تؤثر سـلباً في حسـابات الجدوى السـياسـية لصـناع القرار الإيراني، إذ تسـتسـلم عند نقطة معينة أمام الضـغوط الخارجية، بسبب حساباته المجردة للاحتفاظ بالسلطة السياسية.

رابعاً: استعمال القوة العسكرية لضرب منشآت إيران النووية

يقود الميزان العسـكري بين إيران والولايات المتحدة إلى أن الأخيرة تملك تفوقاً جوياً كاسـحاً على إيران، وتتمكن من شـن ضـربات جوية* مكثفة على المنشـآت النووية الإيرانية بمسـاعدة القواعد العسـكرية الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجزيرة دي كوكارسـيا، بالمقابل فإن إيران سـتلحق خسـائر كبيرة بالقوات المهاجمة وتحالفاتها وتضـر بالاقتصـاد الدولي في حال إغلاق مضـيق هرمز من قبلها، لأن سـعر برميل النفط سـيقفز إلى مسـتوى ٢٥٠ دولاراً للبرميل الواحد.

خامساً: محاولة تغيير النظام السياسي الإيراني من الداخل

أنعشت تظاهرات المعارضة الإيرانية آمال البعض في الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير النظام الإيراني لحل جذري لمشكلة الملف النووي الإيراني، خاصـةً وأن هذا الخيار لا يتضمن مخاطر كتلك التي يتضمنها سيناريو الحل العسكري.

وبذلك فإن الخيارات التي تناولها مصـطفى اللباد هي خيارات واقعية، لكن أقواها هو الخيار الخامس إذ إن الشـعب الإيراني هو الذي يسـتطيع أن يحدد مصـيره بنفسـه، وهو الذي يختار القيادات التي تسـتحق فعلاً أن تقود إيران، لأن إصـرار الشعب لا تتمكن أية قوة مـهما تكن من ثنيها عن إرادتها، كما تستطيع المعارضة الحقيقية من فرض وجودها على الواقع الإيراني واكتسـاب مسـاحات واسـعة في التأثير، إذ تسـتقطب الدعم الدولي لمطالبها، عندئذٍ تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من ممارسـة المزيد من الضـغط على النظام الإيراني لعزله، وهذا يتطلب تهيئة قيادة جديدة تتمكن من الأخذ بزمام الأمور وتبين استعدادها

(*) خارطة رقم (٨) تبين الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية المحتملة على المنشآت النووية الإيرانية.

لهذا الأمر، ولا تشير الأحداث في إيران إلى أن الشخوص الموجودة في الداخل الإيراني أمثال مهدي كروبي ومير حسين موسوي حاصلة على الرضا الأمريكي لتستلم زمام الأمور، وقد تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد هيأت البديل المناسب من خلال اتساع رقعة المعارضة للنظام بإشراك مجموعات المعارضة في الخارج الإيراني، عندها تستطيع الولايات المتحدة من كبح مساعي إيران الرامية للوصول إلى السلاح النووي.
وتشير مؤسسة بروكنغز ذات الميول الديمقراطية، التي تصغي لها إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إذ يقول "كينيث بولاك" مدير الشرق الأوسط بمجلس الامن القومي سابقاً،مدير الابحاث في مؤسسة بروكنغز ان الخيارات الإستراتيجية تجاه ايران جمعت في دراسة ووصلت الى ستة خيارات[١]:

أولاً: الخيار الأول: الأقناع

وهو خيار بناه الرئيس الأمريكي باراك اوباما على سياسة العصا والجزرة لكن إدارته فشلت في تطبيقها لأنها لم تتحدث عن العصا، وتتمثل هذه الإستراتيجية الحوارية في التعاطي مع الإيرانيين عبر المفاوضات والحوار للوصول إلى العلاقات التي يريدها الإيرانيون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الخيار الثاني: التفاوض

محللو السياسة الإيرانية مجمعون على أن إيران لا تتجاوب مع التهديدات على الإطلاق، ويرى المتشددون في إيران أن العالم الخارجي يحتاج إيران أكثر من حاجة إيران له، وبالتالي صمود إيران بوجه العالم الخارجي سيجبر العالم للقبول بشروطها.

ثالثاً: الخيارات العسكرية

١. الخيار العسكري الأول: الغزو أي تكرار ما حدث في العراق وأفغانستان والإطاحة بالنظام الإيراني وتدمير البرنامج النووي.

(١) الغريب، المصدر السابق، ص ص١٧٩-١٨٤.

2. الخيار العسكري الثاني: القصف الجوي المكثف للمنشآت النووية الإيرانية، وتدمير كل المنشآت التي لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني.
3. الخيار العسكري الثالث: عنوانه "اترك الخيار لبيبي" أي السماح "لإسرائيل" بضرب المنشآت النووية الإيرانية لأنه ليس لدى الأمريكيين الرغبة والإرادة للقيام بذلك.

رابعاً: خيار تغيير النظام

وهو ما يسمى بـ "الثورة المخملية" والذي بدأ عقب الانتخابات التي جرت في حزيران ٢٠٠٩.

خامساً: خيار الاحتواء

يتم اللجوء إلى هذا الخيار بعد فشل جميع الخيارات السابقة، وإذا لم يستطع الأمريكيون التوصل لاتفاق عبر التفاوض، ولا الغزو ولا الإطاحة بالنظام، عندئذٍ لابد من إيجاد طريقة للعيش معهم والحد من الأذى الذي يمكن أن يقوموا به، وأن الاحتواء لن يمنع إيران من الوصول إلى القنبلة النووية.

سادساً: خيار تيان آن مين(*)

1. إن عنف النظام الإيراني ضد المتظاهرين كافٍ لإقناع الجميع بأن من الخطر التظاهر، كما أن النظام أدرك أن لديه معارضة تعمل لإسقاطه.
2. خيار ميدان تيان آن مين: أي استمرار المعارضة في التحدي حتى يحصل قمع ضخم ضدهم من النظام، وهناك إجماع داخل إيران على ضرورة التفاوض مع المتظاهرين، لكن الأوروبيين سيوافقون على تشديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران في ظل القمع المتزايد.

(*) تيان آن مين: في ليلة الرابع من حزيران ١٩٨٩ استعانت القيادة الصينية بالجيش لوضع حد للمظاهرات الطلابية في ميدان تيان آن مين وسط العاصمة بكين، وقد اندلعت المظاهرات للمطالبة بالديمقراطية على غرار البروسترويكا السوفييتية واحتجاجاً على الفساد والفقر، مما أسفر عن سقوط ضحايا يقدر عددهم بالآلاف، فضلاً عن أعداد كبيرة من المعتقلين والمفقودين، الأمر الذي جعل الصين عرضة للإدانة من قبل المجتمع الدولي، : روسيا اليوم، "الصين تعزز إجراءاتها الأمنية لمنع إحياء ذكرى ضحايا ميدان تيان آن مين، أخبار العالم، ٥ حزيران ٢٠٠٩، ص١. على الموقع الإلكتروني:
http://arabic.rt.com/news-all-news-world/٣٠٢٠٥/print.

٣. خيار التغيير: قد يتوصــل الإيرانيون إلى أن الرئيس محمود أحمدي نجاد هو خطر حقيقي عليهم وبذلك يحين الوقت للتخلص منه.

وبذلك فإن منطق التفاوض الإيراني –الغربي أســـاســـاً قائم على مبدأ مبادلة الإنجازات النووية الإيرانية المتحققة لحد الآن، بالحصـــول على اعتراف دولي بـإيران كقوة إقليميـة، وتطبيع العلاقـات بينهـا وبين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والتعامل معها دولياً على هذا الأساس، ولم تُعطِ مؤسسة بروكنغز أفضلية لأي من الخيارات التي تم اسـتعراضــها، عليه يتضــح أن خيار الإقناع هو الخيار الأفضــل والذي دعى إليه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أي استخدام العصا والجزرة. لكن الجمهوريين اتهموا الرئيس أوباما باسـتخدامه الجزرة وعدم اسـتخدام العصــا "أي التلويح بالقوة" إن شـعار الرئيس باراك أوباما هو الحوار منذ اسـتلامه السـلطة في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩، إذ دعا إلى الحوار لأنه يعلم بأن اســـتخدام العصـــا لوحدها ضــد إيران في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وما يعاني منه الشـعب الأمريكي من آثار الحرب في العراق وأفغانسـتان. كما يعي أيضـــاً أن ليس باســـتطاعته الآن فتح جبهة جديدة مع إيران وقد وصـــل الأمر بالاقتصاد الأمريكي حد الهاوية، أيضاً المعارضة القوية من لدن الشعب الأمريكي لأي خيار يؤدي إلى الحرب لأنه سيأخذ بالولايات المتحدة إلى المزيد من الخسـائر المادية والمعنوية.

إن خيار الاحتواء الذي يستهدف تحجيم إيران عسكرياً وإضعافها اقتصادياً وعزلها دبلوماسـياً من خلال حظر مبيعات الأسـلحة والتكنولوجيا المتقدمة، أيضــاً وضــع قيوداً على التجارة والاستثمارات الإيرانية، كذلك مصـادر الطاقة، ومنع الإيرانيين من الســفر إلى الخارج، كلها تؤدي في خيار احتواء إيران الذي يعتبر من أســـرع الإســـتراتيجيات كون إمكانيـة تطبيقهـا وارد في اللحظـة الراهنـة على الأقل من الناحية النظرية، كما أنها ذات عمر افتراضي طويل فضلاً عن أن الفشل فيها ليس له تداعيات كارثية على الولايات المتحدة ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

المشاهد المستقبلية المحتملة لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

إن المتغيرات الخارجية والداخلية التي تم استعراضها خلال المبحث الأول من هذا الفصـــل، كذلك الخيارات المحتملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، تعتبر عوامل أســاسـية للتوصــل إلى تحليل المشــاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وليس خافياً على أحد أن سـخونة المشـهد السياسـي في منطقة الخليج العربي، والأحداث المفاجئة التي تحصـل بين حين وآخر قادرة على أن تخلق مشـاهد جديدة لم تكن في الحسبان، مثلاً "منذ شـهر آذار الماضـي ولحد كتابة هذه المشـاهد هنالك تظاهرات مستمرة في البحرين تطالب بتغيير النظام إلى الملكية الدستورية، وقد نتج عن ذلك أعداد من القتلى والجرحى، والموقوفون، ووصـــل الأمر إلى التدخل العســـكري لقوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لفض هذه التظاهرات" وقد أدانت دول المجلس الســت التدخل الإيراني في الشـؤون الداخلية للبحرين، بالمقابل أدانت إيران أي تدخل لقوات أجنبية لحســم الموقف داخل البحرين. عليه فإن المشـاهد المسـتقبلية التي سـتدخل هي قابلة للتغيير لكي تتفق مع أي مشـــهد ســياســي جديد يمكن أن يحصـــل في المنطقة، وأدناه أهم المشـــاهد أو الخيارات المحتملة:

١. المشهد الأول: استمرار الوضع الراهن

يتمثل المشـــهد الحالي بوجود علاقات متبادلة بين كل من إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واســـتمرار الزيارات المتبادلة بين مســـؤولي كلا الطرفين تصـل إلى مسـتوى الرؤسـاء أهمها زيارة الرئيس الإيران محمود أحمدي نجاد إلى الدوحة وحضـــوره مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كـانون الأول ٢٠٠٧، التي نتج عنهـا عدة مقترحـات للتعـاون في كـافة المجـالات الاقتصـــادية والعلمية والســـياحية وحتى الأمنية. ورغم أن إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث منذ عام

١٩٧١، ولا تقبل التفاوض حولها رغم المطالبات المستمرة من قبل دول المجلس الست لإعادتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنع وجود علاقات تجارية واسعة مع تلك الدول خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، وقد طورت إيران هذه الاستثمارات التجارية مع تلك الدول لتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها لأنها تعلم مدى العلاقة التي تربط دول المجلس الست مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أ) احتمالية تطبيق هذا المشهد:

لا يمكن الاستمرار بالوضع الحالي إلى ما لا نهاية وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لم تقتنع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالوضع القائم خلال هذه المرحلة بسبب استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول خصوصاً المملكة العربية السعودية-البحرين-الكويت، رغم وجود العلاقات المتبادلة بين كلا الطرفين.

ثانياً: استمرار إيران في تطوير القدرات العسكرية لمختلف صنوف قواتها والإصرار على المضي قدماً لإنجاز البرنامج النووي الذي يسمح بامتلاكها السلاح النووي.

ثالثاً: التهديدات المتكررة من قبل إيران بضرب القواعد العسكرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الخاصة بالجيش الأمريكي) في حالة تعرضها لأي هجوم عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو "إسرائيل".

رابعاً: التهديدات المستمرة من قبل إيران بغلق مضيق هرمز والسيطرة على الملاحة في مياه الخليج العربي ومنع ناقلات النفط من عبور المضيق علماً أن ٨٠% من صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النفطية إلى أوروبا واليابان تمر من خلال هذا المضيق.

خامساً: بالرغم من العلاقات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن دول المجلس لا تثق بالنوايا المستقبلية لإيران تجاهها، ويتضح

ذلك من خلال التقارير التي تصـــدر عن المؤتمرات الخليجية، بالذات موضـــوع المطالبة بإعادة الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران.

ســادســاً: عدم قبول الدول الإقليمية "إسـرائيل" وتركيا اسـتمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، إذ سيؤدي إلى ضرب المصالح الإسرائيلية في المنطقة، ويمنع تركيا من الحصول على المكانة الإقليمية التي تنافس بها إيران.

ســـابعاً: عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية حصـــول إيران على القنبلة النووية لتبرز كقوة إقليمية في المنطقة تنافسـها على مصـالحها في منطقة المشـرق العربي والجوار الجغرافي.

ب) التأثير أو الكوابح:

إن استمرار الوضع الراهن يؤدي إلى:

أولاً: استمرار التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي لتأمين الحماية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضد أي اعتداء خارجي.

ثانياً: اســـتمرار التدخلات الأجنبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فالأولى ترغب في الحفاظ على مصالحها في الخليج العربي وبشكل أساسي السـيطرة على منابع النفط والغاز واسـتمرار تدفقها عبر مياه الخليج العربي وتأمين الوصـول إليها. كذلك حماية أمن "إسـرائيل". أما إيران فهي الأخرى تطمح إلى الاعتراف بهـا كقوة إقليميـة في المنطقـة، وأن تـدخـل ضـــمن الحســـابات الجارية عند الحديث عن حماية أمن واســـتقرار الخليج العربي، وفرض ســـيطرتها على مضـــيق هرمز للتحكم في حركة الملاحة في مياه الخليج العربي، والحصـــول على الســـلاح النووي لردع القوى الأجنبية التي تحاول المســـاس بها وبمصـــالحها، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل".

ثالثاً: إعطاء الفرصـــة الزمنية الكافية لإيران للقيام بإكمال تخصـــيب اليورانيوم والحصول على السلاح النووي دون أي تدخل خارجي يمنعها من الاستمرار في إنجاز هذا البرنامج.

رابعاً: اســـتمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شـــراء الأســـلحة المختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، باعتبارها (أي دول المجلس) سوقاً رائجة لشراء السلاح الغربي وبنفقات هائلة.

٢. المشهد الثاني: شراكة أمريكية-إيرانية -تحت القيادة الأمريكية

هناك احتمالية أن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية بإيران نووية لأن ذلك ربما يخلق مثلثاً للتوازن مع القوى النووية مثل الصين والهند وباكستان، كما إنه سيدفع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاحتماء بمظلة نووية أمريكية مستدامة، إن هذه المقاربة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران يمكن أن تؤدي إلى قوة تدعم الاســـتقرار في المنطقة عبر القبول بالأهداف الأمنية الإيرانية في الخليج العربي وإعطاءها دور قوة إقليمية، مقابل تنازلات إيرانية في العديد من القضـــايا الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى إدخال تعديلات هامة في السياسة الإيرانية بما في ذلك القبول بالدور العالمي للولايات المتحدة ووضع حد لعدائها ضد "إسرائيل".

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد وارد للأسباب التالية:

أولاً: إن الحكومات القائمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترغب أن تسير الأمور بهذا الاتجاه، لغرض تأمين الحماية لها تحت المظلة الأمريكية، وضـــمان اســـتمرار العلاقات التجارية والاســـتثمارات الأجنبية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: تتوقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشـــكلة الجزر الإماراتية الثلاث بينها وبين إيران مقابل ضمانات لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: دعم "إســـرائيل" لهذا المشـــهد على اعتبار أنه يضـــمن لها ســـلامة الموقف الإيراني تجاه وجودها في المنطقة، وتضمن لـــ"إسرائيل" التخلص من عدو مهم كائن في شمالها هو حزب الله اللبناني.

رابعاً: احتمال التوصل إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والصهاينة بضغوط أمريكية بعد أن يفقد الشعب الفلسطيني للدعم من كل من إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقبول بحل الدولتين. أيضاً التوصل إلى حل للمشاكل القائمة بين كل من سوريا و"إسرائيل" حول هضبة الجولان، كذلك بين لبنان و"إسرائيل" حول مزارع شبعا اللبنانية.

خامساً: ضمان تدفق النفط والغاز من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كذلك ضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي.

سادساً: تثبيت إيران نفسها كقوة إقليمية إستراتيجية إزاء كل من "إسرائيل" والدول العربية بعد حصولها على السلاح النووي.

ب. التأثير:

إن لهذا المشهد التأثيرات التالية:

أولاً: استمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت الوصايا الأمريكية وهذا سيشكل عبئاً على الأجيال القادمة عند التخلص من هذه الوصايا المحكمة التي ستدوم إلى آخر قطرة نفط في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: استمرار الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وعودة إيران للعمل كما كانت في مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي كشرطي في الخليج العربي لضمان حماية المصالح الأمريكية إضافةً إلى مصالحها هي.

ثالثاً: إن إعادة التحالف الأمريكي الإيراني إلى سابق عهده سيزيد الطوق على الصين التي تطمح في أن تكون قوة دولية، تأخذ محل الاتحاد السوفييتي السابق للعودة إلى سياسة تعدد الأقطاب.

رابعاً: لن تقبل تركيا بهذا المشهد لأن بروز إيران كقوة إقليمية سيقلل من أهمية تركيا في المنطقة، ويقلل الدعم الأمريكي لها.

خامساً: سوف لن تتمكن الدول العربية الكبيرة مثل مصر والعراق من القيام بأي دور فاعل في المنطقة، ولن تفكر إطلاقاً في أن تصبح قوة توازن في المنطقة تجاه القوة الإيرانية مستقبلاً.

سـادسـاً: خطر التعرض إلى الإشـعاعات النووية التي سـتصـدر من المفاعلات النوويـة الإيرانيـة القريبـة من دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة، وتأثيراتها السلبية على المجتمعات الخليجية بشكل مستمر ودائم.

٣. المشهد الثالث: هيمنة إيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

هنالك فكرة متأصــلة لدى معظم الإيرانيين مفادها أن مكانة إيران تعتمد على تاريخها القديم وحجم ســكانها ومســتوى المتعلمين فيها، ومواردها الطبيعية التي تدفع البلاد إلى السـعي إلى رفعة الشـأن، وعليه ينبغي لإيران أن تلعب دوراً قيادياً يعكس وزنها الجيوسـياسـي، كان ذلك وسـيبقى القوة الرئيسـية الدافعة للسـياسـة الخارجية لإيران، فقد تطلعت الثورة الإسـلامية بعد عام ١٩٧٩ إلى أن تكون قائداً للعالم الإســلامي بأكمله، تريد إيران أن تكون الأولى بدون منازع وعليه فمشــهد الهيمنة الإيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يكون كالآتي:

يتمثل المشــهد الثالث في هيمنة إيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد حصــول إيران على الســلاح النووي بموافقة أمريكية، وانســحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي تاركة القيادة لإيران للقيام بالدور الإقليمي دون منازع، مع عودة للعلاقات الإيرانية و"إســرائيل" كما كانت في عهد الشــاه محمد رضــا بهلوي، واعتراف إيران بقيام دولة "إسـرائيل" وحقها في الوجود بعد موافقة الأخيرة على حل الدولتين بينها وبين الفلسطينيين.

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد واردة للأسباب التالية:

أولاً: احتمال موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على امتلاك إيران للسلاح النووي، بعد التوصل إلى عدم موافقة إيران على إيقاف برنامجها النووي وإصرارها على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم.
ثانياً: احتمال حصول اتفاق ثلاثي بين إيران والولايات المتحدة و"إسرائيل" لإعطاء دور حماية المصالح الأمريكية في منطقة المشرق العربي إلى إيران مقابل اعترافها بـ"إسرائيل".
ثالثاً: قبول إيران بـ"إسرائيل" كحقيقة قائمة في المنطقة وقبولها حلاً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائماً على حل الدولتين. دولة "إسرائيل" إلى جانب دولة فلسطين.
رابعاً: احتمال عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستمرار في التواجد في منطقة الخليج العربي على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، نظراً للخسائر المادية والمعنوية الذي تكبدتها خصوصاً في حربي العراق وأفغانستان.
خامساً: احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقسيم المنطقة بين إيران و"إسرائيل"، إذ توعز لإيران باحتلال البحرين التي تطالب بها منذ زمن بعيد وتقوم بتقسيم المملكة العربية السعودية إلى قسمين: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، أيضاً تنفيذ مشروعها التقسيمي في العراق القائم على ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية مع إعطاء ضمانات لجميع الأطراف المتنازعة.
سادساً: دعم المشاريع التي تؤدي إلى التقسيم الطائفي والعرقي داخل مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما يحدث الآن.

ب. التأثير:
أولاً: عدم قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذا المشهد خصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة لعدم ثقتها بإيران لتأخذ هذا الدور المهيمن في المنطقة، دون أن تهتم بمصالحها الخاصة أو تأثيرها الأيديولوجي في المنطقة.

ثانياً: حدوث حالات الصــــراع الســياســي بين الأحزاب الدينية الموالية لإيران، والأحزاب الأخرى الموالية للمملكة العربية السعودية، واحتمالات قيام حرب طائفية داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: تأجيج الصــــراع القومي في منطقة الخليج العربي بين المنادين بالقومية العربية وبين القوميات الأخرى كالفرس والأبلوش وغيرهم.

رابعاً: عدم قبول تركيا لإيران بأن تأخذ هذا الدور المهيمن في منطقة المشـــرق العربي والجوار الجغرافي الذي ينافس تطلعات تركيا في القيام بدور إقليمي في المنطقة.

خامساً: معارضة دول الاتحاد الأوروبي، التي ترتبط بمصالح مشتركة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل بريطانيا-فرنسا-ألمانيا.

سادساً: ترحيب روسي وصيني بهذا الدور لإيران لوجود المصالح المتبادلة بينها، كذلك للتخلص من النفوذ الأمريكي في منطقة المشـــرق العربي والجوار الجغرافي الذي يهدد أدوار كل من روسيا والصين في المنطقة والعالم.

٤. المشهد الرابع: شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتمثل المشهد الرابع بحصول شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أثر تعليق إيران لأنشــطتها النووية، واقتصـــار برنامج إيران النووي على الأغراض الســلمية حصـــراً، وانضـــمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وتأكيد إيران للضمانات الأمنية من خلال الالتزام بعقد حوار أمني وسياسي شامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والســعي إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتعاون مع إيران لمساعدتها في صياغة نظام وطني فعال يقيم علاقات جيدة مع جميع دول المنطقة والعالم.

أ. احتمالية تطبيق هذا المشهد:

إن احتمالية تطبيق هذا المشهد واردة للأسباب التالية:

أولاً: قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران غير نووية لا تهدد جيرانها وتربط بينها علاقات متبادلة اقتصادية وعلمية وأمنية.
ثانياً: قبول الولايات المتحدة الأمريكية بإيران غير نووية وقد تراجعت عن إصرارها الدائم بخصوص تطوير برنامجها النووي، وتخصيب اليورانيوم للحصول على السلاح النووي.
ثالثاً: قبول دول الاتحاد الأوروبي بإيران غير نووية ولا تشكل أي تهديد تجاه مصالحها في المنطقة.
رابعاً: قبول تركيا بذلك كي لا تشكل إيران عنصراً ينافس تطلعات تركيا للقيام بدور إقليمي في المنطقة.
خامساً: قبول "إسرائيل" بإيران غير نووية ولا تشكل خطراً على وجودها، أيضاً لا تدعم الفلسطينيين والقوى العربية المعارضة للكيان الغاصب في فلسطين المحتلة وفي المنطقة.

ب. التأثير:
أولاً: عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية بأية شراكة إيرانية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تخدم مصالحها في المنطقة إطلاقاً.
ثانياً: عدم قبول "إسرائيل" بتدمير مفاعلاتها النووية أو توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي، وإخلاء منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي من الأسلحة النووية، لأن ذلك يعرض كيانها للخطر، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تعارض أي تجريد للكيان الصهيوني من السلاح النووي لأنها القاعدة المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
ثالثاً: عدم قبول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أية حماية لا تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لها، لاسيما أن هنالك معاهدات ثنائية طويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الست والولايات المتحدة الأمريكية تخص الجوانب الأمنية وتأمين الحماية لتلك الدول.

رابعاً: صعوبة التصور بتخلي إيران عن برنامجها النووي بعد التكاليف السياسية الكبيرة التي تكبدتها طيلة السنوات الماضية، أيضاً فإنها ستفقد المزايا الإستراتيجية التي ستحققها في حالة الوصول إلى أهدافها، كما أن موقف المتشددين من أبناء الشعب الإيراني لن يقبل بالتخلي عن برنامجها النووي.

٥. المشهد الأكثر احتمالاً:

من خلال استعراض المشاهد المستقبلية لإستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتضح لنا بأن المشهد الثاني وهو "شراكة أمريكية-إيرانية تحت القيادة الأمريكية" هو المشهد الأكثر احتمالاً لعدة أسباب منها، إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى في العالم وتسيطر على المفاصل الحيوية ذات التأثير في السياسة الدولية، كما إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخصوصاً حكامها يرغبون في استمرار التواجد الأمريكي في الخليج العربي لتأمين الحماية لتلك الدول، ومنع إيران من القيام بأي دور إقليمي في المنطقة دون أن تكون هناك مباركة أمريكية لذلك، كما إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الطاقة ستبقى مرتبطة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. السبب الآخر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعثر في كل من العراق وأفغانستان، وتحاول إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إشراك دول مختلفة في العملية السياسية لتلقي عليها أعباء وكلفة الاحتلال البشرية والاقتصادية والسياسية كذلك تصور الولايات المتحدة الأمريكية بأن أي هجوم على المنشآت النووية الإيرانية قد يؤدي إلى زعزعة شديدة للاستقرار، وستكون له عواقب خطيرة غير مقصودة، إضافةً إلى ذلك فإن الرئيس باراك أوباما لا يستبعد سياسة الانفتاح تجاه إيران، وإن هذه السياسة ستؤدي بالنتيجة إلى الوصول إلى شراكة أمريكية-إيرانية لقيادة المنطقة والوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحمي ماء الوجه للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها. وستبقى المشاهد المستقبلية أسيرة المتغيرات الداخلية والخارجية إلى ما لانهاية.

الخاتمة

يمكن القول أن الموقع الجغرافي والاحتياطي النفطي الهائل في الخليج العربي قد أعطيا هذه المنطقة أهمية جيوسـتراتيجية بالغة، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الأهمية على الجوانب السياسية والاقتصادية لها، وبطبيعة الحال كان لها أثرُ مهمُ في العلاقات السـياسـية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد تشـكيلها عام ١٩٨١، وذلك من خلال التوجه الإيراني نحو الخليج العربي مدعوماً بمطامع سـياسـية قديمة كانت إيران تسـعى إلى تحقيقها لكنها في كل مرة كانت تصـطدم بالنفوذ البريطاني المهيمن على الخليج العربي أضـف إلى ذلك كفاح الشعب العربي في تلك المنطقة. وأصبحت بريطانيا بعد توقيعها لمعاهدات الحماية مع مشيخات الخليج العربي تدير العلاقات الخارجية لهذه المشيخات، إلا أن ذلك لم يمنع أي تنسـيق بريطاني إيراني حول القضـايا التي كانت تدعم النفوذ البريطاني في تلك المنطقة.

اسـتمر تأثير النفوذ البريطاني على الواقع السـياسـي في دول الخليج العربية حتى تاريخ انسحابها من شرق السويس والخليج العربي عام ١٩٧١، إذ أنهت بريطانيا كل تعهداتها ومواثيقها السـابقة مع دول الخليج العربي التي أصـبحت دولاً مسـتقلة ترتبط مع بريطانيا بعلاقات دبلوماسية.

نتيجة لهذا التحول الجديد بدأت المشـاكل التي كانت تطرح بين فترة وأخرى تشكل تأثيراً مباشـراً على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فكانت مشـكلة الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصـغرى وأبو موسـى، التي احتلتها إيران حال الانسـحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١ كذلك مشكلة الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها، أيضاً مشكلة الحدود البحرية والجرف القاري بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية.

بعد قيام الثورة الإسـلامية في إيران عام ١٩٧٩ ومجيء نظام خميني، أسـهمت قضـايا إقليمية وأخرى دولية في تحديد العلاقات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي التأثير بشكل كبير في الإستراتيجية التي

اتبعتها إيران تجاه تلك الدول، ومنها الحرب العراقية الإيرانية التي وقفت فيها معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى جانب العراق الذي كان يقاتل إيران على مدى ثمان ســـنوات دفاعاً عن تلك الدول لما لإيران من أطماع فيها، وبعد انتهاء تلك الحرب، تزايد التواجد الأمريكي في الخليج العربي بشـــكل كبير لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وقد أدى هذا التواجد إلى دخول منطقة الخليج العربي في مجال التسـلح ودوامة التنافس للحصـول على أنواع مختلفة من الأســلحة لدعم موقفها الســياســي، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية وروســيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي بالذات "بريطانيا- ألمانيا- فرنسا" دوراً كبيراً في إشـعال هذا التنافس لتصـريف صـناعتها من الأسـلحة، وامتصـاص ثروات دول المنطقة، أيضاً لدعم نفوذها في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي.

وقد طُرح موضـــوع أمن الخليج العربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الســـوفييتي الســـابق قبل انهياره، إذ قررت الولايات المتحدة أن تكون مسؤولة عن حماية مصالحها في الخليج العربي بسبب عدم ثقتها بإيران في الدفاع عن تلك المصـــالح كما كانت في عهد شـــاه إيران محمد رضـــا بهلوي، وعارض الاتحاد السوفييتي السابق التواجد الأمريكي في الخليج العربي بحجة أن مسؤولية حماية وأمن الخليج العربي هي مســؤولية جماعية بين الدول المتشـــاطئة على ضفتيه.

بعد انهيار الاتحاد الســـوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، عارضـــت إيران التواجد الأمريكي في الخليج العربي بســـبب عدم مشـــاركتها فيه لأنها ترغب أن تكون قوة إقليمية يحســـب دورها في أي نظام أمني في الخليج العربي، وحاولت التنســـيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتأمين حماية وأمن الخليج العربي ومضـــيق هرمز، لكن دول المجلس لم تتوصـــل إلى قناعة لإيلاء الثقة الكافية للتعامل مع إيران، وفضلت الحماية الأمريكية على ذلك.

بســـبب ذلك حاول الرئيس الإيراني محمد خاتمي فتح مجال للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن الأخيرة لم تقتنع بذلك نتيجة المواقف الإيرانية من الصـراع العربي "الإســـرائيلي" فقد كـان الموقف المعلن لإيران يـدعو إلى دعم الموقف العربي

وانتقاد "إسـرائيل" على تجاوزها على الأراضـي العربية خصـوصـاً بعد العام ١٩٩١، وأدى ذلـك إلى التقـارب بين إيران ودول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة. على أثر ذلـك بـدأت إيران بـإعـادة علاقـاتهـا مع تلـك الـدول وتم تبـادل الزيارات، وأقيمت علاقات اقتصـادية مع معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصةً الإمارات العربية المتحدة.

يُعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ نقطة تحول في السياسـة الأمريكية تجاه المنطقة، فقد أخذت إيران تعد العدة للتصـدي لأي عدوان أمريكي عليها، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة قريبة منها، فالجيش الأمريكي موجود في شمالها في أفغانسـتان وفي شـرقها في العراق، وسـبق أن هدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إيران إذ أعدها ضـمن "محور الشـر وراعية للإرهاب"، في هذه الأثناء حاولت إيران تغيير إسـتراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي تكون إلى جانبها وتعلم إيران أن تلك الدول على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في خضم تلك الأحداث انكشفت أوراق الملف النووي الإيراني على يد معارضـي النظام في الخارج، فاتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متصـدياً تجاه الملف لكنها كانت في وضـع لا تحسـد عليه، فالخسـائر التي منيت بها في العراق وأفغانسـتان حالت دون قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل عسـكري ضـد إيران ومنعت "إسرائيل" أيضاً من القيام بذلك خوفاً من أن تفتح عليها جبهة جديدة في إيران، إزاء هذا الموقف أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية، متابعة الملف النووي الإيراني إلى دول الاتحاد الأوروبي شـاركت بعد ذلك روسـيا الاتحادية والصـين، فلم تبدِ تلك الدول في البداية أي اعتراض على امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية شريطة أن تكون للأغراض السلمية.

أصـرت إيران على إكمال عملية تخصـيب اليورانيوم رغم تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، وعارضـت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حصول إيران على اليورانيوم المخصب للأغراض العسكرية، وأشارت تقارير

المنظمة الدولية للطاقة الذرية حول شـــكوكها إزاء الملف النووي الإيراني وأن إيران تسعى إلى الحصول على السلاح النووي من خلال هذا الإصرار.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

١. إن الموقع الجيوســـتراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، والثروة النفطيـة الهـائلـة الموجودة فيهـا عززت مكـانتهـا الاقتصـــاديـة والتجارية، وســـتبقى الأطماع قائمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية كذلك إيران في هذه الدول حتى آخر قطرة نفط فيها.

٢. لن تتراجع إيران عن احتلال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصــغرى وأبو موســى، وستبقى تدعي بين فترة وأخرى بعائدية البحرين لها كورقة ضـــغط تجاه أية مطالبة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكف عن احتلالها لتلك الجزر ولا أدل على ذلك من التطورات الداخلية التي تســـتهدف البحرين حالياً وتوجيه اصـــبع الاتهام إلى إيران لتقويض الأمن الداخلي فيها.

٣. إن الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسـان ٢٠٠٣ زاد من حدة الضـغوط الأمريكية التي تمارس على إيران نتيجة لفقدان توازن القوى وغياب دور العراق كقوة إقليمية في المنطقة، وفي الوقت نفسه بدت إيران لاعباً أساسياً في المنطقة نتيجة تلك التغيرات التي حدثت.

٤. إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران لن تجدي نفعاً، تجاه عدول إيران عن الاســـتمرار في إكمال برنامجها النووي، إذ تســـعى إيران لأن تصـــبح قوة إقليمية في المنطقة، معتقدة بذلك أن الســـلاح النووي ســـيدعم موقفها السياسي، ويشكل أداة رادعة بيد صناع القرار فيها.

٥. اســـتمرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة طلب الحمـايـة من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إيران ســـوف لن تتمكن من إقناع تلك الدول

لإعطـائهـا الثقـة لبنـاء نظـام أمني إقليمي خليجي لا تكون الولايـات المتحـدة الأمريكية طرفاً فيه.

٦. إن أي عمل عســكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو "إســرائيل" ضد إيران ستكون جميع القواعد والمصالح الغربية في الخليج العربي هي أهداف إيرانية وستغلق إيران مضيق هرمز بوجه الملاحة في مياه الخليج العربي.

٧. إن إســـتراتيجيـة إيران تجـاه دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة ســـتكون محكومة بطبيعة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي تعد من أكثر المناطق ســـخونـة في العـالم من نـاحيـة التوترات والأزمـات نظراً لأهميتهـا الجيوســتراتيجية، فمدى الالتقاء والتباعد في المصـــالح بين هذين الطرفين سوف يحدد طبيعة سياسة إيران تجاه تلك الدول مستقبلاً.

٨. إن التوقعات المســتقبلية تشــير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ســوف تبذل كل ما في وســعها للعمل على تغيير النظام الســياســي في إيران دون أي تدخل عسـكري، وسـتوكل إيران دوراً إقليمياً مقابل صـفقات سـياسـية تعقد بينها مقابل تأمين حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأمن "إسرائيل".

الملاحق: الملحق رقم (١)



رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ في اجتماعه المعقود على مستوى وزراء الخارجية أثناء دورته العادية الخامسة والعشرين بعد المائة بالقاهرة، في مقر أمانة الجامعة. وعنوان القرار "احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي" (القرار ٦٦١٦-١٢٥-٤ آذار/مارس ٢٠٠٦).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير يحيى المحمصاني

المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

<u>قرار مجلس الجامعة</u>

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

واسترشادا بقرارات القمة السابقة وآخرها قرار قمة الجزائر رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر العربية الثـــلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،

وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الخصوص، وآخرها قراره رقم ٦٥٥٤ بتاريخ ٨

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

<u>يقــــــرر</u>

١ – التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة؛

٢ – استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين؛

٣ – إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة؛

٤ – إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر؛

٥ – دعوة الحكومة الإيرانية مجددا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالا منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية؛

٦ – الإعراب عن الأمل في أن تعيد جمهورية إيران الإسلامية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية؛

٧ – مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولا وعملا، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمـين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي؛

٨ – التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقا من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة؛

٩ – إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد

دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها ؛
١٠ـ الطلب من الأمين لعام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير الى المجلس في دورته القادمة.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، على الموقع الاليكتروني:
www.un.int/uae/a-١٣-٣-٠٦-htm.

الملحق رقم (٢)

الاقتصاد الإيراني

١. العملة: ريال إيراني
٢. السنة المالية: ٢٠-٢١ مارس/ آذار
٣. منظمات العضوية: منظمة التعاون الاقتصادي-منظمة التجارة العالمية.
٤. الناتج الإجمالي: ٨٧٦ مليار دولار عام-٢٠٠٩
٥. نمو الناتج الإجمالي: ٢,٦% عام ٢٠٠٩
٦. نصيب الفرد من : الناتج الإجمالي ١٢,٩٠٠ دولار عام ٢٠٠٩
٧-التضخم الاقتصادي: ٩,٤% حزيران ٢٠١٠
٨-عدد السكان تحت خط الفقر: ١٨%عام ٢٠٠٧
٩-القوة العاملة: ٢٥,٠٢ مليون عام ٢٠٠٩
١٠-البطالة: ١٤,٦ عام ٢٠١٠
١١-الصناعات الرئيسية: البترول- البتروكيمياويات-الأسمدة- الصودا الكاوية

صناعة السيارات- الأدوية- الأجهزة المنزلية، الإلكترونيات- الاتصالات- الطاقة- النسيج-البناء- الاسمنت- الصناعات الغذائية (السكر، الزيوت النباتية) تصنيع المعادن.

١٢- الصادرات: ٧٠,١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

١٣- نوع الصادرات: النفط (٨٠%) – المواد الكيمياوية والمنتجات البتروكيمياوية (٤%)- الفواكه والمكسرات (٢%)-السيارات (٢%)- السجاد(١%)

١٤- شركاء التصدير: الصين ١٥,٣% - اليابان ١٤,٣%- الهند ١٠,٤ %- كوريا الجنوبية ٦,٤%- تركيا ٦,٤% - إيطاليا ٤,٥% (عام ٢٠٠٨).

١٥- الواردات ٥٧,١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

١٦- نوع الواردات: المواد الخام الصناعية والسلع الوسيطة (٤٦%) والسلع الرأسمالية (٣٥%) – المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية (١٩%)- الخدمات التقنية.

١٧- شركاء الاستيراد: الإمارات العربية المتحدة ١٩,٣%- الصين ١٣%- ألمانيا ٩,٢- كوريا الجنوبية ٧%- إيطاليا ٥,١%- فرنسا ٤,٣%- روسيا ٤,٢% (عام ٢٠٠٨).

١٨- الدين الخارجي الإجمالي: ١٨,٧٣ مليار دولار (٣١ كانون الأول ٢٠٠٩).

١٩- يعتبر اقتصاد إيران واحد من أكبر ١٦ اقتصاد في العالم من حيث نظرية تعادل القوة الشرائية، ويعتمد اقتصاد إيران بشكل كبير على النفط والغاز، وإيران واحدة من عدد قليل من الاقتصادات الكبرى التي لم تعانِ مباشرةً من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

المصدر:

١. ويكبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاد إيران، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki.

٢. الجزيرة.نت .الإنكليزية، ٢٢ مايو ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني:

http://english Aljazeera.net.

الملحق رقم (٣)

الصناعة العسكرية الإيرانية

تاريخ الصناعة العسكرية الإيرانية

ولدت الصناعة العسكرية الإيرانية خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي، حيث كان الإيرانيون يقومون بتركيب وتجميع قطع الطائرات والطائرات العمودية والصواريخ الموجهة والقطع الإليكترونية والدبابات لصالح شركات أمريكية مثل بال وليتون ونور ثروب.

في عام ١٩٧٣ أُنشأت الشركة الإيرانية للإليكترونيات بهدف تركيب وصيانة المعدات العسكرية الأجنبية التي تمتلكها إيران، وفي عام ١٩٧٩ قامت المؤسسة الإيرانية للصناعات العسكرية بتقليد أسلحة سوفياتية مثل أل الأربي جي٧ و BM٢١ وصواريخ_SAM ٧ .

بعد الثورة الإسلامية أدى الحصار الاقتصادي والحظر الدولي للأسلحة على إيران والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوده الى جعل إيران تعتمد على قدراتها الخاصة لتطوير صناعتها العسكرية حيث قامت بتكليف قوات حرس الثورة الإسلامية بالتعهد وتتبع الصناعة العسكرية، مما جعل إيران ونظراً للموارد الكبيرة التي وضعتها وزارة الدفاع في خدمة هذا المشروع أخذت إيران تنتج مختلف الأسلحة والمعدات العسكرية.

منتجات الصناعة العسكرية الإيرانية:

١- الطائرات:

حيث أخذت إيران تنتج مختلف أنواع الطائرات ومنها:

أولاً: طائرات مقاتلة: مثل أذرخش طائرة براكب واحد وتستعمل لأغراض التدريب، وصاعق ٨٠ وهي طائرة مقاتلة وتسمى أحياناً أوفاز وطائرة الشفق المقاتلة وتستعمل كطائرة تدريب أيضاً.

ثانياً: طائرات نقل: مثل إيران ١٤٠ وهي عبارة عن أنتونوف ١٤٠ مصنعة محلياً

ثالثاٍ: طائرات ثابتة الجناح: مثل طائرة باراستو وهي طائرة مدفوعة بالمراوح وتستعمل للتدريب كذلك Tazarv النسخة المطورة من طائرة دورنا النفاثة.
رابعاً: المروحيات: مثل طائرة بانها ٢٠٩١ وطائرة شوابيز ٢٠٦١ وشوابيز٢٧٥ وشاهيد٢٧٤.
خامساً: طائرات بدون طيار: مثل طائرات أبابيل- مهاجر- ساهند- فاراز او فارازح- سابوقبال.
سادساً: تمكنت إيران من تطوير الطائرات الأمريكية من نوع F٤–F٥- F١٤ وتطوير الطائرة F٥A إلى F-٥B وتدعى سيمورغ.

٢- الصواريخ:

أ) صواريخ ذات المدى فوق المتوسط:
وهي الصواريخ التي يتراوح مداها بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كيلومتر مثل:
بدر-١١٠ حيث يصل مداه إلى ٣٠٠٠ كيلومتر، وشهاب ٤ يصل مداه إلى ٤٥٠٠، وشهاب ٥ يصل مداه إلى ٦٠٠٠ كيلومتر، وشهاب ٦ صاروخ عابر للقارات يصل مداه ١٠٠٠٠ كيلومتر إضافةً إلى صواريخ نوع سجيل.
ب) صواريخ متوسطة المدى:
وهي تصل مدياتها بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ كيلومتر مثل شهاب ٣ وفجر ٣.
ج) صواريخ قصيرة المدى:
وتتراوح مدياتها إلى ١٠٠٠ كيلومتر مثل شهاب ٢ وشهاب ١ وفاتح ١١٠ وزلزال ٣ وزلزال ٢ وزلزال ١ وفجر ٥ وفجر ٣ و٢ وصاروخ أوغاب.

٣- أنظمة الدفاع الجوي الصاروخي:

وتشمل ميثاق-٢ وميثاق-١ وتور إم ١ وهي منظومة صاروخية روسية الصنع يعتقد أنها لحماية المنشآت النووية من خطر المقاتلات المعادية. كذلك منظومة فجر ٢٧ وهو رشاش سريع من العيار الثقيل.

٤- صواريخ مضادة للدبابات:
مثل صواريخ طوفان١ وطوفان ٢ ورعد وطوسان وأربي جي وصايغي وهي تطوير للآربي جي.
٥- دبابات:
مثل توازن – ذو الفقار- صغير ٧٤.
٦- عربات نقل مدرعة:
كوبرا- براق- ٦٠–BTR.
٧- مدفعية:
رعد ١ ورعد ٢ .
٨- البحرية: وتشمل
أ. المدمرات: مثل موج وجمران.
ب. الطرادات: مثل سينا ١ .
ج. الغواصات: مثل غدير وسابحات ١٥ وتاهانغ.
د. دوريات بحرية:
وتشمل عاشوراء- بايكان- طارق - MIG-S-١٨٠٠–MIGS-١٩٠٠–MIG-S- ٢٠٠٦ - MIG-S-٣٧٠٠ LUC .
ه. صواريخ بحرية:
مثل كوثر – فجري داريا – نصر – نور – ثاقب.
و. الطوربيدات:
حوت وهو طوربيد تجوفي يعتقد أنه نسخة أو هو الصاروخ الروسي Shk val VA-١١١
ز. الإلكترونيات:
مثل: نظام التسديد للدبابات T-٧٢– مستقبلات الراديو – أنظمة محاكاة الطائرات الرادار حسيب – الرادار بصير ١١٠ – أنظمة رؤية ليلية – أنظمة مراقبة بصرية – أنظمة كاميرا للتصوير عن طريق الأقمار الصناعية – أنظمة رؤية ليلية.

المصدر:

(١)ويكبيديا الموسوعة الحرة، صناعة عسكرية إيرانية، تشرين الثاني ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki

الملحق رقم (٤)
المواقع النووية الإيرانية

تمتلك إيران بنية نووية متكاملة إلى حدٍ ما إذ استفادت من التعاون والخبرات الأجنبية التي ساعدت إيران في بناء المفاعلات والمختبرات المهمة وأبرز المنشآت النووية الإيرانية هي:

١. مفاعل بوشهر:

تم بناؤه وتجهيزه على يد شركات روسية، وهو يعمل بالماء المضغوط ومخصص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، بدأ العمل فيه في زمن محمد رضا بهلوي في العام ١٩٧٦ لإنتاج الطاقة الكهربائية في محطتين تعملان بقدرة ١٢٠٠ ميكاواط.

٢. مفاعل سقند:

للأبحاث النووية بهدف امتلاك تكنولوجيا التحكم في اليورانيوم، وتشرف عليها المنظمة الإيرانية للطاقة النووية.

٣. مختبر أمير أباد:

أسسه الشاه محمد رضا بهلوي، ويجري طلاب العلوم الفيزيائية في جامعة طهران أبحاثهم عليه، وحصلت طهران على اليورانيوم المخصب لهذا المختبر من الجزائر والأرجنتين.

٤. منشأتين في كرج:

تقع مدينة كرج على بعد أربع كيلومترات من غرب طهران، وتبعد المنشأتان عن بعضهما حوالي خمس كيلومترات، وتحتوي على ما يقارب ٥٠٠ آلة من أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم.

٥. موقع أصفهان:

تأسس عام ١٩٨٤ ويستفيد من خبرات روسية وصينية، ويعمل على تحويل اليورانيوم إلى ثلاثة أشكال:

أ. غاز سداسي الفلوريد الذي يستخدم في أنابيب نقل الغاز.

ب. أوكسيد اليورانيوم الذي يستخدم في معامل الوقود.
ج. المعدن الذي يستخدم في أساس إنتاج المتفجرات النووية.
٦. موقع معلم كلاية:
يقع بالقرب من مدينة قزوين شمال غرب طهران، جهزته الصين بالآليات والمواد النووية.
٧. موقع جرجان (گرگان):
يقع شمال مدينة جرجان ويشرف عليه كل من منصوم حاج عظيم وهو اختصاصي في علوم الذرة، وغلام رضا أغا زادة وزير النفط سابقاً.
٨. موقع ناتانز:
يقع على بعد ٤٠ كيلومتراً جنوب شرق مدينة كاشان، ويعمل موقع ناتانز في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية بعد استخراجه من منجم سقند، ويستخدم ألف آلة من أجهزة الدفع (الطرد) المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم.
٩. موقع آراك:
اكتمل بناؤه عام ٢٠٠٣ في مربعات خنداب القريبة من مدينة آراك، ويتخصص هذا الموقع في توفير الماء الثقيل الذي يستخدم في تحضير البلوتونيوم الذي يستخدم لصناعة الأسلحة النووية.
١٠. موقع بارجين: يقع في جنوب شرق طهران.
١١. مفاعل دار خوين الواقع بين مدينتي الأحواز والمحمرة.
١٢. مركز بحوث جامعة طهران.
١٣. مركز رازي: أسس في العام ١٩٨٣ لصناعة وتعدين الوقود النووي.
١٤. مشروع ميناء بندر عباس.
١٥. مركز جامعة رشت.

١٦. هناك عدة مراكز للتدريب مرتبطة بالمشروع النووي الإيراني وأهمها هي: مركز إيران خودرو-مركز تبريز- مركز إيران تراكتور- مركز آراك- معهد الإدارة الصناعي- مركز أيديم- معهد آي سبلت.

المصدر:

(١) علاي، المصدر السابق، ص ص١١٢-١١٩.

(٢) لارج، المصدر السابق، ص ص٢١-٢٨.

الملحق رقم (٥)

العواقب الإشعاعية للحوادث أو الضربات المحتملة للمواقع النووية الإيرانية

المنشأة النووية	الإطار الزمني/الوظيفة	الأثر
مفاعل طهران ٥ ميكاواط حرارية	مفاعل حوضي صغير للبحوث والتطوير استعمل قلباً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠%، تصميم الحاوية يعود إلى ستينات القرن الماضي	تعرض المفاعل لضربة عسكرية يمكن أن يتسبب بتحرير طاقة (على شكل سحابة مرتفعة في الجو) وعواقب وخيمة، أي خطر تعرض إمدادات مياه الشرب والمجاري المائية للتلوث.
مفاعل الماء المضغوط في محطة بوشهر الكهرونووية	تم تسليم الوقود النووي للموقع في شهر آذار ٢٠٠٧.	في حالة حصول ضربة بعد ٣-٤ سنوات من تشغيله سيبدأ المخزون الإشعاعي في التراكم كوقود مشبع في حوض التبريد المائي وسيعتمد وضعه على الترتيبات الآنية الخاصة بإعادة الوقود المشع إلى الاتحاد الروسي، ويمكن أن تمتد العواقب الإشعاعية إلى خارج حدود إيران لتشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحد من حركة الملاحة في مياه الخليج العربي.

محطة آراك لإنتاج الماء الثقيل	العمل فيه متواصل منذ عام ٢٠٠٦ وقد لا يكون قيد التشغيل الكلي	إن تنفيذ الضربة بعد تشغيل المفاعل فقد يعرقل كثيراً إمدادات الماء الثقيل اللازمة سنوياً لتموين المفاعل (حتى ٨ طن من الماء الثقيل سنوياً).
محطة الفصل الكيمياوي للبولوتوثيوم في آراك	المفاعل بدأ بالعمل بعد استلام أولى دفعات الوقود	بعد حصول الضربة سيمتد أثر التلوث الإشعاعي باتجاه الريح، ويمكن أن تكون العواقب الصحية الطويلة الأمد (مدى الحياة) بالغة الأثر.
منشأة التخصيب في ناتانز	العمل متواصل، منشأة التخزين تحت الأرض ومدفونة في مكان حصين	في حالة حصول ضربة عسكرية، ستحدث أضرار إنشائية تصيب حجرات الطرد المركزي تحت الأرض، وتؤدي إلى انقطاع إمدادات الطاقة والتلوث باليورانيوم وخطر التسمم العام، وانتشار سادس فلوريد اليورانيوم، وستقتصر الآثار الإشعاعية على العمال والسكان المحليين الموجودين قريباً من مكان انتشار اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم.

محطة سادس فلوريد اليورانيوم في أصفهان	العمل متواصل في المحطة وهي المورد البشري الرئيسي في برنامج إيران النووي	إن الآثار المترتبة في حالة حصول ضربة عسكرية هي انقطاع في تحويل سادس فلوريد اليورانيوم (UF_6)، خطر التلوث باليورانيوم والتسمم العام، وانتشار سادس فلوريد اليورانيوم في الجو، وتحوله إلى فلوريد اليورانيل (UO_2F_2) وفلوريد الهيدروجين (HF)، ومن المحتمل أيضاً تسرب مصادر إشعاعية أخرى في أصفهان، وقد يكون للضربة العسكرية أثر جسيم على الموارد العلمية والهندسية البشرية.

المصدر:
لارج، المصدر السابق، ص ص٦١-٦٣

المصادر

- القرآن الكريم

١. المصادر العربية

أ. الوثائق المنشورة:

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القرار ٦٦١٦-١٢٥، في ١٤ آذار ٢٠٠٦، على الموقع الإلكتروني: .www.un.int/uae/A-B-٣-٠٦-htm.

٢. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٦" على الموقع الإلكتروني: http://gccsg.org/index.php?action=sec-show .D=٢١٩

٣. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٧".

٤. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "التقرير السنوي للمسيرة ٢٠٠٨".

٥. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "نص التقرير الإخباري السنوي حول ما تم إنجازه خلال مسيرة المجلس بمناسبة الذكرى الـ (٢٥) لتأسيسه" سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة وجوارها الجغرافي، العدد/٤٠، السنة/العاشرة، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، تشرين الأول-تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠٠٦.

٦. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "البيان المشترك للدورة العشرين للاجتماع الوزاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي" لكسمبورغ، ١٤ حزيران ٢٠١٠. على الموقع الإلكتروني:-http://gcc sg.org/index.php?action=sec-showID=٢٩٨.

٧. الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، النسخة العربية، نيويورك، ٧ تشرين الأول ١٩٨٢.

٨. التقرير الإستراتيجي الخليجي، البيانات السياسية والجداول الإحصائية، الشارقة، دار الخليج للصحافة والنشر، ٢٠٠٢.

٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (AMF) لعام ٢٠٠٩ الملحق (٢/٢) على الموقع الإلكتروني: http://www.arabmonetary fund-org/ar/jerep/٢٠٠٩.

١٠. تقرير التوازن العسكري (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، المعهد العالي للدراسات الإستراتيجية (iiss) لندن، ١٠ أيار ٢٠٠٨، على الموقع الإلكتروني:

http://www.yemen csf.org/vb/archive/index.php?-٢٤٩.html
١١. صندوق النقد العربي-إحصائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (٣٧، ٤١، ٥٣، ٧٣، ٧٧، ٨١). على الموقع الإلكتروني:
١٢. صندوق النقد العربي-إحصائيات: التجارة الخارجية، الجداول: (٣٨، ٤٢، ٥٤، ٧٤، ٧٨، ٨٢).

http://amf.org.ae/convert.php?fil name=sites/default/files.

ب. الكتب العربية والمعربة:

١. ابراهيم، أحمد وآخرون، حال الأُمة العربية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، أمة في خطر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسلن ٢٠٠٩).
٢. إحتشامي، أنوشروان، إيران، في: الخليج في عام ٢٠٠٣، التقرير السنوي الأول، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٣.
٣. إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٣٤)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، شباط ٢٠٠٠).
٤. الأشعل، عبد الله، تحديات الحوار العربي الإيراني، (دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠١٠).
٥. آل ثاني، حمد، دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية، في: محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، الكتاب الثلاثون، (الكويت، مجلة العربي، ط١، ١٩٩٧).
٦. الأمير، فؤاد قاسم، آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، (بغداد، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨).
٧. أندرسون، جاك ودالي فان، جنرال الخليج شوارسكوف الأسرار الكاملة لقصة حياته، ترجمة: أحمد عبد المجيد وأميرة محمد إبراهيم، (القاهرة، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢).
٨. أنديك، مارتن، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج، في: جمال سند السويدي وآخرون، المصالح الدولية في منطقة الخليج التحديات والخيارات، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦).
٩. بارزي، تريتا، حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: أمين الأيوبي(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨).

١٠. البازعي، حمد بن سـليمان، اتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصـادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: جمال سـند السـويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقـة الخليج العربي التحـديـات الـداخليـة والخـارجيـة، (أبو ظبي، مركز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨).
١١. باعبود، عبد الله، العلاقات الخليجية- الأوروبية: الآفاق والتحديات، في: الخليج في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩(دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٩).
١٢. بريجنسـكي، زبيغنيو، الفرصـة الثانية: ثلاثة رؤسـاء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي(بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧).
١٣. البسـيوني، خالد محمد، التحول العاصـف في إيران، (القاهرة، دار الأحمدي للنشـر، د.ت).
١٤. بوس، ماري، مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا: نحو إحياء علاقات تاريخية في: الخليج في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩(دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٩).
١٥. بولوك، جون، الخليج، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (د.م، ١٩٨٨).
١٦. بيترسـون، جون، الوجود العسـكري الأجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الأمن الإقليمي: سـلاح ذو حدين، في: جمال سـند السـويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية.
١٧. بيريبي، جان جاك، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسـعيد الغز(بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط١، ١٩٧٩).
١٨. بيكر، جيمس، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر(القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ٢٠٠٢).
١٩. تشوبين، شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٧).
٢٠. الجار، حامد، الإمام الخميني سـنوات ما قبل الثورة: الإسـلام والسـياسـة والحركات الاجتماعية، ترجمة: محروس سليمان (القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠).
٢١. الجاسـور، ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضـايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧).
٢٢. جاكار، رولان، الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد مخلوف(ليماسول، شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١).

٢٣. جرجس، فواز، أمريكا والاسلام السياسي، صراع الحضارات ام صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن(بيروت، دار النهار، ١٩٩٨).
٢٤. جعفر، ضيـاء ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٥).
٢٥. الجمالي، محمد فاضل، مأساة الخليج العربي والهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢).
٢٦. جواد، سعد ناجي، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها(الورقة العربية) في مجموعة باحثين، العلاقات العربية- الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).
٢٧. الجوجري، عادل، أسرار وخفايا المقاومة العراقية (دمشق، القاهرة، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٥).
٢٨. -ــــــ، أحمدي نجاد- رجل في قلب العاصفة (دمشق-القاهرة، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٦).
٢٩. حرب، أسامة الغزالي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي: مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، في: غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٩١).
٣٠. الحمد، جواد، أمن الخليج الدائم بين دولة النظام الدولي الجديد، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧).
٣١. توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٥).
٣٢. حمدان، جمال، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية، (القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٤).
٣٣. الحمداني، رعد مجيد، قبل أن يغادرنا التاريخ، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ط١، ٢٠٠٧).
٣٤. الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج١، (طهران، ١٩٦٥).
٣٥. خانا، باراج، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، (بيروت، الدر العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩).
٣٦. خضر، بشارة، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

٣٧. الداؤود، محمود علي، الخليج العربي والعمل العربي المشـــترك، (البصـــرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠).
٣٨. ـــ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، (بغداد، دار الطليعة، ١٩٨٠).
٣٩. ديتو، محمد ابراهيم، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضـــع الأمني، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية.
٤٠. ربيع، حامد، الأبعاد الإســتراتيجية لصــراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، (بغداد، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣).
٤١. رجب، يحيى حلمي، الخليج العربي والصـــراع الدولي المعاصـــر، (الكويت، مكتبة دار العروبة، ١٩٨٩).
٤٢. رمضـــاني، روح الله، الخليج العربي ومضـــيق هرمز، ترجمة: عبد الصـــاحب الشـــيخ، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤).
٤٣. ريتر، ســكوت، اســتهداف إيران: حقيقة الخطط التي يعدها البيت الأبيض لتغيير النظام، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٧).
٤٤. الريس، رياض نجيب، صـــراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، (بيروت، ١٩٧٣).
٤٥. ريكورد، جيفري، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة: عبد الهادي ناصف، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).
٤٦. الزياني، أمل ابراهيم، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، (د.م، ط٢، ١٩٧٧).
٤٧. ســـالنجر، بيرو أريك لوران، الملف الســـري: جدول الأعمال الخفي في حرب الخليج (باريس، دار أولوفيه أوروبان، ط١، ١٩٩١).
٤٨. الســـبعاوي، عوني عبد الرحمن وعبد الجبار عبد مصـــطفى النعيمي،العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠).
٤٩. ستالنهايم، بيتر وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيانات الإنفاق العسكري، ١٩٩١-٢٠٠٨، الكتاب الســـنوي، ٢٠٠٩، (بيروت، مركز دراســـات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).
٥٠. ســـســـكند، رون، ثمن الولاء، جورج بوش، البيت الأبيض وتعاليم بول أونيل، ترجمة: أنطوان عبدالله، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٤).

٥١. سعدالدين، إبراهيم وآخرون، صورة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ١٩٨٢).
٥٢. سكر، جنان جميل، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي، (بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٨٠).
٥٣. سليمان، عاطف، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩).
٥٤. سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وتحديات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤).
٥٥. السويدي، جمال سند وآخرون، الطاقة في الخليج تحديات وتهديدات، ترجمة: خليل حماد(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٧٧).
٥٦. ـــــ، المصالح الدولية في منطقة الخليج(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦).
٥٧. السيد علي، عبد المنعم، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم(٢) (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧).
٥٨. الشامسي، ميثاء سالم، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨).
٥٩. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي(٥٩)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أيلول ٢٠٠٨).
٦٠. الشرقاوي، باكينيام رشاد، تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية، في: بديع محمد جمعة وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).
٦١. شكر، زهير، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، (مبدأ كارتر)، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢).

٦٢. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ط١، ٢٠٠٩).
٦٣. العابد، صالح محمد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، (١٧٩٨-١٨١٠)، (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٩).
٦٤. العاني، مصطفى، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية(دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤).
٦٥. عبد المؤمن، محمد السعيد، الجمهورية التاسعة في إيران، سلسلة قضايا إيرانية، ج٢، العدد/٨ (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٥).
٦٦. -ـــــ، إيران من الداخل: رؤية مصرية، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥).
٦٧. عبد، طاهر موسى، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبي موسى طنب الكبرى طنب الصغرى)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٣).
٦٨. عبدالحميد، عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية (القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ٢٠٠٦).
٦٩. عبدالرحمن، خير الدين، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، (دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
٧٠. عبدالله، إسماعيل صبري، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة-الورقة (٣) من أوراق مصر ٢٠٢٠ (القاهرة، منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩).
٧١. عبدالله، حسين، مستقبل النفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ٢٠٠٠).
٧٢. عبدالله، عبدالخالق، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨).
٧٣. عبدالله، محمد مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨).
٧٤. ـــ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت، ١٩٨١).
٧٥. العبيدي، حسيب، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٧، المؤتمر الأول للدراسات الإيرانية، ج٣، (بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨).
٧٦. عتريسي، طلال، الجمهورية الصعبة-إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية (بيروت، دار الساقي، ط١، ٢٠٠٦).

٧٧. العتيبة، مانع سـعيد، أوبك والصـناعة البترولية، (بيروت، مطابع التجارة والصـناعة، ١٩٧٤).
٧٨. العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سـلسـلة أطروحات الدكتوراه (٥٦)، (بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، ط١، آذار ٢٠٦).
٧٩. العزي، خالد، الخليج العربي من ماضـيه وحاضـره، دراسـة شـاملة للخليج العربي ولدول البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة(بغداد، مطبعة الجاحظ، ١٩٧٢).
٨٠. العسـاف، سـوسـن، إسـتراتيجية الردع، العقيدة العسـكرية الأمريكية الجديدة والإسـتقرار الدولي(بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، ٢٠٠٨).
٨١. العطية، عصام، القانون الدولي العام، (بغداد، جامعة بغداد، ط٤، ١٩٨٧).
٨٢. العقاد، صـلاح، التيارات السـياسـية في الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة الأنكلو المصـرية، ط٢، ١٩٧٤).
٨٣. ، معالم التغيير في الخليج العربي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢).
٨٤. العلاف، ابراهيم خليل، الخليج العربي: دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم، (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ط١، ٢٠٠٧).
٨٥. علاي، سـتار جبار، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، سـلسـلة كتب ثقافية، العدد/١٠، (بغداد، بيت الحكمة العراقي، ط١، ٢٠٠٩).
٨٦. العلي، عبد الستار محمد، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي-الحاضر والمستقبل(جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥).
٨٧. عمر، مجدي، التغييرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٥).
٨٨. العوضـي، بدرية عبد الله، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي، (الكويت، مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧).
٨٩. العيسـى، شـملان، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المسـتقبل، بحوث ومناقشـات الندوة الفكرية في قطر،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦).
٩٠. غالبريت، بيترو، نهاية العراق، ترجمة: أياد أحمد (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشـرون، ط١، ٢٠٠٧).
٩١. الغبرا، شـفيق ناظم، العمالة الوافدة في منطقة الخليج: مقاربة جديدة، في: جمال سـند السـويدي وآخرون، النظام الأمني الخليجي في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية).

٩٢. الغريب، فنسان، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، (بيروت، الدار العربية للعلوم الناشرون، ط١، ٢٠٠٩).
٩٣. فاروق، عبدالخالق، بعد استعمار العراق: المقاومة والعالم رؤية استشرافية (القاهرة، دار سطور، ط١، ٢٠٠٤).
٩٤. فتوح، بسام، أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاعي النفط والغاز في دول مجلس التعاون في: الخليج في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٩).
٩٥. فرانكس، توم ومالكولم ماك كونيل، مذكرات جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٦).
٩٦. فهمي، أحمد، حزب الله وسقط القناع، كتاب البيان (٨٠) سلسلة تصدر عن مجلة البيان (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠٠٧).
٩٧. ـــــ، صراع المصالح في بلاد الرافدين، سلسلة كتاب البيان، العدد/٨٥، (الرياض، مطبعة مجلة البيان، ط١، ٢٠٠٨).
٩٨. قاسم، جمال زكريا وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، منشورات جامعة الدول العربية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣).
٩٩. القصاب عبد الوهاب، احتلال بعد الاستقلال، الإستراتيجية الأمريكية للحرب على العراق (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧).
١٠٠. قلعجي، قدري، الخليج العربي بحر الأساطيل، (بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٩٢).
١٠١. كاتزمان، كينيث، التهديدات العسكرية والسياسية الإيرانية، في: جمال سند السويدي إيران والخليج البحث عن الاستقرار (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).
١٠٢. كلارك، رامزي، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، (عمان، الشركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور"، ط١، ١٩٩٣).
١٠٣. كلارك، ويسلي، الانتصار في الحروب الحديثة، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب، ٢٠٠٤).
١٠٤. كوردسمان، أنتوني، إيران دولة ضعيفة أم مهيمنة، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨).
١٠٥. ـ قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد، في: جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).

١٠٦. كوفيل، تييرِّي، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت، دار الفارابي للنشر، ط١، ٢٠٠٨).
١٠٧. كيسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).
١٠٨. لوتشياني، جاكومو، العلاقات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، في: التقرير السنوي الأول-الخليج في عام ٢٠٠٣ (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤).
١٠٩. ماك، ديفيد، من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب: منظور أمريكي للأمن في الخليج العربي، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي- التحديات الداخلية والخارجية.
١١٠. المبادر، سالم سعدون، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١).
١١١. متولي، محمد، حول الخليج العربي الأوضاع السياسية والاقتصادية، الجزء الثاني، (القاهرة، مكتبة الأنكلو المصرية، ط٢، ١٩٧٧).
١١٢. المدني، جلال الدين، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم شكور، (طهران، ١٩٩٣).
١١٣. المديرس، فلاح، الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨- ٢٠٠٢، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط١، ٢٠٠٤).
١١٤. مراد، محمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠٠٩).
١١٥. مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧).
١١٦. مسعد، نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ط٢، ٢٠٠٢).
١١٧. مصالحة، محمد، أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط، في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٧).
١١٨. مغايري، مازن، موسوعة أطلس العالم (حلب، دار الرضوان، د.ت).
١١٩. منصور، أحمد، قصة سقوط بغداد الحقيقية بالوثائق (بيروت، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، ط٦، ٢٠٠٤).

١٢٠. مورتيمور، ادوارد، سياسة الدولة الأوروبية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية، الموسومة: الخليج العربي والعالم الخارجي: ورقة قدمت إلى أعمال الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي للفترة من ٢٩/٤-١/٥/١٩٨٧، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٧.
١٢١. ميرفي، إيما وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ١٩٩٧).
١٢٢. النجار، مصطفى وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة، جامعة البصرة، ط١، ١٩٨٤).
١٢٣. النجار، مصطفى ومحمد وصفي أبو مغلي، جزيرة خارج من جزر الخليج العربي، الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسة الخليج العربي والجزيرة العربية،(البصرة، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٣).
١٢٤. النداوي، محمد جاسم، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينيات، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٩٠).
١٢٥. النعمة، كاظم هاشم، مبادئ العلاقات الدولية،(بغداد، شركة آب للطباعة، ١٩٨٧).
١٢٦. نخلة، أميل، العلاقات العربية-الأمريكية في الخليج العربي، ترجمة: فاروق عمر فوزي، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣).
١٢٧. نقرش، عبدالله، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في ظل النظام الدولي الجديد في: إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
١٢٨. نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط٢، ١٩٧٢).
١٢٩. نوفل، ميشال، الورقة العربية، في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل.
١٣٠. هدسون، مايكل، مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٤).
١٣١. هنتر، شيرين، إيران بين الخليج لعربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١).
١٣٢. هويدي، فهمي، أزمة الخليج: العرب وإيران: وهمُ الصراع وهمّ الوفاق، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٠).

١٣٣. الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية(بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١).
١٣٤. هيكل، محمد حسنين، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، (القاهرة، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٣).
١٣٥. ، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٢).
١٣٦. ـــ، زيارة جديدة للتاريخ، (بيروت، ط٣، ١٩٨٥).
١٣٧. ـــ، مدافع آية الله قصة إيران والثورة، (القاهرة، دار الشروق، ط٧، ٢٠٠٦).
١٣٨. وايلي، مارشال، احتمالات إغلاق مضيق هرمز وأبعاد ذلك اقتصادياً وإستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، في: الخليج العربي والعالم الخارجي، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، لندن ٤/٢٩-١/٥/١٩٨٤ (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧).
١٣٩. وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢).
١٤٠. وودورد، بوب، بوش محارباً، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٥).
١٤١. ـــ، خطة الهجوم، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٤).
١٤٢. يونس، شيرين، ميزان القوى والتسلح في الخليج، التقرير الإستراتيجي الخليج ٢٠٠٢-٢٠٠٥، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، تموز ٢٠٠٥).

ج. البحوث والدراسات:

أولاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

أ) أطاريح الدكتوراه

١. الجوعاني، سيف منذر عبد الواحد، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام ١٩٨٩ وآفاق المستقبل، أُطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٢. الخالدي، حسن بدري، مستقبل الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، أُطروحة دكتوراه، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).
٣. الراوي، عبد العزيز مهدي مكي، سياسة إيران الخارجية للفترة من ١٩٧٩- ٢٠٠٣، أُطروحة دكتوراه(بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥).

٤. الربيعي، لبنى خميس طالب، التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).
٥. السبعاوي، أحمد يونس عيسى، احتلال العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي: الواقع-المستقبل، أطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠).
٦. العزاوي، شبيب أحمد علي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الظواهر والاتجاهات، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠١٠).
٧. العمر، أسل يحيى عبد اللطيف، الصراع العربي-الإسرائيلي في المنظور الإستراتيجي الأمريكي، الأزمنة الراهنة والتوقعات المستقبلية، أطروحة دكتوراه (جامعة لاهاي الدولية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١).
٨. محمد، بختيار صابر، تقلبات الأسواق النفطية والاستثمار في الأسواق المالية: دراسة تحليلية في مجموعة دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٨).
٩. الموساوي، عبد الحميد العيد سلطان، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).
١٠. يوسف، بشار حسن، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٩١، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٦).

ب) رسائل الماجستير:

١. الأنيس، سهيلة عبد، العلاقات الإيرانية الأوروبية-دراسة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على الطرفين ١٩٩٠-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (بغداد، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤).
٢. جبر، انتظار جاسم، العوائد المالية النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣).
٣. خاكي، عادل أمين، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٠).

٤. خلف، حسين مزهر، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).
٥. السعدون، عماد حميد منهل، الانعكاسات الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، (تكريت، الجامعة الحرة الهولندية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).
٦. سلطان، إنعام عبد الرضا، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي-فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١).
٧. السويدي، محمد أحمد عبد العزيز، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣).
٨. الشاوي، همام سعد فالح، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٩. شريف، سوسن جبار عبد الرحمن، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨٨، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦).
١٠. الشمري، صلاح مهدي هادي، الانتشار النووي وأثره في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).
١١. العبيدي، عمر سالم سعدالله الشيخ علي، موقف الولايات المتحدة من الحركات الإسلامية – حركة المقاومة الإسلامية حماس أنموذجاً، رسالة ماجستير، (بغداد، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٣).
١٢. العبيدي، مؤيد نجيب عبدالله، التوجهات الإستراتيجية لإيران بعد خميني وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة دبلوم عالي (بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٩).
١٣. عليوي، قصي غريب، العلاقات السورية-التركية: دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

١٤. كاظم، شـيماء جواد، السـياسـة الإقليمية الإيرانية وأثرها في المصـالح الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، رسـالة ماجسـتير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨).
١٥. المحمد، عبد الهادي حسين علي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من سياسة الاحتواء إلى المواجهة، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

ثانياً: البحوث

١. "الامتيازات البترولية الممنوحة في دول الخليج العربية والشـركات التي تملكها" مجلة البترول والغاز العربي، العدد/٣، الكويت، ١٩٦٧.
٢. أبو الخير، كارن، "آسـيا وملامح نظام عالمي جديد"، مجلة السـياسـة الدولية، العدد/١٨٣، السنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠١١.
٣. أبو عامود، محمد سـعد، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق" مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٥ آب ٢٠٠٩.
٤. أحمد، حسـن الحاج علي، "حرب أفغانسـتان: التحول من الجيوسـتراتيجي إلى الجيوثقافي" مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٧٦، السنة/٢٤، شباط ٢٠٠٢.
٥. أحمد، صافيناز محمد، "إيران والخليج-تناقضات السياسة والاقتصاد" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨١، السنة/٤٦، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، تموز ٢٠١٠.
٦. اسـكندر، مروان، أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً، حلقة نقاشـية، مجلة المسـتقبل العربي، العدد/٣٧٢، السـنة/٣٢، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية، شباط ٢٠١٠.
٧. آل حامد، محمد أحمد، "أمن الخليج وانعكاسـاته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" سـلسـلة محاضـرات الإمارات (١٦)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٧.
٨. آل سـعود، خالد بن سـلطان بن عبد العزيز، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني"، سـلسـلة محاضـرات الإمارات (١٨)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٧.

٩. أمين، حسام محمد، "الصواريخ البالستية ومستقبل نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)" مجلة أم المعارك، العدد/٢٥، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، ٢٠٠١.
١٠. أندك، مارتن، "سياسة كلنتون حيال الشرق الأوسط" مجلة دراسات فلسطينية، العدد/١٥، صيف١٩٩٣.
١١. أيوب، مدحت، "الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون –من التنافس إلى التكامل"، مجلة شؤون خليجية، العدد/٤٣، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥.
١٢. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في جامعة قطر، بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦.
١٣. البشارة، عبد الله يعقوب، "دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السلسلة/٢، العدد/٢٧، الكويت، تموز ١٩٧٦.
١٤. بهجت، جودت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢١١، السنة/ ١٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ١٩٩٦.
١٥. بيلز، أليسون ج كي، "الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي: حالة اختبار إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٢٨، السنة/٢٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران ٢٠٠٦.
١٦. التميمي، عبد المالك خلف، "الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ١٨٧٨-١٩٧١" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/٥٥، السنة/١٤، الكويت، جامعة الكويت، تموز ١٩٨٨.
١٧. جادبور، كريم ساد، "توجيهات لمقاربة إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤٤، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ٢٠٠٧.
١٨. جوهر، حسن عبد الله، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٤٤، السنة/٣٧، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠١.
١٩. حداد، سلمى، "السياسة الأمريكية تبحث عن إستراتيجية جديدة" مجلة شؤون فلسطينية، العدد/٥٠-٥١، بيروت، تشرين أول-تشرين ثاني ١٩٧٥.

٢٠. الحروب، خالد، "إيران: تحدي أو تغيير موازين القوى الإقليمية؟ في: الدور الإيراني في المنطقة أبعاده وتداعياته" ملف خاص، مجلة شـؤون عربية، العدد/١٢٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٦.
٢١. حمادة، أمل، "إيران والشـرق الأوسـط الجديد" مجلة السـياسـة الدولية، العدد ١٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، نيسان ٢٠٠٣.
٢٢. الحمداني، طـارق نـافع، "النزاع العثمـاني البرتغـالي: رؤيـة جـديـدة"، مجلـة الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٥.
٢٣. الحمداني، كفاح عباس، "موقف دول مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني"، متابعات إقليمية، العدد/١١، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، تشرين الأول ٢٠٠٦.
٢٤. الخزار، فهد مزبان خزار، "الأبعاد الإسـتراتيجية لمشـروع الشـرق الأوسـط الكبير وانعكاسـاتها على الأمن القومي الإيراني"، مجلة دراسـات إيرانية، العدد/١٠-١١، المجلد الخامس، البصـرة، جامعة البصـرة، مركز الدراسـات الإيرانية، كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٥. الخوري، كـابي، "بيـانـات بـالقدرات العسـكريـة العربيـة مقـارنـة بـإيران وتركيـا و "إسرائيل""، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٥٥، السنة/٣١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول ٢٠٠٨.
٢٦. الدليمي، سـتار، "البرنامج النووي الإيراني وإشـكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم السـياسـية، العدد/٣٠، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني ٢٠٠٥.
٢٧. رسـل، ريتشـارد، "البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسـات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي"، سلسلة محاضرات الإمارات/١١٩، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨.
٢٨. رمضـاني، روح الله، "سـياسـة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٢"، ترجمة: علي حسـين فياض، مجلة الخليج العربي، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤.
٢٩. الرمضـاني، مازن اسـماعيل، "الدراسـات المسـتقبلية في الوطن العربي"، مجلة قضـايا سياسية، العدد/٣-٤، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٣٠. روبيشو، دانييل وفيليبيا وينكلر، "المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد/٢١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ٢٠٠٩.
٣١. الزبيدي، ليث عبد الحسن، النفط العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية، العدد/٥، السنة/١٧، بغداد، ١٩٨٢.
٣٢. سامور، جاري، "مواجهة التحدي النووي الإيراني"، سلسلة محاضرات الإمارات (١٠٢)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦.
٣٣. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، "آثار ممارسات نظام خميني في الأمن الوطني التركي، مجلة الأمن القومي، العدد/٣، السنة/٩، بغداد، كلية الأمن القومي، ١٩٨٧.
٣٤. ــــــــ، "العراق والتحدي الأمريكي الأطلسي-المواجهة الإستراتيجية في المشرق العربي"، مجلة أم المعارك، العدد/٢٧، السنة/٧، بغداد، مركز أم المعارك للبحوث والمعلومات، ٢٠٠١.
٣٥. سلمان، ظافر ناظم وأنيس محمد حسن الكليدار، "التسلح العسكري الإيراني في التسعينات، دراسة أثر المتغيرات الإقليمية والدولية"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد/٧، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠.
٣٦. ــــ، "النزاع الإماراتي-الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسارات والتطورات"، مجلة دراسات دولية، العدد/١٧، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.
٣٧. سلمان، ظافر ناظم، "السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي: المسار والمستقبل"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد/٧، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
٣٨. سويلم، حسام، "البرنامج النووي الإيراني اختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد"، مجلة مختارات إيرانية، العدد/٦١، القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، آب ٢٠٠٥.
٣٩. الشيخ، نورهان، "روسيا الشريك الطبيعي للصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٨٣، السنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني، ٢٠١١.
٤٠. صالح، غانم محمد، "أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوروبية"، مجلة العلوم السياسية، العدد/٣٦، السنة/ ١٩، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨.

٤١. طهبوب، غســـان، "أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً" حلقة نقاشـــية، مجلة المســتقبل العربي، العدد/٣٧٢، الســنة/٣٢، بيروت، مركز دراســات الوحدة العربية، شباط ٢٠١٠.
٤٢. عبد الحليم، أحمد، "خريطة القوى النووية في الشـرق الأوسـط في أوائل لبقرن الحادي والعشرين حقائقها واحتمالات تطورها"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٧١، السنة/٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
٤٣. عبد السـلام، محمد، "القدرات العسـكرية الصـينية والتوازن الإقليمي"، مجلة السـياسـة الدولية، العدد /١٨٣، الســـنة/٤٧، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠١١.
٤٤. عبد الله، ثناء فؤاد، "أكراد إيران بين الصــراع الداخلي وصــيغة التوازنات الإقليمية"، مجلة الســياســة الدولية، العدد/١٣٥، القاهرة، مركز الأهرام للدراســات الإســتراتيجية، شباط ١٩٩٩.
٤٥. عبد الوهاب، عبد المنعم، "الاســـتثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغيير المفاهيم للمياه الإقليمية، إمكانات دول الخليج العربي في التنمية وفي دعم الاقتصـــاد العربي"، مجموعة البحوث المقدمة للندوة العلمية العالمية الأولى لمركز الإرشـــاد، ١٩٧٥.
٤٦. عبد الوهاب، كنعان خورشــيد، "الحرب الكيمياوية" مجلة العلوم والتقنية العســكرية، العدد/٥، بغداد، وزارة الدفاع المديرية العلمية، ١٩٨٣.
٤٧. العبيدي، إبراهيم خلف، "تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي"، دراســـات سياسية، العدد/١١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣.
٤٨. عتريســـي، طلال، "إيران في تحولات الشـــرق الأوســط: المخاطر والفرص"، مجلة شؤون عربية، العدد/١٢٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠٠٦.
٤٩. عطوان، خضــر عباس، "الصــين ومســتقبل علاقات القوى" مجلة المســتقبل العربي، العدد/٣٤١، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠٠٧.
٥٠. علي، مغاوري شـــلبي، "الاقتصـــاد الإيراني بين العقوبات واحتمالات الحرب" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٨، المجلد/٤٢، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٧.
٥١. العواد، عامر هاشـــم، "مســـتقبل الإســـتراتيجية الأمريكية في العراق"، بغداد، جامعة بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨.
٥٢. غاديس، جون لويس، "الإســـتراتيجية الأمريكية الكبرى" مجلة شـــؤون الأوســـط، العدد/١١٨، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع ٢٠٠٥.

٥٣. غلمان، فاطمة، "النظام النووي والكيل بمكياليين"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٥٧، السنة/٣١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني ٢٠٠٨.
٥٤. الفارس، عبد الرزاق فارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون" مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٦٣، بيروت، أيار ٢٠٠٩.
٥٥. قائد، طارق عبد الله ثابت، "محطات إستراتيجية: الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد/٩٨، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.
٥٦. قاسم، جمال زكريا، "الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي"، المجلة التاريخية المصرية، العدد/٦، المجلد/٢٠، القاهرة، ١٩٧٣.
٥٧. قاسم، عبد الستار، "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب"، في:مستقبل العالم الاسلامي- تحديات في عالم متغير، تقرير ارتيادي(إستراتيجي) سنوي، الرياض، مجلة البيان، ط١، ٢٠٠٤.
٥٨. القحطاني، عبد القادر حمود، "مضيق هرمز وأمن الخليج العربي"، مجلة الوثيقة، العدد/٣٨، السنة/١٩، البحرين، تموز ٢٠٠٠.
٥٩. القطيفي، عبد الحسين، "أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي"، ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين، ١٥ كانون الأول ١٩٧١، بغداد، مديرية الإعلام العامة، ١٩٧٢.
٦٠. القلم، محمود سريع، "الأمن القومي الإيراني"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٢٧٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار ٢٠٠٠.
٦١. قنديل، حنان، "التغير والاستمرار في السياسات الصينية، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٧١، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، كانون الثاني ٢٠٠٨.
٦٢. قهوجي، رياض، "الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية-الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٨، المجلد/٤٢، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٠.
٦٣. كاخيا، إبراهيم، "النفقات العسكرية في الشرق الأوسط بعد حرب العراق، قراءة إستراتيجية"، مجلة الدفاع العربي، العدد/٣، السنة/٣١، بيروت، دار الصياد، كانون الأول ٢٠٠٦.
٦٤. كامل، ثامر، "تحديات الأمن القومي العربي في التسعينات"، نشرة أوراق عربية، بغداد، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

٦٥. كامل، عثمان، "القوات البحرية الإيرانية وجاهزيتها القتالية"، التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد/١١٣، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، ١٩٩٧.
٦٦. الكبيسي، عامر "الإدارة العامة والتنمية في دولة البحرين"، مجلة الخليج العربي، العدد/٣-٤، المجلد/١٤، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢.
٦٧. كرم، جاسم محمد يوسف، "تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١١١، السنة/٢٩، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣.
٦٨. كشك، أشرف محمد، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية" مجلة السياسة الدولية، العدد/١٦٤، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، نيسان ٢٠٠٦.
٦٩. الكواري، علي خليفة، "الطفرة النفطية الثالثة، قراءة في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، العدد/٣٦٢، السنة/٣١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٩.
٧٠. الكواز، محمد سالم، "الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني"، سلسلة شؤون إقليمية، العدد/٦، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، نيسان ٢٠٠٩.
٧١. كوردسمان، أنتوني، "القدرات العسكرية الإيرانية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد/٦، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦.
٧٢. ـــ"تحليل إستراتيجي: غارات إسرائيلية وأمريكية على إيران: تحليل تأملي"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٣٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٧.
٧٣. لارج، جون، "مامدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها" سلسلة محاضرات الإمارات (١١٧)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٨.
٧٤. اللباد، مصطفى، "أوضاع إيران الداخلية وتأثيراتها على خيارات واشنطن"، مجلة شؤون عربية، العدد/١٤١، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ربيع ٢٠١٠.
٧٥. - ، "موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة"، مجلة شؤون عربية، العدد/١٣٨، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٩.

٧٦. ، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية"، مجلة شؤون عربية، العدد/٣٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف ٢٠٠٨.
٧٧. لطيف، حسن وعبد الوهاب محمد، "مستقبل النفط الخليجي"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد/١٥، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ٢٠٠٨.
٧٨. المجذوب، محمد، "النفط في الحياة العربية، بحث ألقي في ندوة ناصر الفكرية الثالثة، القاهرة، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، د.ت".
٧٩. محمد، عبدالله يوسف مسهر، "السياسة الخارجية الإيرانية-تحليل صناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٣٨، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩.
٨٠. محمود، أحمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني- التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١٣١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، كانون الثاني ١٩٩٨.
٨١. ـــ، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد/١١١، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣.
٨٢. ـــــــ، "تخصيب اليورانيوم..قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد/١٣٧، السنة/١٢، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٦.
٨٣. مراد، خليل علي، "الأطماع الإيرانية في الخليج العربي"، مجلة الخليج العربي، العدد/١، السنة/٦، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢.
٨٤. المراغي، فتحي أبو بكر، "رؤية موسوي والإفلاس السياسي الإيراني"، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أيار ٢٠٠٩.
٨٥. المرهون، عبد الجليل زيد، "الخليج ونذر الحرب الرابعة"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٣٨، السنة/٢٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان ٢٠٠٧.
٨٦. مسعد، نيفين، "إيران إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٦٥، السنة/٣٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠٠٩.
٨٧. مصطفى، نادية محمود محمد، "أوروبا والوطن العربي"، سلسلة الثقافة القومية (٨)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، كانون الثاني ١٩٨٦.
٨٨. ناصر، حيدر عبد الواحد، "الجزر الإماراتية الثلاث وأثرها على العلاقات الإيرانية الإماراتية ١٩٩١-٢٠٠١" مجلة دراسات إيرانية، العدد/٣-٤، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ٢٠٠٥.

٨٩. النجار، مصطفى عبد القادر، "شركة الهند الشرقية-ملامحها وأبرز سماتها في الخليج" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١٥، الكويت، تموز ١٩٧٨.
٩٠. نصار، علي، "مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٨٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
٩١. النعيمي، أحمد نوري، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة: ١٩٧٩-٢٠٠٨"، مجلة العلوم السياسية، العدد/٣٦، السنة/١٩، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني-حزيران ٢٠٠٨.
٩٢. النعيمي، عبد الجبار عبد مصطفى، "توازنات القوى الشرق أوسطية غير العربية" مجلة دراسات دولية، العدد/٣٤٣١، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.
٩٣. النفيسي، عبدالله فهد، "مجلس التعاون الخليجي الإطار السياسي والإستراتيجي"، مجلة الخليج العربي، العدد/١، المجلد/١٥، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣.
٩٤. الهاجري، فريال بنت محمد، "صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية-دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/١٠٦، السنة/٣٨، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢.
٩٥. الهيئة الوطنية للنفط والغاز في مملكة البحرين، بحث في صناعة التكرير والبتروكيمياويات في دول مجلس التعاون، المنامة، ٢٠٠٦.
٩٦. الهيتي، نوزاد عبدالرحمن، "قمة الدوحة ٢٠٠٧"، مجلة آراء حول الخليج، العدد/٤٠، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.
٩٧. وحدة البحوث، "الاقتصاد الخليجي عام ٢٠٠٣: التحديات والفرص"، مجلة شؤون خليجية، العدد/٣٣، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣.
٩٨. وحيد، براء عبد القادر، "القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي"، مجلة دراسات أولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد/٤٦، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.
٩٩. الياسين، ضاري رشيد، "المدرك العراقي للأمن الإقليمي"، أصداء ثقافية، العدد/٢، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢".
١٠٠. يليش، دان ومارتن بوتشر، "النظر في احتمال حرب مع إيران"، مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٤٤، السنة/٣٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول ٢٠٠٧.

١٠١. يوســـف، أيمن طلال، "روســـيا البوتينيـة بين الأوتوقراطيـة الـداخليـة والأولويـات الجيوبولتيكيـة الخـارجيـة ٢٠٠٠-٢٠٠٨"، مجلـة المســـتقبـل العربـي، العـدد/٣٥٨، السنة/٣١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، ٢٠٠٨.
١٠٢. اليوســـف، يوســـف خليفة، "الإمارات العربية المتحدة منظمة التجارة العربية وتحرير القطاع الزراعي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد/٤٢، السنة/١٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

ثالثاً: الصحف

١. صحيفة الاتحاد، الإمارات، ٢٨ أيلول ١٩٩٢.
٢. صحيفة الخليج، الإمارات، ٢٩ أيلول ١٩٩٢.
٣. صحيفة السياسة، الكويت، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢.
٤. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٨ أيلول ٢٠٠٨.
٥. صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٥ تشرين الثاني، ٢٠٠٨.
٦. صحيفة الرياض، العدد/١٥٢١٣، ١٧ شباط ٢٠١٠.
٧. صحيفة القبس، الكويت، ٢٤ شباط ٢٠٠٩.
٨. صحيفة الوسط، البحرين، العدد/٢٧٦٧، ٤ نيسان ٢٠١٠.
٩. صحيفة القبس، الكويت، ١٩ حزيران ٢٠٠٠.
١٠. صحيفة القبس، الكويت، ٢٣ حزيران ٢٠٠٠.
١١. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد /٨٥٩، ٥ حزيران ٢٠٠٢.
١٢. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/ ١٠٥٩٠، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧.
١٣. صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧.
١٤. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١٠٦٤٠، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨.
١٥. صحيفة الأنباء، الكويت، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٨.
١٦. صحيفة القبس، الكويت، العدد/١٣١٠٦، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٧. صحيفة الجريدة، الكويت، العدد/٧٨٨، تشرين الثاني ٢٠٠٩.
١٨. صحيفة الوسط، الكويت، ٩ شباط ٢٠١٠.
١٩. صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، ١٢ آذار ٢٠١٠.
٢٠. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد /١١٤٣٨، ٢٣ آذار ٢٠١٠.
٢١. صحيفة سبتمبر، اليمن، العدد/١٥٥٢، ٢٦ أيلول ٢٠١٠.
٢٢. صحيفة الوسط، البحرين، العدد/٢٨٤٥، ٢١ آذار ٢٠١٠.

٢٣. صحيفة الجريدة، الكويت، العدد/٩٧٦، ٥ تموز ٢٠١٠.
٢٤. صحيفة القدس، لندن، ١٠ حزيران ٢٠١٠.
٢٥. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١١٣٦٧، ١١ كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٦. صحيفة الوسط، الكويت، العدد/٣٨٩، ٣٠ أيلول ٢٠٠٣.
٢٧. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/١١٦٦٤، ٤ تشرين الثاني٢٠١٠.
٢٨. صحيفة الزمان، بغداد، العدد/٣٥٠٠، ٢٥ كانون الثاني٢٠١٠.
٢٩. صحيفة الصنداي تايمز، لندن، ١٠ حزيران ٢٠٠٧.
٣٠. صحيفة القبس، الكويت، ١١ حزيران ٢٠٠٧.

٢. المصادر الأجنبية:

أ. الكتب:

١. Al Baharna, H.M; The Arabian Gulf states, their Legal and political status, and their international problems, second revised Edition librairie duliban, (Beiruy, ١٩٧٥, reprinted ١٩٧٨).
٢. Al bazzaz saad, Gulf war the Israeli connection, (Baghdad, ١٩٨٩).
٣. Anathony H.Cordesman. Iran's Developing military capabilities, center for strategic and International studies, Washington, ٢٠٠٤.
٤. Anoush, Ehteshami, Iran's new order Domestic Development and foreign policy out comes, conference crises in them Iddle East: Palstine and Iraq, Amman Radisson SAS hotel ١٠-١١ may ٢٠٠٠.
٥. Brezzezinski, Zbigniew, "selective Global commitment", foregn Affairs, ١٩٩٩.
٦. Carus, W.Seth, "Iran as military threat", strategic fourm, No.١١٣, National Defense university, Institute for National strategic studies, May ١٩٩٧.
٧. Chubin and Sepehr Zabih, The foreogn Relation of Iran A developing state in a zone of Great power conflict (Berkeley, ١٩٧٥).
٨. Delpech: L'Iran, La bombe et Lademission des nations, CERI/ Autrement, Paris, ٢٠٠٦.
٩. Douglas Little, American orientation, The united states and the middle East since ١٩٩٥, The university of north Carolina press (London, ٢٠٠٢).
١٠. Gause III, "Gulf Regional politics; Revolution, war and Rivalry".

١١. George .E. sham Baugh, states firms and power: succeful sanctions in united states foreign policy, (sunny press ١٩٩٩).
١٢. Gerald M.serin berg "Deliberate Ambiguity: Evolution and Evaluation," in: Louis Rene Beres, ed, security or Armageddon: Israel's Nuclear strategy, (Lexington, Books ١٩٨٦).
١٣. International. Monetary fund (IMF), Reginal Economic out Look: middle East and central Asia (Washington DC: IMF, ٢٠٠٨) table ٢.
١٤. J.A Bill, Islam, politics and shi-ism in the Gulf middle East, insight vol, January-February ١٩٨٤.
١٥. Jill crystal, Oil and politics in the Gulfi Rulers and merchants in Kuwait and Qatar, (combridge cambritey university press, ١٩٩٤).
١٦. John A Denovo-American Interest and politics in the middle East, ١٩٠٠-١٩٣٩, The university of minnesote press, minnea polis, ١٩٦٣.
١٧. John Gordon Lorimer, Gazetteer of Persian Gulf, Oman and central Arabia, vols. (fran borough: Gregg, ١٩٧٠).
١٨. Kenneth Thompson, Behind Iranian Lines, Robinson book, London, ١٩٨٨.
١٩. Mootaz Ahmadein, Iranian foreign policy between ideology and pragmatism, M.A. Degree, Institute of studies and middle East, London, ١٩٨٨.
٢٠. Mordeckhai Abir, Oil power and politics, (London-١٩٧٤).
٢١. Muriel-Mirak, Iran's Khatami advances, dialogue of civilizations, EIR international, vol.٢٦, No ٤٨, November, ١٩٩٩.
٢٢. R.K. Ramazani, The foreign policy of Iran ١٥٠٠-١٩٤٠ (charalottes ville, ١٩٦٦).
٢٣. R.K. Ramazani, The Persian Gulf and the strait of Hormuz, (The Netherland, ١٩٧٩).
٢٤. Robert E.Harkavy, "Thinking about Basing", Naval war college Review, vol,٥٨, No.٣ (Summer-٢٠٠٥).
٢٥. Sreedhar and Kaul, Kapil, "Iranian Armed forces: A status Report", strategic Analy sis, vol.XVIII, No, ١١, February, ١٩٩٦.
٢٦. Wilson, The Persian Gulf; an Historical sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth century.

ب. الصحف:

١. Mark Kat Z, "Russian-Iranian Relations in the Ahmadinegad Era", Middle East Jornal, vol.٦٢, No,٢ (April ٢٠٠٨).
٢. Rapport du renseignement sur I Irans, invite ١ debat politique, "Le monde, ٤/٢٢/٢٠٠٧.
٣. Uoted in Michael wines, "Russia to Resume arms sales to Iran, "International Herald Tribune March/١٣/٢٠٠١.

ج. المجلات:

١. Bazargan, Darius, "Iran: politics, the military and Gulf security", The middle East magazine, July-August, ١٩٩٧.

٣. وكالات الأنباء:

أ. وكالة مهر الإيرانية للأنباء، ٢٧ آب ٢٠٠٦.
ب. وكالة مهر الإيرانية للأنباء، ٧ شباط ٢٠١٠.

٤. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

١. الجزيرة.نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، ٧ آب ٢٠٠٨.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres.
٢. الجزيرة.نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، ٢٩ حزيران ٢٠٠٨.
٣. الجزيرة.نت، التسلسل الزمني لأهم الأحداث في تاريخ العلاقات البحرينية الإيرانية، ١٥ آذار ٢٠١١.
٤. الجزيرة.نت، فرص إقامة شراكة خليجية إيرانية، ٩ أيلول ٢٠٠٧.
٥. الجزيرة.نت، حيدر رضوي، القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج، الجزيرة للدراسات، ١٢ نيسان ٢٠١٠.
٦. الجزيرة.نت، باولوبوتا، السياسة الأوروبية تجاه إيران-فرص التغيير نحو الأفضل، الجزيرة للدراسات، ٢ حزيران ٢٠٠٩.
٧. الجزيرة.نت، برهان كورأوغلو، وجهة نظر وردود الأفعال الدولية بخصوص الاتفاق الثلاثي حول الملف النووي الإيراني، الجزيرة للدراسات، ٣ حزيران ٢٠١٠.
٨. الجزيرة.نت، الموقف الصيني من إيران، الأخبار، تقارير وحوارات، ١٦ شباط ٢٠١٠.
٩. العربية.نت، طهران أ ف ب، ٢٧ شباط ٢٠٠٩.

www.alarabiya.net
١٠. العربية.نت، المنامة د ب أ، البحرين تطلب من السفن الإيرانية مغادرة مياهها الإقليمية، ٢١ شباط ٢٠٠٩.
١١. البينة.نت، علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة، ملفات إيرانية، العدد/١٥، ١٨ أيلول ٢٠٠٢.
١٢. البينة.نت، مفكرة الإسلام، أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج، ٢٧ أيلول ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني: http://albainah.net
١٣. فضائية أبو ظبي، الإمارات، ١٨ آذار ٢٠١٠.
١٤. إسلام أون لاين.نت، رياض زين الدين، ملك البحرين يقوم بزيارة تاريخية لإيران، ١٧ آب ٢٠٠٢.
١٥. إسلام أون لاين.نت، محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي..قراءة في مستقبل مجهول، ١٣ آذار ٢٠٠٨ على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net
١٦. المسلم.نت، عماد خضر، أمن الخليج بين تطلعات إيران وسياسات الولايات المتحدة، ١٨ آذار ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني: http://almoslim.net
١٧. قناة المنار الفضائية، المجموعة الإعلامية، ٢٦ آب ٢٠٠٩.
١٨. گوكل.نت، المنامة أ ف ب، أحمدي نجاد يزور البحرين حليفة الولايات المتحدة، ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧.
١٩. مفكرة الإسلام، عصام زيدان، إيران والبحرين هل هي مجرد أطماع جغرافية، ١ آذار ٢٠٠٩.
٢٠. أمن الخليج، ظافر محمد العجمي، إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري، ٢٢ شباط ٢٠٠٨. http://gulf security.blogspot.com
٢١. الأهالي.نت، إيران تحتل حقل الدرة الغازي للكويت، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٢. أسرار بريس.نت، نجيب غلاب، إيران ودول الخليج البحث عن السلام، ١٥ آذار ٢٠٠٨ على الموقع الإلكتروني: http://www.asrar press.net
٢٣. نقاش.نت، بتينامارکس، دول الخليج العربي والبرنامج النووي الإيراني، ٣ آذار ٢٠١٠.
٢٤. صقر.نت، رعد مجيد الحمداني، الخليج ساحة عمليات محتملة في الصراع الأمريكي الحالي، ٢٠٠٧ على الموقع الإلكتروني: www.sagre enter.net
٢٥. شبكة الجمل المعلوماتية، (حجم القدرات العسكرية الإيرانية)، ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني: http://٤syria.info/content/view

٢٦. شبكة أسد السماء المعلوماتية، ماذا تعرف عن القوة العسكرية الإيرانية، ٢٨ آب ٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني: http://٤flying.com

٢٧. شـــبكة المعلومات الإلكترونية، ويكبيديا الموســـوعة الحرة، تاريخ القوات الجوية الإيرانية، آب ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني: http://ar.wikpedia.org/wiki/.

٢٨. شـبكة المعلومات الإلكترونية، ويكبيديا الموسـوعة الحرة، الاتحاد الأوروبي، ٨ شـباط ٢٠١١.

٢٩. شـبكة المعلومات الإلكترونية، ويكبيديا الموسـوعة الحرة، "الاتحاد الروســي" شـباط ٢٠١١.

٣٠. المحرر.نت، إبراهيم ناجي علوش، الوجود العســكري الأمريكي في الســعودية، د.ت على الموقع الالكتروني: http://www.almoharer.net

٣١. شبكة النبأ المعلوماتية، إيران وأمريكا..وإخفاق العقوبات الاقتصـادية، ٦ تشـرين الأول ٢٠١٠ على الموقع الالكتروني: http://www.annabaa.org/nba news/.

٣٢. فولتير.نت، سيرغي كاراغانوف، فرصة إيران ما قبل الأخيرة، ٢١ شباط ٢٠٠٦ على الموقع الالكتروني: http://www.voltair.net.org

٣٣. أفرآسيا.نت، علي شـهاب، العلاقات الصينية الإيرانية في مواجهة واشـنطن وحلفائها، كانون الثاني ٢٠١١ على الموقع الإلكتروني: http://afrasia.net

٣٤. أرشـــيف المدونة الإلكترونية، محمود ريا، إيران والصـــين علاقة ثابتة على الدوام، الصين بعيون عربية، العدد/٤٢، ١٣ أيلول ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني:
http://chinain Arabic.Blogspot.com.

٣٥. ملتقى النهضـــة الشـــبابي الأول، خالد فهد الخاطر، إســـتراتيجية التوتر الإيجابي تجاه إيران، قطر، المركز الدولي للتحليلات الإســـتراتيجية، ١٢ آذار ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني: http://www.٤nahda.com/node/٤٣٩

٣٦. موســوعة الرشــيد، عبد الهادي حســين، الســياســة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية، تشرين الثاني ٢٠١٠ على الموقع الإلكتروني:
http://www.alrashed.net.

٣٧. موقع المختصر للأخبار، العدد/٣٠٨٣، الثلاثاء ١٦ شباط ٢٠١٠.

٣٨. موقع وكالة سرايا الإخبارية، ١٤ أيلول ٢٠٠٩ على الموقع الإلكتروني:
http://www.saraya news.com.

٣٩. موقع شبكة دار كليب الفضائية، منتدى الأخبار السياسية، الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. على الموقع الإلكتروني: http://www.darkulab.com.

٤٠. موقع شبكة الصوت العربي الحر الفضائية، إبراهيم ناجي علوش، الوجود العسكري الأمريكي في عمان. على الموقع الإلكتروني: http://www.freear ab voice.org
٤١. موقع منتدى الإمارات الاقتصادي، مكتبة الأخبار، أخبار الاقتصاد الخليجي، محمود الحضري، دول الخليج أوفت بالتزاماتها مع أوروبا في مفاوضات التجارة الحرة، ٢ كانون الثاني ٢٠٠٩. على الموقع الإلكتروني: http://www.uaeec.com .
٤٢. موقع شبكة نسيج الإخبارية، استئناف المفاوضات النووية مع إيران، ٨ شباط ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: http://news.naseej.com .
٤٣. موقع شبكة أنا المسلم، منتدى الأخبار، الحاج حمو، هل تُستخدم دول الخليج كمنصة لضرب إيران، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧.
http://www.moslim.net.
٤٤. موقع أخبار اليوم، مهنا الحبيل، مستقبل الخليج السياسي بين إيران وأوباما، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨. على الموقع الإلكتروني: http://www.akhbar alyom.net.
٤٥. موقع روسيا اليوم، أخبار العالم، الصين تعزز إجراءاتها الأمنية لمنع إحياء ذكرى ضحايا ميدان تيان آن مين، ٥ حزيران ٢٠٠٩. على الموقع الإلكتروني:
http://arabic.rt.com.
٤٦. موقع الصوت الإخباري، علي حسين باكير، حجم وقدرات الجيش الإيراني، ٢٢ آب ٢٠١٠. على الموقع الإلكتروني:
http://alsawt.net .
٤٧. Khatami condemns west's."Double standards" Aljazeera.net.٤March ٢٠٠٦
http://english Aljazeera.net.

الفهرس